آراء
حول الخليج
العدد 134
فبراير 2019

سفير السعودية في موسكو لـ (آراء حول الخليج): توطين تقنية الصناعات العسكرية الروسية في المملكة لأول مرة

مراكز الأبحاث الأمريكية تشكك في جدوى ولغة خطاب بومبيو

ملف العدد:
مستقبل العلاقات الخليجية - الروسية.. تعاون أم تنافر؟

- طلاب سعوديون في الأكاديميات العسكرية الروسية ونمو التبادل التجاري ٨٦٪
- موسكو: الملك سلمان وولي عهده طورا المصالح مع روسيا بعيدًا عن الأيديولوجيا
- طموحات موسكو في سوريا: ترجمت الاستثمارات السياسية لمكاسب استراتيجية
- موسكو تتلقف الإشارات من السعودية والشرق الأوسط قفز لمقدمة أولوياتها
- سوريا العضو القادم في الاتحاد الأوراسي وبوابة روسيا على البحر المتوسط
- صراع الناتو- روسيا مرشح للتصاعد ومخاوف أوروبية من تمدد موسكو في ليبيا
- روسيا تسعى لأن تكون لاعبًا استراتيجيًا يخرج من حصار اليابسة للمياه الدافئة
- روسيا تحتكر ٢٢٪ من التسليح العالمي وتتعاون عسكريًا مع ٩٨ دولة في العالم
- روسيا تنتج ١٣٪ من نفط العالم وتعتمد على التحالفات الصلبة وتوافق الضرورة

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩ +
فاكس : ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥ +
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧
اسم البنك: مجموعة سامبا المالية
رمز الحساب: SAMBSARI
ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد — 4

روسيا والخليج .. الأيديولوجيا والمصالح
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات عربية — 6

جولة بومبيو.. سياسة أمريكية متغيرة في عالم متغير
كتب المحرر السياسي لمركز الخليج للأبحاث

حوار العدد — 9

سفير السعودية لدى روسيا: صفقات تسليح وتوطين الصناعات العسكرية الروسية في السعودية لأول مرة
أجرى الحوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

دراسة العدد — 14

استراتيجية موسكو في عهد بوتين: الاتحاد الروسي مركز نفوذ العالم الجديد
جريجوري كوساتش - إيلينا ميلكوميان

قضية العدد — 20

خريطة الإرهاب: تحديات متعددة المصادر أمام الكرملين
د. إبراهيم العثيمين

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. ليونيد إيساييف - أندريه كوروتاييف 26

د. فيتالي نومكين 31

دوبوفيكوفا (ماريا المكاحله) 36

د. راسموس جيودسو بيرتلسن 40

د. يحي بن مفرح الزهراني 45

د. على الدين هلال 49

د. نـورهان الشيـخ 53

د. محمد عباس ناجي 58

السفير. رخا أحمد حسن 63

د. احمد سليم البرصان 68

د. أشرف محمد كشك 73

د. مصطفى صايج 77

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي 83

د. صدقه بن يحيى فاضـل 89

د. محمد زاهد جول 92

معن طلاع 98

د. محمود عزت عبد الحافظ 104

ماجد هديب 107

إصدارات

111

العلاقات الروسية الأمريكية من الحرب الباردة إلى السلام البارد

آراء حول الخليج ـ جدة

وقفة

112

روسيا .. وسلوك القوى الكبرى المؤجل

جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد مـن مجلـة (آراء حـول الخليـج) والـذي يحمـل الرقـم ١٣٤ مـن سلسـلة إصـدارات هـذه المجلـة الشـهرية، يتضمـن العديـد مـن الموضوعـات، كمـا أن الملـف الرئيسـي يتنـاول (مسـتقبل العلاقـات الروسـية/ العربيـة.. تعـاون أم تنافـر)، وجـاءت دراسـات ومقـالات الملـف بأقـلام روسـية وخليجيـة وعربيـة وأوروبيـة مختلفـة تناولـت واقـع هـذه العلاقـات ومسـتقبلها ومـا يسـعى الجانبـان لتحقيقـه سـواء الجانـب الخليجـي/ العربـي، أو الروسـي.

أكثـر آراء الخبـراء والباحثيـن مـن الجانبيـن تؤكـد عـلى أهميـة التعـاون المشـترك بيـن الطرفيـن عـلى ضـوء المتغيـرات العالميـة والإقليميـة، ولتحقيـق مصالـح مشـتركة للجانبيـن ولا سـيما أن روسـيا الاتحاديـة تمتلـك مقومـات مهمـة منهـا الصناعـات الثقيلـة والاسـتراتيجية والصناعـات العسـكرية، إضافـة إلى التكنولوجيـا الحديثـة ويقابـل ذلـك احتيـاج دول مجلـس التعـاون الخليجـي لتوطيـن هـذه الصناعـات المهمـة، سـواء في مجـال الصناعـات العسـكرية أو غيرهـا، وكذلـك أهميـة التسـليح الروسـي ولا سـيما في صناعـات الصواريـخ وأسـلحة الدفـاع الجـوي وكذلـك الطائـرات الحربيـة وصناعـة الأسـلحة الخفيفـة.

كما أن روسيا أكبر دولة منتجة للبترول من خارج منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبـك" وأنهـا تؤثـر تأثيـرًا مباشـرًا عـلى اسـتقرار أسـعار النفـط العالميـة، لذلـك التعـاون بيـن موسـكو ومنظمـة أوبـك مهـم جـدًا خاصـة التعـاون السـعودي ـ الروسـي في مجـال الطاقـة والـذي كان قـد أتـى ثمـاره عندمـا اتفقـت المملكـة العربيـة السـعودية وروسـيا الاتحاديـة واسـتطاعا أن ينقـذا أسـعار النفـط مـن الهبـوط القاسـي.

وأكـدت الدراسـات مـن الجانـب الروسـي أن موسـكو في حالـة بنـاء اقتصادهـا وهـي في حاجـة ملحـة للتعـاون مـع دول مجلـس التعـاون الخليجـي عامـة والمملكـة العربيـة السـعودية خاصـة حتـى تسـتطيع أن تعـوض النقـص ومقاومـة العقوبـات التـي تتعـرض لهـا مـن الجانـب الأمريكـي والأوروبـي جـراء حـرب القـرم والخلافـات بيـن روسـيا وأكرانيـا.

وفي حـوار مـع سـفير خـادم الحرميـن الشـريفين في موسـكو الدكتـور رائـد بـن خالـد قرمـلي، أكـد أن العلاقـات بيـن المملكـة وروسـيا تسـير في الطريـق الصحيـح وأنـه تـم ترجمـة بعـض الاتفاقيـات التـي تـم توقيعهـا بيـن البلديـن خـلال زيـارة خـادم الحرميـن الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبـد العزيـز يحفظـه اللـه ـ إلى موسـكو، مؤكـدًا أن التعـاون بيـن الجانبيـن في توطيـن الصناعـات والتكنولوجيـا في المملكـة قـد بـدأ بالفعـل خاصـة في مجـال الصناعـات العسـكرية مـا يدعـو إلى التفـاؤل بزيـادة التعـاون الثنائـي في كافـة المجـالات.

محاور العدد المقبل

يتضمن العدد المقبل من سلسلة إصدارات مجلة (آراء حول الخليج) وهو العدد رقم ١٣٥ الملف الرئيسي وهو تحت عنوان (أوروبا الجديدة .. هل تتجه شرقًا أم تتقوقع؟) وسوف يتناول هذا الملف عدة محاور منها:

- مستقبل أوروبا من الداخل على ضوء ما يحدث في فرنسا وبقية الدول الأوروبية.
- ما هو مصير "الناتو" بعد اتفاق فرنسا وألمانيا على الجيش الأوروبي الموحد.
- ماذا حققت الشراكة الأورومتوسطية بعد قرابة ثلاثة عقود من انطلاقها.
- الدور المرتقب لأوروبا في الشرق الأوسط ,, تقدم أم تراجع؟
- موقف أوروبا من العقوبات الأمريكية على إيران .. الدوافع والنتائج.
- الدور الأوروبي الغامض في إنهاء أزمات دول الربيع العربي .. لماذا؟
- أين تقف أوروبا بين أطراف النزاع في سوريا.. وهل لها دور فعلًا.
- ليبيا الأقرب إلى أوروبا .. كيف يساهم الاتحاد الأوروبي في حل الأزمة الليبية.
- مستقبل العلاقات الأوروبية ـ الخليجية على ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية.
- ادور الاتحاد الأوروبي وحلف "الناتو" في استقرار منطقة الخليج العربي.

روسيا والخليج .. الأيديولوجيا والمصالح

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

ظلت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد السوفيتي ثم لفترة مع روسيا الاتحادية في مرحلة ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، رهينة حواجز أيديولوجية لعقود طويلة، ويعود ذلك لأسباب كثيرة وهي في أغلبها من صنع الاتحاد السوفيتي الذي قدم الأيديولوجيا على المصالح، حيث كانت سياسة موسكو لا تعرف إلا اللونين الأبيض والأسود فقط، أي فلسفة من ليس معنا فهو ضدنا، وكانت سياسة الاتحاد السوفيتي في ظل الحرب الباردة تصنف العالم إلى صنفين هما الشرق والغرب فقط، الناتو ووارسو، وانعكس ذلك على الاقتصاد والسياسة، بل امتد ليصل إلى الحروب بالوكالة وتغذية الصراعات الإقليمية بصورة تخدم مصالح الاتحاد السوفيتي والدخول في حالة عداء مع كل ما يتعلق بالرأسمالية، وأنظمة الحكم غير الاشتراكية أو اليسارية، كذلك سعى الاتحاد السوفيتي إلى التواجد العسكري خارج حدوده، ولعل ما حدث في أفغانستان غير بعيد، ناهيك عن الرغبة الدائمة للكرملين آنذاك في ما يُطلق عليه "حلم الوصول إلى المياه الدافئة" كما أن موسكو في ذلك الوقت وضعت حاجزًا صلبًا بينها وبين شعوب الدول الإسلامية عندما اعتبرت الدين أفيون الشعوب؛ ذلك الشعار الذي رفعه كارل ماركس ثم تحول إلى شعار الشيوعية ما أدى إلى نفور الشعوب الإسلامية من الاتحاد السوفيتي وكل ما تقوم عليه أو نتج عنها كل ذلك وغيره أبعد الاتحاد السوفيتي عن الشرق الإسلامي، وجعل شعوب المنطقة تقتنع بالتعامل والتعاون مع الغرب.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ثم انهيار جدار برلين، وتفكك حلف وارسو وانهيار النظرية الشيوعية في الاقتصاد والسياسة، تكشفت حقائق كثيرة كانت مختبئة خلف الستار الحديدي الذي ضربه حول نفسه العملاق الذي اتضح أنه قوة عسكرية - نووية كبرى، مقابل خواء اقتصادي وقصور سياسي أفضى في النهاية إلى

انهيار سريع جدًا وغير متوقع للكتلة الشرقية برمتها، وتبع ذلك تفرد الولايات المتحدة بزعامة العالم وخلفها الكتلة الرأسمالية الغربية.

عاودت روسيا -الوريث المعترف به للاتحاد السوفيتي- لملمة الشمل والتخلص من معوقات الاتحاد القسري السابق، لتعود دولة جديدة مختلفة في الفكر والأسس للتعاون مع الجميع بعد سقوط مسمار الأيديولوجية التي اعتمد عليها الاتحاد السابق، وزوال أسباب الصراع مع الغرب والعالم، حيث لا منافسة، بل إعادة البناء والنهوض من كبوة التفكك والتحلل وتجاوز معضلة الاقتصاد الضعيف والصغير، وما زالت موسكو تحاول التعافي من الآثار الاقتصادية السلبية التي ترتبت على ضعف المدخلات والملاءة الاقتصادية الصغيرة للدولة الروسية، التي زادت حدتها مع فرض العقوبات الاقتصادية جراء التدخلات العسكرية في القرم ما جعل موسكو مجددًا في مواجهة الغرب وخاصة دول الاتحاد الأوروبي التي كانت أهم جهة للتعاون الاقتصادي مع روسيا الاتحادية.

روسيا الجديدة التي كنا ننتظر بزوغ فجرها مرة أخرى لتكون عنصر توازن في العالم، رحبت دول مجلس التعاون الخليجي بعودتها وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة، وشهدت تبادل الزيارات على أعلى المستويات مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية، وأبرمت معها اتفاقيات مهمة للتعاون الاقتصادي والعسكري، والتكنولوجي والعلمي والتقني، وغير ذلك من المجالات، إلا أن مواقف روسيا مازالت غامضة ويبدو أنها لم تتعاف كليًا من أمراض الاتحاد السوفيتي السابقة ومازالت تحركها عقدة التفوق الغربي، بل ونهضة الصين والهند اللذين تفوقا على روسيا اقتصاديًا وحتى عسكريًا، ومازالت موسكو ترسل رسائل غامضة للدول العربية، وكذلك تعاملها مع أمريكا يحمل تناقضات واختلافات ومن غير المعروف أنها تتعامل مع واشنطن بندية، أم بتبعية، وهل تمت إزالة الحواجز القديمة، أم باقية في توجهات صناعة السياسة الروسية الخارجية، وتزداد حدة هذا الغموض في المناطق الساخنة في الشرق الأوسط، فالموقف الروسي في سوريا يراوح بين البرجماتية والبحث عن تحقيق المصالح، دون مراعاة مصالح الشعب السوري الذي طالت أزمته وكانت له علاقات صداقة تاريخية مع الشعب الروسي، ومن غير الواضح أن موسكو تريد إنهاء أزمة شعب أم تدافع عن مصالحها التي يحميها شخص أو نظام، وكذلك تعاونها مع أطراف مختلفة المصالح والأهداف على الأرض وهل ذلك يعكس استراتيجية روسية أم مصالح مؤقتة، فمن المعروف أن موسكو تتعاون مع النظام السوري ومع إيران ومع تركيا ومع إسرائيل وحزب الله ومع الولايات المتحدة الأمريكية، وغير ذلك من أصحاب المصالح في سوريا، في حين لم تتبن الحلول الجذرية للأزمة السورية عبر المؤتمرات الدولية المختلفة التي تكون بمشاركة أو بتحريك روسي.

كما ترتبط روسيا مع إيران بعلاقات قوية جدًا خاصة على المستويين العسكري / النووي، والاقتصادي رغم الاختلافات العقائدية والأيدلوجية والصراعات القديمة بين البلدين، فهل تقوم موسكو بدعم طهران لتحقيق مصالح آنية، أم في إطار حرب باردة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد خلاف ظاهر وفرض عقوبات اقتصادية أمريكية على إيران بسبب البرنامج النووي الإيراني خاصة في شقه غير السلمي والذي تدعمه موسكو بل روسيا هي التي تقف خلف تطوير هذا البرنامج.

نتمنى أن تعود روسيا إلى الشرق الأوسط والمنطقة العربية بسياسة واضحة تقوم على التعاون المفيد في خدمة الشعوب وبناء الدول بعيدًا عن الأيديولوجيات والأطماع حيث أثبت التاريخ أن الأطماع لا تحقق مصالح دائمة، بل تضيف إلى رصيد العلاقات الدولية عداوات وخصومات وتأكل من رصيد التعاون الإيجابي خاصة إننا نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية وتبادل المنافع، في غضون ذلك مدت دول مجلس التعاون الخليجي يد التعاون والتفاهم مع موسكو، والكرة الآن في الملعب الروسي للرد على رغبة التعاون بالتعاون، لا سيما أن دول الخليج عامة والمملكة العربية السعودية خاصة في مرحلة مهمة لتنويع الشراكات وتوسيع قاعدة التعاون مع كافة الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

تشكيك مراكز الأبحاث الأمريكية في جدوى ولغة خطاب بومبيو بالقاهرة

جولة بومبيو.. سياسة أمريكية متغيرة في عالم متغير

قام وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بجولة في ثماني دول في منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة ما بين ٨ إلى ١٤ من شهر يناير الماضي شملت ثماني دول عربية هي: الأردن، العراق، مصر، البحرين، الإمارات، قطر، السعودية، سلطنة عُمان. حملت جولة بومبيو عناوين كثيرة، جاءت في مجملها تبشر بعلاقات أقوى بين أمريكا وهذه الدول، والتبشير بأمريكا القوية، أو أمريكا "قوة الخير" في الشرق الأوسط في عهد ترامب، على أنقاض أمريكا الضعيفة المترددة في عهد الرئيس الأمريكي السابق أوباما، وجاء حاملًا لواء التحالف مع دول المنطقة للوقوف في وجه الإرهاب.

كتب المحرر السياسي لمركز الخليج للأبحاث

جاء خطاب بومبيو في الجامعة الأمريكية بالقاهرة بعد ١٠ سنوات من خطاب الرئيس الأمريكي السابق أوباما بجامعة القاهرة، وكلا الخطابان يذكران المنطقة العربية بحضارتها وتاريخها، ويبشران بمستقبل أفضل خاليًا من الإرهاب مع الوعد بحلول السلام وإنهاء الصراعات.

ركز بومبيو على انتقاد سياسات أوباما بشكل واضح مقابل الإشادة بعهد ترامب، أي يبشر بعهد جديد من العلاقات الأمريكية مع الحلفاء في المنطقة العربية والشرق الأوسط، فقال في مستهل خطابه لقد ترددت الولايات المتحدة في ممارسة نفوذها، بينما كان الشعب الإيراني ينهض ضد الملالي في طهران ما أسماه الثورة الخضراء، في حين كان يتمدد النفوذ الإيراني السرطاني في اليمن، العراق، وسوريا، وكذلك يعزز نفوذه في لبنان في حين كان حزب الله وكيل إيران المطلق الولاء لطهران يخزن ترسانة ضخمة من الصواريخ والقذائف بلغت قرابة ١٣٠ ألف صاروخ. وفي إطار كيل الاتهامات لعهد أوباما قال إن واشنطن سعت إلى السلام بعقد صفقة بأي ثمن بما أدى إلى عقد صفقة مع إيران، في وقت أطلق فيه بشار الأسد العنان للإرهاب على المواطنين السوريين المدنيين الأبرياء الذين قصفهم بالبراميل المتفجرة، وهذه الدروس تعلمنا منها أنه عندما تتراجع أمريكا تتقدم الفوضى، وعندما نهمل الأصدقاء ينمو الاستياء.

وذكر بومبيو أنه يحمل أخبارًا سعيدة مفادها أنتهى عصر الخزي الأمريكي، وانتهت السياسات الأمريكية التي أنتجت المعاناة غير المبررة، وأنه يحمل بداية جديدة وتتمثل في أن بلاده تعود إلى الاضطلاع بدورها التقليدي كقوة للخير في منطقة الشرق الأوسط، حيث تعلمت أمريكا من أخطائها، وتعاملت مع الواقع ورفضت الوعود الكاذبة.

وانتقدت مراكز الأبحاث الأمريكية على ما جاء في خطاب بومبيو بالجامعة الأمريكية في القاهرة بشكل واضح، ولم يحظ هذا الخطاب بالحد الأدنى من رضا الخبراء والباحثين الأمريكيين المتخصصين في شؤون الشرق الأوسط، فاعتبر مدير مركز سياسات الشرق الأوسط، ناتان ساكس،أن بومبيو أراد أن ينقض على توجهات وسياسات الرئيس أوباما التي جسدت الضعف الأمريكي، وكأنه يعود عودة قسرية إلى عهد الرئيس جورج دبليو بوش فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية، لكن بومبيو يجد صعوبة في إقناع دول المنطقة بأن أمريكا تستطيع العودة إلى سياسة جورج دبليو بوش في ظل قرار الانسحاب الأمريكي المفاجئ من سوريا، كما أن بومبيو وبولتون يجدان صعوبة في إقناع الدول العربية بسياسات أمريكية قوية أو إعادة ثقة هذه الدول في مصداقية السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط على ضوء سياسات الرئيس ترامب وإدارته في الشرق الأوسط.

وترى تمارا كوفمان ويتس، باحثة أولى في مركز سياسات الشرق الأوسط، أن ما طرحه بومبيو في الجامعة الأمريكية بالقاهرة لا ينسجم مع أولوية الشرق الأوسط في الاستراتيجية

الأمريكية التي تركز بشكل متزايد على الصين الصاعدة وروسيا الحازمة ومعركة المنافسة في الاقتصاد والتكنولوجيا.

وكان قد قال بومبيو أن أمريكا قوة تحرير وليست قوة احتلال وواشنطن لم تحلم أبدًا ان تهيمن على منطقة الشرق الأوسط عكس ما تسعى إليه، لذلك أزاح الرئيس ترامب حالة العمى الاختياري تجاه النظام الإيراني وانسحب من الصفقة النووية الفاشلة ووعودها الكاذبة، وأعاد فرض العقوبات التي لم يكن ينبغي رفعها أساسًا، وشرعنا في حملة ضغط جيدة لقطع الإيرادات التي تستخدمها إيران لنشر الرعب والدمار في جميع أنحاء العالم.

وأضاف، والأهم أننا دعمنا تفاهمًا مشتركًا مع حلفائنا حول ضرورة التصدي لأجندة النظام الإيراني، ويزداد تفهم الدول لحقيقة أننا يجب أن نواجه نظام الملالي، والآن دعونا نتحدث عن جهود أمريكا لبناء التحالف، لقد تحركت الإدارة الأمريكية بسرعة لإعادة بناء الروابط بين أصدقائنا القدامى ورعاية شراكات جديدة، وأضاف: إن بناء التحالفات أمر طبيعي بالنسبة لأمريكا، لكننا أهملناه في السنوات الماضية، ولذلك تمتعت إدارة ترامب بعلاقات مثمرة في الشرق الأوسط، وهذه الخطوات نحو التقارب ضرورية من أجل تحقيق أمن أكبر في مواجهة تهديداتنا، كما إنها تشير إلى مستقبل أكثر إشراقًا للمنطقة، وهدفنا من المشاركة مع أصدقائنا ومعارضة أعدائنا، لأن وجود شرق أوسط قوي وآمن وحيوي اقتصاديًا يصب في مصلحتنا الوطنية كما هو في صالحكم أيضًا.

وذكر أن أمريكا لن تتراجع حتى ينتهي القتال الإرهابي وتنتهي الحرب على الإرهاب، وسنعمل بلا كلل إلى جانبكم لهزيمة داعش والقاعدة والجهاديين الآخرين الذين يهددون أمننا وأمنكم.

وحول الوضع في سوريا، قال بومبيو: في سوريا ستستخدم الولايات المتحدة الدبلوماسية والعمل مع شركائنا لطرد آخر جندي إيراني منها، والعمل من خلال المسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة لإحلال السلام والاستقرار للشعب السوري الذي طالت معاناته، ولن يكون هناك مساعدات من أمريكا لإعادة إعمار المناطق السورية التي يسيطر عليها الأسد حتى تنسحب إيران وقواتها بالوكالة وحتى نرى تقدمًا لا رجعة فيه باتجاه الحل السياسي.

وردًا على ذلك جاءت آراء الخبراء الأمريكيين مختلفة أحيانًا ومتناقضة أحيانًا أخرى أو متفقة على خجل مع ما أعلنه وزير الخارجية الأمريكي حول سياسة بلاده الخارجية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، فقد قال شاران غروال الباحث بمركز الشرق الأوسط، لقد نقض وزير الخارجية الأمريكي بومبيو سياسة الرئيس السابق بارك أوباما الخارجية من دون أن يذكر أسمه مرة واحدة، وأن الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية التي أعلن عنها بومبيو هي استراتيجية مدمرة بحتة وتتمثل في محاربة داعش وإيران دون مساعدة دول الشرق الأوسط في اتجاهات أخرى، مشيرًا إلى أن هذا الاختلاف، أو التناقض انعكس على الحاضرين لخطاب أوباما وخطاب بومبيو، في الخطاب الأول تخلل خطاب أوباما تصفيق متكرر وحقيقي، أما خطاب بومبيو فلم يلق تصفيقًا إلا مرة عندما شكر الرئيس عبد الفتاح السيسي على شجاعته في المساعدة على محاربة الإرهاب وتنظيم داعش.

ومن جانبه قال هادي عمر، الباحث في السياسة الخارجية بمعهد بروكنجز، توجه خطاب بومبيو في القاهرة بشكل كبير إلى الأتوقراطيين لا المواطنين ، لذلك لم يحدث خطابه أي وقع، بينما قالت سوزان مالوني نائبة مدير برنامج السياسة الخارجية وزميلة أولى في مركز سياسات الشرق الأوسط، لم يقدم وزير الخارجية الأمريكي بومبيو الكثير من الأمل ولم يستطع الاقناع بأنه قادر على وضع رؤية مدروسة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط أو استراتيجية صالحة للمضي قدما في خدمة هذه المصالح، إضافة إلى أنه يجد صعوبة في تركيب جمله لذلك لم يكن خطابه عند المستوى المطلوب، ولعل برود خطابه يعود أيضًا إلى أنه ركز على انتقاد الإدارة الأمريكية السابقة بدلا من التركيز على مخاطبة ملايين العرب والإيرانيين والأتراك، وغيرهم من الجنسيات التي تشملها المنطقة المتنوعة والزاخرة بالنزاعات، ومع أن بومبيو قد يحظى بسعادة ترامب لأنه ركز على انتقاد أوباما، لكن خطابه غير مقنع لشعوب المنطقة التي خاطبها، ولم يقدم أي دليل منطقي على أن أمريكا بإمكانها أن تقود جهودًا فعالة لمعالجة أي شيء لمعالجة أيًا من الأزمات الملحة مثل الوضع في اليمن، أو سوريا، أو تخفيف حدة المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجه المنطقة.

ويرى رانج علاء الدين، الزميل الزائر بمركز بروكنجز الدوحة، أن ملاحظات وزير الخارجية الأمريكية بومبيو قدمت تصحيحًا مهمًا وضروريًا للخطاب الانفصالي والذي قطع التواصل الذي كان سمة خطاب البيت الأبيض منذ استلام الرئيس ترامب الحكم، فقد حاول بومبيو من خلال خطابه بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أن يسترجع دور واشنطن وقيادة الولايات المتحدة وإصرارها على استعادة الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والعالم بعد أن فقدت واشنطن هذا الدور في عهد إدارة أوباما، ومع ذلك بدا غياب ملحوظ لالتزام الولايات المتحدة الطويل الأمد لاستقرار وإعادة الإعمار، أو رسم الفعل الاستراتيجي والفعال والشامل، ما يدل على ثمة صراع واضطراب في الحرص الأمريكي على ملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط، خاصة

بعد الإعلان المفاجئ للإدارة الأمريكية عن الانسحاب الأمريكي العسكري من سوريا، كما أن الخطاب لم يظهر ما يكفي من الضمانات حول كيفية اعتزام الولايات المتحدة من أجل وقف عودة ظهور تنظيم داعش، خاصة أن الولايات المتحدة خسرت كثيرًا منذ تسلم الرئيس ترامب الرئاسة، فقد خسرت واشنطن الكثير من نفوذها في العراق وسوريا أمام إيران، وأبعدت حلفاءها وعجزت عن استعادة علاقاتها مع الحلفاء الإقليميين، وباستثناء التنسيق والتوافق بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية، من الممكن ألا تصدق الكثير من بلدان المنطقة سواء الحليفة، أو المعادية خطاب بومبيو من أساسه.

من جهته، قال أريك روساند الباحث بمركز سياسات الشرق الأوسط، لقد ركزت معظم ردود الفعل إزاء ملاحظات بومبيو على المقارنات بخطاب أوباما في عام ٢٠٠٩م، ودور الولايات المتحدة في المنطقة، غير أن خطاب بومبيو يشكل تذكيرًا صريحًا بالعناصر الضالة في مقاربة إدارة ترامب لمعالجة التهديدات الإرهابية الحقيقة والدقيقة في المنطقة، وهي مقاربة تقودها على ما يبدو سياسات وافتراضات بديلة للواقع، وينتهج بومبيو، على غرار رئيسه ترامب، نظرية تبسيطية جدًا مفادها أن أيديولوجية "الإسلاموية الرديكالية" هي أساس العنف الجهادي في الشرق الأوسط، وبأن حل المشكلة يكمن في تنديد المزيد من القادة السياسيين والدينيين.

ويرى عمر حسن عبد الرحمن، زميل زائر في مركز بروكنجز، أن وزير الخارجية الأمريكي بومبيو استخدم منصة القاهرة لتقديم عظة افتقرت إلى رؤية واضحة وكانت لغته خالية من الأحاسيس وبدت متعالية لجمهور الشرق الأوسط، وخلا خطابه من ذكر الابتلاء الكارثي الذي شكله الغزو الأمريكي للعراق، وعوضًا عن ذلك ألقى باللوم على الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما. كما تبدو كلمات بومبيو تعكس أفكاره الصقورية الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة والتي تمثل أفكار جون بلتون أيضًا، وعكس أفكار رئيسه الذي لا يمكن العثور على أي لمحة من انعزاليته الشعبوية في هذا الخطاب.

سفير السعودية لدى روسيا رائد بن خالد قرملي لـ "آراء حول الخليج":

صفقات تسليح وتوطين الصناعات العسكرية الروسية في السعودية لأول مرة

أكد سفير خادم الحرمين الشريفين لدى روسيا الاتحادية وبيلاروسيا د. رائد بن خالد قرملي، على تطور العلاقات السعودية الروسية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والرئيس فلاديمير بوتين، ووصفها بأنها تطورت بشكل نوعي ومهم وباتت أقوى من أي وقت مضى، مشيدًا بنتائج لقاءات خادم الحرمين الشريفين بالرئيس بوتين ونتائج الزيارات المتبادلة بينهما إلى موسكو والرياض، موضحًا أن الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، اضطلع بدور حاسم وفاعل في تطوير العلاقات السعودية-الروسية، وفتح آفاق التعاون المشترك والمصالح المتبادلة بين البلدين في كافة المجالات. وأشار السفير الدكتور رائد قرملي إلى أن العلاقات الثنائية بين المملكة وروسيا بلغت مرحلة نوعية مهمة يتفهم فيها كل طرف مواقف ومصالح الطرف الآخر، وتتوسع فيها باضطراد مساحات التعاون المشترك والمصالح المتبادلة، وتضيق فيها مساحات التباين والاختلاف، مع وجود ما يكفي من النضج للسعي لتجاوزها وتدشين حوار صريح منتظم حولها. وحول التعاون بين البلدين في المجالات العسكرية والصناعات الاستراتيجية قال السفير قرملي، لمسنا لدى روسيا كل ترحيب واستعداد لتطوير التعاون بين بلدينا في المجالات العسكرية والعلمية والتقنية، وتطورت علاقات التعاون في المجال العسكري بين البلدين بشكل غير مسبوق، فلأول مرة تحتضن معاهد وأكاديميات روسيا الاتحادية العديد من الطلاب والضباط السعوديين الذين يحضرون دورات تدريبية وبرامج تعليمية، بل ينتظم بعضهم في الدراسة في الأكاديميات العسكرية الروسية ليتخرجوا منها جنبًا إلى جنب مع نظرائهم الروس. ولأول مرة يجري تنفيذ صفقات تسليح روسية للسعودية على أرض الواقع، وتتضمن لأول مرة أيضًا نقلاً للتقنية وتوطينًا جزئيًا للصناعات العسكرية داخل المملكة العربية السعودية بالشراكة مع روسيا، وفيما يلي نص الحوار:

أجرى الحوار: د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

س: كيف تنظرون إلى واقع العلاقات الروسية السعودية، وكيف يمكن تطويرها على ضوء الزيارات المتبادلة والاتفاقيات المبرمة؟

ج: تطورت العلاقات السعودية-الروسية بشكل نوعي ومهم خلال الفترة الماضية، وباتت أقوى من أي وقت مضى. إذ تنامت الاتصالات المباشرة بين قيادة وحكومتي البلدين، وتزامن ذلك مع استعادة روسيا الاتحادية لموقعها وأهميتها على الساحة الدولية، وانتهاجها لسياسات براغماتية مؤثرة تركز على تحقيق مصالحها الوطنية. بالمقابل كانت السعودية تسعى باضطراد للانفتاح على أكبر قدر ممكن من الشركاء الدوليين، والسعي لتعزيز وترسيخ قواعد الشرعية الدولية والمصالح المشتركة. وكان للقاءات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، على كافة المستويات، دورًا مهمًا في تعريف كل طرف بحقائق ومواقف ومصالح الطرف الأخر، وفي توفير الأرضية اللازمة من الثقة والاحترام المتبادل خاصةً بين قيادتي البلدين. ففي فبراير ٢٠٠٧م، كان فلاديمير بوتين أول رئيس روسي يزور المملكة، في زيارة التقى خلالها بالملك عبد الله ابن عبد العزيز آل سعود، وبأمير الرياض حينها، الملك الحالي، سلمان بن عبد العزيز آل سعود. وبعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود الحكم، حضر قمة مجموعة العشرين في تركيا في نوفمبر ٢٠١٥م، وكان هناك لقاء جانبي مباشر على هامش القمة بين الملك سلمان والرئيس بوتين. وكان الملك أول ملك سعودي يزور روسيا، عبر زيارته التاريخية في أكتوبر ٢٠١٧م، أجرى محادثات رفيعة المستوى مع الرئيس بوتين، واخرى مع رئيس الوزراء الروسي دمتري ميدفيديف، ورئيس تتارستان، ورئيس الشيشان، ورؤساء بعض الجمهوريات المنضوية

لأول مرة طلاب سعوديين في الأكاديميات العسكرية الروسية ليتخرجوا جنبًا إلى جنب مع نظرائهم الروس

في الاتحاد الروسي، وقيادات دينية للمسلمين الروس. وتوجت الزيارة الملكية بالتوقيع على ١٤اتفاقية ومذكرة تعاون وتفاهم. ووفرت هذه الحزمة إطارًا قانونيًا واضحًا لتعاون البلدين، كما وسعت وعمقت مجالات التعاون لتشمل مختلف القطاعات.

واضطلع الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع، بدور حاسم وفاعل في تطوير العلاقات السعودية-الروسية، وفتح آفاق التعاون المشترك والمصالح المتبادلة بين البلدين في كافة المجالات. وخلال السنوات الثلاث الأخيرة قام سموه بزيارات متعددة إلى روسيا، التقى خلالها الرئيس بوتين وعددًا كبيرًا من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال الروس. وحضر سموه مراسم افتتاح كأس العالم بجوار الرئيس الروسي في يونيو ٢٠١٨م، وعقد الجانبان جلسة مباحثات مشتركة بمشاركة وفديهما. والتقى الرئيس الروسي وسمو ولي العهد مجددًا على هامش قمة العشرين التي عقدت في الأرجنتين نوفمبر/ ديسمبر ٢٠١٨م، يتابع سموه بدقة تفاصيل العلاقات ومجرياتها، ويحرص على تعظيم زخم الاتصالات واللقاءات المتبادلة في كافة القطاعات. والنتيجة الماثلة أمامنا أننا نشهد كل شهر لقاءًا ثنائيًا، أو أكثر، على مستوى الوزراء في مختلف القطاعات.

س: من خلال دوركم كسفير للمملكة العربية السعودية في روسيا- كيف ترون مواطن التوافق بين السعودية وروسيا، وكيف يمكن تفعيلها حتى يمكن تعظيم الفوائد؟

ج: عززت اللقاءات المتبادلة غير المسبوقة بين قيادتي ومسؤولي البلدين، أجواء الثقة والفهم المشترك والاحترام المتبادل. ويلتقي البلدان في تبني مبادئ جوهرية مشتركة توجه مواقفهما السياسية. فهما يركزان على الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، واحترام سيادة واستقلال جميع الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وفقًا لمعايير الشرعية الدولية، ومناهضة ازدواجية وانتقائية المعايير التي تخفي مساعي أحادية للهيمنة والتوسع والاستغلال على حساب الآخرين، ومكافحة الإرهاب والتطرف بشكل جدي وحاسم وفاعل.

كما توسعت العلاقات بين البلدين لتشمل بحث أوجه التعاون في مجالات الإعلام والثقافة والرياضة والشباب والسياحة والتعليم والتدريب. وجميعها مجالات واعدة ومهمة، حيث كان كل شعب يجهل تمامًا واقع الآخر، وكانت الصور السلبية النمطية التي تروجها هوليوود هي المصدر الأساسي

لمعرفة كل منا بالآخر، مما أنتج معرفة مشوهة وخاطئة. وكلما زاد التواصل والتعارف المباشر بين الشعبين، كلما فوجئنا أن ما بين الشعبين من قيم واهتمامات مشتركة أكبر مما كنا نتصور. نستقبل سنويًا أكثر من ٢٢ ألف روسي مسلم لأداء شعائر الحج في مكة والمدينة. وخلال كأس العالم زار روسيا أكثر من ١٠ آلاف مواطن سعودي، وهو عدد غير مسبوق، وأقمنا على هامش كأس العالم مهرجانًا ثقافيًا سعوديًا في موسكو زاره الروس بشغف واهتمام. كما شهدت مدينة الظهران أول عرض لأوركسترا روسية. وخلال سنة واحدة زار وزير الإعلام السعودي روسيا ثلاث مرات. كما بادر وزير الثقافة السعودي، منذ بضعة أشهر، بزيارة منتدى سانت بطرسبرج الثقافي والتقى بكل من نائبة رئيس الوزراء لشؤون الثقافة والشباب، ووزير الثقافة الروسي، ومدير متحف الأرميتاج. كما زار المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وقائد الدفاع المدني السعودي، موسكو وشاركا في احتفالية يوم عاملي الطوارئ. وشهد العام المنصرم كذلك قدوم أول دفعة من الإعلاميين السعوديين الشباب، من الجنسين، للتدريب داخل منشآت إعلامية روسية.

وعلى الصعيد البرلماني زارت السيدة/ فالنتينا ماتفينكو، رئيسة مجلس الاتحاد الفدرالي الروسي، السعودية في إبريل ٢٠١٧م، وعقدت لقاءات واسعة مع القيادات والمسؤولين السعوديين ورئيس وأعضاء مجلس الشورى. وفي أكتوبر ٢٠١٧ م، شارك وفد من مجلس الشورى السعودي في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي السابع والثلاثين في سانت بطرسبرغ. وفي مارس ٢٠١٨م، زار موسكو وفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة نائب رئيس المجلس يحيى الصمعاني، والتقى كلاً من وزير الطاقة، ورئيسة مجلس الاتحاد الفدرالي الروسي، وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الفدرالي الروسي، ورئيس مجلس المفتين في موسكو، ونائب وزير التعليم الروسي. وفي يونيو ٢٠١٨م، شارك وفد من مجلس الشورى في المنتدى الدولي لتطوير العمل البرلماني بموسكو. وفي سبتمبر ٢٠١٨م، شاركت مسؤولات سعوديات لأول مرة في المنتدى الأوروآسيوي الثاني للمرأة، بتنظيم مجلس الاتحاد الفدرالي الروسي والجمعية البرلمانية لرابطة الدول المستقلة في سانت بطرسبرغ، تحت عنوان "المرأة من أجل الأمن العالمي والتنمية المستدامة".

س: ما هي أبرز نقاط الاختلاف بين الرياض وموسكو، وكيف يمكن تجاوزها خاصةً تجاه بعض القضايا الإقليمية والدولية؟ تقييمكم للعلاقات الروسية-الإيرانية وأهداف التواجد الروسي في سوريا؟

ج: بلغت العلاقات مرحلة نوعية مهمة يتفهم فيها كل طرف مواقف ومصالح الطرف الآخر، وتتوسع فيها باضطراد مساحات التعاون المشترك والمصالح المتبادلة، وتضيق فيها مساحات التباين والاختلاف، مع وجود ما يكفي من النضج للسعي لتجاوزها وتدشين حوار صريح منتظم حولها. يتشاور البلدان باستمرار تجاه أبرز قضايا منطقة الشرق الأوسط، وسبل حل الصراعات. ويشمل ذلك قضايا السلام العربي-الإسرائيلي، وأزمات لبنان وسوريا واليمن وليبيا. نحن في السعودية نوضح باستمرار، وبكل صراحة وشفافية، للأصدقاء الروس رفضنا القاطع لتدخلات إيران في الدول العربية، ورعايتها للإرهاب والميليشيات الطائفية التي تنشر الدمار والخراب في المنطقة، وللسياسات الإيرانية التي تتعارض مع كافة قواعد حسن الجوار والشرعية الدولية. وقد تعززت المشاورات السياسية بين البلدين من خلال الزيارات المتبادلة واللقاءات المباشرة والرسائل والاتصالات الهاتفية بين وزارتي الخارجية ووزيريهما. ففي سبتمبر ٢٠١٧م، زار وزير الخارجية الروسي/ سيرجي لافروف السعودية والتقى الملك وولي العهد ووزير الخارجية. وفي ديسمبر ٢٠١٧م، التقى وزيرا خارجية البلدين في روما على هامش منتدى حوار المتوسط. وفي أغسطس ٢٠١٨م، زار الوزير عادل الجبير موسكو والتقى نظيره الروسي. وحتى في قضايا لا تخلو من تباينات تفصيلية في مواقف البلدين، كثيرًا ما تفضي المشاورات إلى التنسيق والتعاون بشكل عملي. مثلاً حصل تعاون مهم بين البلدين في موضوع الأزمة السورية، حيث استضافت الرياض مؤتمر المعارضة الروسية في نوفمبر ٢٠١٧م، بهدف تشكيلها لوفد موحد ينخرط في مساعي التسوية السلمية التي يقودها المبعوث الدولي. وقد زار المبعوث الروسي/ ألكساندر لافرونتييف الرياض لهذا الغرض، وحضر اجتماع المعارضة السورية، والتقى خلال زيارته بولي العهد السعودي وبوزير الخارجية.

س: ما مدى استعداد روسيا أن تكون شريكًا استراتيجيًا للسعودية على ضوء سعي المملكة لتعدد الشراكات وتنمية علاقاتها مع كافة الدول؟

بلغت العلاقات مرحلة نوعية يتفهم فيها كل طرف مواقف الآخر وتتوسع مساحات التعاون وتضيق مساحات الاختلاف

ج: قيادة البلدين تسعى باستمرار إلى تعميق وتوسيع وتنويع مجالات التعاون بين البلدين، واسمح لي أن أوضح ذلك بمقارنة الماضي باليوم. كان الاتحاد السوفييتي، عام ١٩٢٦م، أول دولة تعترف دبلوماسيًا بالمملكة العربية السعودية إبان توحيدها على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. لكن العوامل الأيديولوجية والجيو - استراتيجية أدت إلى توقف العلاقات السعودية - الروسية لمعظم سنين القرن العشرين. من الناحية الأيديولوجية كان من الواضح التناقض بين أيديولوجيا ماركسية معادية للأديان عمومًا، وبين السعودية التي تحتضن المقدسات الإسلامية وتعد قبلة المسلمين. ومن الناحية الجيو - استراتيجية، كان البلدان على طرفي نقيض خلال الحرب الباردة، وكانت السعودية تنظر بقلق بالغ لمحاولات الاتحاد السوفييتي تشجيع الأنظمة الثورية والانقلابات العسكرية لتحل محل الأنظمة الملكية في العراق ومصر وليبيا واليمن بشطريه الشمالي والجنوبي. واعتبرت السعودية أن حملة الاتحاد السوفييتي العسكرية في أفغانستان مصدر خطر وتهديد، وأنها تجسد نواياه في التوسع وبسط الهيمنة أو النفوذ في مناطق مختلفة في إفريقيا وآسيا. تمت استعادة العلاقات السعودية - الروسية عام ١٩٩١م، حيث استأنف البلدان تبادل البعثات والعلاقات الدبلوماسية. وقدمت السعودية حينها منحة مالية مهمة لروسيا التي كانت تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة. وكانت الاتصالات السياسية بين البلدين تركز على وجوب إنهاء الاحتلال العراقي للكويت، واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها. وتم ذلك بتحالف عسكري دولي كبير لم تشارك روسيا فيه، لكنها لم تحاول عرقلته في مجلس الأمن. العلاقات السعودية - الروسية حتى بعد استئنافها رسميًا لم تشهد نشاطًا كبيرًا لعدة سنوات. فمن ناحية أدت فترة الانقطاع الطويلة إلى غياب معرفة تفصيلية لدى كل من البلدين تجاه الآخر، وهو ما أدى بدوره إلى استمرار خلفيات الشك وعدم توافر أرضية كافية من الثقة المتبادلة. ومن ناحية ثانية كانت روسيا الاتحادية تشهد قضايا داخلية وحدودية معقدة استأثرت بجل اهتمامها المباشر.

حاليًا الصورة مختلفة تمامًا. لنأخذ التعاون بين البلدين في مجال الطاقة على سبيل المثال. لقاءات وزيري الطاقة السعودي والروسي باتت منتظمة ومكثفة خلال العامين المنصرمين، وتجذب اهتمام وسائل الإعلام العالمية باستمرار. في ديسمبر ٢٠١٧م، حضر وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح تدشين تحميل أول ناقلة بالغاز المسال في مشروع يامال الروسي للغاز الطبيعي، والتقى الرئيس بوتين ووزير الطاقة الروسي. وفي فبراير ٢٠١٨م، زار وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك المملكة والتقى بدوره الملك سلمان ووزير الطاقة السعودي. وفي إبريل ٢٠١٨م، حضر وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك اجتماع لجنة المتابعة الوزارية لمنظمة أوبك في جدة. وفي مايو ٢٠١٨م، ترأس وزير الطاقة خالد الفالح وفد المملكة إلى منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي، وافتتح جناح المملكة مع وزير الطاقة الروسي والمدير التنفيذي لصندوق الاستثمار المباشر الروسي، وضم الوفد السعودي معالي رئيس صندوق الاستثمارات العامة، ومساعد رئيس هيأة الاستثمار، وممثلين لهيآت حكومية متعددة، ورجال أعمال. وفي يونيو ٢٠١٨م، التقى وزيرا الطاقة السعودي والروسي مجددًا في موسكو على هامش افتتاح كأس العالم. وفي أكتوبر ٢٠١٨م، شارك وزير الطاقة خالد الفالح في منتدى روسيا للطاقة في موسكو، والتقى مع وزير الطاقة الروسي وعدد من مدراء الشركات النفطية العالمية على هامش المنتدى.

إذًا بلغ التعاون والتفاهم والتنسيق بين المملكة العربية السعودية وروسيا في مجال الحفاظ على التوازن في سوق الطاقة العالمي مستويات بالغة التقدم والانتظام، وأتى عمليًا بنتائج باهرة لم يقتصر أثرها على البلدين بل امتد ليشمل العالم بأسره. الحقيقة الموضوعية أن أكبر ثلاثة منتجين للنفط عالميًا هم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمملكة العربية السعودية. لكن أمريكا مختلفة لعدة عوامل، فهي مستهلكة أكثر منها مصدرة، ورغم تنامي صادراتها فهي لا تشكل نسبة كبرى من حجم صادراتها الكلية، وهي تعتمد على النفط الصخري غير التقليدي باهظ الكلفة، كما أن آفاق قراراتها عادةً قصيرة الأجل أكثر منها طويلة الأجل. أما روسيا والسعودية فيشتركان موضوعيًا في أهمية الصادرات النفطية لصادراتهما، وفي أهمية النفط التقليدي لديهما، وفي تركيزهما على تحقيق استقرار السوق على المدين البعيد والمتوسط وليس فقط على الأجل القصير. من هنا باتت أوبك + ١ نتيجة منطقية ومهمة ومؤثرة لهذه المعطيات، وهي معطيات تدفع بوضوح نحو علاقة تعاونية تنسيقية استراتيجية ذات أمد طويل.

س: السعودية تخطط لتوطين الصناعات بصفة عامة، والصناعات العسكرية بصفة خاصة، وكذلك إنشاء المحطات النووية للأغراض السلمية. كيف ترون رغبة وقدرات مساهمة روسيا في توطين هذه الصناعات، وهل هناك خطوات تمت على هذا الطريق؟ وما الدور الذي يمكن أن تقوم به موسكو كمصدر لتسليح السعودية، وتلبية احتياجاتها من الصواريخ ومنظومة الدفاع الجوي المتقدمة؟

ج: روسيا دولة متقدمة من الناحيتين العسكرية والتقنية، ولمسنا لديها كل ترحيب واستعداد لتطوير التعاون بين بلدينا في المجالات العسكرية والعلمية والتقنية. تطورت علاقات التعاون في المجال العسكري بين البلدين بشكل غير مسبوق. فلأول مرة

كان الشعب السعودي والروسي يجهلان واقع الآخر وكانت صور هوليوود السلبية هي المصدر الأساسي للمعرفة

تحتضن معاهد وأكاديميات روسيا الاتحادية العديد من الطلاب والضباط السعوديين الذين يحضرون دورات تدريبية وبرامج تعليمية، بل ينتظم بعضهم في الدراسة في الأكاديميات العسكرية الروسية ليتخرجوا منها جنبًا إلى جنب مع نظرائهم الروس. ولأول مرة يجري تنفيذ صفقات تسليح روسية للسعودية على أرض الواقع، وتتضمن لأول مرة أيضًا نقلاً للتقنية وتوطينًا جزئيًا للصناعات العسكرية داخل المملكة العربية السعودية بالشراكة مع روسيا. حيث تهدف رؤية المملكة إلى تحقيق ٤٠٪ محتوى محلي لمجمل الإنفاق العسكري السعودي الضخم بحلول ٢٠٣٠م. ويتعاون البلدان بشكل منتظم ومستمر في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وتتبادل أجهزتهما المختصة اللقاءات والمعلومات في هذا المجال المهم. وشكل الجانبان لجنة مشتركة للمشاورات بخصوص مكافحة الإرهاب برئاسة وكيلي وزارة الخارجية، حيث عقدت اجتماعين وينتظر أن تعقد اجتماعها الثالث قريبًا.

س: كيف لمستم مدى رغبة روسيا في زيادة الاستثمارات المشتركة مع المملكة، وفي أي المجالات؟

ج: تركز رؤية السعودية ٢٠٣٠ على تنويع القاعدة الإنتاجية، والاستثمار في قطاعات التكنولوجيا الواعدة، وإيجاد تكامل أكبر بين النفط والصناعات البتروكيماوية، وتنمية مصادرنا للطاقة البديلة بما فيها الطاقة النووية والطاقة الشمسية والمتجددة، والاستفادة من مواردنا الواعدة من اليورانيوم. وفي مجال الطاقة النووية السلمية والطاقة الشمسية بلورت السعودية برنامجًا طموحًا وكبيرًا، وهو ما يفتح فرصًا مهمة لمجالات جديدة من التعاون بين السعودية وروسيا. كما يجري حاليًا تطوير استثمارات مشتركة بين البلدين في مجالات النفط والبتروكيماويات وتقنيات الطاقة بمختلف أنواعها، وهي استثمارات تتضمن تصاعدًا ملفتًا لمشاريع مشتركة للقطاع الخاص للبلدين.

وأعلنت السعودية عن نيتها استثمار ١٠ بلايين دولار في الاقتصاد الروسي. وقد تم بالفعل استثمار بليوني دولار فعليًا عبر صندوق الاستثمار المباشر الروسي، وكانت النتائج مرضية ومشجعة. وتدور مباحثات نشطة بين أرامكو السعودية والجانب الروسي بغية تملك الأولى لنسبة مهمة من مشاريع الغاز الروسية. وقد شارك رئيس صندوق الاستثمار الروسي المباشر/ كيريل ديمتريف، مع وفد روسي كبير، في منتدى مستقبل الاستثمار المنعقد في أكتوبر ٢٠١٨م، في الرياض. والتقى الوفد الروسي بسمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير/ محمد بن سلمان. وقام ديمتريف أيضًا برئاسة وفد كبير من ممثلي كبريات الشركات الروسية بزيارة المملكة في يناير ٢٠١٩م، حيث التقوا وزير الطاقة ورئيس صندوق الاستثمارات العامة ومدير شركة أرامكو وعدد من كبار المسؤولين والشركات السعودية.

كما نما التبادل التجاري بين البلدين بوتيرة متنامية كما يكشف الجدول التالي. حيث ارتفع بنسبة ٨٦٪ عام ٢٠١٧م، وبنسبة ٤٩٪ مجددًا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨م، ويسجل التبادل التجاري بين البلدين فائضًا لمصلحة روسيا.

س: العرب كانوا ينظرون إلى الاتحاد السوفياتي على أنه نصير للقضايا العربية. أين تقع منطقة الشرق الأوسط على أولويات روسيا، خاصةً تجاه القضية الفلسطينية وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل؟

ج: ما تزال روسيا تمارس دورًا فاعلاً وإيجابيًا في تشجيع حل الدولتين ودعم حقوق الشعب الفلسطيني ودعم خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وهو دور نثمنه نحن كعرب كثيرًا، ونعول عليه في ترسيخ مبادئ الشرعية الدولية ودعم الحقوق العربية المشروعة. وكانت روسيا من أبرز الجهات الدولية التي واكبت قمة القدس (القمة العربية التاسعة والعشرين) التي ترأسها الملك سلمان وعقدت في إبريل ٢٠١٨م، في السعودية، حيث حضر ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي والمبعوث الرئاسي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وألقى كلمة الرئيس الروسي في القمة. كما أن روسيا عضو مراقب في منظمة التعاون الإسلامي التي تحتضنها المملكة. وحتى خلال فترة الانقطاع الطويلة في العلاقات السعودية مع الاتحاد السوفييتي، والتي امتدت حتى انهيار الاتحاد السوفييتي، فإن الباحث سيجد نقاط التقاء متعددة في سجل البلدين في التصويت في الأمم المتحدة. صوتت السعودية والاتحاد السوفييتي مرارًا وتكرارًا لدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، ولحل سلمي للصراع العربي – الإسرائيلي قائم على مبدأ الدولتين ومعادلة الأرض مقابل السلام، ولحق مصر وسوريا في استعادة أراضيهما التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، كما صوت البلدان مرارًا وتكرارًا لمصلحة استقلال عدد كبير من الدول الآسيوية والإفريقية، وإنهاء حقبة الاستعمار البغيضة.

زيارة الملك سلمان لموسكو أسست لمرحلة جديدة في العلاقات الثنائية

استراتيجية موسكو في عهد بوتين: الاتحاد الروسي مركز نفوذ العالم الجديد

أشار "مفهوم السياسة الخارجية في الاتحاد الروسي" الذي اعتمده الرئيس فلاديمير بوتين في نوفمبر ٢٠١٦م، إلى أن الهدف الرئيسي لأنشطة الدولة المعنية بالسياسة الخارجية يتمثل في ضرورة "ترسيخ وضع الاتحاد الروسي كمركز نفوذ في العالم الحالي". فروسيا ترغب في استعادة مركزها كقوة عظمى وأن يكون لها وجود في جميع مناطق العالم. فكما أعلن الرئيس الروسي، "حدود روسيا لا تنتهي أبدًا". وهذا الوجود، وفقًا للمفهوم المذكور، أداة للحفاظ على "الأمن الوطني، والسيادة، والسلامة الإقليمية"، فضلاً عن كونه طريقة لتأكيد "وضع روسيا في العلاقات الاقتصادية العالمية ولمنع أي تمييز ضد البضائع والخدمات والاستثمارات الروسية".

جريجوري كوساتش - إيلينا ميلكوميان

إن منطقة الشرق الأوسط لديها تاريخ طويل من التواصل والتعاون مع روسيا. ولكن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي مع دول الخليج العربي لم تصبح واقعًا سياسيًا إلا في النصف الثاني من الثمانينيات، باستثناء الكويت التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في ١٩٦٣م، وسلطنة عُمان أقامت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥م، وتبادلت الإمارات العربية المتحدة ممثلين دبلوماسيين مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٦م، وقطر في ١٩٨٨م، لقد استُعيدت العلاقات الدبلوماسية السوفيتية السعودية في سبتمبر ١٩٩٠م، وأقامت البحرين علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في الوقت ذاته. لقد كان ذلك بداية اتصال مباشر للاتحاد السوفيتي وخلفه الاتحاد الروسي مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي، علاوة على كونه صفحة جديدة في تاريخ الاتحاد السوفيتي الذي أنشأ تواصلاً مع الدول العربية التي يعتبرها الزعماء في الاتحاد السوفيتي حلفاء تقليديين للولايات المتحدة.

ووفقًا "لمفهوم السياسة الخارجية" جاءت أولويات السياسة الخارجية الروسية على أساس ترتيب هرمي، حيث جاء الشرق الأوسط بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والدول الآسيوية الرائدة. إلا أن هذا الترتيب الهرمي تغير في سبتمبر ٢٠١٥م، عندما احتل الشرق الأوسط فجأة مكانة مركزية في النشاط الخارجي لروسيا. ويرجع إجراء ذلك التعديل إلى عامل تزعزع الاستقرار في تلك المنطقة المهمة من العالم، وأصبح الوضع في سوريا أبرز الأمثلة على ذلك.

وقد بدأت العمليات العسكرية الروسية في سوريا في سبتمبر ٢٠١٥م، وحدد فلاديمير بوتين أهدافه كالتالي: "مساعدة القوة الشرعية على تحقيق استقرار الموقف" و"محاربة الإرهاب الدولي". وقد تزامن ذلك مع تفاقم الوضع الروسي في العالم بعد العقوبات الغربية. ففي الشرق الأوسط، كانت تحاول موسكو أن تجد لنفسها مكانًا في النظام الإقليمي، على أن توازن بين القوى الإقليمية التي تختلف أحيانًا إلى حد كبير مع الموقف الروسي حول المسائل الرئيسية في الوضع الإقليمي.

استطاعت موسكو إلى جانب إيران أن تحافظ على بقاء نظام بشار الأسد. فقد أطلقت روسيا عملية أستانا، والتي كانت تعتبرها السعودية إضافة هامة للمفاوضات بين الأطراف السورية في جنيف. ولم تصبح العلاقات الوثيقة مع إيران عائقًا أمام علاقات جيدة مع إسرائيل، بالرغم من حدوث بعض الأزمات في العلاقات بينهما من قبل. وكما هو الأمر مع العلاقات الإيرانية الروسية، لم يصبح التعاون النشط سببًا لإنهاء العلاقات الاقتصادية بين روسيا والسعودية أو اتفاقهما حول أسعار النفط في السوق العالمي. كما استطاعت روسيا، بعد انتهاء أمر حادثة الطائرة الروسية في تركيا، أن تشرك تركيا في عملية أستانا وأن تغير جزءًا طفيفًا من الموقف التركي السلبي

روسيا حريصة على تلقي إشارات إيجابية من السعودية تجاه دورها في الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية في أقوى مراحلها

تجاه الحكومة الرسمية في دمشق. وفي ضوء علاقاتها مع القوى المختلفة التي لها دور في الساحة الإقليمية، أصبحت روسيا أحد الأطراف الفاعلة الرائدة في الشرق الأوسط، إلا أنها لم تتمكن من التأثير على تطور الموقف الإقليمي.

ولكن بعد أن أعلنت روسيا في "مفهوم السياسة الخارجية" هدف "المساهمة في تحقيق استقرار الوضع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، عن طريق، أولاً، محاربة "تهديدات الجماعات الإرهابية الدولية" وتحقيق "حل شامل وعادل ومستمر للصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، لم تتمكن روسيا من تقديم مبادرات جديدة. لقد كان لموسكو اتصالات مع أطراف متنازعة مختلفة في صراعات إقليمية في ليبيا واليمن، ولكن روسيا لم تكن عضوًا نشطًا في الفريق الذي كان يعمل على حل تلك الصراعات. ففي بعض الصراعات، اتخذت روسيا موقفًا محايدًا. فعلى سبيل المثال، لم تغير المفاوضات بين بوتين وأمير قطر، تميم بن حمد الثاني، التي أُجريت في موسكو في ٢٦ مارس ٢٠١٨م، الموقف الروسي المحايد تجاه الأزمات القطرية. وقد كانت العلاقات بين روسيا ودول الخليج العربي ذات أهمية بالغة حتى أن "مفهوم السياسة الخارجية" وضع "التنمية الشاملة للتعاون مع جمهورية إيران الإسلامية" كإحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية. مع أن دول مجلس التعاون الخليجي تنظر إلى إيران على أنها خصم استراتيجي، وقد أدَّت الروابط الوثيقة بين روسيا وإيران، لا سيما بعد انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران

في يناير ٢٠١٦م، إلى التأثير سلبًا على موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه روسيا.

روسيا ودول الخليج: العلاقات السياسية

إن توجه مجلس التعاون الخليجي نحو التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وأوروبا للحفاظ على الأمن الإقليمي لم يستثني إمكانية أن تقيم الدول الأعضاء في المجلس تعاونًا مع روسيا وأن تتلقى ضمانات دولية أوسع نطاقًا لاستقرارها. ولكن هذا التطور لم يتكلل دائمًا بالنجاح، فقد كانت التناقضات المختلفة بين روسيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي سببًا لانهيار ذلك التعاون.

ومثال على ذلك ما حدث في قطر عندما قتل ممثلو قوات الأمن الروسية سليم خان يندربايف، أحد زعماء الانفصاليين الشيشانيين، في فبراير ٢٠٠٤م، بالدوحة، وأيضًا عندما تعرض السفير الروسي فلاديمير تيتورينكو في نوفمبر ٢٠١١م، لواقعة في المطار الدولي في العاصمة القطرية، والتي دفعت روسيا إلى استدعاء سفيرها، ولم يُعيَّن سفير جديد إلا في ٢٠١٣م. وبدايةً من عام ٢٠٠٨م، تواصل مجلس التعاون الخليجي وروسيا مع بعضهما البعض لإقامة حوار استراتيجي.

وقد شجعت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرسمية إلى السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر هذه العملية. وفي نوفمبر ٢٠١١م، حيث التوقيع على مذكرة تفاهم بوصفها آلية نحو مشاورات دائمة بين مجلس التعاون الخليجي وروسيا. ومن ثمَّ، أصبح الحوار الاستراتيجي بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي حقيقة، إلا أن المشاورات لم تكن منتظمة.

وبالرغم من الخلافات بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بحل الأزمة في سوريا، عُقدت الدورة الرابعة من الحوار الاستراتيجي الوزاري بين الاتحاد الروسي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية في موسكو في مايو ٢٠١٦م، ونتج عنها إعلان مشترك يعكس نية الطرفين لمواصلة كفاحهما المشترك ضد الإرهاب، من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي بيان ختامي، اتفق الطرفان على "تكوين صداقة وتعاون في إطار الحوار الاستراتيجي بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي"، ومواصلة السعي نحو المزيد من التعاون والتفاهم فيما يخص القضايا الإقليمية والدولية الرئيسية، وإقامة التعاون العملي في النشاط التجاري والمسائل الإنسانية. وخلال ذلك الاجتماع، حُددت ميادين التعاون الممكن، ومنها محاربة الإرهاب ومراقبة استخدام الطاقة النووية. وقد دعم الطرفان فكرة تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية.

ولقد أكدت زيارة وزير الخارجية الكويتي إلى موسكو في أكتوبر ٢٠١٣م، استعداد روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي لإقامة علاقات متبادلة، بما يتضمن الحوار السياسي، والتعاون الاجتماعي الاقتصادي، والنشاط الاستثماري، خاصةً في مجال الطاقة. وقد أبدت الكويت وروسيا رغبتهما في إيجاد حل سياسي للأزمة السورية وتوفير المساعدة الإنسانية للشعب السوري.

وقد ازداد التواصل بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعد بدء العملية العسكرية الروسية في سوريا، حيث يتفهم زعماء تلك الدول تصاعد الدور الروسي في الصراع السوري، مع محاولة تغيير مواقفها فيما يتعلق بمبتغى روسيا الأساسي لمنع نظام بشار الأسد. ففي عام ٢٠١٥ م، وفي النصف الأول من عام ٢٠١٦م، زار زعماء الكويت وقطر والبحرين روسيا. كما زار روسيا وزراء الداخلية وكبار الموظفين الآخرين من دول مجلس التعاون الخليجي. وكان الموضوع الرئيسي للمفاوضات مشكلة حل الأزمة السورية. وبالرغم من جميع جهود دول مجلس التعاون الخليجي، لا يزال هناك تعارض في مواقف الطرفين، ولكن ما زال الاتصال بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مستمرًا.

تحافظ موسكو على علاقات مع إيران وإسرائيل في وقت واحد ونجحت في التعاون النشط مع السعودية

العلاقات الروسية السعودية: صراعات وتغيرات

إن العامل الرئيسي الذي أثر على العلاقات بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي كان التضارب في الاتصالات الروسية-السعودية. فمنذ استعادة العلاقات الدبلوماسية في ١٩٩٠م، أصبح التفاعل الثنائي غير مستقر إلى حدٍ كبير. فبعد فترات من الاتصال الوثيق، جاءت فترات من تدهور العلاقات، فقد أدت الأعمال العسكرية الروسية في جمهورية الشيشان إلى وقوع أول أزمة في العلاقات الروسية ـ السعودية عام ١٩٩٤م.

وعندما أصبح بوتن رئيسًا لفترة أولى عام ٢٠٠٠م، تغيرت طبيعة العلاقات الثنائية بين روسيا والسعودية. فقد استُثنيت مسألة الشيشان من نطاق العلاقات الروسية ـ السعودية، وأكدت الزيارة الرسمية لولي عهد المملكة آنذاك، الملك عبد الله بن عبد العزيز في بداية شهر سبتمبر عام ٢٠٠٣م، إلى موسكو توجهات جديدة في العلاقات الثنائية. ونتج عن الزيارة تشكيل "مجموعة عمل روسية سعودية مشتركة لمحاربة الإرهاب" وتأييد السعودية لاعتماد روسيا كمراقب في منظمة التعاون الإسلامي. وفي فبراير ٢٠٠٧م، زار بوتين السعودية.

إلا أن هذا التقدم الملحوظ في العلاقات الثنائية تأثر بعد أحداث "الربيع العربي وحدث " تغييرًا جذريًا في الخطاب السياسي الروسي تجاه المنطقة. واعتبر السياسيون في روسيا أن الاحتجاجات الحاشدة في البلدان العربية مؤامرة ووصف بوتين، الذي أصبح رئيسًا لروسيا مرة أخرى في ٢٠١٢م، الوضع الجديد في الشرق الأوسط بأنه "تراجع" و"حمام دم كبير".

اختلفت الرؤية الروسية والرؤية السعودية تجاه الموقف في منطقة الشرق الأوسط. فقد أصرَّت موسكو على دمج الأسد في العملية السياسية السورية، بينما أعلنت السعودية أن الرئيس السوري فقد شرعيته. ورأت روسيا أن من اللازم الاعتراف بحقوق إيران في وضع برنامجها لاستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. أما على الجانب الآخر، اعتبرت السعودية البرنامج النووي الإيراني وسياستها الخارجية، طابع عدواني يهدد المنطقة ككل. وفي قمة جامعة الدول العربية في ٢٩ مارس ٢٠١٥م، وصف سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية الراحل للمملكة العربية السعودية، روسيا بأنها " جزء أساسي من المآسي التي تمس الشعب السوري". وأشار بوتين من جانبه إلى أن مسألة هبوط أسعار النفط قد ترجع إلى مواقف سعودية".

كان يمكن لاجتماع يونيو ٢٠١٥م، بين الرئيس بوتين ونائب ولي العهد حينئذٍ ووزير الدفاع السعودي محمد بن سلمان في سانت بيترسبرغ، وأيضًا اجتماع فلاديمير بوتين مع العاهل السعودي الملك سلمان في أنطاليا في نوفمبر ٢٠١٥م، أن يمهدا الطريق للتغلب على الأزمة، ولكن العمليات العسكرية الروسية في سوريا وضعت نهاية لتلك التوقعات. ودعا بعض علماء الدين إلى الجهاد، متهمين روسيا بالإسلاموفوبيا. وقد أخفق اجتماع بوتين مع محمد بن سلمان المنعقد في أكتوبر ٢٠١٥م، في تقريب وجهات النظر. إلا أن الاختلافات السياسية لم تؤثر على حيادية السعودية فيما يتعلق بقضية القرم والعقوبات المفروضة ضد روسيا، وهو ما لم تشترك فيه السعودية.

لقد تعزز التقاء الموقفين الروسي والسعودي بشكلٍ أكبر من خلال قرار موسكو بامتناعها عن التصويت على قرارٍ رقم ٢٢١٦ بخصوص اليمن في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالرغم من استمرار الخلافات، اتفقت موسكو والرياض على نهجهما تجاه تحسين العلاقات بينهما.

وفي بداية شهر أكتوبر عام ٢٠١٧م، زار الملك سلمان بن عبد العزيز موسكو. وأشار وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، ووزير الخارجية السعودي وقتئذٍ، عادل الجبير، في بيان صحفي، أن العلاقات الثنائية بلغت "مرحلة تاريخية واكتسبت طابعًا مؤسسيًا". إن المستقبل السياسي لسوريا ودور روسيا فيه في فترة ما بعد الصراع من ضمن محاور الاهتمام الروسية الرئيسية، وكانت روسيا حريصة على تلقي موقف إيجابي من الجانب السعودي تجاه دورها السياسي في منطقة الشرق الأوسط. لقد أصبحت العلاقات الثنائية الروسية السعودية وسيلة لتحقيق المصالح الاستراتيجية الروسية.

لم تضع العلاقات المتطورة حدًا للاختلافات القائمة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية. لكن كلا الطرفين كانا على استعداد لإقامة تواصل في ميادين غير متصلة بالموقف السياسي في المنطقة. فقد اتخذت روسيا موقفًا حياديًا تجاه "قضية مقتل جمال خاشقجي"، كما أبدت ميلها لإجراء تنازلات في علاقاتها مع أوبك. كما كانت روسيا حريصة على التوصل إلى تفاهم مع السعودية فيما يخص المشكلات الرئيسية للسياسة العالمية.

روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي: البُعد الاقتصادي للتفاعلات

إن العلاقات الاقتصادية والتجارية الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي محدودة إلى حدٍ كبير، فحجم التبادل التجاري الكلي بين روسيا وعُمان يُقدَّر في نهاية عام ٢٠١٨م، بأقل من ٩٠ مليون دولار أمريكي، أما بين روسيا وقطر فتُقدَّر بقيمة ٧٣,٣ مليون دولار أمريكي في بداية ٢٠١٨م، ووصلت قيمة التجارة الثنائية بين روسيا والبحرين في ٢٠١٦م، إلى ٦١,٣ مليون دولار أمريكي، أما بين روسيا والإمارات العربية المتحدة فوصلت في ٢٠١٧م، إلى ١,٦ مليار دولار أمريكي. كذلك فإن العلاقات التجارية بين روسيا والكويت منخفضة المستوى. فقد بلغ إجمالي حجم الصادرات الروسية في الكويت ٤٥,١ مليون دولار أمريكي في ٢٠١٥م، أما الواردات فبلغت ٣,٨ مليون دولار أمريكي. كما أن الاستثمارات الروسية في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي لا تُذكر.

وتُستثنى من ذلك الإمارات العربية المتحدة، فأكثر من أربعين ممثلاً للشركات الروسية يعملون في الإمارات، من بينهم شركة لوك أويل LukOil، وشركة روساتوم Rosatom، وشركة غازبروم إكسبورت Gazpromexport، وشركة غازبروم نفط Gazpromneft، وشركة روس نفط غاز ستروي Rosneftegazstroi، وهي ترتبط بقطاعات إنتاج النفط والغاز، والطاقة النووية، والنقل، وقطاعات الاقتصاد الأخرى. كما تُطوِّر روسيا التعاون العسكري مع الإمارات وتشارك في المعرض العسكري الدولي "آيدكس" في أبو ظبي، وفي المعرض الجوي الدولي "معرض دبي للطيران". وقد أصبحت السياحة أحد الاتجاهات الهامة للتعاون الروسي الإماراتي، حيث يزور المواطنون الروسيون الإمارات بدون تأشيرة، وتتزايد أعدادهم سنة تلو الأخرى. ففي ٢٠١٧م، بلغ عدد السياح الروسيين الذين سافروا إلى الإمارات ٥٠٠ ألف سائح.

أدّت الروابط الوثيقة بين روسيا وإيران إلى التأثير سلبًا على موقف دول مجلس التعاون الخليجي تجاه روسيا موسكو

وفي سياق لقاء فلاديمير بوتين مع ممثلي مجتمع الأعمال السعودي في الرياض، أشار بوتين إلى أن التجارة الثنائية تقف عند مستوى "منخفض للغاية". ووفقًا للإحصاءات الروسية، بلغ حجم التبادل التجاري الكلي بين روسيا والسعودية ٤٩١,٧ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٦م، (أي أقل بنسبة ٤٦,٩٪ عن ٢٠١٥م)، حيث انخفضت الصادرات الروسية بنسبة ٥٤,٤٪ من ٧٧٠,٧ مليون في ٢٠١٥ إلى ٣٥٠,٩ مليون في ٢٠١٦م، وتراجع إجمالي الواردات من السعودية بنسبة ٩,٣٪ من ١٥٥,٤ مليون في ٢٠١٥م، إلى ١٤٠,٧ في ٢٠١٦م، وبلغت نسبة السعودية في التبادل التجاري الروسي ٠,١٠٥٪ في ٢٠١٦م، مقابل ٠,١٧٦٪ في ٢٠١٥م، (وتقع في المرتبة الخامسة والسبعين). وتحتل السعودية المرتبة السبعين في الصادرات الروسية. وتهيمن الصادرات الروسية على إجمالي حجم التبادل التجاري بين روسيا والسعودية، وأيضًا على التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

ويمكن أن تساعد سياسة التحول الاقتصادي-إلى جانب إقامة اقتصاد استثماري يشكل جزءًا من "رؤية السعودية ٢٠٣٠"-في زيادة التعاون بين البلدين. وقد كانت نتائج اجتماع "مبادرة مستقبل الاستثمار "الذي عُقد في الرياض في أكتوبر ٢٠١٨م، مبشرة. وأعلن رئيس صندوق الاستثمار الروسي المباشر، كيريل دميتريف قائلاً إن "العديد من الشركات الروسية، بدايةً من قطاع البتروكيماويات إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، على استعداد لاستثمار مليارات الدولارات في السعودية". وفي أكتوبر ٢٠١٨م، صرَّح خالد الفالح وزير الطاقة السعودي عن إمكانية إجراء استثمارات سعودية في مشروع "آركتيك إس بي جي-٢" لإنتاج الغاز المُسال في غرب سيبيريا. وفي نهاية ٢٠١٨م، بلغ إجمالي الاستثمارات السعودية في روسيا ما يزيد عن ملياريّ دولار. ويرى ممثلو مجتمع الأعمال الروسي أن التعاون مع السعودية "يتيح فرصة التعويض عن العقوبات الأمريكية، والتي لها تأثير سلبي على قطاع الطاقة في روسيا.

لقد وضعت روسيا إطارًا تنظيميًا وافيًا للتعاون الاقتصادي والتجاري مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي. ووقَّع الطرفان اتفاقيات حكومية بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني (وكانت أولى تلك الاتفاقيات مع الكويت في ١٩٦٤م). وفي إطار عمل غرفة التجارة والصناعة الروسية، أُنشئت بعض لجان الأعمال لتشجيع التعاون الاقتصادي، فتوجد لجان أعمال روسية عمانية، وروسية كويتية، وروسية إماراتية، وروسية قطرية، وروسية بحرينية، وروسية سعودية.

في نوفمبر ١٩٩٤م، تم إبرام الاتفاقية العامة بين حكومة الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية، ووُقِّعت الاتفاقية بشأن اللجنة الحكومية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني. وأثناء زيارة الرئيس بوتين للرياض في فبراير ٢٠٠٧م، وُقِّعت اتفاقيات حول إنتاج الطاقة ومعالجتها، والبنية التحتية للنقل، والفضاء، وهندسة الطاقة النووية، والتعدين. وقد أُضيف الإطار القانوني للتعاون من خلال الاتفاقات الجديدة التي أُجريَت في سانت بيترسبرغ أثناء زيارة سمو الأمير محمد بن سلمان في يونيو ٢٠١٥م، والمتمثلة في الاتفاقية حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية، إلى جانب ثلاث مذكرات نوايا مشتركة بشأن الفضاء، والأعمال الإنشائية وإجراءات زيادة فاعلية اللجنة المشتركة للتعاون العسكري والتقني. كما اعتمدت الدولتان برامج التعاون في هندسة الطاقة والاستثمار.

ومنذ عام ٢٠٠٠م، وضعت مركبات الإطلاق الروسية ١٤ اتصالاً سعوديًا وأقمارًا صناعية أوروبية للاستشعار عن بعد في المدار. وتعمل وكالة "روسكوزموس" والمركز السعودي للعلم والتكنولوجيا على مشروع اتفاقية بشأن استكشاف الفضاء. كذلك تعمل شركتا "لوك أويل" و"ستروي ترانس غاز" الروسيتان في السوق السعودية.

وانطلاقًا من خبرة موسكو في التعاون العسكري التقني مع الكويت (في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين) ومع الإمارات العربية المتحدة، سعت موسكو إلى إقامة علاقات مماثلة مع السعودية. بَيْد أن رئيس الاتحاد الروسي قال بعد زيارته إلى الرياض إن الأمر يتسم بالحساسية، وستَصدُر تعليقات بمجرد توقيع عقود معينة. وترتبط تلك العقود بإنشاء مصنع في السعودية لأسلحة كلاشنكوف الآلية، وتوصيل منظومة الصواريخ "ترايمف" إلى المملكة العربية السعودية. وفي بداية فبراير ٢٠١٨م، قال مساعد للرئيس الروسي لشؤون التعاون التقني العسكري إن وثائق منظومة الصواريخ قد وُقِّعت ولكن "المفاوضات ما زالت مستمرة". ويعود اهتمام الجانب الروسي بالتعاون العسكري مع

السعودية إلى أن الأسلحة والتقنيات العسكرية تُعد عناصر هامة في الصادرات الروسية.

أصبح توقيع اتفاق أوبك بلس في نهاية ٢٠١٦م، المؤشر الأكثر نجاحًا لأهمية التعاون الروسي السعودي. وقد ساعدت المشاركة الشخصية للرئيس بوتين على الحفاظ على استمرار مدة ذلك الاتفاق في ديسمبر ٢٠١٨م وقال ألكسندر نوفاك، وزير الطاقة الروسي، متحدثًا عن إمكانية تمديد الاتفاق مرة أخرى إن "التعاون سيستمر على هذا النحو أو بنحو آخر لأن الاتفاق أثبت فاعليته"، وأضاف قائلاً: "أحيانًا نختلف في وجهات النظر ولكن يمكننا التوصل إلى توافق في الآراء".

الخلاصة

لم تحظ روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي بعلاقة استراتيجية، فضلاً عن أن الروابط بين الطرفين غير مستدامة وغير متعددة الأطراف. وقد ساهمت الاختلافات في المسار العام لكل دولة في تعقيد تطور العلاقات المشتركة بينهما. كما أدَّى انعدام الثقة إلى تعقيد الأنشطة المشتركة التي تهدف إلى معالجة القضايا الإقليمية. إن وجود روسيا في الشرق الأوسط واقع ينبغي أن تعترف به جميع دول مجلس التعاون الخليجي. وحاليًا، يرتبط ذلك الوجود بعلاقات التحالف لروسيا مع إيران والحكومة السورية. غير أن تلك التناقضات ينبغي ألا تُشكِّل عائقًا أمام الاتصالات ذات الفائدة المتبادلة.

وتهتم روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي بهذا الأمر اهتمامًا كبيرًا، فدول الخليج تخطط لتنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية في برامجها الاستراتيجية. أما روسيا، فقد وجدت نفسها في انعزال اقتصادي، وهي تسعى حاليًا نحو مجالات جديدة لتطوير اتصالاتها. وبالرغم من أن الاهتمام المتبادل بتحقيق التقارب بعيد المنال، وأن الاختلافات تقلل من فاعلية الاتفاقات التي أُجري التوصل إليها، إلا أنه لا يزال هناك احتمالية للتوافق بالإضافة إلى إمكانيات كبيرة لاستغلال هذه الاحتمالية. كذلك يمكن لوجود خطوات نحو التوصل إلى مواقف توافقية أن يسهل من عملية تحديد شروط مسبقة لتأسيس علاقات استراتيجية بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

* جريجوري كوساتش أستاذ التاريخ بمركز الشرق الحديث، وقسم التاريخ والعلوم السياسية والقانون بالجامعة الروسية الحكومية للعلوم الإنسانية

* إيلينا ميلكوميان أستاذة علوم سياسية، وزميلة أبحاث بمركز أبحاث الشرق الحديث للمشكلات المشتركة بالأكاديمية الروسية للعلوم، معهد الدراسات الشرقية، وأستاذة بقسم التاريخ والعلوم السياسية والقانون بالجامعة الروسية الحكومية للعلوم الإنسانية

تنظيم إمارة القوقاز مصدر المقاتلين الأجانب بسوريا وموسكو تخشى عودتهم

خريطة الإرهاب: تحديات متعددة المصادر أمام الكرملين

بالرغم من اتفاق الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين على تنسيق الضربات الجوية في سوريا، في اللقاء الذي جمعهما على هامش الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ٢٠١٥م، وذلك لتجنب حدوث صدام عسكري عرضي بين المقاتلات الحربية للبلدين، والتي تجوب الأجواء السوريّة، إلا أن الرئيس بوتين فاجئ المجتمع الدولي بعد يومين من الاتفاق، أي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥م، بقراره دخول الجيش الروسي إلى سوريا وتوجيه ضربات جوية على مواقع تنظيم داعش، وصرح بالقول "إنه يعتبر تدخل بلاده في سوريا الطريق الوحيد في الحرب على الإرهاب الدولي".

د. إبراهيم العثيمين

آثار هذا التدخل العسكري في سوريا حزمة من التحليلات والتساؤلات حول طبيعة الدوافع الحقيقية الكامنة وراء قرار التدخل، ويرى كثير من المحليين أن هذا التدخل ينطوي على العديد من الأسباب كحماية مصالح روسيا في سوريا، حيث أن لدى موسكو مصالح اقتصادية وعسكرية كبيرة في سوريا وخصوصًا القاعدة البحرية الروسية في طرطوس، والموجودة هناك منذ فترة الاتحاد السوفييتي. كذلك خلق التوازن، وملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط الذي خلفه تردّد إدارة الرئيس السابق أوباما وتخبطها وعدم وضوح سياستها في سوريا خلال السنوات الخمس الماضية، والانسحاب المتسرع من العراق، وعقد صفقة الاتفاق النووي مع إيران، الذي بدوره أطلق يدها، ومنحها زخمًا لم تكن تحلم به، والإطاحة بحلفاء أمريكا في ثورات ما يسمى بالربيع العربي. هذا الوضع الجيوسياسي الجديد شجع روسيا على التسلل لملء الفراغ الأمريكي في المنطقة. نشرت فورين بوليسي مقالا للكاتبة جوليا إيوفي أشارت فيه بوضوح أن "لعبة روسيا في سوريا بسيطة جدا"، موضحة أنها تعتمد على ملء الفراغ الذي تركته أمريكا في المنطقة. وأشارت الكاتبة أن "نمو التأثير الروسي في المنطقة يتناسب طرديًا بشكل مباشر مع غياب التأثير الأمريكي في المنطقة". أضافت أن "روسيا لا زالت ترى أنها قوى عظمى تخوض صراعًا لا نهاية له مع قوة عظمى أخرى، وهي الولايات المتحدة".

ويمكن إضافة سبب آخر وهو محاولة تحجيم الدور الإيراني في سوريا. فبعد الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١ وشبه الانفتاح والتقارب مع الولايات المتحدة والتفاهم على بعض ملفات المنطقة، تغير المزاج الروسي نحو إيران وزادت خشيته من تعاظم دورها في سوريا والهيمنة على الكعكة السورية. ففي مايو ٢٠١٨م، بعد لقاء مفاجئ بين الرئيس بوتين مع الرئيس السوري بشار الأسد، في سوتشي جنوب روسيا، أكد بوتين على ضرورة سحب "جميع القوات الأجنبية" من سوريا. وقد قال في وقت لاحق مسؤولون روس إن المقصود من هذه التصريحات القوات الإيرانية وميليشياتها، بالإضافة إلى غيرها من القوات الأجنبية. وهذا يظهر مدى التنافس بين طهران وموسكو في سوريا. وبالتالي دخلت روسيا للحد من تنامي الميليشيات الشيعية التابعة لإيران، بحيث تكون روسيا قادرة على الإمساك بالورقة السورية وفرض التسوية السياسية الذي يعزز نفوذها ويخدم مصالحها. فالأدوار التي كان يتم تنسيقها في الماضي بين روسيا وإيران، وصلت إلى مرحلة ينبغي أن يحصد نتائجها طرفٌ واحد، وروسيا تريد أن تقطف ثمار جهودها العسكرية في سوريا، وأنها هي من قامت بحماية النظام السوري. وقد حصل مثل هذا الأمر في الحروب السابقة، عندما برز التنافس بين الحليفين السوفيتي والأمريكي في نهاية الحرب العالمية الثانية، على تقاسم ألمانيا.

٣ سيناريوهات أمام المقاتلين الشيشان في سوريا العمود الفقري لداعش: العودة لبلدانهم أو تمركزهم في أفغانستان أو تفكك التنظيم

أولا: "داعش" في القوقاز: خاصرة روسيا الرخوة

حديث الرئيس بوتين عن أن تدخل بلاده في سوريا كان لمحاربة تنظيم داعش ليس كله مبالغة وإنما يعتبر سبب رئيسي آخر للتدخل الروسي في سوريا. فظهور تنظيم داعش واستيلاؤه على طائرة حربية روسية في سوريا مثل نقطة البداية لقلق وتخوف من هذا التنظيم، وتنامى هذا الخطر لدى الكرملين بعد وصول داعش وتغلغله النشط في شمال القوقاز (الشيشان وداغستان)؛ خصوصًا بعد إعلان العديد من "مجاهدي القوقاز" من أربع جمهوريات قوقازية هي: (داغستان، والشيشان، وأنغوشيا، وقبردينو الروسية) ولاءهم لتنظيم داعش في شريط فيديو بث على الانترنت.

وقبيل إعلان مبايعة «داعش»، نشر التنظيم في يوليو ٢٠١٤م، على صفحاته في المواقع الاجتماعية خريطة دولته المستقبلية خلال السنوات الخمس المقبلة والتي تمتد من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى القوقاز، مرورًا بسهوب آسيا الواسعة، وصولا إلى عمق أوروبا. وهذا يدل على أن التنظيم يود مد نفوذه إلى عدة مناطق من العالم وأن إقليم القوقاز يقع ضمن دائرة النفوذ. ويأتي إعلان المبايعة عقب تصريحات متكررة من التهديدات الداعشية لموسكو وتوعد التنظيمات المتطرفة في سوريا والعراق والقوقاز باستهداف المدن الروسية، ردًا على التدخل العسكري الروسي في سوريا والتحالف الروسي مع إيران وحزب الله ونظام الأسد. فقبيل نهاية مارس ٢٠١٧م، نشرت بعض مواقع التواصل الاجتماعي المتعاطفة مع تنظيم داعش شريط فيديو وصورة صممها بعض المنتمين للتنظيم تتضمن شعارًا مفاده "سوف نحرق روسيا" و"اقتلوهم حيث ثقفتموهم" وصورة لمبنى الكرملين في الخلفية، كما ظهرت صورة أخرى لشخص يطلق الرصاص على رأس الرئيس بوتين، ونشر رسالة قائلا فيها "سوف نحرق روسيا". وفي تسجيل مصور على موقع يوتيوب (في سبتمبر ٢٠١٤م)، قال مسلح من تنظيم داعش "هذه رسالة لك يا فلاديمير بوتين، هذه هي الطائرات التي أرسلتها إلى بشار، وسنرسلها لك بإذن الله، تذكر ذلك". وأضاف "سنحرر الشيشان والقوفاز كاملا"، وقال مسلح آخر بجانبه "لقد اهتز عرشك وأصبحت تحت التهديد وستسقط عندما نأتيك إلى عقر دارك".

وتزامن مع هذه التهديدات التي تتوعد روسيا بهجمات إرهابية، بتصاعد وارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية في القوقاز، تصدّرها استهداف دورية عسكرية روسية في انغوشيا شمال القوقاز (يونيو) ٢٠١٤م، ومحاولة تنظيم "داعش" مهاجمة قاعدة جوية روسية في قيرغيزستان بداية يوليو٢٠١٥م، بالتوازي مع ضبط قوات مكافحة الإرهاب الروسية خلية إرهابية في جمهورية قبرديمز بلقاريا، كانت تخطط لتنفيذ تفجيرات في العطلات، كما ضبط الأمن الروسي في ٩ يونيو ٢٠١٥م، خلية إرهابية تدير معامل لتصنيع القنابل في داغستان. وفي أكتوبر ٢٠١٥م، أوقف جهاز الأمن الروسي مجموعة كانوا يحضرون لعمليات إرهابية في موسكو، تلقوا تدريبًا في معسكرات تابعة لتنظيم داعش في سوريا. وفي مارس ٢٠١٧ م، تبنى تنظيم داعش الهجوم على قاعدة عسكرية للحرس الوطني الروسي في الشيشان، خلف ستة قتلى في صفوف قوات الأمن الروسية، بالإضافة لمقتل المهاجمين. وبالتالي قلق روسيا مردّه تاريخها القديم مع المتمردين في شمال القوقاز، وخصوصًا الشيشان خلال فترة التسعينيات التي شهدت صراعات دموية كبيرة. ودخول كثير من أفراد هذه الأقاليم إلى تنظيم داعش، والتي تعدها روسيا جزءًا من الفدرالية الروسية (شمال القوقاز)، أو مناطق تعدها مناطق نفوذ (أذربيجان وأسيا الوسطى)، وهو ما يثير قلقًا أمنيًا لدى روسيا.

ثانيًا: إمارة القوقاز ذراع القاعدة في روسيا

بعد الهدوء النسبي التي اتسمت به الشيشان بعد حربين كبيرتين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٩م، كان إعلان تأسيس تنظيم إمارة القوقاز كمظلة للمجموعات المسلحة في شمال القوقاز في عام ٢٠٠٧م، بقيادة دوكو عمروف، رئيس الانفصال الشيشاني، الذي تولى قيادة التمرد ضد روسيا بعد مقتل سلفه عبد الخالد سعيدولاييف خلال عملية عسكرية، مرحلة جديدة من الصراع مع روسيا و"انتقال المقاومة -الشيشانية- من طابعها القومي الشيشاني لانفصال الشيشان إلى طابع إسلامي يهدف إلى انفصال جميع جمهوريات القوقاز عن الاتحاد الروسي". فتنظيم إمارة القوقاز يهدف إلى إقامة دولة إسلامية مستقلة على المنطقة بكاملها من البحر الأسود إلى بحر قزوين (داغستان والشيشان وإنغوشيتيا وقبردينو - بلقاريا وقراتشاي - تشيركيسيا) الواقعة اليوم تحت سيطرة روسيا. وبالتالي فقد حظي التنظيم (إمارة القوقاز) منذ تأسيسه بقيادة عمروف بدعم وتأييد من العديد من الشبكات والجماعات ذات العلاقة الوثيقة بتنظيم القاعدة كشبكة أنصار المجاهدين والتي أعلنت في ديسمبر ٢٠١٠م، عن بدء حملة جديدة لدعم إمارة القوقاز، كما طلبت من المجاهدين والمولين دعم الجهاد القوقازي. وبحسب تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية "أن تنظيم القاعدة يقدم دعمًا ماليًا متزايدًا لحركة التمرد الإسلامي في شمال القوقاز ويناصرها". وحتى بعد مقتل دوكو عمروف في مارس ٢٠١٤م، وتولي الأمراء الذين جاؤوا من بعده على أصحاب كيبيكوف الذي يطلق عليه علي أبو حمد الداغستاني ومحمد أبو عثمان الغيمراوي لم تنقطع هذه الصلة. وقد كانت جميع جمهوريات القوقاز منذ إعلان تأسيس الإمارة في ٢٠٠٧م، وهي تشهد هجمات واعتداءات وتتعرض لعمليات تفجير وإطلاق نار بشكل شبه يومي أي بمعدل الـ ٣٠٠ حالة عنف سنويًا. ونفذت عمليات داخل موسكو بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢م، وأشهرها عملية محطة القطار في لوبيانكا، وعملية انتحارية في مطار دوموديدفو. ووفقًا للأرقام الرسمية من قبل الحكومة الروسية فقد تزايدت الهجمات الإرهابية في شمال القوقاز في الفترة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٠م، فقتل ما يزيد عن ٤٤٢ شخصا في صيف ٢٠٠٩م، فقط، بينما قتل ١٥٠ شخصًا في سنة ٢٠٠٨ م. وقُتل ٢٣٥ فردًا من وزارة الداخلية وأصيب ٦٨٦ بجروح وذلك في سنة ٢٠٠٩م، بينما قتل أكثر من ٥٤١ مسلّحًا وأنصارهم واحتُجز حوالي ٦٠٠ شخص في نفس السنة غير أن هذه الحوادث تراجعت منذ عام ٢٠١٠م، بالمقارنة مع الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م، عرفت الفترة ما بين ٢٠١٠ و٢٠١٤م، تراجع النشاطات المعادية لروسيا في شمال القوقاز، مع تراجع في عدد القتلى بنسبة النصف. ترجع أسباب هذا التراجع إلى مقتل أغلب القادة المعاديين للروس.

إلا أن قتل محمد أبو عثمان الغيمراوي (محمد سليمانوف) الأمير الثالث للإمارة في ضواحي قرية غيمري بداغستان عام ٢٠١٥م، على يد القوات الروسية، أدى إلى إضعاف "إمارة القوقاز" وجعل التنظيم دون قيادة، وهو ما دفع كثير من أتباعه للانضمام لداعش. ففي أواخر يونيو ٢٠١٥م، أعلن التمرد المسلح في القوقاز مبايعة زعيم تنظيم داعش "أبو بكر البغدادي"، من خلال تسجيل صوتي باللغتين العربية والروسية، وقد رحّب المتحدث باسم " داعش" أبو محمد العدناني بتلك البيعة، من خلال رسالة صوتية تحت عنوان "يا قومنا أجيبوا داعي الله"، أعلن فيها إنشاء ولاية جديدة وهي ولاية القوقاز، وتعيين رستم أسيلداروف المعروف أيضًا باسم الأمير أبو محمد قادري واليًا على "القوقاز" ودعا كل المسلحين إلى إعلان الولاء. وبحلول فبراير ٢٠١٥م، انشق عدد لا يستهان به من أفراد وقادة إمارة القوقاز في كل من قسميها الشيشاني والداغستاني وانضموا لداعش. وقد ظهر فيديو في سبتمبر ٢٠١٥م، يظهر فيه أبو محمد قادري وهو يدعو أنصار داعش في القوقاز للانضمام إلى القتال هناك بدلا من السفر إلى العراق وسوريا.

ثالثًا: "إمارة القوقاز" تنتقل إلى سوريا

مع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١م، اتجه العديد من المقاتلين الأجانب إلى سوريا، وقد شكل تنظيم إمارة القوقاز مصدرًا رئيسيًا

للمقاتلين الأجانب بسوريا، حيث اتجه العديد من الشيشان إلى القتال في سوريا. وفي مقابلة للرئيس الروسي بوتين مع قناة "سي بي إس" الأميركية تحدث عن وجود "أكثر من ٢٠٠٠ مقاتل من دول الاتحاد السوفياتي السابق في سوريا. إلا أنه في فبراير ٢٠١٧م، في مقابلة أخرى زاد العدد إلى أربعة آلاف مقاتل، وهو تقدير يتوافق مع تقديرات كثير من المحللين المستقلين. غوردن خان الباحث في معهد ميدلبيرن للدراسات الدولية في كاليفورنيا، نشر في فبراير ٢٠١٥ م، دراسة شاملة عن مسلحي شمال القوقاز في صفوف "الدولة الإسلامية" وجبهة النصرة جاء فيها: "في نهاية عام ٢٠١١ أو بداية ٢٠١٢م، أرسل أمير القوقاز الأعلى دوكو عماروف إلى سوريا أربعة قادة هم طرخان باتيراشفيلي (ابو عمر الشيشاني)، مراد مرغاشفيلي (واسمه أيضا مسلم، وأحيانًا أبو وليد الشيشاني)، ورسلان ماتشالاشفيلي (سيف الله الشيشاني) ومبعوثه الشخصي صلاح الدين الشيشاني مع المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ واجباتهم هناك".

وبالنظر إلى خريطة الفصائل القوقازية المسلحة في سوريا نجد أنهم يتوزعون ما بين تنظيمات مستقلة تنظيميًا تدين بالولاء لـ"إمارة القوقاز الإسلاميّة"، وتُنسّق عسكريًا مع باقي المجموعات وأخرى تتبع داعش وتنظيم فتح الإسلام (جبهة النصرة سابقًا). واعتمادًا إلى دراسة صادرة عن المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في يونيو ٢٠١٤م، للباحث جيدو ستينبرج Guido Steinberg، الخبير في العلاقات الدولية تحت عنوان بـ "قاعدة الشيشان: الجماعات القوقازية والمزيد من تدويل النضال السوري" مجاهدي القوقاز ينقسمون في سوريا إلى أربعة تنظيمات رئيسية، تتباين من حيث حجمها، وإن كانت جميعها تتسم بسمة مشتركة، هي التدريب الجيد على المعارك، فهي بمنزلة قوات النخبة في الحركة الجهادية بسوريا، وهي:

١) **جيش المهاجرين والأنصار** (JMA) وتعتبر القاعدة الفعلية لمقاتلي الشيشانيين الذين ينحدر معظمهم من القوقاز. نشأ التنظيم من مجموعة كتيبة المهاجرين التي ظهرت في سبتمبر ٢٠١٢م، في حلب، وهي لواء متمرد من المقاتلين الشيشان كان يُقاتل في سوريا إلى جانب ما تُسمى بـ«جبهة النصرة» والتي كان يقودها أبو عمر الشيشاني أو طرخان باتيرشفيلي، وهو اسمه الأصلي، لدى وزارة الدفاع الجورجية، الرجل جورجي الجنسية ويتحدر من منطقة متاخمة للحدود مع القوقاز الروسي. حيث يشير غوردن خان إلى أنه "في نهاية عام ٢٠١٢م، اتحد مجاهدو "امارة القوقاز" وعدد كبير من المسلحين الأجانب الذين يقاتلون في سوريا، فيما يسمى بـ "جبهة النصرة" التابعة لـ "القاعدة". وفي مارس ٢٠١٣م، اندمجت جماعة الشيشاني في جهاديين آخرين، لتشكيل مجموعة أكبر وأكثر تنظيمًا تُسمى جيش المهاجرين والأنصار (جيش المغتربين والأنصار) وأصبح أبو عمر الشيشاني قائدًا للتنظيم وعين أبا وليد الشيشاني نائبًا له. وفي نوفمبر ٢٠١٣م، بايع أبو عمر الشيشاني أبو بكر البغدادي الذي عينه فيما بعد قائدًا لقوات التنظيم شمالي سوريا (حلب والرقة واللاذقية وشمالي إدلب) ثم القائد العام لقوات التنظيم. وأكدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، في (مارس) ٢٠١٦م، مقتل أبو عمر الشيشاني في شمال شرقي سوريا.

الأمم المتحدة: ٤٥٠٠ مقاتل من داعش عادوا إلى أفغانستان كملاذ بديل عن سوريا والعراق

٢) **تنظيم صلاح الدين الشيشاني**، وهي المجموعة الأولى المنشقة عن جيش المهاجرين والأنصار، حيث أثار انضمام أبي عمر الشيشاني إلى تنظيم داعش انشقاقًا في صفوف جيش المهاجرين والأنصار واعتراضًا على بيعة أبي عمر. كان صلاح الدين الشيشاني، أحد قادة القوقاز في المجموعة عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م، الذي قرر الانفصال عن أبي عمر الشيشاني في نوفمبر ٢٠١٣م، وتزعم تشكيل مجموعة تصل بحسب التقديرات إلى ٨٠٠ مقاتل تحت نفس اسم المجموعة "جيش المهاجرين والأنصار" ولكن يضاف إليه "إمارة القوقاز الإسلامية". يعود سبب انفصال صلاح الدين الشيشاني بحسب الفيديو المنسوب إليه إلى ما رآه من تناقض بين بيعته لأبي بكر البغدادي وبيعته لـ"دوكو عمروف" قائد "إمارة القوقاز الإسلامية". بدأت المجموعة المنشقة في التنسيق العسكري مع جبهة النصرة ولكن دون الدخول في معارك ضد تنظيم داعش. في عام ٢٠١٤م، زار الشيشاني الرقة، المعقل الأهم لداعش بسوريا بطلب من جبهة النصرة، والجبهة الإسلامية؛ توحيد بوصلة المعارك ضد الجيش السوري. إلا أن المحاولة باءت بالفشل حيث أبلغه داعش بأنه يعتقد بكفر النصرة، والجبهة الإسلامية، كما دعاه ابو عمر الشيشاني إلى مبايعة التنظيم. وفي عام ٢٠١٥م، أعلنت المجموعة المنشقة انضمامها إلى جبهة النصرة، التي غيرت اسمها لاحقًا إلى جبهة فتح الشام، قبل أن تضم فصائل أخرى من ضمنهم "جبهة أنصار الدين"، ويصبح اسمها "هيأة تحرير الشام". لكن صلاح الدين قرر ضمن مجموعة من المقاتلين القوقاز، بعد انفصالهم عن "جيش المهاجرين والأنصار" الذي فضل الانضمام إلى جبهة النصرة، تأسيس "جيش العسرة" الذي فضل العمل منفردًا ملتزمًا للحياد في المعارك بين المعارضة وتنظيم داعش. وفي عام ٢٠١٦م، لقى صلاح الدين الشيشاني مصرعه بنيران الجيش السوري في محافظة حماة.

٣) **تنظيم سيف الله الشيشاني**، وهي المجموعة الثانية المنشقة عن جيش المهاجرين والأنصار، حيث قاد سيف الدين

تردّد أوباما والانسحاب المتسرع من العراق وصفقة النووي الإيراني والإطاحة بحلفاء أمريكا في الربيع العربي أطلق يد روسيا في الشرق الأوسط

الشيشاني، الذي كان نائبًا لعمر في السابق، ما تبقى من مجموعته للانضمام لجبهة النصرة في أواخر عام ٢٠١٣م، كان سيف الدين مقيمًا في مدينة اسطنبول لسنوات قبل أن يدخل إلى الأراضي السورية في أواخر عام ٢٠١٢م، أو بدايات ٢٠١٣م، وينضم إلى مجموعة "جيش المهاجرين والأنصار" التي كان يقودها أبو عمر الشيشاني حتى أصبح الرجل الثاني في المجموعة. انشق سيف الدين عن أبي عمر بين شهري يوليو وأغسطس ٢٠١٣ م، وبايع جبهة النصرة في نوفمبر من ٢٠١٣م، في عام ٢٠١٤م، قاد سيف الدين الهجوم على سجن حلب المركزي وقتل أثناء محاولات اقتحام السجن.

٤) **تنظيم جند الشام وأجناد القوقاز:** تعد من التنظيمات القليلة -على خلاف التنظيمات الثلاثة الأخرى- التي استطاعت الحفاظ على استقلالها، وابتعدت عن شبكة التحالفات التي سعت إليها التنظيمات الأخرى، مع الابقاء على التنسيق المستمر مع جبهة النصرة وداعش. جاء ذلك لتفادي التورط في الصراع بين الجماعات الجهادية وخاصة جبهة النصرة وتنظيم داعش. وتمركزوا في مجموعتين رئيسيتين؛ جند الشام وأجناد القوقاز (وتشكلت مجموعة ثالثة، هي جيش العسرة لاحقا). إذ قام أمراء هذه التنظيمات بإصدار بيان في أغسطس ٢٠١٧م، ينص صراحة على نفورهم من الفتنة. ويقود تنظيم جند الشام مراد مارغوشفيلي ويُعرف أكثر باسمه المستعار مسلم أبو وليد الشيشاني، الذي يمتلك خبرة قتالية كبيرة، ويحظى بسمعة جهادية متميزة اكتسبها من خدمته مع القائد ثامر السويلم (المعروف بخطاب) في الحرب الشيشانية الثانية. يعتبر هذا التنظيم من التنظيمات الشيشانية القوية الذي يدير عملياته في شمال محافظة اللاذقية في المنطقة الجبلية بالقرب من الحدود التركية، قبل أن ينقل معظم أفراده إلى ريف إدلب الغربي بسبب سهولة الحركة، مع احتفاظه بتمركزات في جبل التركمان في ريف اللاذقية. أما تنظيم أجناد القوقاز فيقوده عبد الحكيم الشيشاني الذي يتمتع بخبرة كبيرة في الحروب، يُقدّر عدد مقاتليه بحوالي ٥٠٠ مقاتل. وهناك أيضًا قادة آخرون يقودون ميليشيات أخرى تابعة بشكل مباشر أو غير مباشر لأجناد القوقاز. ينشط هذا التنظيم بشكل أساسي في ريف اللاذقية الشمالي. بسبب استقلاليته يعاني أجناد القوقاز من نقص في التمويل ووفقًا لعبد الحكيم فإن الجماعة لا تتلقى أي مساعدات خارجية مما يحد من قدرتها على العمل بنجاح. وفي ١٠ أكتوبر٢٠١٥م، كتبت صحيفة "Independent" البريطانية: "أقسمت التشكيلات الشيشانية، وهي "جند القوقاز" و"جند الشام" و"جماعة طرخان" – قائد ولاية "الشيشان" المستقلة، على القيام بعمليات هجومية ضد روسيا. وليست لأي من هذه المجموعات علاقة بـ"الدولة الإسلامية" – تنظيم داعش – ولكنها مرتبطة بـ "المتمردين المعتدلين". وهذا الأمر يوضح أسباب الانتقادات التي وجهها الغرب للغارات الجوية الروسية على مواقع "المعتدلين" بحسب الصحيفة. بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة جند الأقصى والتي تعرف سابقًا باسم سرايا القدس كانت تتبع لجبهة النصرة ثم انفصلت عنه، كمجموعة بارزة حافظت على توجه مستقل، وتضم قرابة ٢٠٠-٣٠٠ قوقازي ينشطون في ريف إدلب. وثمّة أعداد أخرى من القوقازيين ينضوون في مجموعات صغيرة تضم خليطًا من المهاجرين كـ "كتيبة الإمام البخاري" الأوزبكية التابعة لـ "حركة أحرار الشام"، وغيرها وينشطون كذلك في ريف إدلب.

رابعًا: إعادة توضع مقاتلو القوقاز.. تحديات وسيناريوهات المستقبل

بعد ثلاث سنوات من التدخل الروسي في سوريا يرى كثير من المتابعين أن هذا التدخل ساهم في دعم النظام السوري لاستعادة كثير من الأراضي التي كان يستولي عليها "داعش" وأدت إلى تصدع المجموعات القوقازية داخل سوريا وتهميشها، كما أن المجموعات القوقازية المستقلة والمجموعات المتحالفة مع جبهة النصرة، كذلك عانت من الانحسار في ظل التراجع لحركة المتمردين بصورة عامة وخاصة بعد سيطرة الجيش السوري على كامل مدينة حلب في ديسمبر ٢٠١٦م، ويمكن القول إلى أن هناك ٣ سيناريوهات أمام مستقبل المقاتلين الشيشان في سوريا الذين يمثلون العمود الفقري لتنظيم داعش، تتمثل في عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، أو إعادة تمركزهم في أفغانستان، أو تفكك التنظيم وتحوله إلى اللامركزية ، ويمكن تلخيص هذه السيناريوهات فيما يلي:

١- **عودة مقاتلو الشيشان وشمال القوقاز إلى بلدانهم الأصلية:** وهذا مايقلق روسيا والدول الأوروبية، فروسيا تخشى عودة مئات المتشددين روسيي المولد لينضموا إلى حركة تمرد

ظهور تنظيم داعش واستيلاؤه على طائرات حربية روسية في سوريا سبب تدخل موسكو

الذين يقاتلون في داغستان ومناطق أخرى شمال القوقاز بعد تدريبهم في معسكرات داعش والتنظيمات الجهادية الأخرى، واكتسابهم خبرات عسكرية واسعة، والبداية في نشر أفكارهم المتطرفة أو تأسيس تنظيمات إرهابية على غرار داعش، من أجل إقامة دولة إسلامية كما يزعمون. وقد عبر عن هذا الأمر الرئيس بوتين حين قال "هناك الآلاف من المنضمين للتنظيمات الإرهابية من مواطني الدول الأوروبية وروسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، مشيرًا أن المرء ليس بحاجة لأن يكون خبيرًا في الشؤون الأمنية ليعلم أنه إذا انتصر هؤلاء في سوريا فسيعودون إلى بلادهم ويعودن إلى روسيا أيضًا".

ولهذا فقد اتخذت روسيا بالتعاون مع دول الجوار إجراءات شديدة لتأمين الحدود مما يجعل من عملية اختراقها أمرًا غاية في الصعوبة. كما أن بوتين قدم تعديلاً لقانون مكافحة الإرهاب وأقره البرلمان لمحاسبة من يقاتلون في الخارج عند عودتهم إلى البلاد جنائيًا. وبموجب القانون فإن التدريب "بهدف ممارسة نشاط إرهابي" عقوبته السجن ١٠ سنوات اما عقوبة الانضمام لجماعة مسلحة في الخارج "تتعارض أهدافها مع المصالح الروسية" فهي ست سنوات.

٢- **إعادة التمركز في أفغانستان:** بعد خسارة داعش مواقعه في سوريا والعراق، بدأ ينشط في نقل عناصره إلى أفغانستان، حيث يعمل هناك على استقطاب أعداد كبيرة من مقاتلي حركة "طالبان" إلى صفوفه، مما يمثل تهديد كبير لروسيا. ويشير تقرير أصدرته الأمم المتحدة في أغسطس ٢٠١٨م، إلى أن أعدادًا كبيرة من المقاتلين الأجانب توجهت إلى أفغانستان كملاذ بديل عن سوريا والعراق. وبحسب التقرير فإن ما يقدر بنحو ٣٥٠٠-٤٥٠٠ من مقاتلي تنظيم داعش موجودون في أفغانستان، وأن هذه الأعداد تتزايد. وأعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في مؤتمر صحفي بعد لقاء مع نظيره الباكستاني خواجا محمد آصف في ٢٠ فبراير ٢٠١٨م، "نشعر بقلق شديد جراء ما يحصل في أفغانستان وإزاء التقدم الذي يحرزه تنظيم داعش الإرهابي وتزايد نفوذه". وأضاف المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي لمناقشة الوضع في أفغانستان في مارس ٢٠١٨م، "أن مما يثير القلق الروسي الأكبر قيام "داعش" بإنشاء شبكة واسعة من معسكرات لتدريب مسلحين، بمن فيهم منحدرون من روسيا ودول آسيا الوسطى". وذكر زامير كابولوف، مبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى أفغانستان، مدير القسم الآسيوي الثاني بوزارة الخارجية، في ١٢ (نوفمبر) ٢٠١٨م، عقب الاجتماع الثاني لمشاورات موسكو "مواطنون من القوقاز وآسيا الوسطى يشكلون أغلبية داعش بأفغانستان". وخشية موسكو تكمن من إمكانية انتقال داعش من افغانستان إلى دول مجاورة مثل طاجاكستان واوزباكستان ومنها إلى روسيا. إلا أن تحقق هذا السيناريو مرهونًا بقدرة قيادات التنظيم على الاستقرار في أفغانستان، لا سيما أنه مقر تنظيم القاعدة وتحت سيطرة طالبان لسنوات عديدة، كما أن عدم وجود حواضن اجتماعية لداعش في أفغانستان قد تمثل عائقًا هامًا أمام تحقق هذا السيناريو.

٣- **تفكك التنظيم وتحوله إلى اللامركزية:** يتمثل السيناريو الثالث في تشظي التنظيم وتفككه بحيث يتحول إلى فكرة عابرة للحدود، ينشط بشكل كبير في المجال الافتراضي. وبالتالي يتم توجيه عمليات إرهابية وتنفيذها عن بعد من خلال الإنترنت وعبر تطبيقات مشفرة والذي يتم من خلاله كذلك تدريب المنتسبين الجدد. ولعل أوضح مثال على هذا الأسلوب حادث الدهس المروع الذي وقع في موسكو في يونيو ٢٠١٨م، بعد ثلاثة أيام من انطلاق بطولة كأس العالم، التي استضافتها روسيا، وأدى إلى سقوط ٨ جرحى. فمنفذ الهجوم لم يكن يخضع إلى التنظيم ولم يكن يستلم منه التعليمات بل قام بالتخطيط والتنفيذ ضمن إمكاناته الذاتية، وتحرك بتأثير من دعاية التنظيم. وتكمن الخطورة في هذا الأسلوب هي صعوبة متابعتها أمنيًا وذلك لنقص أو غياب المعلومة، لأن الفكرة هي التي تلعب دورًا في جذب هؤلاء المنتسبين إلى التنظيم ويصعب على الأجهزة الأمنية مقاومة الفكرة بالفكرة، وكذلك لأن غالب الاشخاص الذين ينتمون لها هم أشخاص غير معروفين للجهات الأمنية. وقد رصدت أجهزة الأمن الروسية زيادة في أعداد المنضمين الروس إلى تنظيم داعش كما رصدت زيادة في أعداد مواقع الانترنت التي كان وظيفتها جذب مجندين جدد إلى التنظيم، وعلى إثر ذلك قامت الأجهزة الأمنية الروسية باعتقال حوالي ٢٠٠٠ فرد في موسكو، بالإضافة إلى إغلاق ٣٢ موقعًا الكترونيًا روسيًا ينشر أفكارًا داعشية.

* مدير إدارة الدراسات الاستراتيجية والأمنية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - كاتب سياسي وباحث في العلاقات الدولية

ما يجمع بين روسيا والسعودية ما بعد الأزمة السورية

التعاون السعودي ـ الروسي قائم على مصالح برجماتية وتحوله شراكة استراتيجية ممكن

اتسمت علاقات روسيا مع المملكة العربية السعودية على مدار تاريخها الحديث بالصعوبة وعدم الوضوح، فقد أفضى التفاعل بين البلدين الى خلق تاريخ من التقلبات الإيجابية والسلبية وصراعات شديدة تمخضت في النهاية عن تحسن في العلاقات، وهو ما يمكن إيعازه بشكل كبير إلى طبيعة دور ومكانة كل دولة منهما في النظام العالمي عامةً، وفي الشرق الأوسط خاصةً. كان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعترف بدولة المملكة العربية السعودية التي أسسها الملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٢٦م، غير أن ذلك لم يمنع القيادة السعودية من قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي بعد اثني عشر عامًا، إثر استدعاء موسكو السفير السوفيتي كريم حكيموف وإعدامه بتهمة التجسس كجزء من حملة "التطهير الكبير"، بعد الحملة المناهضة للدين التي كان يزداد زخمها آنذاك في الاتحاد السوفيتي، ومن المفارقات الدرامية لهذه القصة أنه بعد ستة أشهر فقط من قتل الدبلوماسي السوفيتي، اكتُشفت رواسب نفطية ضخمة في السعودية. ولكن بحلول ذلك الوقت، كان جميع أفراد البعثات الدبلوماسية السوفيتية قد غادروا المملكة.

د. ليونيد إيساييف - أندريه كوروتاييف

واشنطن محور التركيز

لم تتم استعادة العلاقات بين روسيا والسعودية إلا في عام ١٩٩٠م، وقد أكَّد البيان الروسي السعودي أن البلدين يسعيان إلى إقامة "علاقات ودية لصالح شعبيهما"، مؤيدًا "تسوية الصراعات الإقليمية، وتطوير التعاون الدولي، وتعزيز السلام والأمن الدولي". وبالرغم من ذلك، ظلت هناك الكثير من الخلافات بين روسيا والسعودية في التسعينيات، خاصةً حول قضايا سياسية، ومن أكثرها حدة بالطبع كان الوضع في شمال القوقاز. ويشير ألكسي فاسيلييف إلى أن "توطيد الروابط بين روسيا وإسرائيل كان له أثره السلبي أيضًا على العلاقات مع السعودية. فالسعودية ودول الخليج الأخرى قد اعتادت على التعاون الأمريكي الإسرائيلي، إلا أن تحسن العلاقات بين روسيا وإسرائيل قد أثار حفيظتها".

لقد اعتمد تاريخ العلاقات الروسية - السعودية بعد ذلك بدرجة كبيرة على حالة العلاقات بين الرياض وحليفتها الجيوسياسية الرئيسية، الولايات المتحدة. وبعد الهجمات الإرهابية في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، توترت العلاقات السعودية - الأمريكية. وزعمت الولايات المتحدة أن السعودية أصبحت خصمًا خطيرًا لها. وتحت تلك الظروف، أصبح من الممكن تحسين العلاقات الروسية والسعودية بصورة رمزية.

ارتبطت المرحلة التالية من التقارب بين السعودية وروسيا بغزو الولايات المتحدة للعراق في ٢٠٠٣م. وقد عارضت موسكو أفعال الولايات المتحدة، ولم تعترف واشنطن برأي المملكة التي رفضت المشاركة في التحالف المعارض للعراق. وفي الوقت نفسه، خفتت حدة انتقادات السعودية لسياسة روسيا في شمال القوقاز. وفي يناير ٢٠١٤م، اعترفت السعودية ورحبت بالزعيم الشيشاني الموالي لروسيا، أحمد قاديروف، كممثل شرعي للشعب الشيشاني. كما أنه مُنح شرفًا كبيرًا بمشاركته في مراسم غسل الكعبة. على الجانب الآخر، وفي عام ٢٠٠٨م، بعد الصراع في أوسيتيا الجنوبية، صرح الملك عبد الله بن عبد العزيز بأنه "يفهم تصرفات روسيا". غير أن ذلك لم يعقبه اعتراف المملكة باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، هذا الاستقلال الذي لم يعترف به حتى غالبية الحلفاء الروسيين.

ومن ثَمَّ، يمكن القول إن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبح فترة سعى خلالها البلدان للتقارب بين بعضهما

الملك سلمان وولي عهده طورا العلاقات الروسية - السعودية وتحولت إلى التعاون البرجماتي بعيدًا عن الاصطدام الأيديولوجي

البعض، غير أن ذلك التقارب كان هشًا، إذ كان مدفوعًا إلى حدٍ كبير بظروف سياسية خارجية، لا حاجة داخلية لدى كلا البلدين. واستمرت الخلافات حول قضايا عديدة وتواصل انعدام الثقة والصورة السلبية عن الطرف الآخر التي تشكلت على مدار العقود. فقد نُشرت مواد معادية لروسيا في الإعلام السعودي بنفس الدرجة التي تناقلت بها وسائل الإعلام الروسية الاتهامات ضد المملكة بكونها تتمسك بعادات وتقاليد من العصور الوسطى. وقد أدّى ذلك إلى أن الرغبة في التعاون كانت حبيسة الأوراق فقط. وتعد التجارة بين روسيا والسعودية التي بلغت ٣٦٣,٨ مليون دولار فقط في ٢٠٠٩م، خير دليل على ذلك.

فازت "السكك الحديدية الروسية" في ٢٠٠٨م، بمناقصة لبناء خط سكة حديد يبلغ طوله ٥٢٠ كيلو مترًا بقيمة ٨٠٠ مليون دولار. ولكن بعد أربعة أشهر، رفضت الحكومة السعودية توقيع العقد. ومن ناحية، يشير هذا القرار إلى بحث الحكومة السعودية عن الموقف الحقيقي للمملكة تجاه توسيع التعاون مع موسكو، ومن ناحية أخرى، تزامن هذا القرار مع الفترة التالية لتطبيع العلاقات مع واشنطن. وفي ٢٠٠٨م، عندما أصبح باراك أوباما رئيسًا للولايات المتحدة، كان قريبًا جدًا للرياض. ويكفي أن نذكر زيارته الأولى للسعودية التي بدأ بها جولته الأولى في الشرق الأوسط، والتي اختُتمت بخطابه في جامعة القاهرة، حيث تحدث الرئيس الأمريكي للمجتمع المسلم بأكمله عن رؤيته بشأن السياسة الأمريكية القادمة للشرق الأوسط. وفي ضوء تلك الظروف، أُقصيت روسيا مجددًا عن أي مجال الاهتمام السعودي، وهو ما هيّأ لفترة أخرى من الركود في العلاقات بين البلدين.

شراكة الرغبة المتبادلة

مع تولي الملك سلمان بن عبد العزيز زمام السلطة، وتطلع سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى تنويع الشراكات، بدأت العلاقات الروسية - السعودية في التحول إلى التعاون البرجماتي تدريجيًا، بعيدًا عن الاصطدام الأيديولوجي الذي شهدته العقود الماضية. وقال الأمير محمد بن سلمان إن "العلاقات بين السعودية وروسيا تشهد واحدة من أفضل لحظاتها" وكذلك القيادة الروسية ابدت رغبة مماثلة في تطوير العلاقات المحتملة بين البلدين.

لم تُخفِ القيادة السعودية خيبة أملها من تصرفات حكومة أوباما في الشرق الأوسط. ويرى جريجوري كوساتش، الخبير الروسي في الشؤون العربية، أن "العرب لديهم شعورًا بأن عليهم السعي لإيجاد حلول للمعضلة السورية في موسكو أكثر منها في واشنطن." وبدورها، تهتم موسكو بتعزيز العنصر المالي والاقتصادي في العلاقات الروسية - السعودية. وقد أعربت القيادة الروسية مرارًا وتكرارًا عن عدم رضاها بأن معظم الاتفاقات المبرمة حول التعاون الاقتصادي والعسكري التقني ما زالت تقف عند مستوى مذكرات التفاهم، فمسكو لديها رغبة شديدة في تفعيل التعاون مع المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

وفي الحقيقة، تحددت المصالح الروسية بدرجة كبيرة من خلال الصعوبات الداخلية التي سببها نظام العقوبات. وفي ظل فقدان روسيا لشريكها التجاري الهام وهو الاتحاد الأوروبي، اضطرت موسكو إلى البحث عن بديل له. وفي هذا السياق، حققت توجهات الأمير محمد بن سلمان الذي اتخذ مسار تنويع السياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الخارجية فائدة بالغة الأهمية لسياسة موسكو الخارجية.

الزيارة التي طال انتظارها

تُوِّجت تطلعات البلدين نحو التقارب التالي الذي كانت تنتظره روسيا منذ وقتٍ طويل بزيارة الملك سلمان بن عبد العزيز إلى موسكو. وقد جاء ذكر ذلك للمرة الأولى في النصف الأول من عام ٢٠١٥م، عندما دعا فلاديمير بوتين أثناء محادثة تليفونية ملك السعودية الجديد آنذاك لزيارة روسيا. ومنذ ذلك الوقت، تحدد موعد زيارة الملك عدة مرات، ولكن في كل مرة يتم تأخير موعد الزيارة. ففي الستة أشهر فقط السابقة لزيارة الملك سلمان، عُدِّلت مواعيد الزيارة ثلاث مرات: فأول زيارة كان متوقع إجراؤها في منتصف يوليو ٢٠١٧م، مباشرةً بعد قمة العشرين في هامبورغ، ثم في أوائل أغسطس، وأخيرًا في أكتوبر ٢٠١٧م.

أصبحت زيارة الملك سلمان أول زيارة لعاهل سعودي لروسيا. فقد زار الملك فيصل روسيا عندما كان لا يزال وزيرًا للخارجية، والملك عبد الله فقد زارها عندما كان وليًا للعهد، حتى أن الملك سلمان نفسه زار روسيا قبل ذلك عندما كان أميرًا للرياض. ولكن ملوك السعودية لم يجروا زيارة رسمية إلى روسيا إطلاقًا حتى أكتوبر ٢٠١٧م. وقد لفت فلاديمير بوتين الانتباه نحو هذا الأمر في خطابه الترحيبي، واصفًا الزيارة بأنها "حدث تاريخي".

وفيما يتعلق بالجانب السياسي للحوار الروسي ـ السعودي، فلربما تكون الرياض راضية عن الوضع الحالي. وبالتأكيد ما زال موقف البلدين تجاه الشأن السوري متعارضًا تمامًا. غير أن في ٢٠١٧م، كانت هناك أمثلة على التعاون فيما بينهما، ويتمثل ذلك على سبيل المثال في الوصول إلى اتفاقات في القاهرة حول منطقة خفض التوتر في الرستن أو الاعتراف بأهمية محادثات الأستانة من قِبل السعودية أو الدور القيادي لجنيف من قِبل روسيا.

بيْد أن بحلول أكتوبر ٢٠١٧م، تجددت قضايا أخرى إلى جانب الشأن السوري بالنسبة للسعودية، إذ حلت الحاجة إلى تسوية الوضع مع البلدين العربيين المجاورين لها: اليمن وقطر. وفي هذا الصدد، مثَّلت الحيادية الروسية تجاه الأزمة الخليجية في يونيو ٢٠١٧م، عنصرًا هامًا في العلاقات الروسية السعودية. مثال آخر لا يقل وضوحًا هو اليمن، إذا ما زالت السعودية تعتمد على الولاء الروسي. ومنذ بداية العملية العسكرية السعودية في اليمن، حاولت القيادة الروسية أن تمتنع عن التصريحات القاطعة حول اليمن، مع تأييدها في الواقع للجهود المبذولة من جانب الرياض. وفي عام ٢٠١٥م، امتنعت روسيا عن التصويت على قرار رقم ٢٢١٧ بشأن اليمن والذي اقترحته الأردن وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وفي ٢٠١٧م، وافقت روسيا على قرار رقم ٢٣٤٢ الذي أعاد في الأساس متطلبات القرار السابق وبرَّر تدخل دول التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن. ولقد عزز اجتماع فلاديمير بوتين والملك سلمان في موسكو هذا الاتجاه، ولذلك أكدت القيادة الروسية نيتها عدم منع السعودية من اتخاذ المزيد من الخطوات نحو حل الصراع اليمني.

اتفاقيات تنتظر التنفيذ

لقد مكَّن الوضع السياسي الإيجابي إلى حدٍ ما للعلاقات بين البلدين من تحقيق درجة من النجاح في الميدان الاقتصادي. وقد انصبَّ الاهتمام الرئيسي للقيادة الروسية تجاه السعودية على تطوير البُعد المالي والاقتصادي للتعاون بين البلدين. فمستوى التعاون التجاري والاقتصادي بين روسيا والسعودية، بالرغم من أنه أعلى مما كان عليه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أنه ما زال يتراوح حول ٥٠٠ مليون دولار، وهو بالتأكيد مؤشر ضئيل (بالمقارنة بالرقم المكافئ بين السعودية والولايات المتحدة والذي يزيد عن ٧٠ مليار دولار). لهذا أعربت القيادة الروسية مرارًا عن عدم رضاها عن أن معظم الاتفاقات المؤثرة في التعاون الاقتصادي وأيضًا في التعاون العسكري التقني، لا تزال تقف عند مستوى مذكرات التفاهم.

يمكن أن تُعتبر الاتفاقيات المبرمة في إطار أوبك بلس لتخفيض إنتاج النفط وتحقيق استقرار أسعار الذهب الأسود الاستثناء الوحيد. ولكن هذا الاستثناء مهم للغاية لكلا البلدين. وقد نوقش تنفيذ الاتفاقيات المذكورة أثناء مشاركة وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي، خالد الفالح، في منتدى "أسبوع الطاقة الروسي". ونتيجة لذلك، اتُفق على أن يدعم الاتحاد الروسي والسعودية توصيات اللجنة الفنية لأوبك بلس بخصوص توسيع حصص إنتاج النفط في النصف الأول من عام ٢٠١٨م.

ولكن ينبغي الأخذ في الاعتبار أن مستقبل تلك الصفقة في عام ٢٠١٩م، لا يزال معلقًا، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن شركات النفط الروسية غير راضية عن فكرة تخفيض الإنتاج، فهي ترغب في تحقيق إمكانات النمو القائمة بالفعل بدون أن تسمح للمنافسين في الأسواق بالبقاء في أماكنهم. فضلاً عن ذلك، ساهمت شركات النفط الروسية في السنوات الأخيرة بقدرٍ كبيرٍ من الاستثمارات في مشروعات جديدة، وهو ما يمكن أن يضمن نمو الإنتاج على الأقل حتى نهاية ٢٠١٩م، وقد أدَّت خيبة الأمل في فاعلية الصفقة بالفعل في ٢٠١٧م، إلى تخفيض الدول المشاركة في الاتفاقية نسبة تنفيذ الاتفاقية من ٩٥٪ في مايو إلى ٧٨٪ في يونيو ٢٠١٧م.

ويمكن القول إن زيارة الملك سلمان ساهمت في الخروج عن الممارسة المتبعة بإبرام اتفاقيات غير ملزِمة. وبالرغم أن من ضمن الوثائق الأربع عشرة التي وقعها فلاديمير بوتين والملك سلمان، تسعة منها عبارة عن اتفاقيات إطارية غير ملزِمة، تمكَّن الطرفان من تحقيق تقدم في قضايا الاستثمار والتعاون العسكري التقني، وهي بالضبط مجالات التعاون التي سعى نحوها الطرفان لفترات طويلة وبصورة جوهرية.

بالنسبة لمجال الاستثمار، اتفق الطرفان على إنشاء صندوق استثمار للطاقة بقيمة مليار دولار (بمشاركة صندوق الاستثمار الروسي المباشر، وشركة أرامكو، وصندوق الاستثمارات العامة السعودي)، بالإضافة إلى صندوق الاستثمار في التقنية الحديثة برأس مال مماثل (بمشاركة صندوق الاستثمار الروسي المباشر وصندوق الاستثمارات العامة السعودي). إلى جانب ذلك، أُبرمت اتفاقية حول الاستثمار المشترك بقيمة ١٠٠ مليون دولار في شركة يونايتد ترانسبورت كونسيشن هولدينج

السعودية وروسيا تحددان مستويات أسعار النفط وبالفعل توقف انخفاض الأسعار عندما توصل البلدان إلى اتفاق ٢٠١٦

عقد بين "روسوبورون إكسبورت" والشركة السعودية الصناعية للجيش السعودي لإنتاج بنادق كلاشنكوف بقيمة ٣,٥ مليار دولار

"United Transport Concession Holding"، والتي تخطط للاستثمار في مشاريع البنية التحتية.

كذلك وُقعت مذكرة تفاهم بين شركتي "غازبروم" و"أرامكو" بمبادرة من الجانب الروسي. ووفقًا لتلك المذكرة، سيعمل الطرفان على استكشاف آفاق التعاون عبر سلسلة القيمة بأكملها، بدايةً من استكشاف الغاز وإنتاجه ونقله وتخزينه إلى مشاريع الغاز الطبيعي المُسال. وقد تعززت تلك الاتفاقات أثناء زيارة وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي، خالد الفالح، في ديسمبر ٢٠١٧م، لافتتاح مشروع "يامال" للغاز الطبيعي المُسال. وتوصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي حول توريد الغاز المُسال الروسي إلى السعودية. ومن المفترض إبرام عقد توريد الغاز المُسال بين "أرامكو" من جهة، و"نوفاتك" و"روسنفت" من جهة أخرى.

أُبرمت أيضًا مذكرتان في قطاع النفط. ووقَّع كل من شركة "سيبور" وصندوق الاستثمار الروسي المباشر وشركة "أرامكو" مذكرة تفاهم حول التعاون الممكن في مجال البتروكيماويات وتسويق المنتجات البتروكيميائية داخل أراضي الاتحاد الروسي والسعودية. ووفقًا للاتفاق، ستدعم الشركات إمكانات أسواق البتروكيماويات في روسيا والسعودية، وستنظر في إمكانية تحقيق المزيد من التعاون. كما وُقِّعت مذكرة مماثلة بين شركة "سيبور" وشركة "أرامكو" وشركة "سابِك" للاستثمار الصناعي.

إن تأني الجانب السعودي فيما يتعلق بتطوير التعاون الاقتصادي مع روسيا قد تجلّى أيضًا أثناء اجتماعات الملك سلمان مع رؤساء الكيانات المشكِّلة للاتحاد الروسي (رستم مينيخانوف رئيس تتارستان، ورمضان قاديروف رئيس الشيشان، ويونس بك يفكوروف رئيس إنغوشيا، ورستم خاميتوف رئيس بشكيريا). وقد تمثلت المسائل الرئيسية التي طُرحت أثناء هذه الاجتماعات في جذب الاستثمارات السعودية إلى تلك المناطق وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين السعودية والكيانات المذكورة.

وفي هذا الأمر اختار الجانب السعودي عدم التسرع، واقترح إحالة هذه المسائل إلى اللجنة الروسية - السعودية الحكومية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني، وأيضًا إلى مجلس الأعمال الروسي العربي، وهو ما يمكن أن يعتبر أيضًا مؤشرًا على تأني الجانب السعودي.

ولكن علينا في الوقت ذاته أن ندرك أن المزيد من التطور في كل من الاستثمار والتعاون في مجال النفط والغاز بين البلدين لا يزال محل اختبار، وأن هذا التطور لديه من فرص النجاح ما يساوي إمكانية إنهائه. وسيعتمد ذلك من عدة جوانب على كيفية تطور الحوار حول القضايا السياسية التي تهتم المملكة العربية السعودية بها بصورة أكبر.

إلا أنه لا يوجد شك أن روسيا والسعودية ستظلان بالتأكيد حليفتين استراتيجيتين في المستقبل القريب فيما يتعلق بمسألة أسعار النفط. فرفاهية البلدين تعتمد بشدة على أسعار النفط، وقد أظهرت أحداث السنوات الأخيرة ذلك بوضوح. فالهبوط المفاجئ في أسعار النفط في ٢٠١٤-٢٠١٥م، أدّى إلى تراجع اقتصادي واضح في روسيا، إلى جانب تسببه في مشاكل مالية واقتصادية كبيرة في السعودية أيضًا. وفي ديسمبر ٢٠١٤م، أوضح وزير البترول السعودي، علي النعيمي، أن السعودية لن تخفِّض إنتاج النفط حتى لو هبط سعر النفط إلى ٢٠ دولار للبرميل الواحد. ولكن في ٢٠١٥م، وقبل أن يصل سعر النفط إلى ٣٠ دولار بمدة طويلة، لجأت السعودية وروسيا في نهاية المطاف إلى تخفيض إنتاجهما للنفط في عام ٢٠١٦م، من أجل تحقيق استقرار أسعار النفط، وهي خطوة استفاد منها البلدان جوهريًا بصورة كبيرة.

وعلى الجانب الآخر، أظهرت أزمة سعر النفط في ٢٠١٤-٢٠١٦م، بوضوح أن سلوك السعودية وروسيا في الواقع يحدد بشكل رئيسي مستويات أسعار النفط العالمية. وبالتأكيد لم يتوقف الانخفاض في أسعار النفط العالمية إلا عندما توصلت السعودية وروسيا في ٢٠١٦م، إلى اتفاق بشأن ضبط إنتاج النفط، والذي أيَّدته أوبك بشدة وبعض الدول الأخرى المصدِّرة للنفط، مما نتج عنه اتفاق أوبك بلس الذي يتسم بدرجة من الفاعلية. وفي هذا الصدد، أظهرت أحداث الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦م، على نحو جليّ أن الازدهار الاقتصادي لكلا البلدين يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التنسيق الفعَّال للإجراءات بين البلدين في سوق النفط العالمية.

ومن جهة أخرى، ما زال التقدم في مجال التعاون العسكري التقني ضئيلًا، إذ توصلت روسيا والسعودية لاتفاقات شفوية في هذا الميدان، فقد اتفق الطرفان سابقًا على توريد أنظمة صواريخ أرض-جو من طراز "إس-٤٠٠". كذلك تنوي السعودية شراء أنظمة صواريخ مضادة للدبابات من طراز "كورنت-إم"، وأنظمة قاذفات صواريخ اللهب الثقيلة من طراز "توس-١أ بوراتينو"، وقاذفات القنابل من موسكو. وفي ضوء إعلان وسائل الإعلام السعودية والإماراتية السابق لأوانه لاتفاقيات صواريخ "إس-٤٠٠"، اضطرت الدائرة الاتحادية للتعاون العسكري التقني التابعة للاتحاد الروسي إلى تأكيد تلك المعلومات، مع أنه لم يتم بعد إبرام اتفاقية مكتوبة حول صواريخ "إس-٤٠٠" وبرغم ذلك توالت المعلومات حول التقدم المحرز في هذا الاتجاه.

إن العقد الفعلي حتى الآن قد أُبرم بين "روسوبورون إكسبورت" والشركة الصناعية للجيش السعودي بشأن الإنتاج المرخص لبنادق هجومية من طراز "كلاشنكوف إيه كيه ١٠٣" على أراضي المملكة. وتعتبر قيمة هذه الصفقة رمزية (٣,٥ مليار دولار) عند مقارنتها بالصفقة السعودية الأمريكية، والتي تدعو لشراء أسلحة بقيمة ١١٠ مليار دولار.

وما زالت بعض شروط صفقة تسليم أنظمة صواريخ "إس-٤٠٠" غير واضحة. وبالتحديد، لم يتضح بعد ما إن كانت روسيا قد وافقت على صيانة الأنظمة على أيدي الخبراء السعوديين، وهو ما يعني نقل التقنية إلى الجانب السعودي. وما زالت تلك التفاصيل قيد المناقشة في اجتماعات اللجنة الروسية - السعودية للتعاون العسكري التقني التي تشكلت بعد زيارة الملك سلمان. ويعتمد تنفيذ هذا المشروع بدرجة كبيرة على الحوار السياسي بين البلدين بشأن القضية الإيرانية. وفيما يتعلق ببيع صواريخ "إس-٤٠٠" لتركيا، فروسيا تتحفظ بصفة عامة على نقل تقنياتها في المرحلة الحالية.

الحقائق تؤكد وجود حدود حقيقية للتعاون الروسي السعودي تحد من الخلافات حول القضايا السياسية

الخلاصة

يدل كل ما سبق على وجود حدود حقيقية للتعاون الروسي السعودي، وهي تتحدد بناءً على مدى استمرار الخلافات الجوهرية حول الكثير من القضايا السياسية (كما في سوريا وإيران وغيرها)، وعلى الروابط الاقتصادية التي تطورت على مر العقود، والتي مازالت أقل من المأمول عن الهدف الرامي إلى إقامة التعاون بين البلدين. وما زال اهتمام الرياض بالحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن مستمرًا، ولهذا ما زال يُنظر إلى روسيا على أنها شريك ظرفي للمملكة. بيْد أن ذلك لا يستبعد التعاون المؤقت بين روسيا والسعودية بناءً على تحقيق المصلحة البرجماتية، لا سيما فيما يتعلق بمسألة أسعار النفط ذات الأهمية البالغة لكلا الطرفين، وأيضًا عندما يكون التعاون الاستراتيجي طويل المدى لا يزال ممكنًا إلى حدٍ ما.

* أكاديمي بالمدرسة العليا للاقتصاد بجامعة البحوث الوطنية

* خبير بمعهد الدراسات الإفريقية بالأكاديمية الروسية للعلوم

موسكو لا تتبنى أي أجندة طائفية في سوريا وتدرك ضرورة حماية مصالح كافة الأقليات

روسيا لن تشكل محورًا أرثوذكسيًا - شيعيًا و٢٠ مليون مسلم روسي من السنّة

تأرجحت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا خلال الأعوام الأخيرة ما بين الصعود والهبوط، وعلى الرغم من استمرار الأهمية الفائقة للعلاقات الثنائية، إلا أن الاختلافات في المسارات الثنائية بين الجانبين كانت جوهرية. فقد أولت موسكو أهمية ثانوية للتواصل مع دول المجلس لكن اقتصر التواصل على عدد محدود من القضايا. وتأثرت العلاقات بينهما بعدة عوامل خارجية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع كل من إيران وسوريا. فمن المؤكد أن الخلاف الشديد بين موسكو ودول مجلس التعاون إزاء الأزمة السورية، وما تلعبه إيران في الشؤون الإقليمية أدى إلى تصعيد التوتر بينهما. ووفقًا لما أكده عُمر محمود الباحث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات): "ستظل دومًا العلاقات بين روسيا وإيران حجر عثرة أمام دول مجلس التعاون، وإذا أرادت روسيا الإبقاء على علاقات ودية مع جميع بلدان المنطقة، يتعيّن عليها تحديد موقفها وتختار مع من تقف." وعلاوة على ذلك، تصاعدت حدة الخلاف بين الجانبين بشأن القضية السورية.

د. فيتالي نومكين

وفي الوقت نفسه، حقق التعاون الاقتصادي بين الجانبين تطورًا جديرًا بالملاحظة، وخصوصًا في مجال التجارة. وشهدت العلاقات السياسية بين روسيا ودول الخليج تفاعلاً كبيرًا حول عدد من القضايا، وهو ما تؤكده الاتصالات الثنائية المتواترة بين الجانبين حول عدد من القضايا. وإجمالًا، يبدو أن هناك ميلًا أكبر لدى كل طرف لإعطاء نظيره أهمية أكبر في إطار أهدافه المتعلقة بالسياسة الخارجية. وربما كان السبب الرئيسي وراء ذلك هو سعي روسيا لتعزيز دورها وتواجدها في الشرق الأوسط.

أولًا: التفاعلات بين دول مجلس التعاون وروسيا: نظرة عامة

لا شك في أن الحوار المتواصل بين روسيا ودول المجلس في الوقت الراهن، إنما يستند إلى الاتصالات التي تم عقدها بين الجانبين سابقًا، وقد جمع بينهما بعض المخاوف والتحديات وكذلك المصالح والاهتمامات المشتركة. فعلى سبيل المثال، ما يواجهه الطرفان من التهديد المتمثل في التطرف والإرهاب جعل الحاجة إلى التعاون في سبيل حل النزاعات الجارية وتحقيق الأمن الإقليمي أمرًا أكثر إلحاحًا. كما أن القلق المشترك حول وضع سوق النفط والغاز، عزز الشعور المتبادل لدى الجانبين بالحاجة إلى تعزيز التعاون في قطاع الطاقة. ومع ذلك فهناك اختلافات كبيرة في النهج المتبع من كل طرف إزاء عديد من القضايا الإقليمية. وفي ظل هذه الظروف، فإنه من المتوقع أن يقوم الطرفان على الأقل بالاستماع إلى بعضهما البعض، إن لم يحاولا التوصل إلى قناعة مشتركة.

وعلى خلفية ذلك، شارك وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في الاجتماع الذي عُقد بين روسيا ودول مجلس التعاون في نيويورك على مستوى وزراء الخارجية في الأول من أكتوبر عام ٢٠١٥م. وكان هذا الاجتماع في الواقع استثنافًا للجولة الوزارية الثالثة للحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون، والتي عُقدت في الكويت في فبراير عام ٢٠١٤م. وفي مؤتمر صحفي عُقد في ١٩ فبراير ٢٠١٤ م، مع وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد الصباح، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني، قال لافروف: إن تجربة كلا الجانبين في التفاعل مع بعضهما البعض أثبتت فعاليتها. كما أكد على: "أن المصلحة المشتركة يجب ألاّ تقتصر فقط على تبادل وجهات النظر الصريحة

ستظل العلاقات بين روسيا وإيران حجر عثرة أمام دول مجلس التعاون وإذا أرادت روسيا الإبقاء على علاقات ودية تحدد موقفها وتختار مع من تقف

والجديرة بالثقة بين الجانبين، ولكنها ينبغي أن تشمل البحث عن السبل الممكنة لعمل مشترك تضطلع به روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي إزاء العديد من القضايا الدولية والإقليمية، مع التركيز في المقام الأول على كافة الأمور المتعلقة بتسوية القضايا المتأزمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". وأعرب لافروف كذلك عن الرغبة في "أن يتم إقرار صيغة نظام أمني في منطقة الخليج العربي يضم كافة الدول المطلة عليه، وذلك من خلال تخطيط وتنفيذ إجراءات لتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، وزيادة الشفافية، وتعزيز الاتصالات المشتركة في مختلف المجالات، وأن يكون ذلك هدفًا هامًا أمام المساعي المشتركة التي تهدف إلى تطبيع الوضع في المنطقة". ولا تزال تلك المهام على رأس جدول أعمال روسيا ودول المجلس حتى الآن.

في العاشر من نوفمبر عام ٢٠١٥م، صرح لافروف أثناء مؤتمر صحفي مشترك مع الشيخ صباح الخالد الصباح، أن "روسيا يمكن أن تستمر في تطوير الشراكة الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي".

ثانيًا: العلاقات السعودية – الروسية

في سياق الاتصالات الثنائية بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، فمنذ عام ٢٠١٥م، شهدت العلاقات الثنائية أحداثًا مهمة فيما يتعلق بتعزيز علاقات روسيا مع السعودية بعد زيارة ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان إلى روسيا، والتقى فيها بالرئيس فلاديمير بوتين لبحث فرص التعاون بين البلدين، وقد سبق ذلك اجتماع مجلس الأعمال الروسي – السعودي الذي عُقد في جدة قبل ذلك، والذي تم خلاله توضيح الفرص المعروضة من قبل روسيا.

كما أن الاجتماعات التي عُقدت بين الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ونائب وزير الخارجية ميخائيل بوغاندوف، والملك سلمان بن عبد العزيز وعدد من المسؤولين الكبار في المملكة بالتزامن مع جلسات مجلس الأعمال الروسي – السعودي كانت مثمرة إلى حد كبير. كما أولى المحللون الروس اهتمامًا خاصًا بحقيقة أن المسألة المتعلقة "بتبني نهج أكثر تكاملاً وبذل جهودٍ أكبر من قبل موسكو والرياض" لمحاربة تنظيم داعش كانت هي السمة المميزة لمحادثات بوغدانوف في الرياض.

وقد سعى العديد من المحللين الروس إلى ربط رغبة الرياض في تحسين علاقاتها مع روسيا بخيبة أملها إزاء السياسة الأمريكية في المنطقة، وخاصةً فيما يتعلّق "بالقضية الإيرانية". فمن المعروف أن أغلب دول المجلس اتخذت موقفًا سلبيًا معروفًا إزاء الاتفاق الذي تم توقيعه في يوليو عام ٢٠١٥ بين مجموعة (٥+١)، فإن الاتفاق قبل أن يتخلى عنه الرئيس الأمريكي ترامب كان يدفع إيران إلى تبني مزيد من السياسات الاستباقية والمتشددة في المنطقة، وهو الأمر الذي تعتبره دول الخليج تهديدًا أمنيًا خطيرًا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.

وفي هذا السياق، كانت المملكة تأمل على ما يبدو في تقديم مقترحات لتعزيز التعاون مع موسكو في المجالين الاقتصادي والتجاري، كما حدث من قبل، حتى تتمكن من فرض مزيد من الضغوط على روسيا كي تغيّر من استراتيجياتها السياسية في المنطقة، وبخاصة فيما يتعلّق بكل من إيران وسوريا. كما ترغب المملكة في تنويع علاقاتها الاستراتيجية. فعلى الرغم من أنها لم تسع للتخلي عن شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها أرادت تنبيه واشنطن إلى حقيقة أن لديها خيارات أخرى قد تستفيد منها. وعلى الجانب الروسي، يعزو استعداد روسيا لتعميق الاتصالات مع السعودية إلى الثِقَل السعودي، فالمملكة عضو في مجموعة العشرين باعتبارها لاعب رئيسي على الساحة الدولية، وأيضًا إلى العقبات الاقتصادية التي تواجهها موسكو بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط والغاز الطبيعي، والذي أثّر بالسلب أيضًا على الاقتصاد السعودي، فضلاً عن العقوبات المفروضة على روسيا من قبل عدة دول غربية.

وقد وقعت موسكو والرياض في ١٨ يونيو عام ٢٠١٥م، ست اتفاقيات استراتيجية، من بينها التعاون بين البلدين في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. فالجانب الروسي مهتم اهتمامًا كبيرًا بإنشاء ست عشرة محطة طاقة نووية في السعودية. كما تشتمل الاتفاقيات الأخرى على خطط مشتركة للتعاون في مجال الفضاء والمجال العسكري، ومشاريع مشتركة للتطوير السكني، والطاقة، فضلاً عن مشاريع استثمارية. ووفقًا ليوري أوشاكوف مساعد الرئيس الروسي، فإن الرياض تُخطط للاستثمار في القطاع الزراعي الروسي من خلال شراء العديد من المشاريع الزراعية بهدف مُعالجة مشاكل الأمن الغذائي في المملكة. وعلاوةً على ذلك، نشرت وسائل الإعلام قيام كل من روسيا والسعودية بتوقيع اتفاقية استثمارية بقيمة ١٠ مليارات دولار.

تسعى روسيا لتعميق الاتصالات مع السعودية للثِقَل السعودي ودور المملكة في مجموعة العشرين واللاعب الرئيسي على الساحة الدولية

وليس واضحًا حتى الآن ما إذا كان الطرفان سوف يقومان بتنفيذ خطط التعاون الدفاعي التي تمت مناقشتها في الاجتماع، بما في ذلك تلك الخطط التي تتعلّق بإمكانية شراء الرياض لأنظمة الدفاع الجوي الصاروخي المتقدمة من روسيا "إس-٣٠٠ أو إس-٤٠٠، ومروحيات نقل من طراز "مي-١٧"، ودبابات من طراز "تي-٩٠"، وحاملات أفراد مدرعة، وأنظمة الصواريخ الباليستية قصيرة المدى من طراز "اسكندر-إي"، فضلاً عن الفرقاطة الحربية من طراز "تايجر"، بالإضافة إلى معدّات عسكرية أخرى. وبالطبع ينبغي التنويه إلى أنّ الرياض قد أعلنت عن خططها قبل عشر سنوات بشأن شراء بعض أنظمة السلاح الروسي، إلا أن تلك الخطط لم تترجم أبدًا إلى إجراءات ملموسة. وفي هذه المرة، تم توصيل الرسالة إلى واشنطن أيضًا.

وتم المضي قدمًا في تنفيذ جدول الأعمال المشترك للاجتماع الذي جمع بين الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي والرئيس بوتين في ١١ أكتوبر عام ٢٠١٥ م، في مدينة سوتشي. وفي اليوم نفسه اجتمع الرئيس الروسي أيضًا بوليّ عهد الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. وكان الموضوع الرئيسي السائد في تلك الاجتماعات هو الوضع في سوريا. وردًا على سؤال حول ما إذا كانت الشخصيات التي اجتمعت ببوتين قد تفهمت رسالته، قال مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف: "أعتقد ذلك"، وأضاف أنّ تقييم الكرملين لتلك الاجتماعات كان "إيجابيًا للغاية."

ثالثًا: العلاقات الروسية – الكويتية

في العاشر من نوفمبر عام ٢٠١٥م، التقى بوتين بأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. وصرّح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بأنّ الاتفاقيات الموقّعة بين الجانبين تشمل "تخفيف القيود المفروضة على التأشيرات بين البلدين، وتعزيز التعاون على الصعيدين الإنساني والثقافي، بالإضافة إلى التعاون في مجاليّ النقل والصناعات العسكرية". وذكر الوزير الروسي تحديدًا مذكرة التعاون في قطاع النفط والغاز الطبيعي، وأيضًا اتفاقية تمويل برنامج استثماري بقيمة مليار دولار إضافية، والذي يستطيع من خلاله المستثمرون الكويتيون المشاركة في كافة المشاريع الاستثمارية التي يديرها صندوق الاستثمار الروسي المباشر.

واتفق الجانبان على أن الأولوية القصوى لكلا البلدين هي مواصلة الحرب التي لا هوادة فيها ضد تنظيم "داعش" والجماعات الإرهابية الأخرى، التي تهدد أمن كافة الدول، بما فيها أمن الكويت. كما عبّر الطرفان عن استعدادهما لمواصلة

تعزيز سُبُل التعاون على أساس العلاقات الثنائية، وأيضًا في إطار الشراكة الاستراتيجية بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. كما اقترح لافروف خلال انعقاد الاجتماع الوزاري المشترك الرابع للحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول المجلس، "التركيز على مقارنة الاستراتيجيات المشتركة والنهج المتبادل الخاص بمحاربة الإرهاب بهدف تطوير المسارات المشتركة الأكثر فاعلية".

رابعًا: العلاقات الروسية – البحرينية

حتى الآن، يُعتبر التقدم الذي أحرزته روسيا في تعزيز علاقاتها مع البحرين إشارة قوية على رغبتها في تبنّي سياسات تهدف إلى تحقيق "توافق" أكثر تنوعًا في علاقاتها مع كافة اللاعبين الرئيسيين في منطقة الخليج. واتضّح ذلك بشكل صريح خلال الاجتماعات التي عُقدت في ديسمبر عام ٢٠١٥ م، بين وزيري خارجية كل من روسيا والبحرين. وخلال محادثات موسكو التي جرت في ١٦ ديسمبر عام ٢٠١٥م، أبلغ وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد الخليفة نظيره الروسي سيرجي لافروف بالتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذي أعلنته السعودية، مشددًا على أنّ ذلك يبرهن على دور المملكة العربية السعودية كدولة تسعى لحماية منطقة الخليج. ولا عجب أن تطرح الدبلوماسية الروسية التي استعرضت المبادرة السعودية بتفصيلٍ أكبر، عددًا من الأسئلة حول بنية هذا التحالف وبخاصة في ظل قيام الصحافة الروسية والعالمية بنشر تقارير تفيد استعداد الدول المنضمة للتحالف لإرسال قواتها الخاصة إلى سوريا. وأشار لافروف، الذي أثنى على المبادرة السعودية، إلى أن الأمر الأكثر أهمية والذي يُعد جزء لا يتجزأ من المبادرة، هو البُعد الأيديولوجي الذي يهدف الى حماية الشباب الصِغار من التضليل من خلال شرح وتوضيح المبادئ العظمى للإسلام وغير ذلك من الإجراءات. وأكد الوزير الروسي أن لهذا الأمر أهمية قصوى، بالنظر إلى الدور الذي تلعبه المملكة العربية السعودية ودور الملك سلمان، خادم الحرمين الشريفين.

خامسًا: سوريا وإيران.. عقدتان في العلاقات بين روسيا ودول المجلس

عبّر ممثلو دول المجلس أثناء اجتماعاتهم مع الجانب الروسي سواء على المستوى الجماعي أو الفردي عن قلقهم إزاء التعاون المتزايد بين موسكو وطهران، وخصوصًا فيما يتعلق بالأزمة السورية، بالإضافة إلى التعاون العسكري والتكنولوجي. وبالفعل، قامت روسيا منذ بداية النصف الأخير لعام ٢٠١٥م، برفع مستوى التدخل العسكري والسياسي في سوريا جذريًا داخل نطاق تحالف مكافحة الإرهاب برعاية روسيا. وفيما يخص التفاعلات السياسية، أقرّ دبلوماسيون من روسيا وإيران أنه قد تم تحقيق مستوى غير مسبوق من الثقة المتبادلة بين البلدين. ومع ذلك، فهذا لا يعني أن كلا البلدين لديهما رؤى متطابقة إزاء الأهداف السياسية المُراد تحقيقها في المنطقة. وعلى سبيل المثال، فبينما تواصل روسيا عملياتها العسكرية في سوريا، لم تقم موسكو بتبني أية أجندة طائفية مثل إيران، والتي نصّبت نفسها حامية لمصالح الطائفة الشيعية. والأكثر أهمية من ذلك، تدرك موسكو مثل العديد من شركائها ضرورة المساهمة في حماية مصالح كافة الأقليات العرقية والطائفية.

وفيما يخص الوضع في واليمن، تتبنّى كل من موسكو وطهران مواقف متباينة إلى حدٍ كبير. وعلى سبيل المثال، يُعتبر امتناع روسيا عن التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار رقم ٢٢١٦ بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠١٥م، اعترافًا ضمنيًا بشرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. وهو ما جعل دول الخليج تستقبل هذا التصرف بالرضا التام. وفي الوقت نفسه تصرفت روسيا كوسيط في تعاملها مع العديد من حالات الصراع المماثلة، أو على الأقل كطرف على اتصال دائم بكافة الأطراف المتنازعة. وظهر ذلك، على سبيل المثال، من خلال دعوة وفد من الحوثيين لزيارة موسكو في بداية يونيو عام ٢٠١٥م، حيث اجتمع الوفد مع نائب وزير الخارجية الروسي بوغدانوف. كما كانت زيارة الرئيس بوتين لطهران في ٢٣ نوفمبر عام ٢٠١٥ م، مرحلة هامة في تطوّر العلاقات الروسية-الإيرانية، إذ أجرى الرئيس بوتين العديد من المباحثات الهامة مع المرشد الأعلى آية الله خامنئي وغيره، ومن المهم في هذا السياق، ملاحظة اهتمام روسيا الشديد بتحسين العلاقات بين دول المجلس وإيران، ولذلك، فقد تلعب دورًا فعالًا في تسهيل تلك العملية من أجل تحقيق هذا الغرض.

وأنكرت روسيا بشكل قاطع كافة الاتهامات التي وُجهت إليها بين الحين والآخر، والتي تزعم قيامها بتشكيل محور أرثوذكسي - شيعي في الشرق الأوسط، حيث صرحت بأن هذه الاتهامات لا أساس لها من الصحة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب المسلمين الروس الذّين يصل تعدادهم إلى أكثر من ٢٠ مليون مسلم هم من السنّة، في حين تتواجد أقدم أربعة

موسكو ترحب بخطط الرياض للاستثمار في القطاع الزراعي الروسي بشراء مشاريع زراعية لمعالجة مشاكل الأمن الغذائي

تأمل موسكو اتخاذ خطوات هامة لتنفيذ الاتفاقات التي وقعتها مع دول مجلس التعاون وتقريب وجهات النظر بشأن القضايا الإقليمية

مقرات للكنائس الأرثوذكسية في الشرق الأوسط (القسطنطينية، والقدس، وأنطاكية، والإسكندرية) في الدول التي يعتنق الغالبية العظمى من سكانها المذهب السني.

وفيما يتعلق بالتعاون الروسي - الإيراني على الصعيدين العسكري والتكنولوجي، كان الجانب الأكثر حساسية بالنسبة للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هو استئناف العقد المُجمد بشأن تصدير أنظمة الدفاع الجوية الروسية S-300 إلى طهران (لقب تعريف الناتو SA-20). ونشرت مصادر إعلامية أن منظومة السلاح السابقة يمكن استبدالها بأنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية الجديدة من طراز أنتيي-٢٥٠٠ (SA-23)، والتي يمكن أن يمتد مداها ليشمل الأجزاء الرئيسية من أراضي دول الخليج.

ورغم الاختلافات الكبيرة بين الجانبين، فإن روسيا ودول مجلس التعاون يبذلون جهودًا مشتركة لإيجاد حل مقبول للأزمة السورية بطريقة بناءة. وساعد هذا التفاعل، على التوصل إلى اتفاقيات فيينا لحل الأزمة السورية، حيث تمكن المشاركون من التوصل إلى تفاهم مع بعضهم البعض بشأن تلك الأزمة.

خاتمة

عند النظر إلى تفاعلات الفترة الماضية، يبدو جليًا أن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا لا تزال تواجه بعض العقبات التي تعرقل حل الخلافات العالقة. ومع ذلك، فقد شهدت هذه الفترة أيضًا بعض التحولات المؤثرة للغاية والتي يمكن لها أن تمهد الطريق نحو آفاق جديدة من التعاون بين الجانبين. وتلعب القضايا المتعلقة بالطاقة وخاصةً موضوع أسعار النفط دورًا هامًا في تشكيل هذا التعاون. وتأمل موسكو في اتخاذ خطوات هامة جديدة، من أجل تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وتقريب وجهات النظر بشأن أهم القضايا الإقليمية.

* رئيس معهد الدراسات الشرقية، روسيا

روسيا مستعدة لتوطين تقنيات صناعة الصواريخ في دول مجلس التعاون

٣ محاور للعلاقات الروسية - الخليجية: النفط والنووي والتعاون العسكري والتسليح

أدى تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن العشرين إلى انهيار أحد مراكز السلطة وسقوط إحدى القوى التي كانت يومًا من القوى العظمى في العالم. واستمرت أطلال الاتحاد السوفيتي تكافح من أجل البقاء، حيث لم يبق لديها أي قوة أو سلطة للتنافس على الساحة العالمية وامتلاك سياسة خارجية قوية. فروسيا الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت ضعيفة واهنة، مما اضطرها إلى ترك مواقعها في الشرق الأوسط، وهي المنطقة التي كانت تحظى بمكانة قريبة جدًا من مصالح السياسة الروسية. وبالرغم من أن العلاقات الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي قد تأسست عشية سقوط الاتحاد السوفيتي وبعد تكوين الاتحاد الروسي، حيث رفض مجلس التعاون الخليجي لعقود تأسيس علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. وفي ذلك الحين، كانت المنافسة في الشرق الأوسط مع القوى الخارجية الأخرى محفوفة بالمخاطر ولا تزال كذلك. ولكن في نهاية القرن العشرين، أصبحت روسيا قادرة على تحمل جميع تلك المصاعب.

دوبوفيكوفا (ماريا المكاحله)

ومنذ عام ٢٠٠٠م، اتخذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مسار استعادة قوة روسيا الزائلة وسلطتها ونفوذها على الساحة العالمية، فقد حاولت القيادة الروسية الجديدة أن تعيد بلادها إلى مسار القوى العظمى، وأن يكون لها رأي في الساحة الدولية. ومثل الخطاب الشهير الذي ألقاه الرئيس بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن في ٢٠١٧م، أول علامة على عودة روسيا إلى الحياة. كما غيَّرت موسكو استراتيجية سياستها الخارجية وتحديد موقعها على المسرح العالمي.

فقد خضعت السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى عملية إعادة هيكلة أصبحت أكثر واقعية في تحقيق النفع لمصالح روسيا الوطنية. ولأن روسيا جزء من هذا العالم، دفعت الأزمة الاقتصادية والتقلبات المالية موسكو للسعي إلى إيجاد حلول لبعض القضايا التي تواجهها من خلال إقامة علاقات أقوى مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط، خاصةً مع دول مجلس التعاون الخليجي.

السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط ومجلس التعاون الخليجي

ظل الشرق الأوسط ليس في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الوطنية لروسيا الحديثة، فهو يأتي بعد أوروبا والولايات المتحدة وآسيا. لكن التطورات الحالية تُظهِر الأهمية الحقيقية للشرق الأوسط بالنسبة لقيادة روسيا ومصالحها الوطنية.

إن روسيا توازن بين العوامل الداخلية والخارجية من أجل اعتبارات مستقبلية، مع السعي بطريقة ما إلى توظيف السياسة الخارجية التي تخدم مصالحها الداخلية. وعند الحديث عن الدور الروسي في المنطقة العربية، لا يمكن فهم المحدِّدات بدون النظر إلى الدور التاريخي، خاصةً في الحقبة السوفييتية، وطبيعة العلاقات بين العرب والسوفييت. لقد كان لبعض الدول في الشرق الأوسط علاقات استراتيجية مع السوفييت، وتلك الدول الآن تمر بعملية توطيد لعلاقاتها مع الاتحاد الروسي كوريث للاتحاد السوفيتي، الأمر الذي يشهد تقدمًا يرجع الفضل فيه في المقام الأول إلى المحاولات الروسية لإعادة تلك العلاقات إلى مسارها.

لقد كان مجلس التعاون الخليجي موجهًا تاريخيًا نحو الغرب، وبشكلٍ رئيسي نحو الولايات المتحدة التي كان للمجلس معها علاقاتٌ قوية في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية ومجالات الاتصالات الاجتماعية والتعاون. ومع ذلك، في حين تَعتبِر روسيا دول مجلس التعاون الخليجي

خضعت السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إعادة هيكلة وأصبحت أكثر واقعية في تحقيق النفع لمصالح روسيا

جهات فاعلة هامة في الشرق الأوسط. إن روسيا لديها مهارة فريدة للتواصل مع جميع الأطراف في المنطقة. فلا تستطيع أي دولة أخرى أن تتباهى بعلاقاتها مع إسرائيل وإيران والسعودية وقطر في آنٍ واحد، وفي الوقت نفسه بتواصلها مع حزب الله أو حماس أو فتح أو نتنياهو أو المعارضة السورية أو بشار الأسد أو الأكراد أو الأتراك، الأمر الذي يجعل روسيا جهة فاعلة فريدة في المنطقة بما لديها من قدرات التفاوض والوساطة على نطاق واسع.

يعاني الشرق الأوسط ومجلس التعاون الخليجي من عدة مشكلات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وطائفية وعِرقية، انتهاءً بالمشكلات الدينية. ومن ثَمَّ، يمكن تحديد ثلاث مصالح أساسية ورئيسية تقرر نمط العلاقات الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهي ترتبط بالمصالح الاقتصادية، حيث نجحت روسيا في إقرار أهدافها الاقتصادية في المنطقة، مع العلم أن طبيعة الموقف الروسي من دول مجلس التعاون الخليجي تحت حكم الاتحاد الروسي الآن يختلف عن موقف روسيا في الفترات السابقة، والذي كان معتمدًا بشكلٍ رئيسي على العنصر الأيديولوجي، مما أدى إلى تصادم وجهات النظر مع دول مجلس التعاون الخليجي آنذاك، في وقت كانت تخشى فيه دول الخليج وحلفاؤها في الغرب من انتقال الشيوعية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

لكن الزيارات العديدة لبوتين إلى العالم العربي، خاصةً إلى دول مجلس التعاون الخليجي، كان لها صداها في العالم العربي وروسيا والعالم. وقد ساعد ذلك على إنعاش العلاقات العربية ـ الروسية بفتحها آفاق جديدة للعلاقات الثنائية التي كانت محظورة في عهد الاتحاد السوفييتي.

إن المحرِّك في العلاقات الثنائية بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي هو النفط، ولا يزال هو العنصر الأساسي في التعاون الثنائي لسنوات. ولكن من الواضح الآن أن ضبط أسعار النفط ليس العنصر الوحيد في المصلحة المتبادلة والتعاون بين تلك الدول.

إن مدى وجودة التقدم الذي شهدته العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وروسيا، سواء على مستوى التجارة أو حجم الزيارات المتبادلة أو جودة اتفاقيات ومذكرات التعاون والتفاهم، يشيران إلى تطور كبير في تلك العلاقات، وقد كان ذلك التقدم مدفوعًا بدرجة أكبر عن طريق موسكو، إلا أنه لبّى المصالح في دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تطورًا تدريجيًا في علاقتها مع موسكو. ففي نوفمبر ٢٠١٣م، زار آنذاك الملك عبد الله بن عبد العزيز روسيا، وزار الرئيس بوتين السعودية في فبراير ٢٠٠٧م، وكانت المواضيع التي أُجريت مناقشتها هي التعاون في مجالات النفط والغاز والعلم والتكنولوجيا والطيران والازدواج الضريبي على الدخول ورأس المال، والثقافة وتبادل المعلومات والصرافة والتكنولوجيا النووية وغزو الفضاء.

وبعد عدد من الزيارات من الجانب السعودي في الفترة بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٩م، قام الأمير محمد بن سلمان، ولي عهد السعودية، بزيارة رسمية إلى روسيا في يونيو ٢٠١٥م، والتي أُجري فيها توقيع ست اتفاقيات ومذكرات تضمنت تعاونًا استراتيجيًا بين موسكو والرياض، وانتهت بإعلان اعتزام السعودية إنشاء ست عشرة محطة نووية للطاقة، مع إعطاء روسيا الدور الرئيسي في تشغيل تلك المفاعلات، إلى جانب اتفاقية بخصوص المجالات العسكرية. وفي نوفمبر ٢٠١٥م، عُقد المنتدى السعودي ـ الروسي للأعمال والاستثمار في موسكو، والذي انتهى بتوقيع خمس عشرة اتفاقية ومذكرة تعاون في مجالات مختلفة.

وينطبق الأمر نفسه على دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت وعُمان والبحرين، والتي أبرمت صفقات عسكرية وصفقات للأعمال مع روسيا من خلال صناديق الاستثمار السيادية الخاصة بها.

التعاون العسكري

إن تتبع ورصد حجم الإنفاق العسكري العربي وصفقات السلاح طوال العامين الماضيين يشيران إلى أن حصة كبيرة من عمليات شراء السلاح قد وُجهت إلى روسيا. ومن ضمن الاتفاقيات التي أُبرمت بين روسيا ودول الخليج اتفاقيات السلاح والصناعات الفضائية. ويؤكد ذلك ميل الدول العربية إلى جذب روسيا نحو المزيد من المصالح الشاملة مع العالم العربي لتوجيه روسيا بعيدًا عن إيران. ولقد موّلت السعودية والإمارات العربية المتحدة اتفاقية أولية بين روسيا ومصر لشراء معدات عسكرية، بما في ذلك ٢٤ طائرة ميج-٢٩ ونظم صواريخ بوك إم٢ وتور إم٢. ووفقًا لبعض التقارير، تراوحت الصفقة بين ٢ مليار و٤ مليار دولار أمريكي. كما منحت السعودية أيضًا في

أغسطس ٢٠١٤ م، مليار دولار أمريكي لدعم الجيش اللبناني، خُصص جزء منها لشراء طائرات مروحية ودفاعات جوية روسية. وزودت روسيا البحرين بصواريخ مضادة للدبابات من نوع كورنيت-إي إم. وأبرمت الإمارات العربية المتحدة والسعودية صفقات سلاح مستقلة لأغراضهما العسكرية الخاصة. وتلقت الإمارات مؤخرًا بطاريات صواريخ بانتسير المضادة للدفاع الجوي. ولكن التعاون العسكري بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مهدد بالعقوبات الأمريكية التي قد تستهدف أي جهة فاعلة تعقد صفقات عسكرية مع الكرملين، وذلك التهديد من الصعب التغلب عليه في ضوء مستوى العلاقات بين موسكو وواشنطن وحالتها.

أما في البرامج المدنية، فثمة مجال أكبر للمناورة في العلاقات. ويُعد تفكير الإمارات في بدء تطوير الطائرة المدنية إم سي-٢١ كمشروع مشترك مثالاً جيدًا للتعاون في المشاريع المدنية والطيران.

روسيا كشريك اقتصادي هام

الصفقات العسكرية ليست وحدها ذات أهمية بالنسبة إلى روسيا، فدول مجلس التعاون الخليجي شركاء تجاريون واعدون، وهم يعدون أسواقًا للاستثمار وجهات فاعلة هامة يمكنها بدورها الاستثمار ويمكن أن تخدم استثماراتها مصالح روسيا الوطنية المحلية. ويتضح ذلك عند النظر إلى جودة الاتفاقيات المبرمة بين روسيا ودول الخليج في ٢٠١٤ و٢٠١٧م. ولقد تم تشكيل لجان حكومية روسية خليجية للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي ومجالس لمشروعات مشتركة ومنتديات للاستثمار. وعلى سبيل المثال، أُبرمت اتفاقية لإنشاء صندوق استثماري بقيمة تصل إلى أربعة مليارات دولار، والذي سيموِّل المشروعات المشتركة ويساهم في تطوير التجارة والعلاقات الاقتصادية بين السعودية وروسيا، بالإضافة إلى صندوق استثماري آخر بقيمة عشرة مليارات دولار، اتفقت الدولتان على إنشائه في يوليو ٢٠١٥م. وعُقد الاجتماع الخامس للّجنة المشتركة بين الإمارات وروسيا في نوفمبر ٢٠١٥م، والذي أدى إلى تعزيز التعاون في مجال السياحة والنقل والاستثمار. كما شهدت زيارة الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي، إلى روسيا في سبتمبر ٢٠١٣م، توقيع مذكرة نوايا بين الإمارات وروسيا لإنشاء شراكة استثمارية مشتركة بين وزارة المالية في أبو ظبي وصندوق الاستثمار الروسي المباشر للاستثمار في مشاريع البنية التحتية الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات دولار.

أسباب أهمية مجلس التعاون الخليجي لروسيا

يدعم نموذج السياسة الخارجية الروسية الأكثر تكاملاً هدفين أساسيين: أولهما حماية الأمن الوطني الروسي داخليًا وخارجيًا (مكافحة الإرهاب المحلي والتهديدات القادمة من خارج حدود روسيا) والذي يؤثر في جمهوريات القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى. أما الهدف الثاني فيتمثل في تعزيز قدرات روسيا، ودعم تقدم الشركات التي تديرها روسيا لتقوية مشاركتها في الاقتصاد العالمي، خاصةً في قطاع تصدير الطاقة وفي قطاعات التصدير الاستراتيجية الأخرى، مثل الموارد الطبيعية والدفاع وتصنيع الأسلحة. ومع أخذ هذين الهدفين في الاعتبار، تصبح منطقة الخليج جهة فاعلة أساسية لصناعة السياسة الخارجية الروسية لعدة أسباب:

- منطقة الخليج أكبر مَصْدَر لموارد الطاقة في العالم، والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والعراق من ضمن أكبر مُصدِّري النفط في العالم.
- يمكن أن يساعد التعاون بين مجلس التعاون الخليجي وروسيا حول الشأن السوري على تلبية رغبة الخليج في تقييد النفوذ الإيراني في المنطقة وتقليل التهديد الإيراني.
- منطقة الخليج إحدى أكبر مستوردي الأسلحة الروسية، حيث بيعت الأسلحة الروسية إلى العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك البحرين وقطر والإمارات والسعودية وعُمان.
- ازدادت أهمية منطقة الخليج لكونها أيضًا مركز الحضارة الإسلامية ومهد الرسالة الإسلامية، وهي مساحة مفتوحة للحوار الفكري حول العلاقات بين الحضارات. كما أنها مصدر التنافس الطائفي على اعتبار أن لها أثرًا على السياسات الوطنية والإقليمية والدولية.
- أصبح الخليج شريكًا شبه إقليمي للسياسة الدولية والإقليمية، وازدادت أهميته فيما يخص القضية الفلسطينية في الشرق الأوسط. ويمكن أن يكون ذلك سبيلاً آخر للتعاون بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي. وتؤدي روسيا دورًا كبيرًا في حل الصراع العربي الإسرائيلي وفي المساعدة على تطبيع العلاقات بين الطرفين.

دفعت الأزمة الاقتصادية موسكو للسعي إلى إيجاد حلول لبعض قضاياها بعلاقات أقوى مع دول الشرق الأوسط خاصةً مع الدول الخليجية

روسيا تتحفظ على تشجيع وفرض الديموقراطية من الخارج وتدعم الإصلاح من الداخل دون فرضه كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول

● إن جهود روسيا في العودة للشرق الأوسط يمكن أن تكون من خلال دول الخليج أيضًا، حيث أن لروسيا علاقات وطيدة مع إيران والتي بدورها في صراع مع دول مجلس التعاون الخليجي، فيمكن لروسيا أن تعالج ذلك النزاع دبلوماسيًا وأن تعمل على استراتيجيات الوساطة لحل الصراع الطائفي.

● يمكن أن تتعاون روسيا مع مجلس التعاون الخليجي لتعزيز أمنها الوطني والأمن الوطني لدول المجلس ولمكافحة التطرف وأي هجمات إرهابية، باعتبار أن روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي لديهما خبرات جيدة إلى حد كبير في محاربة الراديكالية والإرهاب، وقد يعود تبادل المعلومات والتقنيات بينهما بالنفع على جميع الأطراف.

● تمتلك روسيا العديد من التقنيات والأبحاث التكنولوجية التي قد تُهم نظرائها في مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك التقنيات والأبحاث في مجالات الفضاء والتكنولوجيا المتطورة والفضاء الالكتروني والمستحضرات الدوائية وغيرها. ولا تستهدف روسيا فقط أسواقًا من أجل توسعاتها العلمية، ولكنها تسعى أيضًا نحو أولئك الذين يمكن أن تُجري معهم أبحاثًا علمية تحقق الفائدة المتبادلة للأطراف المشتركة.

إن السمة الأبرز في سياسة روسيا في المنطقة هي تأكيدها المستمر على عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. فروسيا لا تستخدم أبدًا التأثير أو الضغط أو الابتزاز كوسائل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الخاصة بها، وهو على النقيض مما ينتهجه الغرب في كثير من الأحيان. ولقد أبدت روسيا تحفظاتها على مشروع تشجيع وفرض الديموقراطية من الخارج، ودعمت فكرة الإصلاح من الداخل دون فرضه كذريعة للتدخل في شؤونها الداخلية. وبالنسبة لقضية جمال خاشقجي الحساسة والمؤسفة، كانت روسيا من ضمن الدول القليلة جدًا التي وقفت بجانب السعودية، معلنةً ثقتها بالتحقيق القضائي الرسمي الذي تجريه المملكة.

وعلى صعيد العلاقات الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، هناك ثلاثة جوانب رئيسية يمكن أن تتوجه إليها تلك العلاقات: صناعة النفط، بالرغم من أن قوة النفط ودوره سيتدهوران عامًا تلو الآخر، ومشروعات الطاقة النووية المقترحة حديثًا، وبرامج التعاون العسكري والأسلحة العسكرية التي سيكون لها فرصًا أكبر بكثير للنجاح إذا توقفت واشنطن عن التهديد بالعقوبات. فبالنسبة لصناعة النفط، هناك الآن تعاون روسي مع بعض الدول في المنطقة، حيث كانت الشركات الروسية تستثمر في تلك الصناعة لعدة سنوات. أما بالنسبة للجانب الثاني والمتمثل في مشروعات الطاقة النووية المقترحة حديثًا في المنطقة، فقد كان هناك حديث في السابق عن إمكانية أن تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي روسيا كسلطة لبناء هياكل الطاقة، وخاصةً في السعودية. وأخيرًا، بالنظر إلى مسألة التعاون العسكري بين روسيا ودول الخليج، يُعد البُعد الأهم هو إمكانية تزويد دول مجلس التعاون الخليجي بقدرات صاروخية كبيرة.

إن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من اختلال هيكلي كبير في مستوى نظام الأسلحة فيها، خاصةً في إمكانياتها الصاروخية. كما أن الاعتماد على مُصدِّر عسكري واحد أمر غير آمن لاستقرار البلاد وسلامتها. ويُعد السبب الرئيسي في ذلك أن دول الغرب، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، رفضت باستمرار في السابق تزويد دول الخليج بأي إمكانيات صاروخية خوفًا من استخدامها ضد إسرائيل. وقد نجح الإيرانيون من الاستفادة من روسيا والصين وكوريا الشمالية في تطوير إمكانيات الصواريخ الباليستية الخاصة بها، كذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي مهتمة أيضًا بالاستفادة من روسيا في هذا الصدد. فضلاً عن ذلك، تعتبر التقنيات والمعدات العسكرية لدى روسيا أرخص من نظيرتها في دول الغرب، وفي حالات معينة، أكثر فاعلية.

تهتم تلك الدول في المراحل الأولى باستيراد الصواريخ الروسية ذات النطاقات والقدرات كبيرة. ويمكن مناقشة مسألة توطين تقنيات الصواريخ واستخدام الخبرة الروسية في إنشاء صناعة صواريخ محلية، حيث أن روسيا على استعداد للتعاون في هذا الشأن.

إن آفاق التعاون بين روسيا ومجلس التعاون الخليجي إيجابية وواعدة، أخذًا في الاعتبار أن هناك اهتمام من جميع الجوانب بتحقيق ذلك التعاون. ولكن في سبيل تحقيق التعاون والتطوير الشاملين والمستمرين، تواجه روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي العديد من العوائق والعقبات الخارجية الكبيرة التي يصعب للغاية تجاوزها في الوقت الحالي.

* كاتب ونائب مدير مجموعة المكاحله، رئيسة bulCSEMI، رئيسة النادي الدولي للدراسات الشرق أوسطية

مثلث الغاز بين مجلس التعاون الخليجي وروسيا والصين:

دول الخليج تؤثر في آسيا وأوقيانوسيا وعليها التوفيق بين الاقتصاد والسياسة

إن إنتاج وتجارة الغاز الطبيعي المُسال نظام اجتماعي تقني عالمي، حيث تؤثر قرارات الإنتاج والاستهلاك في مكانٍ ما على قرارات الإنتاج والاستهلاك في الأماكن الأخرى. وهذا النظام الاجتماعي التقني للغاز الطبيعي المُسال مشمولٌ في حد ذاته في أنظمة بيئية واجتماعية وتكنولوجية عالمية كبرى، وهو ما سنناقشه هنا. ويتضمن النظام البيئي العالمي التغير المناخي، وتغير الجليد البحري في القطب الشمالي، وتلوث الهواء في منطقة شرق آسيا، والبحث عن الاستدامة. أما النظام الاجتماعي العالمي فيشمل النظام السياسي/الاقتصادي / الأمني الدولي والتطورات في السلطة النسبية لدى القوى العظمى وعلاقاتها المتبادلة. وبالنسبة للنظام التكنولوجي فهو يشمل، ضمن أنظمة أخرى، النظام العالمي لإنتاج الغاز الطبيعي المُسال ونقله واستغلاله.

د. راسموس جيودسو بيرتلسن

إن القرارات المتخذة حول إنتاج الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المُسال واستهلاكهما في دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا والصين وفي الدول الأخرى عبارة عن نظام تفاعلي فيما بينه. ولذا تحتاج الأطراف الفاعلة الأكاديمية والحكومية والأطراف المعنية بالأعمال والمجتمع المدني في مجال الغاز الطبيعي والمُسال في الخليج وروسيا والصين، ليس فقط لفهم بعضها البعض، ولكن أيضًا لفهم أماكنها في نظام أوسع نطاقًا، بما في ذلك العملاء من شرق آسيا والمنتجين الآخرين في المنطقة الروسية من القطب الشمالي، والنرويج، وألاسكا.

السياق البيئي العالمي والمنهج للاتصالات الخليجية الروسية الصينية حول الغاز الطبيعي المُسال، ثمة ترابط أيضًا بين منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة الروسية في القطب الشمالي والصين، إلى جانب شرق آسيا والمناطق الأخرى المنتجة للغاز الطبيعي المُسال كالنرويج وألاسكا، وذلك من خلال النظام البيئي العالمي المتمثل في التغير المناخي وتغير حالة الجليد البحري وتلوث الهواء في شرق آسيا.

يتأثر القطب الشمالي على نحوٍ غير متناسب بالتغير المناخي، والذي يؤدي إلى ذوبان الكتل الجليدية والجليد البحري والتربة دائمة التجمد. ويُعد الأثر الهام هنا هو الانخفاض واسع المدى في امتداد الجليد البحري للمحيط المتجمد الشمالي وسُمكه في فترة المستوى الأدنى من الجليد في صيف سبتمبر منذ عام ١٩٧٩م، إذ توفرت بيانات عن امتداد الجليد البحري بالقمر الصناعي لأول مرة. ولمن لا يعرفون الكثير عن مسألة الجليد البحري في القطب الشمالي وآثاره على الشحن العالمي للغاز الطبيعي المُسال والبضائع الأخرى، ينبغي أخذ ما يلي في الاعتبار. أولاً، جليد الصيف هو الذي ينحسر بصورة هائلة، وبسبب شمس منتصف الليل ودرجات الحرارة الأعلى للهواء والماء، يتضاءل جليد الصيف والخريف بدرجة عالية. ويتأثر جليد الشتاء بدرجة أقل بكثير بسبب الليل القطبي ودرجات الحرارة المنخفضة في الشتاء. ثانيًا، يتأثر كل من امتداد الجليد البحري وسُمكه على حدٍ سواء. فالجليد أصبح أرق بكثير عما كان عليه سابقًا. وتبقى كميته أقل بكثير من الجليد بعد موسم الذوبان في الصيف وحتى الشتاء التالي، مع تحوله إلى جليد "متعدد السنوات"، وهو أكثر سمكًا وأصعب بكثير في الكسر أمام سفينة كاسحة للجليد مقارنةً بجليد السنة الأولى. ثالثًا، يتسم الطريق البحري الشمالي بصلاحيته للملاحة وملاءمته للشحن بدرجة أكبر بكثير من الممر الشمالي الغربي عبر الأرخبيل الكندي.

المنطقة القطبية الشمالية للاتحاد الروسي كمورِّد للغاز الطبيعي

في السنوات الأخيرة، أنشأت روسيا مستودعها الضخم للغاز الطبيعي في القطب الشمالي في "يامال" باتحاد شركة "نوفاتك" (٥٠,١٪) وشركة "توتال" (٢٠٪) وشركة البترول الوطنية الصينية

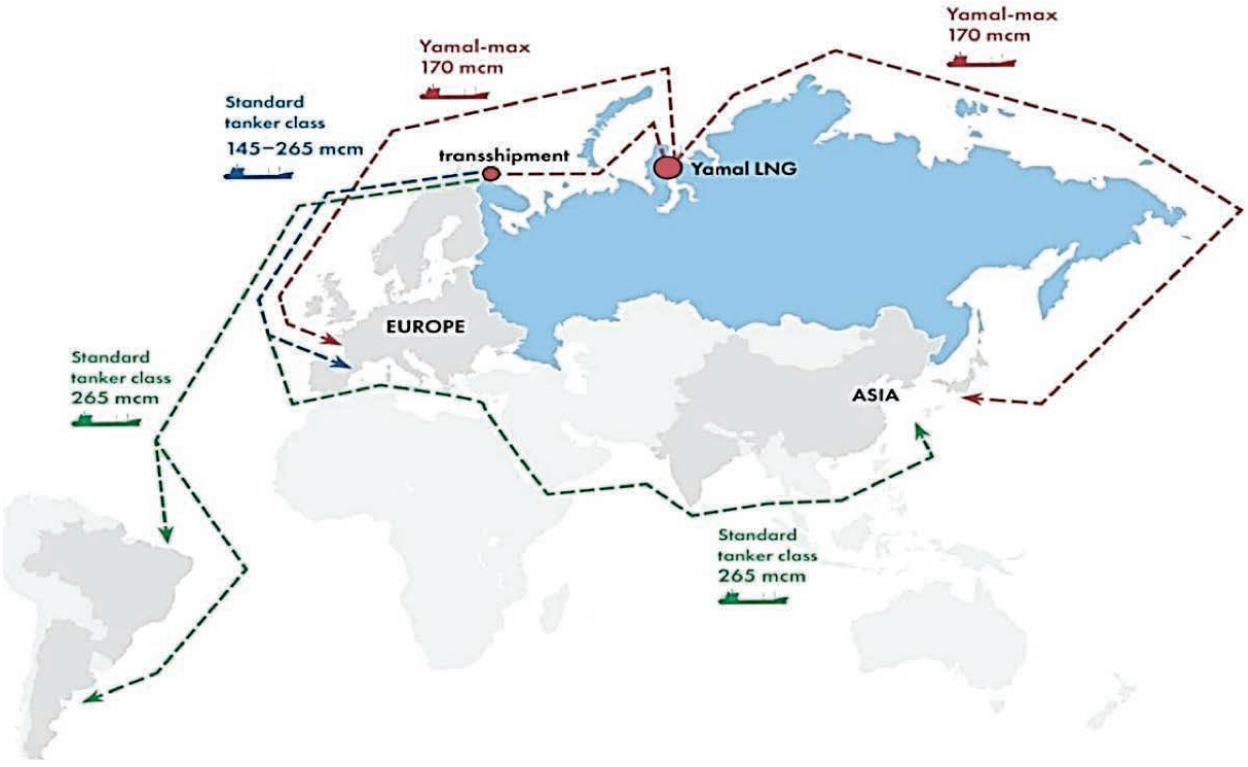

(٢٠٪) وصندوق طريق الحرير الصيني (٩,٩٪). وتُقدر القيمة الإجمالية للمشروع بحوالي ٢٧ مليار دولار أمريكي، ويُفترض أن تعتمد بصورة كبيرة على تمويل البنك الصيني. ومن المتوقع أن ينتج المشروع أكثر من ١٦ مليون طن في السنة.

السياق الممنهج للاتصالات الخليجية الروسية الصينية حول الغاز الطبيعي المُسال

هناك علاقات ثلاثية راسخة عابرة للحدود الوطنية (إيتسكوفيتس، ٢٠٠٨) حاليًا بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجلس التعاون الخليجي والغرب، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعكس قرونًا من الإمبريالية الأوروبية وحوالي قرن من هيمنة القوة العظمى الأمريكية. إن العالم دائم التغير، وتستعيد الآن الصين والاقتصادات الآسيوية الكبيرة الصاعدة الأخرى مكانتها التاريخية النسبية في الاقتصاد العالمي (كانت نسبة آسيا في الناتج المحلي الإجمالي العالمي منذ قرنين قريبة من ٦٠٪). وبذلك، سيكون مستقبل علاقات المعرفة والعلاقات الثلاثية العابرة للحدود الوطنية لمجتمعات مجلس التعاون الخليجي والمدن (الذكية) أكثر فأكثر في أيدي شركاء شرق آسيا. وأركز على منطقة شرق آسيا على اعتبار أن الخليج بطبيعة الحال لديه روابط تاريخية طويلة جدًا وعلاقات وثيقة حاليًا مع جنوب آسيا.

يعتمد الأساس التاريخي للعلاقات الخليجية الروسية الصينية فيما يتعلق بالغاز الطبيعي المُسال على أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي منطقتين شهدت تأثير الاستعمار الأوروبي أولاً، ثم التواجد الأمريكي أثناء الحرب الباردة. وقد عكست علاقات المعرفة والعلاقات الثلاثية العابرة للحدود الوطنية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، من جانب، والغرب، من جانب آخر، بوضوح التطور التاريخي للنظام الدولي ومكانة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي هناك. وتعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة تواجد من حيث النفوذ السياسي والعسكري واللغوي والثقافي الغربي القوي منذ الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨م، وفي البداية، شكّل الاستعمار الأوروبي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة كبيرة، بما في ذلك العلاقات الفكرية. وبصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى عالمية، تواجدت في أجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط

مستقبل علاقات دول مجلس التعاون الخليجي يتجه نحو شرق آسيا للروابط التاريخية الطويلة جدًا والعلاقات الوثيقة حاليًا

وشمال إفريقيا ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، وأيضًا ثقافيًا وتعليميًا.

بينما يشهد العالم حاليًا عمليات تأثير العولمة وانتقال القوة من الغرب إلى الشرق. فالعالم يشهد تحولاً في النظام الدولي الذي يقوده الغرب، وهذا التحول يدفعه صعود الصين والاقتصادات الآسيوية الناشئة الأخرى. وبالتوازي مع ذلك، تقلل العولمة من الزمن والمسافة بين المجتمعات. فالقوة تتحول من الدول الغربية إلى الدول الشرقية، ومن الأطراف الفاعلة التابعة للحكومات إلى الأطراف غير التابعة للحكومات، ويدفعها في ذلك نهوض الصين وخاصةً نهوض اقتصادات النمور الآسيوية الأخرى. لقد كان لهذا التحول في القوة الاقتصادية الأولى والأكثر أهمية تأثيره أيضًا في مجلس التعاون الخليجي لعقود، حيث كانت اليابان في البداية، والآن الصين، العميلتين الرئيسيتين في مجال الطاقة.

تؤثر تلك العمليات والتحولات العالمية بشدة في مجلس التعاون الخليجي أيضًا. فقد عمل مجلس التعاون الخليجي لنصف قرن تقريبًا في سياقٍ جغرافي استراتيجي، حيث ضمنت الولايات المتحدة أمن مجلس التعاون الخليجي مقابل توفير النفط بانتظام للولايات المتحدة وحلفائها. واليوم، تعتمد الولايات المتحدة بدرجة أقل بكثير على نفط الخليج نظرًا لوجود النفط الصخري في الولايات المتحدة. وقد أصبحت الصين في نفس الوقت، كونها المنافس الاستراتيجي النظير للولايات المتحدة، العميل الرئيسي للطاقة في مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الخليج. وتعد الولايات المتحدة قوة بحرية جوهرية، حيث تقيم استراتيجيتها الكبرى على قدرتها على تعبئة القوة البحرية وعلى التجارة البحرية. كذلك تعد الصين القوة القارية الجوهرية كما ينعكس من خلال استراتيجية مبادرتها "الحزام والطريق" الكبيرة التي شقت طريقها عبر أوراسيا. أما دول مجلس التعاون الخليجي، كونها تؤثر في آسيا، ومنطقة أوقيانوسيا ومناطق أخرى، فعليها أن توفِّق بين تلك الاستراتيجيتين الكبيرتين من خلال قوى اقتصادية وعسكرية أكبر بكثير في النظام الدولي. إن علاقات المعرفة العابرة للحدود الوطنية بين مجلس التعاون الخليجي والغرب كانت مع المجتمعات الغربية المفتوحة ذات الحرية الأكاديمية، والتي استفادت منها جميع المجتمعات الخليجية. أما علاقات المعرفة عبر الوطنية مع مجلس التعاون الخليجي والصين فستكون بدرجات متفاوتة.

يتشكل النظام الدولي اليوم عن طريق العولمة وانتقال القوة الثنائية من دول الغرب إلى دول الشرق، ومن الأطراف الفاعلة التابعة للحكومات إلى الأطراف غير التابعة للحكومات. وتشكل كل من العولمة وانتقال القوة مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اليوم، وهما الإطارين النظاميين الدوليين. وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي فهو في خضم انتقال القوة حيث تحل الصين (وآسيا) محل الولايات المتحدة كعميل للطاقة، بينما تظل الولايات المتحدة الضامنة لأمن الخليج، فضلاً عن أن العلاقات السياسية العسكرية مع الصين وآسيا ضعيفة وغير مؤكدة. وبالمثل، ينبغي لمجلس التعاون الخليجي أن يوفِّق بين اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) والشراكة التجارية والاستثمارية عبر المحيط الأطلسي (TTIP) من جهة، ومبادرة الصين القارية العظيمة "الحزام والطريق" من جهة أخرى، حيث تتقدم الصين بخطى ثابتة نحو غرب آسيا من خلال آسيا الوسطى. ومن ثمَّ، سيضع هذا المقال علاقات المعرفة والعلاقات الثلاثية العابرة للحدود الوطنية داخل السياق التاريخي النظامي والسياق الحالي بتحدياته وإمكانياته.

الغاز كنظام عالمي يربط بين مجلس التعاون الخليجي والمنطقة القطبية الروسية وشرق آسيا

تواجه الأطراف العامة والخاصة في النظام العالمي للغاز الطبيعي المُسال، بما في ذلك الاتصالات الخليجية الروسية الصينية، نظامًا يتسم بالتعقيد وعدم اليقين، حيث يكون فيه تنسيق السياسات والاستراتيجيات العامة والمؤسسية الدولية ذات أهمية. فالغاز الطبيعي المُسال القادم من الخليج ومن المنطقة القطبية الخليجية يُشحن لجميع أنحاء العالم، خاصة لشرق آسيا. أما النرويج فهي تحتل المرتبة الثانية بين أكبر مصدري الغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد روسيا، سواء من خلال الأنابيب أو كغاز طبيعي مُسال. وتوزع بنية الأنابيب التحتية في المنطقة الأوروبية الآسيوية الغاز الطبيعي القادم من آسيا الوسطى إلى روسيا والصين. كما تتطلع ألاسكا بشدة لتصدير الغاز الطبيعي المُسال إلى شرق آسيا. جميع تلك الأطراف تشكل معًا نظامًا عالميًا متكاملاً لإنتاج وتجارة الغاز الطبيعي (الغاز الطبيعي المُسال)، حيث يوجد اعتماد متبادل بين المناطق المُنتِجة، مثل مجلس التعاون الخليجي وآسيا الوسطى وروسيا (المنطقة القطبية الروسية) والنرويج وألاسكا، والمستهلكين، خاصةً في شرق آسيا.

إن مجلس التعاون الخليجي منتِج رئيسي للغاز الطبيعي المُسال (وللنفط)، وتربطه علاقة توريد طويلة واستراتيجية متبادلة مع دول شرق آسيا الرئيسية. وروسيا واحدة من أكبر منتجي النفط والغاز الطبيعي في العالم، والذي يُصدَّر من خلال خطوط الأنابيب والصهاريج. أما المنطقة القطبية الروسية فهي مورد كبير نسبيًا للنفط والغاز من أجل اقتصاد تصدير النفط والغاز الروسي. وتُعد هذه المنطقة موردًا رئيسيًا للغاز الطبيعي المُسال لشرق آسيا على نحوٍ متزايد، وبشكلٍ أساسي من حقل "يامال" للغاز ومنشأة الغاز الطبيعي المُسال. أما الصين فهي مستثمر رئيسي في مشروع "يامال" للغاز الطبيعي المُسال الذي تبلغ قيمته ٢٧ مليار دولار أمريكي، وسيتبع هذا المشروع مشروع الغاز الطبيعي المُسال "٢" في القطب الشمالي. ويوجد مشروع لإنتاج الغاز وشحنه في "سخالين" في الشرق الأقصى الروسي.

وفيما يخص تنسيق السياسات والاستراتيجيات الدولية، يظهر السؤال المهم هنا وهو من أين تأتي التوقعات؟ وهذا السؤال بعينه حول التشكيل المتبادل للتوقعات والسياسات والاستراتيجيات هو الذي يجعل علاقات المعرفة والمجتمعات المعرفية العابرة للحدود الوطنية مهمة ومثيرة للاهتمام.

تنسيق السياسات الدولية الخليجية الروسية الصينية

تؤدي شبكات المعرفة البينية العابرة للحدود الوطنية أدوارًا محورية في تناول مشكلات تنسيق السياسات والاستراتيجيات وفي فهم التوقعات المشتركة. وتُعد شبكات المعرفة ذات أهمية لمعالجة مسائل التعقيد (استيعاب الآثار التفاعلية) وعدم التيقن (الاعتماد الكبير المتبادل على اختيارات الآخرين) والتفسيرات (الظواهر الاجتماعية والفيزيائية والهياكل التنظيمية والمؤسسات). وتمتلك تلك الشبكات قدرة كبيرة على التشكيل المشترك للمعرفة المتبادلة حول السبب والنتيجة، وعلى تحديد المصالح وصياغة السياسات والاستراتيجيات. كما أنها تعتبر وسائل لإضفاء الطابع المؤسسي والاجتماعي كمؤسسات اجتماعية تنظم السلوك وكأطر معرفية توجِّه التصرف "العقلاني" وكذلك التوقعات. وأخيرًا، يمكن لتلك الشبكات أن تحفز ابتكار السياسات والاستراتيجيات ونشرها واختيارها واستمرارها.

إن التعقد في الجانب الاجتماعي الذي يحيط بالعلاقات الخليجية الروسية الصينية فيما يتعلق بالغاز الطبيعي المُسال لا يقل أهمية عن نظيره في الجانب البيئي (التغير المناخي وشحن الغاز الطبيعي المُسال عبر بحر الشمال). وتشكل العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية والقانونية إلى جانب عوامل وأطراف متفاعلة أخرى نظامًا عالميًا معقدًا. كما يعتمد استخدام الطريق بحري الشمال على علاقات روسيا السياسية والاقتصادية والأمنية مع كل من دول الغرب والدول الآسيوية، والتي قد تتحدد بالمسائل غير المتعلقة إطلاقًا بالقطب الشمالي، كما يتضح من أزمة أوكرانيا/ القرم. كذلك قد تعتمد ربحية موارد النفط والغاز للمنطقة القطبية الروسية على قرارات معنية بالتكنولوجيا والسياسات، والتي ليست لها صلة هي الأخرى بأي شكل من الأشكال، كما يتبين من ثورة النفط الصخري والغاز في الولايات المتحدة منذ سنوات. وتعتمد السياسات واللوائح الروسية للطريق البحري الشمالي على التطورات الروسية السياسية والاقتصادية المحلية، والتي تعتبر مبهمة بالنسبة للآخرين. فضلاً عن ذلك، يعتمد الشحن القائم على الوجهة لموارد الطاقة من المنطقة القطبية الروسية والمواد الخام على قرارات خارجية بشأن سياسة الطاقة وأمن الطاقة، إلى جانب أسعار السلعة العالمية، وهي بحد ذاتها أنظمة عالمية معقدة. إن حلم الشحن العابر للقطب الشمالي بين شرق آسيا وأوروبا الغربية بحد ذاته جزء من نظام نقل بحري عالمي يتكون من عدد هائل من العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية.

النظام الدولي الذي يقوده الغرب يتحول ويدفع بانتقال القوة من الغرب إلى الشرق

إن التعقيد الذي يكتنف الجانب البيئي والاجتماعي للعلاقات الخليجية الروسية الصينية المتعلقة بالغاز الطبيعي المُسال تخلق ظروفًا من عدم اليقين، يتمثل في الاعتماد الكبير على اختيارات الآخرين لتحقيق أهداف وفي صعوبة بالغة في تقييم النتائج المختلفة. وجدير بالذكر أن التغير المناخي ناتج للاختيارات البشرية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية على نطاق عالمي. ولغرض هذا المقال، يفترض أن يكون التغير المناخي خارج النظام المعقد للشحن في القطب الشمالي، وبذلك تكون قرارات الأطراف الأخرى بشأن سياسة التغير المناخي خارجية المنشأ، وهو ما يعيدنا إلى النظام الاجتماعي المعقد الذي يحيط بشحن الغاز الطبيعي المُسال في المنطقة القطبية الروسية واستخدام الطريق البحري الشمالي.

هناك حالة مستمرة من عدم اليقين في السياسات واللوائح الروسية، وهناك شكوك كبيرة في الاختيارات الخاصة بنطاق واسع من الأطراف العامة والخاصة في مجال الطاقة والشحن وغيره. وتشير تحديات تلك التعقيدات وعدم اليقين الذي

انتقال التأثير من الأطراف الفاعلة الحكومية إلى الأطراف غير الحكومية ويدفعها نهوض الصين والتحول في موازين القوة الاقتصادية

يواجه عملية تنسيق السياسات الدولية إلى مسألة التفسير، مما يقودنا أكثر تجاه دور المجتمعات المعرفية.

تتمثل أحد التحديات الأساسية للحكومة في تنسيق السياسات الدولية والتي يمكن أن يعوقها التعقيد وعدم اليقين، وهو ما ينطبق أيضًا على نظام الغاز الطبيعي المُسال الخليجي الروسي الصيني وما وراء تلك المناطق. وتتطلب مواجهة التعقيد وعدم اليقين عملية التفسير، من حيث تفسير الظواهر الاجتماعية والفيزيائية، وهي هنا تتمثل في الأنظمة البيئية (التغير المناخي) والاجتماعية العالمية التي تحيط بإنتاج ونقل وتجارة الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المُسال. وينبغي للأطراف التابعة للحكومات وغير التابعة للحكومات التي لها دور في الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المُسال أن تضع تفسيرات حول كيفية تطور الظروف البيئية (مثل التغير المناخي وحالة الجليد) في المستقبل إلى جانب عدد الأطراف الحكومية وغير الحكومية الأخرى المؤثرة في إنتاج ونقل وتجارة الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المُسال التي سيكون لها تصرف في الوقت الذي ينهمك فيه الجميع في تفسير الآخرين. وتشير عملية التفسير إلى مسألة البنية مقابل استقلالية الاختيار لدى الأطراف المفسرة لبنيتها المحيطة وأيضًا إلى (إعادة) تكوين هذه البنية من خلال استقلالية تلك الأطراف في الاختيار. وينبغي لمختلف الأطراف التابعة وغير التابعة للحكومات المعنية بالغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المُسال أن تفسر البنية السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية والتكنولوجية التي تعمل فيها، وأيضًا السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالعوامل الأخرى.

العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي وروسيا والغاز المُسال

تمتلك روسيا مصالح استراتيجية طويلة في منطقة الشرق الأوسط ومجلس التعاون الخليجي، وتعود تلك العلاقات إلى مسألة مضيق البسفور أو الممر المباشر للخليج. وقد كان للاتحاد السوفيتي دورًا كبيرًا أثناء الحرب الباردة كراع ومورِّد أسلحة لعدد من الدول العربية. أما اليوم، تشارك روسيا أيضًا على نحو وثيق في الشرق الأوسط على المستوى الاستراتيجي، ويتجلّى ذلك تحديدًا في سوريا. إن روسيا تعيد عهد المجتمعات العلمية القديمة لتكون بمثابة قوة ناعمة وشبكات معرفة عابرة للحدود الوطنية مع المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. وتعمل تلك الشبكات في القطب الشمالي تحت اسم "الجمعية الجغرافية الروسية"، وفي الشرق الأوسط باسم "الجمعية الإمبراطورية الأرثوذوكسية الفلسطينية".

الخلاصة:

شبكات المعرفة العابرة للحدود بين الصين وروسيا ودول مجلس التعاون

إن علاقات الطاقة الخاصة بالغاز الطبيعي معقدة للغاية في حد ذاتها، ولكنها علاوة على ذلك مدمجة في أنظمة بيئية واجتماعية عالمية أكبر وأكثر تعقيدًا. ولذلك، فإن تنسيق وحوكمة السياسة الدولية يشكلان تحديًا في ظل هذه الظروف.

وتهتم دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا والصين بعلاقات المعرفة العابرة للحدود الوطنية كجزء من النظام الدولي الذي يهيمن عليه الغرب، وهو ما يعني أيضًا أن لكل منهم علاقات معرفية أقوى مع الغرب مقارنة بعلاقاتهم مع بعضهم البعض. ولذلك، فثمة تحدٍ أمامهم للتغلب على تلك القيود، وكذلك على قيود اللغة وانفتاح المجتمع لبناء علاقات معرفية عابرة للحدود الوطنية وعلاقات ثلاثية الأطراف، وربما حتى مجتمعات معرفية.

يجب على دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا والصين في مجال علاقات المعرفة العابرة للحدود الوطنية – وبخاصة في مجال الطاقة، وهي الصناعة الأبرز بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي وروسيا، ولها أهمية على مستوى الأمن القومي في الصين – أن تتكيف مع عالم متغير، سواء بيئيًا او اجتماعيًا. ولذلك، يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي أن تكون على دراية بأن تغير المناخ يفتح المجال أمام موارد جديدة من الطاقة الشمسية في القطب الشمالي، وأن هذه الموارد يمكن شحنها إلى شرق آسيا، والتي تسترجع مكانتها بشكل متزايد باعتبارها نقطة جاذبية للاقتصاد العالمي. ويتعين على روسيا، وهي مصدر رئيسي للطاقة، وكانت كذلك في السابق مصدرًا للغاز الطبيعي عبر الأنابيب، أن تتفهم عالم الغاز الطبيعي المسال، حيث تمتلك دول الخليج مكانة كبيرة في هذا المجال.

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية - بارنتس، جامعة ترومسو (TiU)- جامعة النرويج القطبية الشمالية ـ دكتوراه (جامعة كامبريدج)

زيارة بوتين المملكة العام الحالي توضح ملامح جديدة في العلاقات بين البلدين

تطور العلاقات السعودية - الروسية يحكمها استراتيجية موسكو نحو الشرق الأوسط

لا يمكن الحديث عن العلاقة بين الدولتين دون التأمل في شبكة التحالفات بين الطرفين والمعسكرات الفكرية القديمة التي لم تكن على نفس التوافق، ولكن سياسة اليوم فصل التوجه الاستراتيجي إلى توجه تكتيكي يأخذ كل صفقة "موضوع" "ملف" قضية" على حدة ويتناولها بكافة أبعادها ويرى أين نقاط الاتصال فقط على ذلك الملف بغض النظر عن الاختلافات الأخرى التي قد تكو موجودة بين البلدين في ملفات أخرى. تحاول روسيا تطوير مراكز ثقل للتواجد وإعادة التوصيل الاستراتيجي لعمقها والتفاعل إيجابيًا مع الانسحابات الأمريكية، وكذلك تسعى روسيا إلى تعزيز البعد التنموي كأسواق جديدة، والربط الدفاعي بما له من أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية، وتجفيف منابع النفوذ الأمريكي؛ ممّا يؤثر إيجابًا على مساحات مناورة الاستراتيجية الإقليمية والدولية للدب الروسي، وتطوير ملفات التواجد بما يسمح باستخدامها كذلك كأوراق ضغط ومُقايضة في بيئات وملفات أشد إلحاحًا وخطورة (خاصّةً في أوروبا) التي انسحبت منها أمريكا ولا سيَّما فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية تجاه حلف الناتو في عهد الرئيس الأمريكي ترامب.

د. يحي بن مفرح الزهراني

يدرك صانع القرار الروسي أن المملكة من الحلفاء الأمريكيين ومع ذلك فهو يحاول تطوير علاقات إيجابية، بغرض تنعيم هذا الاعتماد الأمريكي وفتح موطئ قدم له، وأهم فعل: هو انعكاس ذلك على التقدم في بعض الملفات الطرفية ذات الاهتمام (مثلا سوريا)، وأيضًا الملف الاقتصادي، إذ شهدت الزيارات الأخيرة بين البلدين توقيع عدد من الاتفاقيات المشتركة بهدف رفع التعاون الاقتصادي بين البلدين.

من ناحية اجتماعية، يعيش في روسيا أكثر من خمسة وعشرين مليون مسلم، يشكلون ثاني أكبر ديانة في روسيا، وهؤلاء المسلمين مرتبطين بالمملكة العربية السعودية كونها موطن الحرمين الشريفين، وفي فترة الحج فقط يؤدي أكثر من ثلاثة وعشرين ألف روسيًا فريضة الحج سنويا وهذا يشكل ارتباطًا وثيقًا ودوريًا بالمملكة العربية السعودية.

نظرة تاريخية للعلاقات السعودية ـ الروسية

اكتسبت العلاقات السعودية ـ الروسية أهمية خاصة لما للدولتين من ثقل سياسي واقتصادي؛ ونظرًا لأبعاد وتأثير هذه العلاقات على كافة الأصعدة الإقليمية والدولية، فقد شهدت العلاقة بين البلدين تطورًا مستمرًا مبني على المصالح المشتركة، ومرت تلك العلاقة بالعديد من المراحل، حتى دُشنت في الوقت الحاضر، مرحلة جديدة تميزت بالتعاون بين البلدين في شتى المجالات. ومن هذا المنطلق، سيتم التعرف على نشأة وتطور العلاقات السعودية الروسية، في محاولة لمعرفة تأثير هذه العلاقات على استقرار سوق الطاقة.

١- نشأة العلاقات السعودية الروسية:

بدأت العلاقات السعودية – الروسية (الاتحاد السوفيتي سابقًا)، عام (١٩٢٦م) حينما افتتحت القنصلية السوفيتية بمدينة جدة، وفي سابقة مميزة كان الاتحاد السوفيتي أول دولة اعترفت بالمملكة العربية السعودية التي كانت تسمى (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها)، وتطورت العلاقات إذ تم تحويل القنصلية إلى سفارة عام (١٩٣٠م).

وفي عام (١٩٣٢م) زار نائب الملك على الحجاز جمهورية الاتحاد السوفيتي إذ طلب تقديم مساعدات اقتصادية للمملكة،

وعي القيادة السعودية بأن العالم لم يعد أحادي القطب عزز من تقوية العلاقات بين الرياض وموسكو بعد دخول الأخيرة الحرب في سوريا كلاعب رئيسي

إلا أن الزعيم السوفيتي لم يقدم المساعدة المطلوبة بحجة أن الدولة منهمكة في القضاء على الفقر المستشري فيها، ولوجود ثورة صناعية شابة تحتاج لكل الإمكانيات المتوفرة، ثم بعد ذلك استدعي السفير السوفيتي لدى المملكة عام (١٩٣٨م)، وكان آخر سفير قبل مرحلة من القطيعة استمرت قرابة (٥٠) عامًا، وذلك الحدث أشعل شرارة الخلافات الأيديولوجية بين البلدين حتى أصبحت العداوة بينة وواضحة، إذ حاولت المملكة التأثير على الجمهوريات السوفيتية المسلمة ومحاولة استمالتها والتعاطف معها، فكانت ترضخ تحت وطأة الستار الحديدي السوفيتي، وتحول الخلاف إلى مواجهة شبة مباشرة في بداية ثمانينات القرن الماضي، بعد غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان عام (١٩٧٩م)، إذ سخرت المملكة كل الإمكانيات لردع العدوان السوفيتي، بدعم المقاومة وفصائل القتال الأفغانية المدافعة عن أرضها، وفي عام (١٩٨٨م) زار وزير خارجية المملكة العربية السعودية الاتحاد السوفيتي، وعقد اجتماع مع وزير الخارجية الروسي لبحث حل لوقف الحرب الدائرة بأفغانستان، وتلا ذلك الاجتماع عدة زيارات من قبل المسؤولين بالاتحاد السوفيتي للمملكة العربية السعودية ثم نوقش انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان وتم بالفعل سحب القوات السوفيتية من أفغانستان عام (١٩٨٩م)، وبهذا الانسحاب أصبحت الظروف سانحة لتعميق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وقد ظهرت سياسة جليه وواضحة بين البلدين خلال أزمة الخليج وغزو العراق لدولة الكويت عام (١٩٩٠م).

على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان الدولة الأولى غير العربية التي اعترفت رسميًا بالملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حاكمًا للدولة السعودية في عام ١٩٢٦م، وبقاء البعثة السوفيتية في جدة، وزيارة الأمير فيصل- الذي صار ملكًا للسعودية لاحقًا- الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٣٣م، فإن العلاقات بين البلدين سرعان ما تعرضت للركود بسبب علاقة الملك مع الغرب، واتهام موسكو له بالوقوف في صف الإمبريالية، حيث سحبت بعثتها الدبلوماسية في عام ١٩٣٨م، وحاول البلدان إعادة العلاقات، لكن الموقف الروسي المساند للثورة اليمنية في ٢٦سبتمبر ١٩٦٢م، (اليمن الشمالي) ضد حكم الأئمة، جعل الدولتين في موقف متناقض، وتنافست الدولتان على بسط النفوذ في جنوب اليمن وعمان، ورغم المحاولات لم تشهد العلاقة بين الدولتين انفتاحًا إلا في عهد الملك خالد عام ١٩٧٩م، ومجددًا أدى اجتياح الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، في ديسمبر من ذلك العام، إلى عودة التوتر في العلاقات، ولم يوافق البلدان على استعادة العلاقات الدبلوماسية إلا في عام ١٩٩٠.

٢- التشابك في العلاقات السعودية الروسية:

وعلى الرغم من التوجه الجديد نحو ما يسمى الملفات المنفصلة، والتباين الذي قد يتواجد في بعض وجهات النظر في بعض القضايا، إلا أن الواقع السياسي يحتم التواصل بين البلدين بشأن ملفات مهمة مثل: إيران، وتركيا، وسوريا، واليمن، والتواجد الروسي في المنطقة ولا سيما بشكل عسكري ومنظومة العلاقات الروسية الإيرانية المؤثرة كذلك في المشهد السياسي الإقليمي.

أما النموذج الإيراني له وضعية أكثر خصوصية واقترابًا من المثيل التركي؛ لأنه كلية في المعسكر المضاد للأمريكي، وهناك حالة تعاون استراتيجي وتقارب دفاعي لعقود بينه وبين روسيا، وتحالف عسكري واستراتيجي في الملف السوري، فضلًا عن تطورات النزاع مع الأمريكي وحلفائه في المستقبل المنظور. ولكن لإيران طموحات إقليمية، سيخصم بالتبعية تطور النفوذ الإقليمي والسوري للروس من مداها وحرية الحركة الاستراتيجية للوصول لها.

ولا يمكن إغفال العامل الإسرائيلي. وإن كان يقتصر التواصل على بناء معادلات تفاهميه تسمح بعدم التصعيد، وفي الوقت ذاته، احترام روسي لما يراه الإسرائيلي من خطوط حمر استراتيجية وعملياتية، وكذلك -قبول إسرائيلي وكبح لمدى التصعيد الاستباقي والعقابي - بما لا يشوش على مصالح الروسي وهيبته (وإن كان أحيانًا تفلت خطوط الأحداث من هذه المعادلة، فيبادر الطرفان لترميمها).

٣- روسيا كقوة عالمية عائدة

وقد يقول البعض إنَّ الدور الروسي لم يعد فاعلًا بعد الحرب الباردة إلا أن ذلك ليس صحيحًا على إطلاقه، فروسيا لا يزال لها تأثير على المستوى الدولي خاصة في المنظمات الدولية بل والإقليمية، ومن أهمها: منظمة شنغهاي وتجمع البريكس، وعلى المستوى العسكري لا يزال لدى روسيا قوات عسكرية تقليدية متفوقة للغاية، وممّا يجدر ذكره أن مبيعات الأسلحة الروسية عام ٢٠١٣ بلغت حوالي ١٣,٢ مليار دولار للخارج، منها حوالي نسبة ١٠٪ لمنطقة الشرق الأوسط.

هل لدى روسيا القوة والقدرة التي تجعلها مؤهلة لقيادة العالم؟ وهل لديها القيم العظمى التي تجعل منها دولة ذات بعد وتأثير عالميين؟ وهل ستسمح الكيانات الأوروبية من دول أو مثل حلف الناتو بالصعود الروسي وفرض الهيمنة الروسية في العالم، ولا سيما في عصر بدأ فيه التقهقر الأمريكي؟ تقدر مساحة روسيا بأكثر من ١٧ مليون كيلو مترًا مربعًا، ويتجاوز عدد سكانها ١٤٤ مليون نسمة حسب تعداد عام ٢٠١٧م، وتعدّ روسيا سابع أكبر اقتصاد في العالم حسب الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القدرة الشرائية، والثالثة من حيث الميزانية العسكرية. إنَّ روسيا واحدة من الدول الخمس الوحيدة المعترف بامتلاكها أسلحة نووية في العالم، إضافة إلى أنها تملك أكبر مخزون من أسلحة الدمار الشامل في العالم. اقتصاديًا: عرفت روسيا منذ نهاية النظام الاشتراكي فترة انتقال من الاقتصاد المركزي والمخطط إلى اقتصاد حر. إذ يعدّ الاقتصاد الروسي متقدمًا حاليًا مقارنة بأوائل التسعينيات. كما تعدّ روسيا من الأسواق التي تشهد نموًا مطردًا في الفترة الحالية، إذ أنها تحقق أرباحًا نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، صناعيًا: تقوم روسيا بإنتاج الآلات الثقيلة والمعدات الكهربائية، ومن أهم منتجات الصناعة الكيماوية الألياف الكيماوية والأسمدة المعدنية ومنتجات البتروكيماويات والراتينج الصناعي. عسكريًا: عام ٢٠١٨م، تم تحديد عدد أفراد القوات المسلحة الروسية بنحو ٣,٥٨٦,١٢٨ فردًا، وقد قامت روسيا أخيرًا بالتدخل العسكري في كل من شبه جزيرة القرم، وسوريا، وزيادة وجودها في البحر المتوسط، وكذلك بحر البلطيق، وهذا يعطي روسيا وجودًا عسكريًا واستراتيجيًا مهما في مناطق نفوذ ذات تأثير عالمي، والسؤال الذي نحاول طرحه هنا: هل يكون التحرك العسكري في مختلف الأماكن في العالم من قبل روسيا ذا أهداف اقتصادية؟ بطبيعة الحال، يشير الباحث سامر إلياس إلى أن بلدًا لا يستأثر بأكثر من ٣٪ من حجم الاقتصاد العالمي لا يمكن أن ينافس على دور الصدارة في العالم، كما أن الانطلاق من مبدأ أن الأسطول والجيش هما صديقا روسيا الوحيدان، ليس صحيحًا في معايير عالمنا المعاصر، فأسباب انهيار الدول تكمن في طبيعة بنيانها، وصمودها رُهِن بأوضاعها الصلبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا بقدرة طائراتها على إفراغ حمولتها من الصواريخ والقذائف، ولا بقدرتها على إطلاق صواريخ عابرة للقارات، ويرى حسن شاهين أنه منذ عودة بوتين إلى الكرملين عام ٢٠١٢م، أخذت روسيا بقوة تنتهج سلوكًا تدخليًا في إقليمها القريب وخارجه، لم تمارسه من قبل، إلا في حالة جورجيا، ما دفع كتابًا وسياسيين كثيرين إلى الحديث عن طموح إمبريالي عالمي لروسيا، خاصةً أنه جاء مع ما يمكن وصفها بحالة سيولة في النظام الدولي، في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية العالمية، وأزمة وجود تعصف بالاتحاد الأوروبي، واستمرار التحفظ الذي تنتهجه الصين في سياستها الدولية، إلا أن القراءة في أوضاع روسيا الاقتصادية والديموغرافية والعسكرية لا تدعم مثل هذا الاستنتاج، يشير الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى أنه ستكون في منطقتنا في الخليج والشرق الأوسط حربًا كل خمس أو سبع سنوات وبشكل دوري، وهذا يجعلنا نتساءل عن طبيعة الدور الروسي ومدى انعكاس تدخلاتها كذلك في سوريا وقتلها المدنيين، وكيف أنها تسهم في الاضطرابات التي تصيب المنطقة، وستتأثر روسيا نفسها لا محالة بتلك الاضطرابات، فبحسب نظرية الفراشة فإن الأحداث التي تصيب مكانًا مَّا، ستكون لها آثار متتابعة وتدميرية في مكان آخر، وبالتالي، عملية قتل المدنيين في سوريا، ستولد أشخاصًا من كل أنحاء العالم يسعون للانتقام مما تقوم به روسيا دون وجه حق ضد المدنيين العزل، بالتأكيد أن قيادة العالم، تحتاج إلى قيم حقيقية، لا تظهر في الدب الروسي بشكل كبير، وإنما ما يظهر هو شراهة للقوة والنفوذ والهيمنة بالمعنى السلبي، وليس بمعنى القوة الناعمة أي التأثير في الدول الأخرى إيجابيًا لاتباع نظام تلك الدول. وهذا يجعلنا نطرح سؤالاً: ما الذي تملكه روسيا لتقدمه للعالم فكريًا ومعرفيًا وحضاريًا؟ هل هي قادرة على إعادة إنتاج الاشتراكية والماركسية بشكل جديد، أو طرح نظام مالي عالمي جديد يساعد الدول؟ قد ينمو مقدار القوة الروسية مستقبلاً مع التغيرات الدولية، وعدم الاستقرار الدولي، إلا أنه بالتأكيد سيكون عليها يومًا ما أن تواجه الصين.

الثابت والمتحول في العلاقات السعودية ـ الروسية:

عند الحديث عن العوامل الثابتة هنا نقصد الحدود الجغرافية أو التشارك في اللغة والثقافة والدين، كعوامل ثابتة في العلاقات بين البلدين، وأما المتغير فهي ما يتعلق بالقوة الناعمة، وهنا نتساءل هل لدى روسيا القوة الناعمة التي تحدث عنها وزيف ناي وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للقيام بعملٍ ما يتفق مع ما تريده. تلك القوة السياسية الناعمة بالنسبة للدولٍ، ليوضح أن بلدًا ما قد يكون قويًا ذا تأثيرٍ في السياسة الدولية "لأن هناك بلدانا أخرى- معجبة بمُثُله، وتحذو حذوه، وتتطلع إلى مستواه من الازدهار

روسيا لها تأثير على "شنغهاي والبريكس" ومبيعاتها من الأسلحة بـ ١٣,٢ مليار دولار منها ١٠٪ للشرق الأوسط

والانفتاح–تريد أن تتبعه" الفكرة الأولى التي تتبادر إلى الذهن هي بوضوح تورط روسيا في سوريا وشراكات عمليات عسكرية مع القوات الإيرانية لتوسيع دائرة نفوذها. على الصعيد الاقتصادي، أصبح هنالك متزايد بأن الخطط الاستثمارية الروسية –السعودية المشتركة الجارية حاليًا مع ديميتريف تصدر بيانًا إيجابيًا بشأن المملكة العربية السعودية مرة واحدة في الأسبوع. أعلم أن الحكومة السعودية قد جعلت التهديد الضمني للولايات المتحدة أنه إذا تم تقليص مبيعات الأسلحة، فإنها ستتحول إلى روسيا في هذا الصدد، لكن مثل هذه الشراكات سوف تستغرق سنوات من حيث نقل التكنولوجيا والمعرفة.

يمكن القول إنه منذ ٢٠١٦م، قد خلق تقارب استراتيجي إلى حدٍ كبير، من الناحية السياسية والاقتصادية والفكرية وعلى مستوى التحالف التوازن بين الحلفاء.

أشارت بعض المصادر أن هنالك لقاء جمع مؤخرًا بين رئيس المخابرات الخارجية الروسية ومثيله السعودي للحديث حول مكافحة الإرهاب والصراعات الإقليمية في المنطقة، ويدل هذا التنسيق على المستوى المعلوماتي التنسيق بين البلدين والمشاورات حول مستقبل المنطقة، ويأتي ذلك ضمن مصالح تسعى الدولتان من خلال المشاورات إلى تعزيز مصالحهما.

ومع ذلك روسيا ليس لديها حدود مع المنطقة، تحاول خلق قواعد عسكرية خاصة بها في سوريا تحديدًا، لكن ما عدا ذلك يمكن أن تقدمه روسيا للمنطقة بدلاً من إعادة تشكيل التحالفات السياسية والعسكرية ودعم الأنظمة.. وهذا يرفع نسبة الشعور بالشك في استدامة وجودها وهذا ما نقصد به بالمتغير.

بالإضافة إلى إيران والطاقة، هناك عاملان رئيسيان وراء مساعي الرياض لتقوية العلاقات مع موسكو. الأول هو عدم توازن السلطة في الشرق الأوسط منذ توقيع الاتفاق النووي مع طهران من قبل P5 + 1 في يوليو ٢٠١٥م. وقد أدى ذلك إلى زعزعة ثقة حكومات الخليج بشكل عام، وصانعي القرار في الولايات المتحدة على وجه الخصوص، وبالتالي، تحاول المملكة العربية السعودية استعادة التوازن الضروري لتحقيق مصالحها من خلال تنويع تحالفاتها.

العامل الآخر المعزز للعلاقات السعودية الروسية هو وعي القيادة السعودية بأن العالم لم يعد أحادي القطب كما كان الحال بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات. بعد أن دخلت موسكو الحرب في سوريا كلاعب رئيسي، في سبتمبر ٢٠١٥، بدأ "عالم القطبين"، مع روسيا من جهة واحدة، في التبلور.

خاتمة

تتجه المملكة مع رؤية ٢٠٣٠ إلى تنويع اقتصادها من الاعتماد كليًا على النِّفط إلى تنويع مصادر الدخل، وفتح مصادر اقتصاد أخرى مبنية على القطاعات الصناعية ومعرفة الكيف، والتصنيع المتوسط، وصناعة المحتوى المحلي، ومع التوجه الداخلي للملكة الذي يؤثر في سياساتها الخارجية مع الحليف التقليدي الولايات المتحدة التي أعلنت مؤخرًا الانسحاب من سوريا، وكذلك البعد عن المناطق عدا فيما يتعلق باستمرار الضغط على إيران، فشكّلت مساحة الانسحاب الأمريكي فرصة للجانب الروسي للتوسع في تواجده العسكري وكذلك «السياسي» في المنطقة عبر السعي إلى زيادة التعاون الاقتصادي وبالتالي زيادة فرص التواجد بالمنطقة.

٣,٥٨٦ ملايين قوام الجيش الروسي وزيادة وجودها في المتوسط والبلطيق يعطيها وجودًا عسكريًا عالميًا

ومع ذلك تظل نسب التعاون بين المملكة وروسيا لا تقارن بمثيلتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتظل روسيا أيضًا لا تمتلك نموذج القوة الناعمة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، بتقديمه للعالم، ناهيك عن الإشكاليات الروسية الداخلية، ومع ذلك يظل التقدم الذي قامت به روسيا في العشر السنوات الأخيرة ملحوظًا جدًا بإعادة وضعها على الخارطة الدولية، ولا سيما الشرق الأوسط وأوروبا كذلك. ولكن السؤال يظل مطروحًا حول ما إذا كان ذلك نتيجةً لقيادة بوتين، أو انعكاس لتطور حقيقي داخل النظام والمؤسسات الروسية الداخلية؟ وما إذا كانت الخيارات الروسية السياسية بدعم حلفاء ضد حلفاء على المستوى التكتيكي ستستمر في الصعود وعدم التأثير عليها سلبًا ولا سيما في سيناريو حرب في منطقة الشرق الأوسط.

بالمقابل، لدى روسيا الكثير من معرفة الكيف في مجال التصنيع التي يمكن أن تكون وسيلة لتعزيز التعاون بينها وبين المملكة علاوة على الاستثمارات السعودية الواسعة التي يمكن أن تضخ سيولة كبيرة في الشركات الروسية والتي من شأنها دعم الاقتصاد الروسي داخليًا، لكن هذا سيتم بناءً على اتفاقات تتعلق بالنفوذ في المنطقة والعلاقات المتشابكة مع إيران.

يعتزم بوتين زيارة المملكة لهذا العام الجديد ٢٠١٩م، وهنا ستتضح ملامح أخرى جديدة في العلاقات بين البلدين والتي يمكن تعزيزها في عدد من المجالات ذات المصلحة للبلدين، وكذلك التنسيق والتفاهم حول الوضع الإقليمي في المنطقة.

* أكاديمي زائر - جامعة أكسفورد وباحث في الاستراتيجية والعلاقات الدولية

مستقبل العلاقات العربية ـ الروسية بين المصالح والجغرافيا السياسية

التحدي لصانع السياسة العربية - تحديد المصالح مع روسيا وإدارتها بكفاءة

في عام ٢٠١٨م، أصبحت روسيا الاتحادية فاعلاً أساسيًا -إن لم يكن الفاعل الأساسي-ف ي تطورات الأزمة السورية وتفاعلاتها، وإذا اكتمل تنفيذ قرار الرئيس دونالد ترامب بانسحاب القوات الأمريكية من سوريا فإن الدور الروسي سوف يكون بلا منافس. وفي الوقت نفسه، أصبحت شريكًا مهمًا في شبكة من العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية مع أغلب الدول العربية. تشغل روسيا هذا الوضع نتيجة السياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس فلاديمير بوتين منذ أول مرة تولى فيها رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٠م، وذلك بعد فترة من الغياب والانكفاء على الداخل قامت فيها مؤسسات الدولة الروسية بتجاوز مرحلة الاضطراب والفوضى واستجمعت مقومات قوتها الشاملة.

د. علي الدين هلال

فحسب إحصاءات البنك الدولي في يونيو ٢٠١٣م، فإن الاقتصاد الروسي شغل المرتبة الخامسة عالميًا بعد الولايات المتحدة والصين والهند واليابان، وإنه سبق اقتصادات جميع الدول الأوروبية بما فيها ألمانيا، وذلك وفقًا لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي. ووفقًا لمؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فقد أدرج البنك الدولي روسيا ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع، وذلك بعد عشر سنوات من بقائها ضمن مجموعة الدول ذات الدخل فوق المتوسط. ورافق تقدم الاقتصاد الروسي زيادة نوعية للقدرات العسكرية، وفي خطابه أمام البرلمان بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٣م، أكد بوتين على القدرات العسكرية لبلاده محذرًا الغير من أوهام الاعتقاد بتفوقهم العسكري على روسيا، وإنها -أي روسيا- تتابع بدقة تطور القدرات العسكرية للدول الأخرى ونظمها التسليحية، وتضع استراتيجيتها وفقًا لذلك. ويهدف هذا المقال إلى عرض موجز لأهم مظاهر تطور العلاقات بين روسيا والدول العربية، ثم يحدد جوانب تلاقي المصالح وتبادل المنافع بين الجانبين، وينتهي بتحليل بعض التأثيرات والتداعيات لنمو هذه العلاقات.

١. مظاهر تطور العلاقات

تنامت العلاقات العربية الروسية بشكل جامع وشامل في الوقت نفسه. جامع بمعنى أن السياسة الخارجية الروسية سعت لتطوير علاقاتها مع كل الدول العربية الراغبة في ذلك دون استثناء بغض النظر عن شكل نظام الحكم فيها ونمط العلاقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. وشامل بمعنى أنها غطت مختلف جوانب التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. وهكذا، فقد اتسمت السياسة الروسية بالبرجماتية وغلبة الاعتبارات الواقعية وتبادل المصالح قبل أي اعتبار آخر.

من أهم مظاهر تطور العلاقات بين الطرفين، ازدياد الزيارات الرسمية بينهما، فقام بوتين بزيارة أغلب الدول العربية، وكان أول رئيس روسي تطأ قدماه بعض الدول الخليجية. وفي المقابل، استقبلت موسكو الغالبية العظمى من ملوك ورؤساء الدول العربية، وكان في تبادل الزيارات على هذا المستوى الرفيع، وعلى مستوى رؤساء الوزارات والوزراء دليلاً على اهتمام الطرفين بتطوير علاقات روسيا بالدول العربية على مختلف المستويات.

فعلى المستوى الاقتصادي، نمت العلاقات في أكثر من مجال. ففي مجال الاستثمار، زادت الاستثمارات الخليجية في روسيا، وعلى سبيل المثال تم الاتفاق بين السعودية وروسيا على تأسيس صندوق بقيمة مليار دولار للاستثمار في مجال التكنولوجيا، وصندوق آخر بنفس هذه القيمة للاستثمار في مشروعات الطاقة. وبالمثل، زادت الاستثمارات الروسية في عدد من الدول

روسيا قوة عسكرية وتكنولوجية لا يمكن تجاهلها ودورها يعطي الدول العربية فرصًا في مجال البنية التحتية وأنظمة التسليح والتكنولوجيات

العربية. ووقعت روسيا عددًا من الاتفاقيات التجارية بقصد تنمية التجارة بين الطرفين العربي والروسي.

وفي مجال الصناعة، قامت روسيا بتحديث المصانع والمعدات التي أقامها الاتحاد السوفيتي في فترة سابقة، مثل تحديث توربينات توليد الكهرباء من السد العالي في مصر، وتجديد بعض المصانع في مصر والجزائر، وقامت بإنشاء مصانع للبتروكيماويات. وأبرمت الشركات الروسية عددًا من اتفاقيات التنقيب والكشف عن النفط شملت السعودية والإمارات والعراق بما فيه إقليم كردستان ومصر والأردن وسوريا، وفي إنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط في الجزائر والسودان وليبيا، ودخلت كمشتري لشركات تعمل في إنتاج الغاز كما حدث في صفقة شراء ٣٣٪ من الأسهم المملوكة لشركة "ايني" الإيطالية في حقل " ظهر" المصري للغاز في شرق البحر المتوسط.

وعلى مستوى التعاون التكنولوجي، تقيم روسيا أول محطة نووية لتوليد الكهرباء في منطقة الضبعة بمصر، وأبرمت اتفاقيات لإنشاء محطات نووية للاستخدامات السلمية في السعودية والإمارات والأردن، واتفاقيات أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة وتحلية مياه البحر. وأطلقت عدد من الأقمار الصناعية للاستشعار عن بعد ولخدمة الاتصالات والتنمية لصالح السعودية والإمارات والجزائر والمغرب.

وعلى المستوى العسكري، عقدت صفقات لشراء السلاح الروسي مع عدد من الدول العربية منها مصر السعودية والإمارات والجزائر، وتضمنت بيع أنماط متقدمة من أنظمة الدفاع الجوي وأبرمت الإمارات اتفاقية مع شركة "سوخوي" لتصنيع نماذج متطورة من الطائرات الحربية. وقامت روسيا بإجراء مناورات مشتركة لجنود المظلات مع مصر في ٢٠١٨م، أُسميت "حماة الصداقة". وفي إطار تدخلها العسكري في سوريا أنشأت روسيا قاعدة بحرية في ميناء طرطوس السوري والذي كان مركزًا للخدمات اللوجستية للأسطول الروسي من ١٩٧٧م، وقاعدة "حميميم" الجوية بمحافظة اللاذقية، وأبرمت اتفاقية تنظم وضع هذه القاعدة صادق عليها البرلمان الروسي.

كان أحد العوامل المحفزة لنمو هذه العلاقات هو قدرة روسيا على الوفاء باحتياجات الدول العربية في كثير من هذه المجالات بتكلفة أقل وبشروط أفضل عن تلك التي تطرحها الشركات الأوروبية والأمريكية، فضلاً عن إتاحتها لأنواع من المعدات العسكرية التي تحظر الدول الغربية بيعها وتصديرها للدول العربية.

وأدى هذا الاتساع في مجالات التعاون بين الدول العربية وروسيا إلى ظهور أطر تنظيمية لتنظيم الحوار بين الطرفين والتعبير عن المواقف المشتركة ومتابعة تطور العلاقات وإزالة ما يعترضها من عقبات. فعلى المستوى العربي، تم إنشاء منتدى التعاون العربي-الروسي الذي يضم وزراء خارجية روسيا والدول العربية، وعلى المستوى الخليجي تم إنشاء منتدى الحوار الاستراتيجي الروسي-الخليجي الذي يشارك فيه وزراء خارجية روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي. إضافة إلى عديد من منتديات رجال الأعمال واللجان المشتركة على المستوى الثنائي لدفع عجلة العلاقات الاقتصادية بين روسيا والدول العربية في كل المجالات.

٢. تلاقي المصالح وتبادل المنافع

في إدارة العلاقات الدولية، تقيم الدول سياساتها الخارجية وعلاقاتها بالدول الأخرى انطلاقًا من هدفين هما: تعظيم المصالح وتقييم المخاطر والتهديدات، أي أن الدول تسعى إلى زيادة المصالح المتبادلة والعمل المشترك لخفض الأخطار والتهديدات.

فما هي المصالح التي تربط بين العرب وروسيا؟

يجمع بينهما تبادل المصالح الاقتصادية من تجارة واستثمار وتكنولوجيا، فروسيا لديها ما تقدمه للدول العربية كما اتضح في البيانات سالفة الذكر وهما أصحاب مصلحة واحدة في الحفاظ على وحدة منظمة الأوبك واستمرار دورها المؤثر(انضمت روسيا إلى الأوبك كعضو مراقب) واستقرار سوق النفط والحفاظ على أسعار مناسبة للمنتجين، وذلك باعتبار أنهما -وخصوصًا السعودية وروسيا- المنتجان الرئيسيان للنفط في العالم واللذان يتعرضان لضغوط كارتل الدول الغربية المستهلكة له، ولتداعيات الزيادة المضطربة للنفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة.

تنظر موسكو إلى العلاقات الاقتصادية باعتبارها ركنًا أساسيًا من أركان سياستها الخارجية بشكل عام ولدورها في العالم، ويدل على ذلك أن استراتيجية الأمن القومي الروسية الجديدة والتي صادق عليها الرئيس بوتين في ٢٠١٦م، وأكدت على الدفاع عن المصالح الاقتصادية لروسيا في العالم، وأن الدولة تقدم الدعم

للشركات الروسية للدخول في الأسواق الجديدة، وتطوير وجودها في الأسواق التقليدية، وتتصدى لمحاولات التمييز ضد المستثمرين والمصدرين الروس في الأسواق العالمية.

ويجمع بينهما التوافق بشأن أغلب القضايا السياسية الخاصة بالمنطقة العربية. فهناك توافق روسي عربي حول الالتزام بالقرارات الدولية بخصوص القضية الفلسطينية وحل الدولتين ورفض الاعتراف بالاستيطان الإسرائيلي في الاراضي المحتلة ومبدأ الاعتراف العربي مقابل الانسحاب الاسرائيلي من هذه الأراضي، ورفض الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، ودعوة إسرائيل للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين في سجونها باعتباره عملاً مخالفًا للقانون الدولي، وهي طرف في الرباعي الدولي للوصول إلى تسوية سلمية للصراع وفقًا لمرجعية مؤتمر مدريد الذي عقد في ١٩٩١م، ولها اتصالات مع كل من السلطة الوطنية التي قام الرئيس بوتين بزيارتها، وبحركة حماس كونها السلطة الفعلية في قطاع غزة . كذلك تلتزم روسيا بالقرارات الدولية بشأن الأزمة في ليبيا واليمن.

من المهم هنا الإشارة إلى أنه خلافًا للدول الغربية، فإن روسيا تعترف بوجود الجامعة العربية كإطار تنظيمي يجمع بين الدول العربية، يدل على ذلك حرص الرئيس بوتين على زيارة مقر الجامعة ومقابلة أمينها العام وإلقاء كلمة فيها، وذلك خلال زيارته لمصر. أضف إلى ذلك تعيين روسيا سفيرها لدى مصر ممثلًا لها في الجامعة العربية.

ويجمع بينهما هدف محاربة الأفكار المتطرفة والأعمال الإرهابية، فروسيا عانت من وجود التنظيمات المتطرفة والإرهابية في الشيشان على سبيل المثال، وهي مصلحة مماثلة لما تواجهه الدول العربية في هذا الشأن. وفي رسالته إلى مؤتمر القمة العربي في مارس ٢٠١٥م، أدان بوتين العمليات الإرهابية التي تحدث في عدد من الدول العربية، وأعلن تضامن بلاده معها في حربها ضد الإرهاب.

وجدير بالذكر أن روسيا هي عضو مراقب في منظمة التعاون الإسلامي، وإنها تقدمت إلى مجلس الأمن في فبراير ٢٠١٥م، بمشروع قرار يهدف إلى تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويلها، واقتراح الاجراءات الواجب اتخاذها في هذا الشأن، ووافق المجلس بالإجماع على هذا المشروع الذي أعطى للدول العربية التي تحارب الإرهاب سندًا قانونيًا دوليًا في جهودها لتعقب مصادر تمويل التنظيمات الإرهابية والكشف عنها.

ويجمع بينهما هدف شراء أسلحة روسية متقدمة لا تسمح الدول الغربية ببيعها إلى الدول العربية بهدف الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري على أي دولة عربية منفردة أو تجمع عدد منها.

ويجمع بينهما الرغبة في تطوير النظام الدولي والمنظمات الدولية بحيث تصبح أكثر تعددية وديمقراطية وعدلًا وإنهاء احتكار دولة واحدة أو عدد محدود من الدول الكبرى لعملية صنع القرار الدولي. وتزداد أهمية هذه الرغبة في فترة إدارة ترامب والتي اتسمت قراراتها في مجال السياسة الخارجية بالتذبذب والاضطراب في المواقف وعدم احترام الحلفاء والشركاء بل وابتزازهم علنا في كثير من الأحيان.

وبالطبع فإن هناك اختلافات وتباينات بين الطرفين العربي والروسي في بعض الموضوعات ومع بعض الدول العربية، فعلى سبيل المثال هناك اختلاف بشأن الموقف تجاه النظام الحاكم في سوريا فبينما ترى روسيا ضرورة استمراره حتى يتم الوصول إلى تسوية مقبولة بين الحكم والقوى المعارضة، يرى عدد من الدول العربية أن تغيير هذا النظام شرط لتسوية الأزمة وأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية مقبولة حال وجوده. واختلاف آخر بشأن الموقف تجاه إيران، فبينما تعتبر طهران حليفًا رئيسيًا لموسكو في سوريا فإن عدد من الدول العربية تدين السياسات التوسعية الإيرانية وتعتبرها راعية للإرهاب والمصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة.

ومثل هذه الاختلافات هي أمر طبيعي في العلاقات بين الدول، وهي توجد بين الدول العربية التي اختلفت مواقفها تجاه سوريا وإيران. ولكن المهم في هذا الصدد، أن الطرفان العربي والروسي لم يضخما من أمر هذه الخلافات، فلم تعُق مسيرة التعاون في المجالات الأخرى واعتبراها موضوعات يمكن التفاوض بشأنها. وتبقى الإشارة إلى أن روسيا نجحت في السنوات الأخيرة في أن تظهر في صورة الصديق أو الشريك" الموثوق به" الذي يلتزم بالتعهدات التي تم الاتفاق عليها، ويُعتبر ذلك رصيدًا مهمًا للدبلوماسية الروسية.

٣. التداعيات والآفاق

تختلف النظريات والتفسيرات بشأن أهداف السياسة الروسية في المنطقة العربية. فهناك التفسير القديم الذي يبررها برغبة روسيا التاريخية من أيام القيصر بطرس الأكبر في الوصول إلى المياه الدافئة، وتفسير آخر يربط بينها وبين الأفكار الوطنية الروسية التي يعتنقها بوتين، ورغبته في استعادة نفوذ بلاده كإحدى القوى الكبرى في العالم.

وتفسير ثالث يربط هذه السياسة بتبلور وصياغة استراتيجية الأمن القومي الجديدة التي أشرنا لها فيما قبل. أكدت هذه الاستراتيجية على رغبة روسيا في الحفاظ على الاستقرار العالمي، واتباع سياسة تبادل المنافع مع الولايات المتحدة، والرغبة في الحوار معها حول جميع القضايا. قللت

الاستراتيجية من احتمال حدوث حروب كبيرة بما فيها الحروب النووية بين الدول الكبرى، ولكنها حذرت من مخاطر المواجهات على المستوى الإقليمي مع ازدياد الأزمات والأعمال الإرهابية مثل ما تشهده منطقة الشرق الأوسط.

وأكدت الاستراتيجية على رفض روسيا لمحاولة الولايات المتحدة فرض قوانينها على دول العالم لمخالفة هذا التوجه لمبدأ سيادة الدول الذي تؤكده قواعد القانون الدولي، وإنها تهدف إلى الحفاظ على كيان الدول القائمة ضد الجماعات الإرهابية التي تسعى لاختراقها وهدمها.

وتفسير رابع يربطها بتجاوزات واستفزازات الولايات المتحدة وحلف الناتو لروسيا وخصوصًا ابتداء من عام ٢٠١١م، والتي كان من علاماتها إقامة قواعد وحشود عسكرية للحلف في الدول المجاورة لروسيا، ودعم المظاهرات في أوكرانيا ضد الرئيس الذي اتبع سياسات صداقة وتعاون معها، والعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها، والتدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول لإسقاط حكوماتها وتغيير نظمها من خلال دعم ميليشيات مسلحة، وتسليحها وتدريبها. ويؤكد هذا خطاب بوتين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥م، الذي أدان فيه استهتار الدول الغربية الكبرى بمبادئ القانون الدولي وانتهاكها لسيادة الدول الأخرى، وأن روسيا لا يمكن أن تقبل ذلك أو تقف مكتوفة الأيدي إيذائه، وإنها ضد الفوضى الدولية وضد انتهاك سيادة الدول والتدخل الخارجي لإسقاط وتغيير نظم الحكم فيها، وبعدها بأيام وتحديدًا في ٣٠ سبتمبر تم الإعلان عن بدء التدخل العسكري الروسي في سوريا بناء على طلب حكومتها. وفي إطار ذلك، يرى بعض المحللين أن هذا التدخل كان لإيجاد ورقة ضغط ومساومة تجاه التجاوزات والاستفزازات الأمريكية.

من الواضح أن روسيا تتبع سياسة برجماتية كما سلف القول، وأن الدافع الرئيسي لسياساتها هو تحقيق المصالح الوطنية الروسية. فموسكو لا تطرح نفسها في المنطقة العربية كبديل لواشنطن، وهي تدرك عمق الصلات الاستراتيجية والاقتصادية التي تربط عددًا من الدول العربية وخصوصًا الخليجية بالولايات المتحدة، وإنما تطرح نفسها كمنافس يسعى لتسويق صناعاته ومبتكراته التكنولوجية المدنية والعسكرية، وإلى الحيلولة من أن تتحول المنطقة العربية إلى مركز تهديد ومصدر خطر عليها.

روسيا لا تهدف إلى تعقب النفوذ الأمريكي أو العودة إلى فترة الحرب الباردة أو "الثنائية القطبية"، فهو هدف فات أوانه وتغيرت خريطة توزيع القوة في العالم بحيث أصبح هدفًا مستحيل التطبيق. وبنفس المنطق، فإن الولايات المتحدة لا تعتبر التعامل التجاري وإقامة العلاقات الاقتصادية مع روسيا عملاً عدائيًا ضدها، فقد أصبح تبادل المصالح هو القانون الأساسي للعلاقات الدولية اليوم. وهي-أي الولايات المتحدة-تربطها علاقات اقتصادية وثيقة بأكبر منافس لها وهو الصين. هدف روسيا هو تطوير النظام الدولي وإنهاء مرحلة سيطرة دولة واحدة هي الولايات المتحدة على مقدراته، وتفصح خطابات الرئيس بوتين عن هذا المعنى صراحة، وتكشف سياسة روسيا تجاه الصين ومجموعة البريكس عن نفس الهدف.

يؤكد هذا الطابع البرجماتي للسياسة الروسية طبيعة التحالفات والتفاهمات الإقليمية التي أدارتها مع الأطراف غير العربية في المنطقة وهي إيران وتركيا وإسرائيل، ورغم ما يوجد بين هذه الدول من تناقضات عميقة واختلافات في الرؤى والمصالح، فقد نجحت في إدارة العلاقات معها في الحرب السورية، وأن تسمح لكل من هذه الدول بتحقيق بعضًا من مصالحها دون أن يهدد ذلك علاقتها مع موسكو. وعلى سبيل المثال، فإن إسرائيل قامت في عام ٢٠١٨م، بعدد من الغارات الجوية وإطلاق الصواريخ على ما اعتبرته مواقع عسكرية إيرانية ولحزب الله بموافقة ضمنية روسية، ووافقت على اقتحام القوات التركية لمدينة "عفرين" السورية في يناير من نفس العام فيما أسمته تركيا وقتها باسم عملية "غصن الزيتون" وذلك لمنع قوات سوريا الديمقراطية وقوامها الأكراد من السيطرة على المدينة.

وفي السياق نفسه، لا تتطابق مصالح روسيا في سوريا مع المصالح التركية والإيرانية، وتدير روسيا علاقاتها بالبلدين وفقًا لدائرة المصالح المشتركة، ففي مباحثات سوتشي مثلا شاركت الدول الثلاث، ولكن في الاتفاق بشأن إدلب اقتصرت المباحثات على روسيا وتركيا، وتشير التقارير الميدانية عن تفاصيل تحركات القوات على الأرض إلى تكرر نشوب توترات في أكثر من مناسبة بين القوات الروسية وتلك الإيرانية.

والخلاصة، أن روسيا هي قوة عسكرية وتكنولوجية عالمية لم يعد ممكنًا تجاهلها، وأن دورها في المنطقة يعطي للدول العربية فرصًا في مجال البنية التحتية وأنظمة التسليح والتكنولوجيات المتقدمة لا توفرها لهم الدول الغربية، وأن روسيا تسعى بالطبع إلى تعظيم مصالحها الوطنية وتتحالف مع القوى الإقليمية التي تتفق مع هذه المصالح أو قدر منها مثلما الحال مع إيران وتركيا وإسرائيل. إن التحدي الذي يواجه صانعي السياسات الخارجية العربية هو تحديد مساحة المصالح المشتركة التي تجمع العرب ككل مع روسيا أو تجمع كل مجموعة من الدول العربية معها، وأن يتم إدارة المصالح المشتركة والمتبادلة بين الطرفين برشادة وكفاءة.

* أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

نجاح الرياض وموسكو في بلورة تفاهم استراتيجي وتراجع التباعد

روسيا شريك هام للسعودية في نقل التكنولوجيا وتوطين التقنيات العسكرية

زيز لروسيا في أكتوبر ٢٠١٧م، أكبر الأثر في دفع العلاقات الروسية ـ الخليجية لمستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق بين الجانبين خلال عام ٢٠١٨م، وهو ما بدا واضحًا خلال لقاء الرئيس بوتين وولى العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، على هامش فعاليات كأس العالم لكرة القدم في يونيو ثم على هامش قمة العشرين في نوفمبر، ومصافحتهما الشهيرة التي تصدرت وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية. وكذلك في زيارة ولى عهد أبو ظبي، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، لروسيا في يونيو، والتي تم خلالها توقيع إعلان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وهناك مجموعة من العوامل والمؤشرات التي تدفع باتجاه مزيد من التطور في العلاقات الروسية الخليجية. كان لزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العأولها، الرغبة المشتركة في تطوير التعاون بين الجانبين في ضوء المصالح المتبادلة للطرفين، فمن ناحية، تبدي روسيا اهتمامًا ملحوظًا بتطوير شراكات جادة ومستقرة مع دول الخليج، وصياغة تفاهمات استراتيجية حول القضايا محل الاهتمام المشترك، على النحو الذي يسهم بفاعلية في القضاء على الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي، ومن ناحية أخرى تبدو روسيا شريكًا جادًا وواعدًا بالنسبة لدول الخليج في تحقيق الطفرة التقنية التي تأملها في مختلف المجالات.

د. نورهان الشيخ

في هذا الإطار، تعتبر الشراكة الروسية الخليجية في سوق الطاقة حجر زاوية لدعم اقتصاد الجانبين. وقد عكس اجتماع "أوبك +" الأخير يوم ٦ ديسمبر الماضي مدى حيوية هذه الشراكة بالنسبة لروسيا والخليج، فرغم الضغوط الأمريكية ومطالبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دول أوبك بخفض أسعار النفط من خلال الامتناع عن خفض الإنتاج، فإن المملكة العربية السعودية وروسيا توصلتا إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميًا، على مدار ٦ أشهر، بدءًا من يناير ٢٠١٩م، من أجل دعم أسعار النفط التي تراجعت أكثر من الثلث في الربع الأخير من العام الماضي.

في هذا السياق تعتبر مؤشرات انخفاض أسعار النفط خلال العام الجاري تحد هام سيفرض على الجانبين التنسيق لمواجهته. فعدد من المحللين يروا أن أسعار النفط بصدد انخفاض جديد، وخلافًا لما توقعه محللون كبار ومتعاملون كثيرون أن يسجل الخام ١٠٠ دولار للبرميل من جديد بنهاية ٢٠١٨م، محت أسعار برنت كل مكاسب ٢٠١٨م، لتهوي نحو ٤٠٪ وتسجل حوالي ٥٣ دولار للبرميل فيما أصبح أحد أشد تراجعات سوق النفط على مدى العقود الثلاثة الأخيرة. جاء ذلك بعد أن أعطت واشنطن على غير المتوقع استثناءات سخية من العقوبات لأكبر مشتري النفط الإيراني، ومع تأثر توقعات الطلب على الخام سلبًا بفعل بواعث القلق من تباطؤ الاقتصاد العالمي والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وزيادة الإنتاج الأمريكي من الزيت الصخري حيث لا تشارك الولايات المتحدة في أي مبادرات لتقييد الإنتاج بسبب قوانين مكافحة الاحتكار لديها وتشظي قطاعها النفطي.

يضاف إلى ما سبق الاستثمارات المشتركة الواعدة بين الطرفين وأبرزها صفقة الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة وصندوق الاستثمارات العامة السعودي الخاصة بشراء الجانب السعودي ٣٠٪ في شركة "نوفوميت" الروسية التي تقوم بصناعة المعدات لقطاع النفط والغاز، لتصبح "نوفوميت" الشركة الروسية الأولى التي تورد المعدات لشركة "أرامكو" السعودية التي تعتبر أكبر الشركات النفطية في العالم وشريك هام جدًا لروسيا، وتتم دراسة عدة مشاريع لاستثمار "أرامكو" في روسيا منها مشروع

زيارة الملك سلمان لروسيا دفعت العلاقات الروسية-الخليجية لمستويات غير مسبوقة وروسيا شريك واعد لدول الخليج في تحقيق طفرة تقنية

"أركتيك أس بي جي ٢" للغاز الطبيعي المسال، ومشاريع أخرى في مجال البتروكيماويات.

وقد شارك وزير الطاقة السعودي، خالد الفالح، في منتدى بطرسبرج الاقتصادي الدولي، في مايو الماضي، بصحبة وفد هو الأكبر في تاريخ المنتدى، حيث ضم أكثر من ١٥٠ مسؤولا ورجل أعمال، كما شارك في المنتدى كل من وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، ورئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وقد أكد الأخير حرص بلاده على تسريع خطوات التعاون الاقتصادي والسياسي مع جمهورية روسيا الاتحادية. وأكد سفير البحرين لدى روسيا، أحمد الساعاتي، أن بلاده تريد أن تدعو الشركات الروسية للمشاركة في عمليات الاستكشاف والاستخراج وفي جميع عمليات صناعات النفط، لأن هذا سيكون منعطفًا في تاريخ الاقتصاد البحريني، في إطار التوجه القوي نحو صناعة النفط بإنشاء المصافي، ومن حيث معالجة النفط الخام واستخراج مشتقاته وكل الصناعات المرتبطة بذلك. وأن روسيا متقدمة جدًا في هذا المجال، وهناك اتصالات بحرينية مع العديد من الشركات الروسية مثل "غازبروم" و"تات نفط" و"روس نفط" و"لوك أويل".

وتأمل المنامة أن يكون هناك تعاون مع مختلف الشركات الروسية المعنية على غرار الاتفاق الذي تم التوقيع عليه قبل سنتين مع "غازبروم" والخاص باعتبار البحرين مركزًا لتوزيع الغاز الروسي في المنطقة، وقد انتهت البحرين من إنشاء المخازن والحاويات التي سوف تستقبل الغاز المسال. وهناك مشروع معروض من جانب وزارة التجارة والصناعة وبنك التجارة الخارجية وبعض الشركات المنتجة في روسيا بإنشاء مركز لتوزيع الحبوب الروسية إلى العالم العربي في البحرين، ومشروعات أخرى في مجال استيراد الأغذية من روسيا. في نفس السياق أبدى سفير الكويت لدى روسيا، في تصريح له يوم ٢٥ ديسمبر، استعداد بلاده للاستثمار بـ "مئات المليارات من الدولارات" في روسيا، وأشار سيرجي تشيبوتاريوف، وزير شؤون شمال القوقاز أن المستثمرين العرب يبدون اهتمامًا كبيرًا بمنتدى القوقاز الاقتصادي الدولي الذي عُقد في نوفمبر.

كما انعقد في نوفمبر بموسكو المنتدى الاستثماري "أبو ظبي موسكو"، الذي شارك فيه ١٠ شركات حكومية و٤٠٠ شركة خاصة من الجانبين، وجاء المنتدى في إطار فعاليات أسبوع الاستثمار الروسي الإماراتي، بهدف تطوير الشراكة الاقتصادية والعلاقات الاستثمارية بين البلدين، واستغلال الآفاق الواسعة لتطوير العلاقات بين موسكو وأبو ظبي في الكثير من المجالات، منها الغذائيات والسلع والخدمات والسياحة. وقد نجح البلدان في إطلاق مجموعة من الاستثمارات المشتركة من أبرزها الاستثمار المشترك بين الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة وشركة مبادلة الإماراتية في حوالي ٤٠ صفقة مشتركة في روسيا بقيمة تتجاوز ٢ مليار دولار أبرزها في مطار بولكوفو بمدينة بطرسبورج الروسية، إلى جانب الاستثمارات في مجال البتروكيماويات، والمشاريع بمشاركة شركة موانئ أبو ظبي، والمشاريع الاستثمارية في الأقاليم الروسية، ومنها استثمارات في جمهورية الشيشان الروسية. إضافة لذلك تعتزم الإمارات الانضمام إلى شراكة تنتج روسيا في إطارها سيارات فارهة من طراز "أوروس"، وهي العلامة التجارية لسيارات "كورتيج" التي صنعت إحداها للرئيس بوتين خصيصًا. ودعا وزير التنمية الاقتصادية الروسي مكسيم أوريشكين رجال الأعمال الإماراتيين للتعاون مع بلاده في إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في مصر والمشروعات الاقتصادية التي تنفذها في دول عربية وإفريقية أخرى.

وإذا كان مجال الطاقة والاستثمارات المشتركة يمثل العمود الفقري للشراكة الاقتصادية والتقنية بين روسيا ودول الخليج، فإن مجال السياحة يعد من مجالات التعاون الواعدة بين الجانبين، باعتبار روسيا أحد أكبر الأسواق العالمية المصدرة للسياحة، وهناك آفاق رحبة لجذب السياحة الروسية للأسواق الخليجية، وفي هذا الإطار، أصدرت الإمارات قرارًا بتبسيط نظام التأشيرات للروس بمنحهم التأشيرة لدى وصولهم، الأمر الذي أسهم في تضاعف تدفقات السياحة الروسية إلى الإمارات، وجعل من الأخيرة وجهة سياحية مفضلة للروس، ومع زيادة الخطوط الجوية ووصولها إلى المدن الروسية الأخرى يتوقع زيادة كبيرة في حجم الوجود السياحي الروسي في الإمارات.

كذلك، أكدت وزارة السياحة العمانية في ٢٢ سبتمبر أن جذب السائحين من روسيا الاتحادية يمثل واحدة من أهم أولويات السلطنة في المجال السياحي، وأن الاهتمام بالسوق السياحي الروسي يعد من أهداف الوزارة منذ فترة طويلة، ولهذا فإنها حريصة على المشاركة في المعارض السياحية الروسية المتخصصة كمعرض "Leisure" والمشاركة المقترنة بالفعاليات والأسابيع والمعارض الثقافية والإعلامية التي تقيمها مختلف الجهات الحكومية العمانية في روسيا. وقد عقدت ورشة عمل ترويجية للمقومات السياحية والعروض والمنشآت الفندقية بالسلطنة في موسكو في سبتمبر بمشاركة مسؤولين من

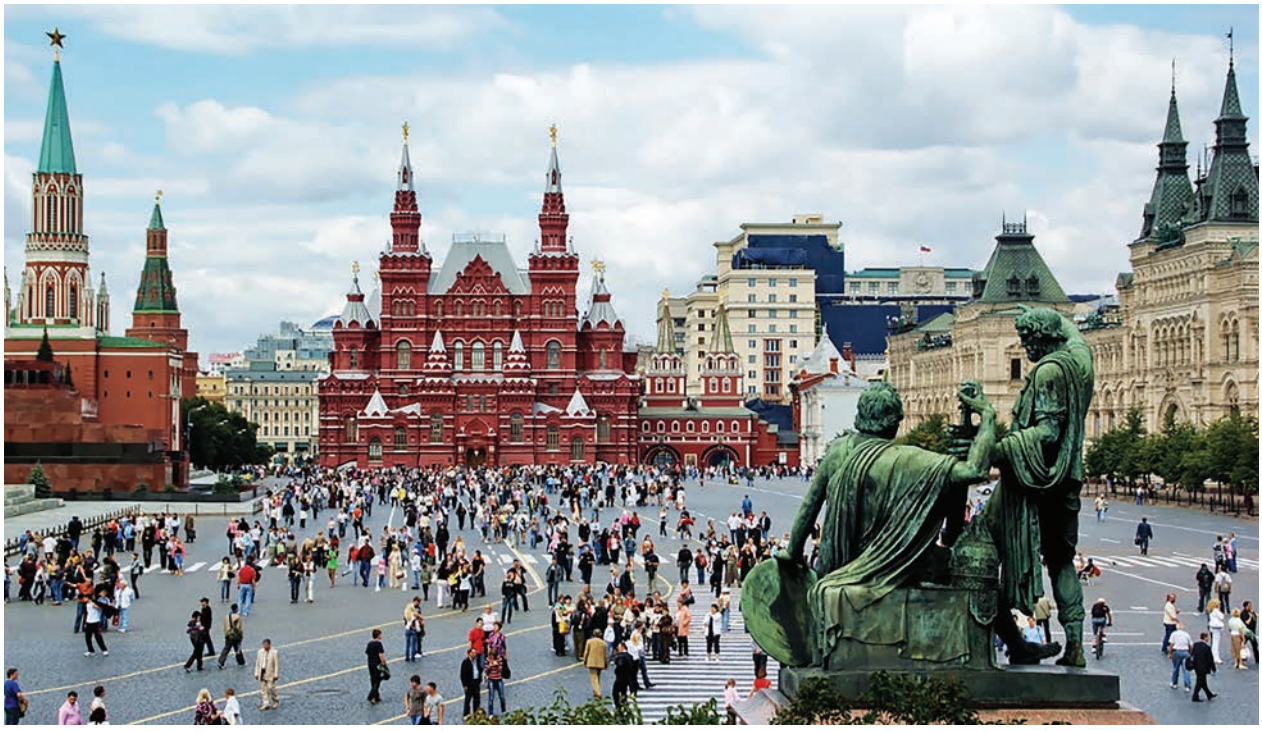

إذا كان مجال الطاقة والاستثمارات يمثل العمود الفقري للشراكة الاقتصادية بين روسيا ودول الخليج فالسياحة من المجالات الواعدة

وزارة السياحة العمانية وشركة الطيران العمانية ومسؤولين عن ١٥ منشأة سياحية من السلطنة، وأكثر من ٢٠٠ شركة روسية متخصصة في السياحة والسفر بمنطقة الشرق الأوسط، بهدف التعريف بالمنتج السياحي العماني والعروض المقدمة من ١٦ منشأة فندقية"، وذلك تزامنًا مع اقتراب تدشين رحلات الطيران العماني اليومية المباشرة بين مسقط وموسكو في أكتوبر، والتسهيلات المتاحة لحصول السائح الروسي على تأشيرة زيارة السلطنة، إضافة إلى فتح قنوات تواصل مباشرة بين السلطنة والسوق السياحية الروسية من خلال اللقاء المباشر مع منظمي الرحلات السياحية والشركات المتخصصة في سوق الشرق الأوسط.

ولا شك إن تدفقات السياحة الروسية لدول الخليج على هذا النحو المأمول ستنقل العلاقات الروسية الخليجية إلى مستويات أكثر عمقًا وأوسع نطاقًا من الطابع الرسمي الضيق الذي غلب عليها لعقود، وستسمع بتفاعل ثقافي وإنساني بين الشعوب سيكون له بالغ الأثر في دعم الشراكة بين الجانبين على مختلف المستويات وإيجاد حاضنة شعبية وإنسانية تغذي هذه الشراكة وتقويها.

ومن الشراكات الروسية الخليجية الواعدة أيضًا تلك في مجال الفضاء، وقد أكد رئيس إدارة التعاون الدولي في شركة "روس كوسموس" الحكومية الروسية، ديميتري لوسكوتوف، على أن هناك آفاق رحبة للتعاون خاصة مع المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين، وأن الشركة تبحث إمكانية تدريب رواد الفضاء من السعودية والبحرين لإطلاقهم لاحقًا إلى المحطة الفضائية الدولية أسوة بما تم الاتفاق عليه مع الإمارات. وسيقوم مركز "جاجارين" الروسي لإعداد رواد الفضاء بتدريب رائدي فضاء من الإمارات، وذلك وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين في الأول من أكتوبر، ومن المقرر أن يقوم أحدهما برحلة إلى المحطة الفضائية الدولية عام ٢٠١٩م، من ناحية أخرى وافق مجلس الوزراء السعودي، في ١١ سبتمبر الماضي، على اتفاقية تعاون مع روسيا في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، ويتضمن ذلك مشاريع مشتركة في مجال الاستشعار عن بعد ورصد الأرض باستخدام الأقمار الصناعية العاملة في مجال الاستشعار الراداري والحراري للأرض عن بعد، وخدمات تطوير وتصنيع ووضع المركبات الفضائية المدارية، والاتصالات والملاحة والأرصاد الجوية ورسم الخرائط، وإنشاء بنية تحتية أرضية ملائمة، وغيرها من المهام التي تخدم الأهداف العلمية والتنموية للمملكة.

يتزامن هذا مع فرص هامة لتنمية التعاون العسكري التقني بين الجانبين، وقد أشار ألكسندر ميخييف المدير العام لشركة "روسوبورون

إكسبورت" الروسية المسؤولة عن مبيعات السلاح، إلى أن دول الخليج العربية تبدي اهتمامًا كبيرًا بالمعدات والأسلحة الروسية الحديثة، وأن طلبها على السلاح الروسي مستمر، ويتضمن ذلك منظومات الدفاع الجوي والطائرات الحربية والمروحيات والدرونات وغيرها. وأن من أكثر ما يثير اهتمام دول الخليج المقاتلة "سوخوي-٣٥" العالية المناورة، والمقاتلة " ميغ -٢٩ م / م ٢" وطائرة التدريب القتالية "ياك-١٣٠"، إضافة إلى المروحيات القتالية "مي-٢٨ ن إي" ومروحية الاستطلاع القتالية "كا-٥٢" ومروحية النقل المقاتلة "مي-٣٥ م"، ومنظومات الدفاع الجوي "إس٤٠٠" والمجمعات الصاروخية المضادة للطائرات من طراز "بوك"، "تور"، ومجمعات "بانتسر-١" المدفعية الصاروخية والصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف "فيربا".

وقد تم توقيع مذكرة نوايا بين روسيا والإمارات حول شراء الأخيرة مقاتلات "سو-٣٥" الروسية الملقبة بـ "وحش" سلاح الجو الروسي. وأشار مساعد وزير الدفاع السعودي، محمد بن عبد الله العايش، في ٢١ أغسطس الماضي، أن المملكة العربية السعودية مهتمة بتطوير العلاقات مع روسيا خاصة في المجال العسكري، تنفيذًا لأوامر الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد محمد بن سلمان. وأكد العايش أن لدى روسيا والسعودية نهج مماثل في مكافحة الإرهاب الدولي، وأنه في ظل الظروف الراهنة، تظهر تهديدات جديدة من مجموعات إرهابية مختلفة يمكن أن تتمركز على أراضي عدة دول في آن واحد، ويتطلب مكافحة هذه الفصائل، التي تمارس أعمالاً حربية، جهودًا كبيرة ونهجًا جديدًا للقوات المسلحة للقضاء على هذا الشر.

وعقب توليه منصبه أعلن وزير الحرس الوطني السعودي الجديد الأمير عبد الله بن بندر ابن عبد العزيز أنه سيتم تنويع التسليح من الخارج بحيث لا يقتصر على دول معينة بل يشمل دولا عديدة وبما يحقق مصالح المملكة. وأكد أنه سيعمل على الإفادة من الهيأة العامة للصناعات العسكرية والشركة السعودية للصناعات العسكرية وغيرها من الشركات السعودية لتسليح الحرس الوطني من المحتوى المحلي وبما لا يقل عن ٥٠٪، تحقيقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠. وفي هذا السياق تبرز روسيا كشريك هام في مثل هذا الخط ليس فقط كمصدر للسلاح، وإنما كشريك في نقل التكنولوجيا وتوطين التقنيات العسكرية اللازمة لتطوير الإنتاج الوطني من الأسلحة في المملكة العربية السعودية، وذلك إسوة بشراكات روسية هامة مع دول أخرى منها الهند على سبيل المثال وغيرها.

ومن أبعاد التعاون العسكري الروسي الخليجي الهامة أيضًا تحديث الأسلحة الروسية التي بحوزة دول الخليج، ومن ذلك تحديث عربات القتال المدرعة من طراز "بي.إم.بي - ٣" التي تستخدمها القوات المسلحة الإماراتية، وقد أشار نائب مدير شركة "روس أوبورون اكسبورت" الروسية، إيجور سيفاستيانوف، إلى الانتهاء من تنفيذ عقد تحديث حوالي ١٣٥ عربة قتال مدرعة من إجمالي ٧٠٠ عربة مدرعة بالجيش الإماراتي، وإنه جاري بحث تحديث دفعة جديدة منها.

ثانيًا، نجاح الطرفين في بلورة تفاهم استراتيجي وتراجع التباعد بينهما حول القضايا الإقليمية. فقد ساهمت الزيارة التاريخية التي قام بها الملك سلمان بن عبد العزيز لموسكو وزيارات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى موسكو في تقريب المواقف ووجهات النظر بين الجانبين حول القضايا الإقليمية، والتأسيس لشراكة استراتيجية خليجية روسية لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه دول المنطقة في ظل تدهور الأوضاع في سوريا واليمن وليبيا والعراق، فضلاً عن تنامي خطر الإرهاب وانخفاض أسعار النفط.

في هذا السياق أيضًا، وخلال زيارته لموسكو في يونيو، وقع الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والرئيس فلاديمير بوتين، إعلان الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وينص الإعلان على تطوير شراكة استراتيجية للعلاقات القائمة بين الإمارات وروسيا تشمل المجالات السياسية والأمنية والتجارية والاقتصادية والثقافية إضافة إلى المجالات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية والسياحية. ويتضمن ذلك أيضًا إجراء المشاورات بشكل منتظم بين وزيري خارجية البلدين بهدف تعزيز الحوار والتنسيق المشترك بينهما حول القضايا الثنائية والإقليمية والدولية ذات الاهتمام من الجانبين.

وقد أكد الشيخ محمد بن زايد على كون "روسيا دولة كبرى لها دورها المهم والمحوري في تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي، وإن استمرار التنسيق والتشاور معها بشأن قضايا المنطقة أمر ضروري لضمان تحقيق الأمن والاستقرار المنشود". وأن "هناك العديد من المصالح المشتركة التي تربط بين الإمارات وروسيا، ويأتي على رأسها موقف البلدين الثابت والحاسم بشأن مواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف، باعتبارها تشكل تهديدًا عالميًا يستهدف الكل دون استثناء، يتطلب مزيدًا من التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي لمواجهته".

ولقد اسهمت كل هذه التطورات في تراجع التباعد بين الطرفين حول عدد من القضايا الإقليمية وأهمها الأزمة السورية التي طالما كانت حجر عثرة تعرقل التفاهم والتعاون بينهما، بل وأدت إلى تراجع واضح في العلاقات الروسية الخليجية بعد الانطلاقة التي شهدتها في أعقاب زيارات الرئيس بوتين لدول الخليج أواخر العقد الماضي. فقد قامت الإمارات بإعادة فتح سفارتها لدى دمشق، يوم ٢٧ ديسمبر الماضي، وأكد وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، أن الخطوة جاءت بهدف تفعيل الدور العربي بسوريا لمواجهة التغول الإيراني التركي فيها، موضحًا أن "الإمارات تسعى اليوم عبر حضورها في دمشق إلى تفعيل هذا الدور وأن تكون

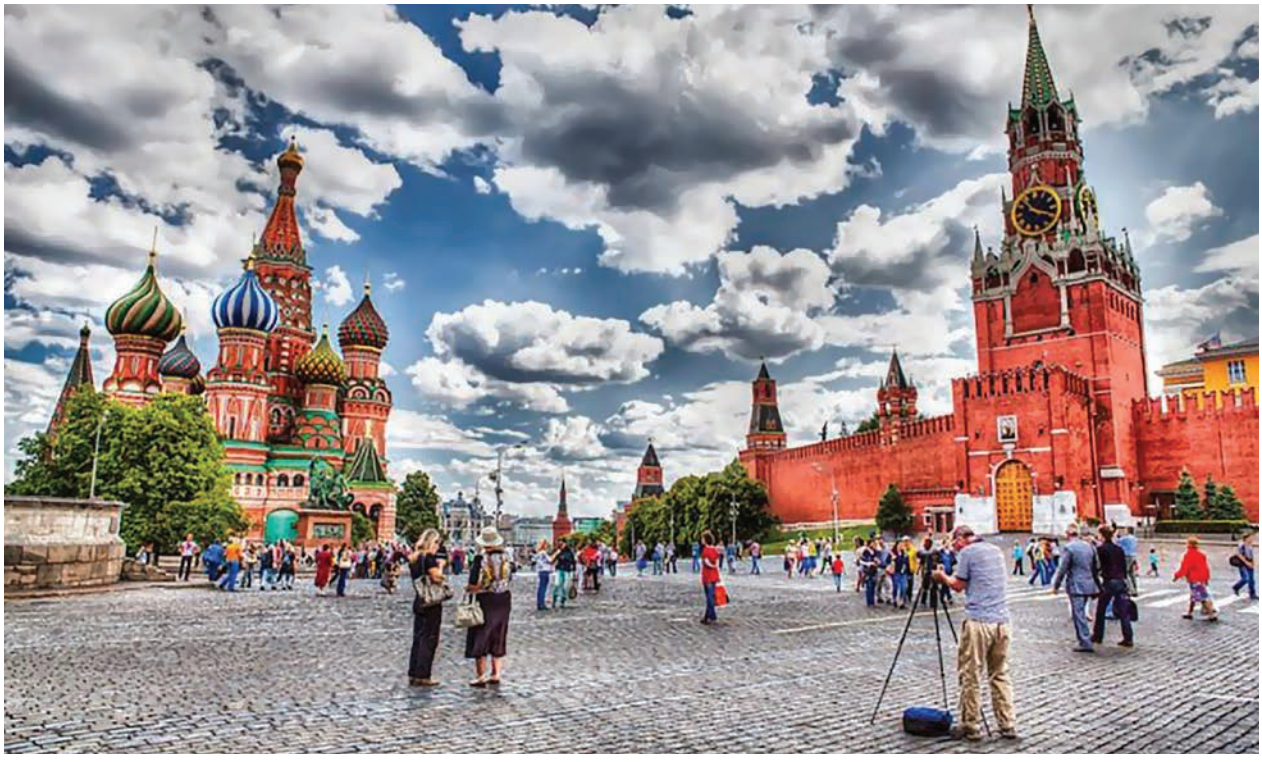

الخيارات العربية حاضرة وأن تساهم إيجابًا تجاه إنهاء ملف الحرب وتعزيز فرص السلام والاستقرار للشعب السوري". وكانت دول الخليج قد قامت عام ٢٠١٢م، باستدعاء سفرائها من سوريا، وطلبت من جميع سفراء سوريا مغادرة أراضيها "بشكل فوري"، إثر احتدام المعارك وتفاقم الأزمة السورية.

كما أعلنت البحرين، يوم ٢٨ ديسمبر الماضي أيضًا، استمرار عمل سفارتها لدى سوريا، وأن الرحلات الجوية بين البلدين قائمة دون انقطاع، وأكدت حرص مملكة البحرين على استمرار العلاقات مع سوريا، وأهمية تعزيز الدور العربي وتفعيله، من أجل الحفاظ على استقلال سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها ومنع مخاطر التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، بما يعزز الأمن والاستقرار فيها ويحقق للشعب السوري طموحاته في السلام والتنمية والتقدم. وسيتيح ذلك تنسيق خليجي أوسع نطاقًا مع روسيا بالنظر للدور المحوري الذي تلعبه الأخيرة في الأزمة السورية على مستوى تسوية الأزمة من ناحية، وجهود إعادة الإعمار والدور الخليجي الهام في هذا الإطار من ناحية أخرى.

ثالثًا، احترام روسيا لشركائها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهم كتوجه عام، فخبرة الداخل الروسي تجعل روسيا متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأكثر حذرًا في هذا الخصوص. فقد عانت روسيا من التدخلات الغربية في شؤونها، على المستوى الداخلي وأيضًا في علاقاتها بدول الاتحاد السوفيتي السابق التي تعتبر مجالها الحيوي وصمام أمنها القومي، ومن ثم فهي تؤكد أن تطورات الداخل هي شأن يخص الدول المعنية وحدها ولا يحق لأي دولة أن تنصب نفسها وصيًا على غيرها، ولا يحق لأدى دولة أن تفرض عقوبات أحادية الجانب على غيرها، وأن الأمم المتحدة تظل هي صاحبة الاختصاص في هذا الشأن. وكذلك الحال فيما يتعلق بالخلافات الإقليمية، التي عادة ما تتخذ موسكو موقفًا يدعم الاحتواء والحلول التوافقية عبر الحوار والمفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، وهو الموقف الذي برز بوضوح من أزمة الرباعي العربي (السعودية، مصر، الإمارات، البحرين) وقطر حيث أكدت روسيا على كونها أزمة خليجية ويتعين تسويتها في إطار البيت الخليجي. الأمر الذي يكسبها احترام وثقة الشركاء، ويمكن من بناء شراكات "مستقرة" معها، لا تتأثر بأي تطورات داخلية، ولا تختلط فيها الأوراق، ولا توظف فيها المصالح كأدوات ضغط لخدمة أهداف أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر واستقراره.

إن العوامل الثلاثة السابقة تمثل بعض أبرز المؤشرات التي تدعم اتجاه العلاقات الروسية الخليجية نحو مستويات أعلى من الشراكة الاستراتيجية متعددة الأبعاد، والتي تتقدم نحو المستقبل بقدمين راسختين هما المصالح، والثقة والاحترام المتبادل.

* أستاذ العلاقات الدولية، ومديرة وحدة الدراسات الروسية بجامعة القاهرة

٣ مسارات تنتظر العلاقات الإيرانية ـ الروسية مع حليف غير موثوق

العلاقات الصينية - الإيرانية استراتيجية.. وتحالف طهران - موسكو ظرفي

تكتسب العلاقات مع روسيا أهمية خاصة بالنسبة لإيران لاعتبارات عديدة: يتمثل أولها، في أن روسيا مثلت، خلال العقد الأخير على الأقل، ظهيرًا دوليًا لإيران حال دون تصعيد حدة الضغوط الدولية التي كانت مفروضة عليها لدرجة كان من الممكن ألا تستطيع استيعابها. وينصرف ثانيها، إلى أن موسكو ساعدت إيران في الحفاظ على مصالحها في مناطق ودول عديدة بالمنطقة، لاسيما في سوريا، عندما رفعت مستوى انخراطها العسكري في الصراع السوري، في سبتمبر ٢٠١٥م، لدرجة أدت إلى تغيير توازنات القوى لصالح النظام السوري وحالت دون صدور قرارات إدانة من داخل مجلس الأمن ضد الانتهاكات التي ارتكبها هذا النظام، بمساعدة إيران والميليشيات الطائفية التي قامت بتكوينها وتدريبها، باستخدام حق الفيتو مرات عديدة. ويتعلق ثالثها، باتساع نطاق التعاون الثنائي بين موسكو وطهران، في العديد من المجالات، خاصة العسكرية والتكنولوجية، حيث تقوم روسيا بدعم خطط إيران في تطوير بعض منشآتها النووية، خاصة في منطقة بوشهر، كما أنها رفعت الحظر الذي فرضته، في عهد الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف، على تزويد إيران بمنظومة صواريخ "إس ٣٠٠" للدفاع الجوي، في ١٣ أبريل ٢٠١٥م، لاحتواء الخلافات التي نشبت بين الطرفين وكادت أن تؤدي إلى أزمة حادة، حيث تسلمت إيران أول دفعة من المنظومة الجديدة في ١١ أبريل ٢٠١٦م.

د. محمد عباس ناجي

ورغم ذلك، ما زالت اتجاهات عديدة داخل طهران تبدي شكوكا في مدى إمكانية الاعتماد بشكل كبير على روسيا كقوة دولية تستطيع أن تعزز موقف إيران في مواجهة الضغوط الدولية التي تتعرض لها، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على مرحلتين في ٧ أغسطس و٥ نوفمبر ٢٠١٨م.

كما لا تبدو طهران مطمئنة للسياسة التي تتبناها روسيا في سوريا، خاصة فيما يتعلق بحرصها على فتح قنوات تواصل مع خصومها، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فضلاً عن أنها لا تتبنى بالضرورة الرؤية نفسها الخاصة بمستقبل سوريا، والتي تحاول إيران تحويلها إلى خطوات إجرائية على الأرض خلال المرحلة القادمة.

والأهم من ذلك، أن إيران تتابع بدقة وحذر تطوير العلاقات الثنائية بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات، في ضوء حرص الطرفين على رفع مستوى التعاون، في المجالات المختلفة، لاسيما في المجالات غير التقليدية، مثل التعاون النووي والتكنولوجي.

أولاً: المحور الإيراني - الروسي وتأثيره على منطقة الخليج:

رغم الشكوك التي تبديها إيران دائما في "الحليف الروسي"، إلا أن ذلك لم يمنعها من تطوير علاقاتها مع روسيا في المجالات المختلفة. ويعود ذلك، في قسم منه، إلى أن إيران كانت تحاول في الفترة الماضية تأمين ما يمكن تسميته "فيتو" لها في مجلس الأمن من أجل تعزيز جهودها لمواصلة وتوسيع نطاق دورها الإقليمي في المنطقة. وهنا، يمكن القول إن تصاعد مستوى العلاقات بين إيران وروسيا يمكن أن يؤثر على منطقة الخليج من ثلاثة نواحي مباشرة وغير مباشرة، يمكن تناولها على النحو التالي:

١- مواصلة الأدوار التدخلية:

سعت إيران من خلال الفيتو الروسي إلى ضمان الاستمرار في أدوارها الإقليمية التدخلية، ليس فقط في دول الأزمات وإنما

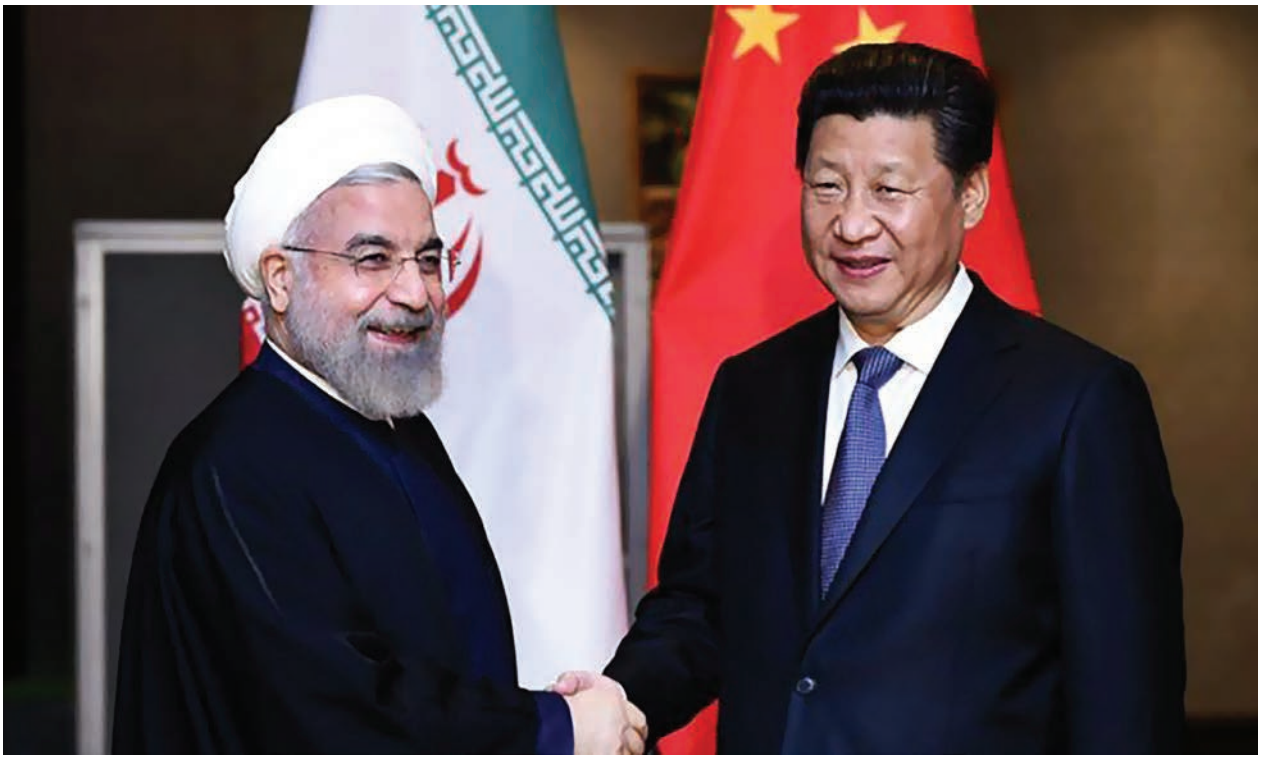

أيضًا داخل بعض دول الجوار، دون أن تغامر بمواجهة موقف دولي صارم ضدها، أو عقوبات دولية، أو أمريكية، تهدف إلى كبح طموحاتها الإقليمية تحديدًا.

وهنا، ربما يمكن القول أن محاولات طهران في الفترة الماضية استعراض قدراتها ومواصلة تهديداتها في منطقة الخليج، على غرار التهديد بإغلاق مضيق هرمز الذي يعبر منه ثُلث الصادرات النفطية المنقولة عبر البحر إلى العالم، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بشكل أدى إلى تهديد أمنها واستقرارها من خلال دعم بعض التنظيمات الإرهابية، لا ينفصل عن حرصها على توسيع نطاق التنسيق مع روسيا.

وانعكس ذلك بشكل واضح في استخدام روسيا حق الفيتو، في ٢٦ فبراير ٢٠١٨، من أجل عرقلة مشروع قرار تقدمت به بريطانيا، بالتشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، دعا إلى التجاوب مع تقارير خبراء الأمم المتحدة التي تكشف عن انتهاك إيران لقراري مجلس الأمن رقمي ٢١٤٠ و٢٢١٦ عبر إصرارها على تقدم دعم عسكري للمتمردين الحوثيين. وقد أدى ذلك إلى صدور قرار آخر نص على تمديد العقوبات المفروضة على اليمن دون الإشارة إلى الدور السلبي الذي تقوم به إيران، على نحو دفع المندوبة الأمريكية (السابقة) في الأمم المتحدة نيكي هيلي إلى توجيه انتقادات قوية إلى الموقف الروسي، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضطر إلى اتخاذ إجراءات ضد إيران لا يستطيع الروس منعها، وكان ذلك إشارة واضحة تفيد أن واشنطن في اتجاهها إلى الانسحاب من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران، وهو ما حدث فعلاً في ٨ مايو ٢٠١٨م.

٢- تطوير التعاون التكنولوجي:

ويتركز هذا التعاون تحديدًا على توسيع نطاق استخدام الخبرة والقدرات الروسية في بناء منشآت نووية جديدة في إيران. ففي هذا السياق، أعلنت شركة "روس أتوم" الروسية، في ٣ مايو ٢٠١٨م، أن خبراء بدأوا في إعداد التربة في موقع وحدة الطاقة النووية في محطة بوشهر ٢، كمرحلة أساسية تمهيدية قبل البناء.

ومن دون شك، فإن الدعم الذي تقدمه روسيا لإيران من أجل تطوير برنامجها النووي، يمكن أن يؤثر على المنطقة لاعتبارين: أولهما، أن إيران لم تثبت في أي مرحلة أنها طرف يستطيع الانخراط في التزامات دولية صارمة، بما يعني أنه لا يوجد ما يؤكد أن إيران يمكن أن تلتزم بسلمية برنامجها النووي، في ظل سجلها الحافل بالالتفاف على الاتفاقيات الدولية، وآخرها الاتفاق النووي، الذي توصلت إليه مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، لكنها سارعت منذ اليوم الأول لتطبيقه إلى انتهاكه، بدليل إصرارها على إجراء مزيد من التجارب الخاصة بالصواريخ الباليستية، على نحو مثل أحد الأسباب الأساسية التي دفعت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الانسحاب من الاتفاق.

وكان اللافت أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أول من أعلن عن التجربة الأخيرة التي أجرتها إيران على صاروخ باليستي، وذلك من

خلال "التغريدة" التي كتبها وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، على موقع "تويتر" في أول ديسمبر ٢٠١٨م، وردت عليها إيران بعد حوالي عشرة أيام بتأكيد إجراء التجربة والإشارة إلى أنها تقوم بهذا النشاط بما يتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ مرة في العام حسب تصريحات قائد القوة الجو فضائية التابعة للحرس الثوري أمير على حاجي زاده في ١٢ من الشهر نفسه.

وثانيهما، أن ثمة مخاطر بيئية لا يمكن تجاهلها بسبب قرب بعض المنشآت النووية من عواصم دول مجلس التعاون الخليجي، على غرار الكويت، فضلاً عن وقوع منطقة المنشآت النووية على خط الزلازل، بشكل يمكن أن يتسبب في حدوث تسرب إشعاعي في ظل ضعف التجهيزات التقنية وتردي البنية التحتية لبعض تلك المنشآت المتقادمة التي تفتقد لمعايير الأمان الدولية.

وقد حذرت دول مجلس التعاون الخليجي مرارًا من المخاطر البيئية التي قد تنجم عن المنشآت النووية الإيرانية، كما تبنت برامج وخطط عديدة للتعامل مع هذه التداعيات التي يمكن أن تقع لأسباب تكنولوجية أو طبيعية.

٣- دعم موقف إيران في مواجهة العقوبات الأمريكية:

حرصت روسيا على توجيه رسائل عديدة بأنها لن تكتف فقط برفض العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران، وإنما ستقوم بمساعدة إيران على مواجهة تلك العقوبات، عبر دعم جهودها في مواصلة تصدير النفط، الذي تعول عليه إيران بشكل كبير، باعتباره أحد أهم مصادر الدخل القومي الإيراني.

وفي هذا الإطار، قال وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، في ٣ نوفمبر ٢٠١٨م، إن موسكو تتطلع إلى مواصلة تطوير تجارتها بالنفط الإيراني الذي تبيعه إلى دول أخرى وفق برنامج النفط مقابل البضائع مع إيران، وهو البرنامج الذي تسعى من خلاله الأخيرة إلى الالتفاف على العقوبات الأمريكية، من خلال تجنب إجراء تعاملات مالية، خاصة إذا كانت بالدولار.

وهنا، فإن هذا الدعم يمكن أن يوجه ما يمكن تسميته بـ "رسائل خاطئة" إلى إيران، باعتبار أنه سيدفعها إلى تحدي الضغوط والعقوبات الأمريكية الرامية إلى الوصول بمستوى الصادرات النفطية الإيرانية إلى المستوى صفر، على أساس أنه يعني أن إيران في هذه الحالة سوف تتمكن من تصدير قسم من نفطها إلى الخارج، على نحو سيجعلها ترفض تقديم أى تنازلات لتقليص حدة الضغوط الأمريكية.

ومن دون شك، فإن المعنى المباشر لذلك هو أن إيران سوف تواصل سياستها المتشددة، سواء فيما يتعلق بإجراء مزيد من التجارب الخاصة بالصواريخ الباليستية التي نقلتها إلى التنظيمات الإرهابية والمسلحة، أو التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ولاسيما دول الأزمات، أو التهديد بالتأثير على حرية الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر. وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني آخر المسؤولين الإيرانيين الذين وجهوا تهديدات جديدة في هذا السياق، حيث قال، في ٤ ديسمبر ٢٠١٨م، أنه "يتعين على أمريكا أن تعلم في حال الحيلولة دون تصدير الخام الإيراني فلن تستطيع أية دولة في الخليج تصدير نفطها".

ثانيًا: موقف إيران من التقارب الروسي-الخليجي:

على ضوء هذه الاعتبارات، يمكن القول أن إيران تتابع بقلق تطورات العلاقات بين روسيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة الدول الداعية لدعم الاستقرار ومكافحة الإرهاب، وذلك لأنها ترى أن أدوارها التدخلية في المنطقة وبرنامجيها النووي والصاروخي لن تكون بعيدة عن المباحثات التي تجري بين موسكو وهذه الدول. بل يمكن القول أن بعض الاتجاهات داخل إيران ترجح أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه هذه الدول من تطوير علاقاتها مع روسيا يكمن في تفكيك تحالفها مع إيران، وهو ما لا يتسامح مع المعطيات الموجودة على الأرض التي تشير إلى أن العلاقات مع روسيا تبدو بالنسبة لهذه الدول أعمق وأكثر أهمية من مجرد اعتبارها خيارًا لمواجهة إيران.

مأسسة العلاقات بين موسكو ودول مجلس الخليج بتدشين "الحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون"

ففي هذا السياق، قام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في ٤ أكتوبر ٢٠١٧م، بزيارة روسيا، حيث تم إطلاق ما يسمى بـ "خريطة طريق" لتطوير العلاقات الثنائية، وتوقيع صفقات اقتصادية وعسكرية عديدة، منها اتفاقات خاصة بالطاقة والاستخدام السلمي للطاقة النووية وصناعات الفضاء. وقد وصلت قيمة العقود الاستثمارية التي أبرمت في الزيارة إلى نحو ٧ مليارات دولار حسب تقديرات منتدى الاستثمار الروسي-السعودي.

واللافت في هذا السياق، أن تدخلات إيران في المنطقة كانت حاضرة في هذه الزيارة، حيث أكد الملك سلمان خلال لقائه الرئيس الروسي فيلاديمير بوتين، على أن "أمن منطقة الخليج والشرق الأوسط واستقرارها ضرورة قصوى لتحقيق الأمن والاستقرار العالمي، ما يستوجب التزام إيران بالكف عن تدخلاتها في شؤون دول المنطقة وزعزعة الأمن والاستقرار فيها".

ورغم أن روسيا كانت حريصة على توجيه رسائل خلال زيارة الملك سلمان مفادها أن التعاون بين الطرفين ليس موجهًا ضد أحد، إلا أن ذلك لم يقلص قلق إيران، التي اعتبرت أن هذه الصفقات تؤشر إلى رغبة الرياض في التأثير على روسيا

تصاعد مستوى العلاقات بين إيران وروسيا يمكن أن يؤثر على منطقة الخليج من ثلاث نواحي مباشرة وغير مباشرة

ومواجهة إيران وحلفائها من الميليشيات الحوثية والتنظيمات الإرهابية الأخرى، وهو مسار اعتبرت أنه بدأ مع الزيارة التي قام بها ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان إلى سان بطرسبرج ولقائه الرئيس بوتين، في ١٨ يونيو ٢٠١٥م، حيث تم توقيع ٦ اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات التعاون العسكري والتقني والإسكان والطاقة.

وربطت طهران بين توسيع نطاق العلاقات الثنائية بين السعودية وروسيا وبين تطلع دول خليجية أخرى إلى إبرام اتفاقيات لرفع مستوى التعاون مع الأخيرة، على غرار الإمارات، حيث قام ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بزيارة موسكو، في أول يونيو ٢٠١٨م، حيث تم التوقيع على إعلان حول التعاون والشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، وأشار الرئيس بوتين إلى أن صندوقي الاستثمارات الإماراتي والروسي وظفا نحو ٢ مليار دولار في مشروعات مشتركة، تراوحت عائداتها ما بين ١٥ و١٧٪.

وقد حرصت روسيا ودول مجلس التعاون على إضفاء طابع مؤسسي على العلاقات بينهما، وهو ما بدا جليًا في تدشين ما يسمى بـ"الحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي" الذي عقد أربعة اجتماعات كان آخرها بموسكو في ٢٦ مايو ٢٠١٦م، حيث بدا جليًا من البيان الختامي الذي صدر عنه أن ثمة توافق حول العديد من القضايا الإقليمية التي تحظى باهتمام مشترك من جانب الطرفين.

ثالثًا: المسارات المحتملة للعلاقات الإيرانية-الروسية:

رغم أن إيران تبدي اهتمامًا خاصًا بتطوير علاقاتها مع روسيا في المجالات المختلفة، لاسيما العسكرية والسياسية والتكنولوجية، إلا أن ذلك لا ينفي أن الأولى ما زالت تتبنى سياسة حذرة خاصة فيما يتعلق بالمدى الذي يمكن أن تصل إليه في التعويل على روسيا كحليف استراتيجي أو ظهير دولي يستطيع تعزيز موقع إيران في مواجهة الضغوط والعقوبات الأمريكية التي تتعرض لها. وعلى

هذا النحو، يمكن القول أن ثمة مسارات رئيسية ثلاث قد تتجه إليها العلاقات بين الطرفين خلال المرحلة المقبلة:

١- **المسار الأول:** توسيع نطاق العلاقات بين الطرفين والوصول إلى درجة "التحالف"، وهو مستوى لم تصل إليه هذه العلاقات رغم التوافق الظاهر بينهما حول العديد من القضايا الإقليمية والدولية. ومن دون شك، فإن ثمة اعتبارات عديدة تدعم هذا المسار، أهمها أن العقوبات الحالية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تصاعد حدة الخلافات مع الدول الأوروبية بسبب عدم قدرة الأخيرة على تبني الآليات المالية التي يمكن من خلالها احتواء آثار العقوبات الأمريكية ومواصلة العمل بالاتفاق النووي، إلى جانب تورط إيران في محاولات تنفيذ عمليات إرهابية داخل تلك الدول تستهدف بعض رموز المعارضة الإيرانية الموجودة على أراضيها، كل ذلك يفرض خيارات محدودة أمام إيران على الصعيد الدولي، بشكل يدفعها إلى توثيق علاقاتها مع روسيا والاعتماد عليها كقوة دولية رئيسية في مواجهة الدول الغربية.

لكن هذا المسار يواجه عقبات عديدة، منها أن ثمة اتجاهات في إيران ما زالت مصرة على ضرورة عدم الاعتماد على روسيا كحليف استراتيجي، خاصة أن الأخيرة تربط علاقاتها مع إيران بحساباتها ومصالحها مع الدول الغربية، فضلاً عن أنها ما زالت حريصة على الوصول إلى تفاهمات مع خصوم الأخيرة في سوريا، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

٢- **المسار الثاني:** توتر العلاقات، وذلك بسبب الخلافات السابق ذكرها، والتي قد تتطور في حالة ما إذا اتُخذت إجراءات لتفعيل عملية سياسية جديدة داخل سوريا، يمكن أن تؤثر على مستقبل الدولة ونظام الحكم، وهي قضية يتوقع أن تظهر فيها تباينات استراتيجية كبيرة بين موسكو وطهران. إذ أن الأخيرة ما زالت مصرة على تمكين النظام السوري من السيطرة على كامل الأراضي السورية والاستمرار في الحكم، رغم كل الانتهاكات التي ارتكبها، مع عدم التعويل على مرجعية جنيف التي ترعاها الأمم المتحدة، والاستعاضة عنها بمرجعية الآستانة التي أسستها مع كل من روسيا وتركيا. فضلا عن ذلك، فإن إيران ما زالت حريصة على تكريس النفوذ الطائفي داخل سوريا مع إقصاء كل المكونات السياسية والاجتماعية الأخرى داخل سوريا، على غرار ما هو قائم في إيران نفسها.

لكن لا توجد مؤشرات عديدة حتى الآن تدعم من إمكانية قبول روسيا بمثل تلك الرؤية المتشددة التي تتبناها إيران، بل إنها في فترات معينة، سعت إلى توجيه إشارات بأن سياستها لا تتطابق بشكل كامل مع التحركات التي تجريها إيران على الأرض.

إلا أن هذا المسار أيضًا يواجه عقبات عديدة، أهمها أن وصول العلاقات بين الطرفين إلى مرحلة التوتر قد لا يتوافق مع مصالحهما، على نحو قد يدفعهما إلى وضع سقف لهذا التوتر أو احتواء تداعياته على استمرار التنسيق السياسي والعسكري بينهما.

٣- **المسار الثالث:** تبني سياسة متوازنة، تقوم على عدم الاعتماد على روسيا كظهير دولي وحيد، بشكل يمكن أن يُعرِّض إيران لانكشاف استراتيجي كبير ويمنح روسيا فرصة لممارسة ضغوط عليها في حالة تباين سياساتهما حول بعض القضايا، وذلك من خلال تأسيس علاقات استراتيجية مع الصين، التي تحظى باهتمام خاص من جانب طهران.

ويبدو أن هذا المسار هو الأكثر ترجيحًا، لاعتبارين: أولهما، أن الصين هي أحد المستوردين الرئيسيين للنفط الإيراني، حيث تعول عليها إيران في مساعيها لمواجهة العقوبات الأمريكية، رغم أن موقف بكين النهائي لم يتضح بعد، وربما يستغرق وقتًا، على الأقل حتى انتهاء المهلة الحالية التي منحتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثماني دول مستوردة للنفط الإيراني، ومنها الصين، لاستيراد النفط الإيراني خلال ستة أشهر قبل تخفيضه، في مايو ٢٠١٩م.

وثانيهما، أن إيران ترى أن الاستعانة بالشركات الصينية هو الخيار الأساسي المتاح أمامها لملء الفراغ الناتج عن انسحاب الشركات الغربية من السوق الإيرانية تجنبًا للعقوبات الأمريكية. وقد اتخذت إجراءات عملية في هذا السياق بالفعل، حيث أعلن وزير النفط الإيراني بيجن نامدار زنكنه، في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٨م، أن شركة "سي إن بي سي" الصينية سوف تحل محل شركة "توتال" الفرنسية التي انسحبت من مشروع تطوير المرحلة الحادية عشر من حقل بارس الجنوبي، والذي تقدر قيمته ٥ مليارات دولار.

ووفقًا لذلك، فإن الشركة الصينية سوف تستحوذ على حصة "توتال" التي كانت تبلغ ٥١٪، لتصل حصتها النهائية إلى ٨١٪ مقابل ١٩٪ لشركة النفط الوطنية الإيرانية.

وفي النهاية، يمكن القول أن العلاقات بين إيران وروسيا سوف تواجه، على الأرجح، استحقاقات استراتيجية عديدة خلال عام ٢٠١٩م، ربما تؤثر بشكل كبير على مساراتها المحتملة، خاصة مع تصاعد حدة التوتر بين إيران والدول الغربية حول الاتفاق النووي، وتزايد احتمالات إجراء مباحثات جديدة لبدء عملية سياسية في سوريا تتضمن النقاش حول الملفات الأساسية التي تحظى باهتمام مشترك من جانب طهران وموسكو.

* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ورئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية" الصادرة عن المركز

٣ سيناريوهات تحكم مصالح دول مجلس التعاون مع روسيا

إيران والجماعات الإرهابية والدور الأمريكي ترسم مستقبل العلاقات مع روسيا

يحكم مستقبل العلاقات بين روسيا ودول الخليج اعتبارات عدة سواء التفاعل الإيجابي أو السلبي مع القوى الإقليمية والدولية ذات التأثير وصاحبة المصالح في منطقة الخليج، والعلاقات والمصالح المشتركة بين روسيا ودول الخليج في الحاضر سواء من حيث الواقع الفعلي أم مجرد الاستخدام السياسي لأهداف معينة، ومدى إمكانية تنمية هذه العلاقات في المستقبل على ضوء إمكانيات روسيا المادية -عسكرية واقتصادية- والسياسية والتكنولوجية والعملية، وما لروسيا من علاقات مع جميع الأطراف في منطقة الخليج.

السفير. رخا أحمد حسن

وثمة مواطن للالتقاء بين روسيا ودول الخليج مدفوعة بعدة محفزات تجعلها تنشط أحيانًا وتهدأ في أحيان أخرى، ويرجع ذلك إلى عدة عوائق وتحديات تقف أمام أو تعترض سبيل هذه العلاقات، ولكنها لا تحول دون التطلع إلى العمل على تنميتها وتطويرها في المستقبل المنظور والبعيد.

أولاً: مواطن الالتقاء والمحفزات

١- سمات السياسة الروسية:

لا شك أن السمات العامة للسياسة الروسية تساهم إلى حد كبير في وجود مواطن التقاء مع دول الخليج، ومن أهم هذه السمات:

- الاهتمام الدائم بمنطقة الخليج باعتبارها واحدة من المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم والتي تلتقي وتتنافس بل وتتصارع في كثير من المصالح والأهداف الإقليمية والدولية. وقد يزداد أو يقل هذا الاهتمام من جانب روسيا ولكنه يظل قائمًا في كل الأوقات.

ويقابل ذلك اهتمام من دول الخليج بعلاقاتها مع روسيا باعتبارها واحدة من أهم الدول الكبرى، وعضو دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة، وفي عدة تجمعات دولية وإقليمية مهمة وفي مقدمتها مجموعة العشرين كما أن روسيا تشارك في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب.

- حرص روسيا على أن تقدم نفسها باعتبارها إحدى القوى العالمية الكبرى وأن لها دورًا في القضايا الدولية والإقليمية، وأن تبقى في سجال مستمر مع الولايات المتحدة طالما أن الأخيرة تتبع سياسات عدائية لروسيا وتعمل دائمًا على استفزازها ومعاقبتها اقتصاديًا.

وهذا يجعل روسيا حريصة أيضًا على أن يكون لها وجود في المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم، ومنها منطقة الخليج. كما ان دول الخليج تجد في روسيا وسيلة للموازنة النسبية وأحيانا للمناوشة السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية للحصول على بعض المكاسب.

- السمة العلمانية للسياسة الروسية والتي تفسح أمامها المجال للتعامل المتوازن مع دول الخليج دون حساسيات معينة، رغم اعتقاد روسيا أن معظم الجماعات المتطرفة التي تعاني منها في بعض أقاليمها مثل الشيشان وغيرها من الأقاليم الأخرى نابعة من الفقه المتطرف. ولكن روسيا تعمل على أساس مكافحة كل الجماعات الإرهابية والتعاون مع كل الدول التي تقبل وتريد التعاون معها في هذا المجال.
- عدم انخراط روسيا في قضايا حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية التي تتخذها أمريكا والدول الأوروبية وسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية لروسيا ودول الخليج. وتأخذ روسيا بمبدأ إن كل دولة لها خصائص معينة وثقافتها الخاصة وإنه ليس من حق الآخرين التدخل في شؤونها.
- اتخاذ روسيا مواقف في المحافل الدولية مؤيدة للقضايا العربية وقضايا دول الخليج من منطلق أن الحلول السلمية عن طريق

العلاقات الروسية - الإيرانية لا تمنع قيام علاقات قوية بين موسكو ودول مجلس التعاون الخليجي استنادًا للأدلة التاريخية والشواهد العملية

التواصل والحوار. وهذا مقدّر من جانب دول الخليج حتى وإن اختلفت مع روسيا في النزاع السوري واليمني.

● الاحتفاظ بسرية أو محدودية تداول الأهداف بعيدة المدى للسياسات الروسية في منطقة الخليج، وتظهر دائمًا حالة من الرضى بما تحققه مهما كان مستواه متواضعًا، وتسعى لزيادته بالمثابرة. وذلك لاقتناع روسيا بأنها في ظل الأوضاع الحالية والمستقبل المنظور لن تكون بديلاً لأمريكا والدول الأوروبية، كما أنها لا ترغب في أن تكون مصدرًا لإزعاج أو إحراج دول الخليج وبما قد يوحي بأنها تتبع سياسات ضاغطة أو مغرية لها حتى وإن جرى ذلك بطريق غير مباشر.

٢- البترول والغاز:

تشترك روسيا مع دول الخليج في أنهما من أكبر منتجي البترول والغاز في العالم، وأن لديهما احتياطيات كبيرة قد يمتد إنتاجها لسنوات أطول بكثير مما كانت تتوقعه بعض الدراسات التي تناولت على وجه الخصوص احتمالات نفاد البترول خلال خمسة أو ستة عقود.

وإذا كان البترول والغاز هما السلعتين التصديريتين الرئيستين في دول الخليج حتى الآن وربما أيضًا في المستقبل المنظور، فإنهما من أهم السلع التصديرية الروسية خاصة باعتبارها أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم. ورغم ما يبدو من تنافس بين روسيا ودول الخليج في هذا المجال، إلا أن ثمة مساحة عريضة لمجالات التعاون والتنسيق بينهما للمحافظة على التوازن في الأسواق العالمية للبترول والغاز بما لا يؤدي إلى انخفاض كبير في الأسعار.

وهذا التنسيق يحتاج إلى مشاورات في معظمها إن لم تكن كلها ثنائية بين روسيا ودول الخليج باعتبار أنها خارج منظمة (أوبك) ولدى روسيا تجربة سيئة نتيجة الفترة التي انخفض فيها سعر برميل البترول من نحو مائه دولار للبرميل إلى أقل من أربعين دولاراً، وهو ما أثر سلبيا على معدلات التنمية في روسيا وأدى إلى أتباع سياسات تقشفية وارتفاع معدلات التضخم.

يضاف إلى ذلك بعض مجالات التعاون، ومنها تبادل الخبرات وتسويق بعض المعدات أو الأجهزة لدول الخليج، رغم إدراك روسيا أن الشركات الأمريكية والأوربية تستحوذ على صناعة ونقل وتسويق البترول والغاز في منطقة الخليج بدرجة كبيرة.

كما تسعى روسيا للمزيد من التعاون في مجال البترول والغاز مع دول الخليج لمواجهة منافسة البترول الصخري من أمريكا، مع احتمالات دخول الصين هي الأخرى في أنتاج البترول الصخري، ومدى تأثير ذلك على الأسواق العالمية خاصة وأن الصين والهند من أكبر مستوردي البترول والغاز حتى الآن.

٣- صناعة الأسلحة:

لدى روسيا صناعة أسلحة متطورة في مجال الأسلحة التقليدية والصواريخ المضادة للطائرات والمعدات العسكرية المختلفة. وكانت المورد الرئيسي للأسلحة للعراق وإيران خلال الحرب بين إيران والعراق، وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران ودخولها في صراع مع أمريكا، وكذلك العراق منذ غزوه العدواني للكويت وطوال فترة الحصار المفروض عليه حتى الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م، وأمر الحاكم المدني الأمريكي بتسريح الجيش العراقي وتحول معظم أسلحته للميليشيات والعشائر، وتحول الجيش العراقي الجديد للأسلحة والعقيدة العسكرية الأمريكية. وتباعدت المسافة بين روسيا والعراق بحكم السيطرة الأمريكية والتوغل الإيراني في الشأن العراقي، وإن ظلت موسكو حريصة على الإبقاء على بقايا علاقتها مع العراق.

وكان يعقب كل زيارة للرئيس الروسي لدول الخليج الإعلان عن توقيع مذكرات تفاهم بشأن مبيعات أسلحة والتعاون العسكري، إلا أنها كلها أو معظمها ظلت مجرد مذكرات تفاهم ولم تتحول إلى اتفاقات واجبة التنفيذ نظرًا لمسارعة واشنطن والدول الأوروبية إلى تقديم عروض بديلة مرتبطة بتحالف وثيق. وقد لفت الانتباه ما قالته رئيسة وزراء بريطانيا خلال آخر جولة لها في دول الخليج العربية، بأن أمن دول الخليج من أمن بريطانيا.

٤- القضية الفلسطينية:

تعد روسيا في مقدمة الدول غير العربية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني وفقًا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومبدأ حق تقرير المصير، ومن ثم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م.

ومن هذا المنطلق تتعاون روسيا مع السلطة الفلسطينية وتؤيدها في المحافل الدولية، كما أيدت روسيا المبادرة العربية الصادرة عن القمة العربية في بيروت (مارس ٢٠٠٢م)، بناء على مبادرة من المملكة العربية السعودية. كما تؤيد روسيا الحل السياسي القائم على مبدأ قيام دولتين – دولة فلسطينية جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل، والاعتراف المتبادل بينهما والاتفاق على القضايا الخلافية الرئيسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال المفاوضات وتشمل المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقدس، واللاجئين الفلسطينيين، وترسيم الحدود بينهما وغير ذلك من قضايا الأمن والسلاح والمياه والربط بين غزة والضفة الغربية لنهر الأردن.

كما ترحب الدول العربية بالمحاولات والمساعي الروسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل انطلاقًا من علاقات موسكو الجيدة مع تل أبيب والمكون السوفيتي اليهودي في إسرائيل والذي تضاعف وأصبح يمثل نحو ١١٪ من سكان إسرائيل.

٥- موازنة علاقات روسيا مع إيران:

من الملاحظ أن دول الخليج العربية على إلمام بمدى قوة العلاقات بين روسيا وإيران في العديد من المجالات الصناعية والعسكرية والنووية للأغراض السلمية، وانه كلما زادت حالة العداء والمواجهة بين أمريكا وإيران، كلما قويت علاقات طهران مع موسكو.

ولكن ذلك لم يمنع روسيا سواء أثناء الحرب بين إيران والعراق، أن تكون أكثر ميلاً للعراق، بل إنها لم تمانع من المشاركة في تطبيق العقوبات الدولية التي قررتها الأمم المتحدة على إيران سواء بالموافقة عليها عند تبني مجلس الأمن لها أو عند دخولها حيز التنفيذ.

ومن ثم فإن قيام علاقات عادية بين روسيا ودول الخليج العربية لا يجعلها منحازة تمامًا لإيران، ويبقى دائما الباب مفتوحًا لاحتمالات قيام روسيا بمساعي حميدة بين دول الخليج العربية وإيران، وخاصة أن وزير خارجية روسيا قال في مؤتمر صحفي بعد آخر اجتماع للحوار الاستراتيجي بين روسيا ودول الخليج العربية، إن روسيا ترى أهمية أن يسود السلام والاستقرار في منطقة الخليج، وتأمل عدم نشوب صراع بين المسلمين وسنة وشيعة– لأن ذلك لن يكون في صالح هذه الدول، ولا في صالح الإسلام.

وهذا الموقف من روسيا ينطلق من أن احتواء الخلافات بين دول الخليج سواء كانت مذهبية أو تنافسية سياسية، وإعمال روح التعاون مع اختلافات في السياسات، يخفف من قوة اعتماد دول الخليج العربية في أمنها وتسليحها على أمريكا ويعطيها مساحة أوسع من الحرية في اختياراتها في التعامل مع عدة أطراف أخرى من بينها روسيا.

ثانيًا: العوائق والتحديات

رغم وجود مواطن التقاء ومحفزات في العلاقات بين روسيا ودول الخليج، إلا أن ثمة معوقات وتحديات تواجه هذه العلاقات ويمكن إيجازها على النحو التالي:

● آثار من الشكوك والتحسب والباقية منذ زمن الاتحاد السوفيتي والخلافات العقائدية، وكذلك تأثير التأييد والدعم الذي قدمته وتقدمه دول الخليج لدول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى والقوقاز، وتشجيع إحياء الثقافة الإسلامية في هذه الدول عن طريق المساعدات المالية والمنح الدراسية وإيفاد علماء الدين.

وربما يكون انضمام روسيا مراقباً لاجتماعات منظمة التعاون الإسلامي يخفف بعض الشيء من المخاوف الإرهابية برؤيتها عن قرب الاتفاق بين جميع أعضاء المنظمة على مقاومة الفكر المتطرف والأعمال الإرهابية، إلا أن روسيا تتساءل عما إذا كان ذلك حقًا، فمن أين تأتي هذه الجماعات الإرهابية فكرًا وأشخاصًا وتمويلاً وتسليحًا. لذا ستبقى هذه الظنون إلى أن تنتهي أو تتضاءل إلى حدها الأدنى ظاهرة الإرهاب.

● الوجود الأمريكي القوي على كافة المستويات العسكرية والاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية والتعليمية والعلمية في دول الخليج العربية، وارتباط ذلك كله بأمنها واستقرارها من ناحية، والمصالح الأمريكية من ناحية أخرى، وقد قوي وتدعم هذا الارتباط منذ غزو العراق للكويت، ثم الغزو الأمريكي للعراق وتدمير قوته التي كانت توازن قوة إيران مما أحدث نوعًا من اختلال التوازن الإقليمي في القوى في منطقة الخليج وكان الملاذ هو واشنطن.

ولا يغيب عن روسيا أنها لا تستطيع أن تحل محل الوجود الأمريكي، سواء للأسباب المشار إليها أعلاه، أو لعدم توفر القوة الاقتصادية والمالية لدى روسيا للدخول في تنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن دول الخليج العربية ليس لديها استعداد في الحاضر والمستقبل المنظور لإحداث مثل هذا التغيير طالما بقيت الأوضاع في منطقة الخليج بنفس التوازنات القائمة.

● وجود وتأثير القوة الناعمة الأمريكية والأوروبية في الدول العربية الخليجية سواء اللغة الإنجليزية والتعليم والثقافة والفنون والتكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، وليس من اليسير استبدالها بمثيلاتها الروسية لأنها تكونت عبر أجيال في مجتمعات محافظة عادة ما يكون التغيير فيها في حاجة إلى قوة ودوافع لا توجد لدى روسيا لا في الحاضر ولا في المستقبل المنظور، إلا في بعض الشرائح الصغيرة للغاية من هذه القطاعات، ومنها الموسيقى والباليه والسيرك.

● ترتبط معظم الدول الأوروبية المتقدمة بدول الخليج خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا بالعلاقات الاقتصادية حيث أنها تستورد كميات كبيرة من البترول والغاز من منطقة الخليج ولديها معامل تكرير مجهزة وفقًا لنوعيات بترول دول الخليج، ورغم المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول الأوروبية في منطقة الخليج، إلا أن بينهما تكامل سواء عن طريق المصالح المشتركة والمنافسة مع القوى الكبرى الأخرى باعتبار أنهم جميعًا أعضاء في حلف شمال الأطلنطي (الناتو) وكذلك من خلال الشركات العالمية متعددة الجنسيات والتي تجمعهم أو معظمهم، وكذلك بما لديهم من قوة ناعمة تكاد تتماهى مع القوة الناعمة الأمريكية. ويصعب على روسيا الدخول في منافسة قوية مع هذه الدول، ولكنها ستظل تحاول في المساحة التي يمكنها التحرك فيها.

● العلاقات الروسية ـ الإيرانية في مجالات اقتصادية وعسكرية ونووية للأغراض السلمية تؤثر على دول الخليج العربية والتي ترى في إيران مصدرًا للتهديد يسعى للتمدد والهيمنة في المنطقة والتدخل في شؤون الدول الأخرى ودعم الجماعات التي ترى دول الخليج العربية أنها منظمات إرهابية بينما لا تتفق روسيا مع هذا الرأي خاصة بالنسبة لبعض المنظمات والجماعات ومنها حزب الله في لبنان والحوثيون في اليمن.

خلال الحرب الإيرانية كانت روسيا أكثر ميلاً للعراق ولم تمانع من تطبيق العقوبات الدولية على طهران

● الاختلاف بشأن الاتفاق النووي الإيراني، حيث ترى روسيا أنه اتفاق إيجابي يحقق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، ويلزم إيران بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكد من عدم اتجاهها إلى إنتاج أسلحة نووية، كما أن روسيا لا توافق على انسحاب أمريكا من الاتفاق وأن ما ذكرته واشنطن من أسباب لانسحابها خاصة إنتاج إيران للصواريخ متوسطة وطويلة المدى لأنه لم يرد لها ذكر في الاتفاق، ويمكن التفاوض بشأنها دون الانسحاب من الاتفاق.

ورغم أن دول الخليج العربية ترى في الاتفاق خطوة إيجابية مهمة لوقف اتجاه إيران لإنتاج الأسلحة النووية، إلا أنها تتفق مع الرأي الأمريكي الذي يذهب إلى أن الاتفاق مؤقت ولا يضمن عدم سعي إيران سرًا إلى إنتاج أسلحة نووية بمجرد انتهاء مدة الاتفاق وأن هذا يبرر فرض العقوبات الأمريكية على إيران.

ولا تتفق روسيا في الرأي مع دول الخليج في أن إيران هي الداعم الرئيسي للإرهاب في المنطقة، وتتمدد في الدول العربية لبسط نفوذها ونشر المذهب الشيعي الإيراني ولدى روسيا حرية في عدم الالتزام بالعقوبات الأمريكية التي فرضتها واشنطن عليها لأنها ترى أنها أحادية وليست تحت مظلة دولية، كما أن العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين روسيا والولايات المتحدة محدودة وفي قطاعات معينة ومعظمها لا تدخل فيه الشركات متعددة الجنسيات، وقد تعمل روسيا على مساعدة إيران بطرق غير مباشرة على تسويق كميات من إنتاجها من البترول.

موقف روسيا من إيران والحوثيين و سوريا يختلف عن مواقف دول مجلس التعاون .. وبقايا الأيديولوجيا تسيطر على موسكو

وترى روسيا أهمية وضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف الإرهاب والمنظمات الإرهابية خاصة وإنها هي نفسها تعاني من بعض الجماعات الإرهابية وتتحسب من دعوة العناصر الإرهابية العاملة مع داعش والقاعدة إلى بعض الأقاليم الروسية وممارسة أعمال إرهابية.

● الأزمة السورية، والأزمة اليمنية، وهما موضع اختلاف بين روسيا ودول الخليج العربية وخاصة الأزمة السورية التي تمثل حربًا غير مباشرة بين روسيا وإيران والنظام السوري من ناحية، وفصائل من المعارضة والجماعات المسلحة من أجل إسقاط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي والرئيس بشار الأسد. وترى دول الخليج العربية أن بشار الأسد جزء من الأزمة ولا يمكن أن يكون جزءًا من الحل، بينما ترى روسيا وإيران أنه رئيس منتخب وأن من يقرر بقاؤه من عدمه هو الشعب السوري وليس أي طرف آخر. وترى دول الخليج العربية أن الوجود الروسي والإيراني في سوريا تدخل ضد إرادة الشعب السوري، بينما تؤكد روسيا وإيران أنهما مدعوتان من النظام الشرعي السوري الذي يمثل سوريا في المنظمات الدولية وذلك وفقًا لحق الدفاع عن النفس والاستعانة بالدول الصديقة وفقًا للمادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة.

وترى روسيا أن الحوثيين وأنصارهم فصيل مهم من الشعب اليمني ومن الأهمية مشاركتهم في الحل السياسي للأزمة اليمنية وفقًا للمرجعيات المتفق عليها وهي المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر المصالحة الوطنية اليمني وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٢١٦. بينما ترى دول الخليج العربية ومعها باقي دول التحالف العربي لنصرة الشرعية أن التدخل الإيراني ودعم الحوثيين بالأسلحة وغيرها من المساعدات المالية من الأسباب الرئيسية لاستمرار الأزمة اليمنية.

ثالثًا: سيناريوهات المستقبل

ثمة عدة سيناريوهات لمستقبل العلاقات بين روسيا ودول الخليج:

السيناريو الأول:

ويتمثل في استمرار العلاقات في الخليج على ما هي عليه الآن من اعتماد دول الخليج العربية بصورة أساسية على أمريكا خاصة عسكريًا وأمنيًا إلى جانب العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، وتصعيد حالة المواجهة مع إيران بالتعاون الأمريكي الخليجي، واستمرار حالة التوتر والاحتقان في المنطقة.

وفي هذه الحالة ستبقى العلاقات الروسية على نفس مستواها الحالي وقد تزيد أو تقل قليلاً، وستظل روسيا تسعى لتنمية علاقاتها مع دول الخليج.

السيناريو الثاني:

تحول سياسة إدارة ترامب إلى سياسة أمريكية على المدى المتوسط، تقوم على أساس أن أمريكا أولاً ومن يريد الدعم الأمريكي عليه أن يدفع الثمن، وستكون سياسة باهظة ومرهقة وتؤثر سلبيًا على الكثير من برامج التنمية، كما أنها قد تدخلها في صراعات لا طائل من ورائها لأنها تخدم أهدافًا أمريكية معينة.

وقد تبدأ دول الخليج العربية في الاقتراب من روسيا وغيرها والتركيز على المصالح المشتركة وتنحية الخلافات مهما كانت جانبًا، والتعاون المشترك من أجل مواجهة التحديات التي تهدد أمن الخليج.

السيناريو الثالث:

قبول واشنطن، سواء إدارة ترامب أو بعدها، الدخول في حوار مع إيران يؤدي إلى مفاوضات بشأن الأزمات بينهما سواء ما يتعلق بالاتفاق النووي أو الصواريخ الباليستية الإيرانية، والخروج من دائرة المواجهة إلى دائرة الحوار وإزالة التوتر بين طهران وواشنطن، فإن ذلك يفسح المجال لمزيد من حرية الحركة في العلاقات الدولية والتفكير في تنويع فعلي بالتوسع في العلاقات الخليجية مع روسيا والصين سواء في مجال الطاقة ومشروعات الغاز الروسي في القطب الشمالي والتي تؤكد روسيا أن إنتاجها يمكن أن يصبح الأكبر في العالم في المستقبل.

ويمكن لدول الخليج العربية أن تأخذ من كل هذه السيناريوهات أفضل ما فيها وتتجه إلى إعادة توحيد مجلس التعاون الخليجي من ناحية وإعادة النظر في الأوضاع الإقليمية لإزالة التوتر وتوجيه الموارد نحو التنمية والتقدم في إطار من التعاون المشترك مع كل الأطراف الأخرى والإفادة بأقصى ما يمكن من تنافس الجميع على المشاركة في الاستثمار في موارد وأموال منطقة الخليج بعيدًا عن الصراعات قدر الإمكان وفي إطار من المنافسة للأفضل.

* عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية - وعضو الجمعية المصرية للأمم المتحدة

موسكو تسعى لتشكيل محور مع إيران وسوريا وحماس بالتعاون مع تركيا

سوريا العضو المتوقع في الاتحاد الأوراسي وبوابته على البحر المتوسط

قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٥م، الذي ينتمي لتيار المدرسة الأوراسية، معلقًا على انهيار الاتحاد السوفيتي "إن انهيار الاتحاد السوفيتي هو كارثة القرن العشرين الكبرى". ويعتبر بوتين من أتباع المدرسة الجيوبولتيكية الاوراسية وتعزيز مكانة روسيا في الجمهوريات الروسية السابقة، وعندما سئل بوتين في إحدى المؤتمرات الصحفية، على أن جغرافية روسيا قد جعلتها بين الشرق والغرب، أجاب بوتين بقوله "إن الشرق والغرب هما اللذان يقعان على يمين وشمال روسيا"، أي أن روسيا هي المركز بين الشرق والغرب، وليست هامشية.

د. أحمد سليم البرصان

النخبة الروسية وحلم الامبراطورية

أصيبت النخبة الروسية بصدمة قوية من انهيار الاتحاد السوفيتي، لأن العرق الروسي كان يسيطر على المراكز الحساسة سواء السياسية أو الأمنية والعسكرية في الجمهوريات السوفيتية، وكان الروس منتشرين في هذه الجمهوريات بحرية، ومع انهيار الرابط الأيديولوجي ونهاية الامبراطورية، فإن النخبة المخضرمة منذ العهد السوفيتي والتي تولت السلطة في روسيا الاتحادية كان لها الحنين لتشكيل روسيا الاتحادية، كقوة رئيسة في أوراسيا وأن تلعب دورًا قويًا على المستوى السياسي العالمي. ونشير إلى أن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى والتعويضات التي فرضت على ألمانيا كان رد الفعل فيما بعد على بروز هتلر وظهور الحزب النازي وتحدي أوروبا، باعتبار ألمانيا والجنس الآري هو الذي يجب أن يهيمن على القارة الأوروبية، وبعد الحرب العالمية الثانية وتقسيم ألمانيا كان رد الفعل الألماني عام ١٩٨٩م، وحدة ألمانيا، وتجاوز الخلافات الأيديولوجية، ونجد أن النخبة الروسية التي ترى في تاريخ روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي كأمبراطورية عالمية، تريد استمراره بشكل آخر، وأن يكون لروسيا الاتحادية الهيمنة على أوراسيا، أو حسب تعبير هالفورد ماكندر على قلب اليابس الذي اعتبره مفتاح الهيمنة العالمية؟

الأوراسية الجديدة وسيلة لعودة النفوذ الروسي

أكد الرئيس بوتين في مقالة له نشرت في صحيفة أزفيستيا الروسية في الثالث من أكتوبر ٢٠١١م، (كان عندئذ رئيسًا للوزراء)، أنه يقترح قيام رابطة فوق القومية قادرة لأن تكون أحد الأقطاب الدولية وأن تكون جسرًا بين أوروبا وإقليم المحيط الهادئ-الآسيوي، وقد أعلن رسميا قيام الاتحاد الأوراس Eurasian Union، بتوقيع ثلاثة دول في آستانا عاصمة كازاخستان بين الدول الثلاث هي: روسيا الاتحادية وبيلاوروسيا وكازاخستان، وانضمت اليها فيما بعد ثلاث دول أخرى من الجمهوريات السوفيتية السابقة وهي أرمينيا وقيرغيزستان وطاجكستان، والهدف الأساسي من هذا الاتحاد بناء تكتل اقتصادي في أوراسيا يماثل الاتحاد الأوروبي، وكما أشار بوتين في مقالته، أنه يهدف إلى تعاون في المجالات الاقتصادية والسياسة النقدية في الاتحاد الجمركي والمنطقة الاقتصادية العامة (CES)، وهذه المنطقة الاقتصادية العامة تم تشكيلها في يناير ٢٠١٢م، وضم الدول الثلاث التي وقعت مؤخرًا على قيام الاتحاد الأوراسي والتي اعتبرها بوتين حجر الزاوية لبناء منطقة واسعة على غرار الاتحاد السوفيتي السابق.

ونلاحظ أن بوتين يسترشد في بناء الاتحاد الاوراسي بتجربة الاتحاد الأوروبي التي بدأت باتحاد الفحم والفولاذ ثم تطور من الجماعة الاقتصادية الأوروبية حتى إعلان قيام الاتحاد الأوروبي بمعاهدة ماستريخت ١٩٩٢م، ولذلك تم تشكيل الجماعة الاقتصادية الأوراسية عام ٢٠٠٠م، ثم تشكيل الاتحاد الجمركي بين روسيا وبيلوروسيا وكازاخستان، ومع يوليو ٢٠١١م، تم الغاء الجمارك بين الدول الثلاث والتحرك نحو اتحاد جمركي

إحياء الأوراسية محاولة لبناء أيديولوجية جديدة لإعادة نفوذ روسيا في آسيا الوسطى والجمهوريات السوفيتية السابقة

للمنطقة الاقتصادية العامة، لمنطقة عدد سكانها ١٦٥ مليون نسمة وإصدار تشريعات موحدة تسمح لتدفق الخدمات ورأس المال والقوة العامة في هذه المنطقة وبالتالي تخدم مصالح هذه الدول وخاصة تعزيز قوة روسيا الاقتصادية والسياسية.

ويعتبر بوتين أن الموارد الاقتصادية التي تتوفر في دول الاتحاد الأوراسي تجعله في مركز قوة لينافس دول التكتلات الإقليمية في مجال الصناعة والتكنولوجيا، وهي الاتحاد الأوروبي، الصين، الولايات المتحدة وتكتل آيباك.

إن الاتحاد الأوراسي جعل الباب مفتوحًا أمام دول كومنولث الدول المستقلة لتنضم إلى عضويته، وحسب رأي بوتين فإن الاتحاد الأوراسي يقوم على مبادئ عالمية: الحرية، الديمقراطية، وقوانين السوق، وبالتالي نلاحظ أن روسيا تجعل من الاتحاد الأوراسي، أيديولوجية لربط دول الاتحاد السوفيتي السابق في هوية واحدة هي الهوية الأوراسية.

إن طرح فكرة الأوراسية ليست بالجديد فقد طرحت الفكرة الأوراسية ترافقت مع توسع الأمبراطورية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، وأصبحت توصف بأنها أمبراطورية توصف بقلب اليابس وهي نظرية هالفورد ماكندر التي رأى أنها تنافس القوى البحرية، بريطانيا العظمى. وهناك أيضًا من كان يناهض الأيديولوجية الماركسية وطرحت الأوراسية كجذب للشعوب الآسيوية خاصة، أن روسيا تتميز بهوية تكون ذات بعد ثقافي مختلف عن أوروبا فهي دولة تدين بالمسيحية الأرثوذكسية ثم تبنت الماركسية، وتسعى روسيا حاليًا بإعادة بناء أيديولوجية جامعة هي الأوراسية خاصة لتجاوز حساسية الشعوب الآسيوية، خاصة في آسيا الوسطى من هيمنة القومية الروسية على الجمهوريات السوفيتية السابقة.

إن إحياء الأوراسية، محاولة لبناء أيديولوجية جديدة تجعل روسيا تعيد نفوذها في آسيا الوسطى وبقية الجمهوريات السوفيتية السابقة، ويعتبر ألكسندر دوجين أشهر الداعين إلى الأوراسية الجديدة في كتابه "أسس الجيوبولتيكا" (١٩٩٩م)، وترجم لعدة لغات ومنها العربية، وكان مستشاراً لرئيس الدوما الروسي والعقل المنظر للرئيس بوتين في الأوراسية، وقد يكون الكتاب أقرب لكتاب كفاحي لهتلر في تصوره للدور الروسي، كما كان هتلر يصور مكانة ألمانيا في أوروبا، ولذلك نرى أن دوغين يعتبر أن التوجه الجيوبولتيكي لروسيا نحو آسيا وليس أوروبا، وإقامة تحالف ومحاور آسيوية لمواجهة الغرب وخاصة الولايات المتحدة. إن الرؤية الاستراتيجية للأوراسية الجديدة، أن تكون روسيا ذات دور مركزي عالمي.

الجوار القريب ومبدأ مونرو الروسي

إن توسع حلف الناتو شرقا وتشجيع الغرب للثورات الملونة في أوروبا الشرقية التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي، والتدخل في الشؤون الروسية الداخلية والتدخل العسكري للناتو في صربيا الحليف التاريخ لروسيا ضمن العرق السلافي، أدى إلى تفكير النخبة الروسية المحافظة والقومية والتي يطلق على الأوراسية الدماجية Eurasion integrationists، في أن الجمهوريات السوفيتية السابقة تعتبر منطقة نفوذ روسية تحت مسمى دول الجوار القريب Near Abroad وبدأت الدعوة لتشكيل كومنولث الدول المستقلة، وكانت الدوائر الاستراتيجية في موسكو أن الجمهوريات السوفيتية السابقة تقع ضمن النفوذ الروسي، وأطلق على تلك السياسية مبدأ مونرو الروسي، إشارة إلى مبدأ مونرو الأمريكي ١٨٢٣م، عندما أعلنت الولايات المتحدة أن أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ أمريكية، ومنعت أوروبا من عودة نفوذها لقارة أمريكا اللاتينية. وقد كان الهدف الرئيس لروسيا العامل الاقتصادي، كما أن وجود الأقلية الروسية في هذه الجمهوريات يخلق حساسية عرقية مع سكان الجمهوريات، فإطلاق الأوراسية يخفف من الحساسية العرقية أيضًا داخل هذا الكومنولث.

تشكل كومنولث الدول المستقلة CIS، من تسعة دول عام ١٩٩٣م، أذربيجان، بيلوروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، أرمينيا، مالدوفيا، طاجيكستان، أوزباكستان بالإضافة إلى روسيا، وشكل فضاءً مهمًا للاتحاد الأوراسي الذي أعلن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي رسميا عام ٢٠١٥م، وتأسس الاتحاد الجمركي بين بعض دول الكومنولث والمجموعة الاقتصادية الأوراسية التي هي الأساس للاتحاد الأوراسي، ويظهر أن العامل الاقتصادي والأمني محور هذه التكتلات.

أوكرانيا والأوراسية وضم القرم

تعتبر أوكرانيا المحور الجيوبولتيكي في تشكيل الاتحاد الأوراسي، بل تاريخيًا، بدأ التاريخ الروسي بكييف الروسية قبل موسكو، وبانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوراسي تتشكل الامبراطورية الروسية على أرض الواقع، ولذلك نجد أن الاسكندر دوغين يعبر عن ذلك بصراحة في كتابه أسس الجيبولتيكا بقوله

إن "أوكرانيا كدولة مستقلة ذات مطامح ترابية معينة، تمثل خطرًا داهمًا على الأوراسيا كلها، وبدون حل المشكلة الأوكرانية يغدو الحديث عن الجيوبولتيكا القارية أمرًا بعثيًا على العموم". وبذلك يرى دوغين أن استقلال أوكرانيا في حد ذاته تهديدًا إلى الأوراسية والأمن القومي الروسي، ويتهم الغرب بأنه وراء مشكلة أوكرانيا حيث يقول "إن حقيقة وجود أوكرانيا المستقلة تعد على المستوى الجيوبولتيكي إعلان حرب جيوبولتيكية على روسيا، وهذه قضية ليست من صنع أوكرانيا نفسها بقدر ما هي من صنع الأطلسية".

إن الصراع على أوكرانيا بين روسيا الاتحادية والغرب وخاصة الولايات المتحدة، يعيدنا إلى تأثير النظريات الجيواستراتيجية في سياسة الغرب ولا زالت تؤثر على الفكر الاستراتيجي الأمريكي اتجاه أوراسيا ومحاولة منع روسيا الاتحادية من الهيمنة على أوراسيا من خلال إقامة الاتحاد الأوراسي التي تعتبر جيبولتيكا أوكرانيا حيوية للاتحاد كما قال الكسندر دوجين؟

ويؤكدأهمية أوكرانيا أيضًا مستشار الأمن القومي الأمريكي الراحل زبجنيو بريجنسكي بقوله "إن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل امبراطورية آسيوية، فإذا استطاعت موسكو السيطرة على أوكرانيا بملايينها الاتني والخمسين ومواردها وحدودها على البحر الأسود، فإن روسيا تستعيد عندئذ وبشكل أوتوماتيكي ثرواتها لتصبح دولة أمبراطورية قوية ممتدة عبر أوروبا وآسيا".

إن القرم تاريخيًا ذات أهمية استراتيجية منذ روسيا القيصرية للوصول إلى البحار الدافئة، البحر المتوسط، وبعد حروب طويلة سيطرت روسيا القيصرية على القرم ١٧٨٣م، وفي العام التالي أمرت الأمبراطورة كاترينا الثانية بناء ميناء للأسطول الروسي على البحر الأسود أطلقت عليها سيفاستبول، ومع الصراع الروسي العثماني وحرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م، وتدخل بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية وحصار ميناء سيفاستبول، كان من ضمن شروط معاهدة باريس حياد البحر الأسود وإخراج الأسطول الروسي منه، وإعادة ميناء سيفاستبول إلى روسيا، ولكن القيصر الكسندر الثاني أنهى معاهدة باريس ١٨٧٠م، وعاد الأسطول الروسي إلى البحر الأسود، ومع قيام الاتحاد السوفيتي، وحيث أن أوكرانيا كانت جزءًا منه. ضم خورتشوف القرم إلى أوكرانيا عام ١٩٥٤م، بعد أن كانت تابعة إلى روسيا، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي بقي الأسطول الروسي في سيفاستبول والبحر الأسود، معاهدة تأجير حتى ٢٠٤٢م، مقابل تخفيض أسعار الغاز الطبيعي لأوكرانيا وثلاثة مليارات دولار.

كانت روسيا تخشى التحول السياسي في أوكرانيا وفقدان وجودها في القرم، فاستغلت هذه اللحظة التاريخية، بالأزمة الأوكرانية، وحماية الأغلبية الروس الذين يشكلون ٦٠٪ من سكان القرم ومطالبها التاريخية، وبعد إعلان جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي باستقلالها عن أوكرانيا في السادس من مارس ٢٠١٤م، وجرى الاستفتاء على الانضمام إلى روسيا الاتحادية في ١٦ مارس، وفي ١٧ مارس وافق مجلس الدوما الروسي على طلب الانضمام إلى روسيا الاتحادية، وعلق بوتين في خطابه في مجلس الدوما على عملية الانضمام بقوله "هل كان علينا أن ننتظر لنأخذ الإذن من جنود الحلف الأطلسي لزيارة قاعدتنا العسكرية في سيفاستوبول؟ الجواب: ليأتوا هم لزيارتنا على أرضنا!". ويأتي التدخل الروسي عملية استباقية لأن الأسطول الأمريكي كان متوجهًا إلى ميناء سيفاستبول حيث القاعدة البحرية الرئيسة لروسيا على البحر الأسود، فضم القرم ضربة للولايات المتحدة وخاصة أن الصراع عليها تاريخيًا وحلم روسي قديم من أجل العبور للبحر المتوسط.

المثلث الاستراتيجي الثلاثي: توازن قوى جديد

حدث التحول في السياسة الروسية مع تعيين الدبلوماسي الروسي الراحل يوجيني بريماكوف في يناير ١٩٩٦م، وزيرًا للخارجية الروسية خلفا لكوزيرف، وفي سبتمبر ١٩٩٨م، عين رئيسًا للوزراء الروسي واستمر في منصبه حتى مايو ١٩٩٩م، وأحدث خلال المناصب التي تولاها تحولاً في السياسية الخارجية الروسية نحو آسيا، توثيق العلاقات مع الجمهوريات السوفيتية السابقة، وبناء العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الصين والهند أطلق عليه المثلث الاستراتيجي Strategic Triangles، على الأقل في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا في ظل نظام تعددية الأقطاب الدولية، بالإضافة إلى إعادة الانفتاح على الشرق الأوسط، وبذلك أعاد التوازن للسياسة الخارجية الروسية كدولة كبرى لها تاثيرها الدولي؟ و تبنى فلاديمير سياسية بريماكوف الخارجية التي تتجه لدعم الدور الروسي في آسيا، ومما يجدر ذكره هو الخلفية السياسية والأمنية وأنهما عاشا في الحقبة السوفيتية، وكان التوجه نحو أوراسيا لتشكيل محور يواجه التحالف الأمريكي.

وعززت روسيا الاتحادية نفوذها وتأثيرها الدولي بالتعاون الصيني والروسي مع بعض دول آسيا الوسطى عام ١٩٩٦م، وتطور هذا التعاون في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١م، كانت البداية التعاون في سبيل حل المشكلات الحدودية ومقاومة الإرهاب وتجارة المخدرات، ثم تطور إلى تعاون سياسي واقتصادي ومناورات عسكرية مشتركة بين القوات الصينية والروسية، وهذه التدريبات لها أهدافها السياسية كرد فعل على توسع الناتو، حيث شعرت روسيا بأن ذلك التمدد يهددها، كما أيضًا شعرت الصين بهذا التهديد على مصالحها القومية. وتشمل منظمة شنغهاي للتعاون كل

من: الصين، روسيا الاتحادية، كازاخستان، قرغيزستان، أوزباكستان وطاجكستان، والآن أصبحت ثماني دول بعد انضمام كل من الهند وباكستان للمنظمة ٢٠١٧م، ثم انضمت دول آسيوية أخرى بصفة مراقب وهي؛ بيلوروسيا، تركيا، سيرلانكا، إيران. إن فكرة الآسيوية تظهر في تعاون هذه الدول، حتى أن رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان طلب الانضمام لهذه المنظمة، في ظل رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا له، وقد يستعمل أردوغان الانضمام لمنظمة شنغهاي كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي. وتضم المنظمة دولتان دائمتا العضوية في مجلس الأمن الدولي وأربعة دول نووية. ولذلك ترى روسيا أن مجال نفوذها وتحالفها يمتد من الصين حتى منطقة الخليج بالتحالف مع إيران والتدخل في الأزمة السورية وتتقرب من طالبان لاستعمالها ضد الولايات المتحدة فعدو الأمس صديق اليوم لاستنزاف الولايات المتحدة في أفغانستان.

الأزمة السورية والتدخل الروسي: بوابة أوراسيا

إن الصراع على سوريا ليس جديدًا، فمنذ الحرب العالمية الثانية حاولت الدول الإقليمية تأكيد نفوذها في سوريا ذات الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، تنافست بريطانيا وكذلك فرنسا والولايات المتحدة وروسيا، وما أشبه الليلة بالبارحة.

كان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعترف باستقلال سوريا، وأقام معها علاقات دبلوماسية عام ١٩٤٤م، والاعتراف مشروطًا أن تكون سوريا مستقلة وذات سيادة وطنية بإخراج الفرنسيين وعدم التبعية لأي دولة، وعندما حاولت بريطانيا إقامة وحدة بين العراق وسوريا حذر السفير الروسي دانيل سولود رئيس الوزراء السوري جميل مردم، أن الاتحاد السوفيتي يرفض الوحدة ويدعم سوريا المستقلة، كما حذر الرئيس السوري آنذاك شكري القوتلي، وعندما علم الدبلوماسيون الروس في دمشق ٢٩ مايو ١٩٤٥م، أن القوتلي يتفاوض مع بريطانيا بالوحدة مع العراق ضغطت الدبلوماسية السوفيتية أنها ترفض الوحدة ودخول روسيا في أحلاف ضد الاتحاد السوفيتي، وبالإضافة للضغط حركت موسكو عملاءها في سوريا الأكراد والأرمن بالإضافة للحزب الشيوعي السوري لرفض الوحدة بين سوريا والعراق، وكانت القنصلية السوفيتية في دمشق تكثف نشاطها الاستخباراتي وكان للأكراد دور مهم في التعاون مع السوفييت. وعرضت موسكو تقديم المساعدات لسوريا في يناير ١٩٤٦م، في سبيل استقلالية القرار السوري، عندما علمت بعرض بريطانيا والولايات المتحدة بربط مساعداتهما في الفلك الغرب، كما عارض السوفيت عرض الملك عبد الله ملك الأردن عام ١٩٤٧م، في وحدة سوريا الكبرى كمملكة تحت حكمة.

سياسة روسيا تجاه سوريا نابعة من التواجد العسكري وكونها منفذها على البحر المتوسط لذلك تستخدم الفيتو ضد اللجوء للقوة

وقد شهدت سوريا التدخل الخارجي منذ استقلالها الانقلابات العسكرية، ففي ١٩٤٩م، كانت ثلاثة انقلابات، انقلاب حسني الزعيم هندسته الاستخبارات الأمريكية (مارس ١٩٤٩)، وانقلاب دموي قاده سامي الحناوي (١٤ أغسطس ١٩٤٩م)، بدعم بريطاني قتل فيه الزعيم ، كان انقلابا بريطانيا بعباءة عراقية، ثم في ديسمبر ١٩٤٩م، انقلاب أديب الشيشكلي وقتل فيما بعد الحناوي في بيروت، وكان الصراع على سوريا في تلك الفترة صراعًا بريطانيًا أمريكيًا لأهميتها الجيواستراتيجية، واستمرت حالة الاستقرار حتى عام ١٩٧٠م، عندما تولى حافظ الأسد حكم سوريا وأقام الاتحاد السوفيتي القاعدة البحرية في طرطوس وأصبح المصدر الرئيس للسلاح لروسيا وتوطدت العلاقات الاقتصادية والسياسية بينهما.

هذه المقدمة تعكس اهتمام الاتحاد السوفيتي بسوريا لاهميتها الاستراتيجية كدولة محورية، إن سياسة روسيا الحالية نابعة أيضًا من الأهداف السابقة، باعتبار أن سوريا منفذ لها على البحر المتوسط. ولذلك لا نستغرب استخدام روسيا لحق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد توجية ضربة لسوريا، في ٥ أكتوبر ٢٠١١م. و٥ فبراير ٢٠١٢ و١٩ يوليو ٢٠١٢م، وقد بررت روسيا موقفها بأنه "روسيا تدافع عن النظام الدولي العالمي الجديد واستخدام القوة فقط في إطار القواعد الدولية والنظام الدولي" ؟ وزار وفد من الدوما الروسي الولايات المتحدة ولقاء أعضاء من الكونغرس الأمريكي في سبيل إجهاض محاولة الرئيس أوباما أخذ موافقة الكونغرس لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، والواقع أن روسيا تدافع عن مصالحها بدعم النظام السوري من حيث قاعدة طرطوس على البحر المتوسط، حلم روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي وروسيا حاليًا الوصول للبحر المتوسط في استراتيجية البحار الدافئة، وبعد فقدان دورها وتسهيلاتها في ليبيا بعد سقوط القذافي، واعتبرت تدخل الناتو وسقوط القذافي خطأً استراتيجيًا لا يتكرر في سوريا، من خلال موقفها في مجلس الأمن الدولي واستعمال حق الفيتو. ويتمحور التدخل العسكري الروسي في سوريا سبتمبر ٢٠١٥م، لتحقيق الأهداف التالية:

١- استغلت روسيا الظروف الدولية والإقليمية وتورط الولايات المتحدة في كل من أفغانستان والعراق وإعلان الرئيس أوباما الانسحاب من الشرق الأوسط بالتدخل لعودتها للساحة الدولية ويعتقد أن بوتين أخذ موافقة الرئيس أوباما على هذا التدخل، لأن التدخل العسكري والغارات الجوية الروسية تمت بعد لقاء الرئيس أوباما وبوتين على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر ٢٠١٥م.

٢- اعتبرت روسيا أن الحرب الأهلية في سوريا تهديدًا للاتحاد الأوراسي، لأن معظم اللاأحزاب والجماعات الإسلامية في دول آسيا الوسطى الأعضاء في الاتحاد الأوراسي لها عناصر تقاتل بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والجماعات الإسلامية الأخرى في سوريا، واعتبرت أن الانتصار على الأنظمة العلمانية يعني انتقال الحرب إلى داخل دول أوراسية، ولأن أفغانستان لها حدود مشتركة مع دول آسيا الوسطى الإسلامية التي هي ضمن الاتحاد الأوراسي، وروسيا لها التزامات أمنية مع هذه الدول، كما أن روسيا بها أكثر من عشرين مليون مسلم وبعضهم يقاتل مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

٣- يمكن لكل من سوريا وإيران أن تنضم إلى منطقة التجارة الحرة ضمن أوراسيا وهذا التكتل التجاري مهم لروسيا وبقية دول الاتحاد، وقد أعلنت سوريا عام ٢٠١٢م، رغبتها الانضمام للاتحاد الأوراسي، وسوريا تشكل أهمية كبرى في نظر روسيا للاتحاد الاوراسي تتمثل فيما يلي:

أ- إن سوريا لديها احتياط بترول ويحتاج لاستخراجه والاستثمار فيه، وهذا مفيد لدول الاتحاد الأورآسي لما لديها من معدات وقدرات لاستثماره.

ب- إن سوريا بوابة الاتحاد الأوراسي للبحر الأبيض المتوسط ووجود القاعدة البحرية الروسية في طرطوس.

ج- إن التكتل التجاري بأوراسيا والتجارة الحرة يفتح المجال للشركات في دول الاتحاد الأوراسي للوصول لأسواق العالم العربي من خلال سوريا.

ويظهر أن روسيا في علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة معنية بتشكيل محور يحقق لها مصالحها في الشرق الأوسط روسيا - إيران - سوريا والمقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين وتتعاون مع تركيا، وهذا لا يعني أن روسيا ضد إسرائيل بل من خلال علاقاتها مع دول المحور يمكن تكون وسيطًا لتخفيف التوتر وحل الأزمات ويعزز دورها في القضايا الدولية، ومن ميناء طرطوس على البحر المتوسط تتفاوض الآن مع إرتيريا للحصول على استعمال موانئ إرتيريا على البحر الأحمر، وتبقي تحكمها في علاقاتها مع الخليج المصالح الاقتصادية.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الملك عبد العزيز والحسين بن طلال سابقًا

مخاوف الناتو من تمدد روسيا في ليبيا والتنسيق في سوريا لعدم الصدام

موسكو حاضرة لملء فراغ الشرق الأوسط والصراع الأطلسي-الروسي مرشح للتصاعد

على الرغم من أن الصراع الأطلسي-الروسي يمتد منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة، إذ أنه في الوقت الذي بدأ حلف الناتو انتهاج سياسات جديدة من أجل التأقلم على واقع ما بعد انتهاء تلك الحقبة والتي شهدت تساؤلات حول جدوى استمرار الحلف ما دام أن الاتحاد السوفيتي قد انتهى، بل وظهور انتقادات لدور الحلف والتي بلغت ذروتها مع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، والتي كانت اختبارًا حقيقيًا للمنظمة الدفاعية الأقوى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، فإن ذلك الصراع ظل ذي طابع دولي ولم يطل المنطقة العربية بشكل مباشر، إلا أن التدخل الروسي في الأزمة السورية عام ٢٠١٥م، كان إيذانًا بأقلمة ذلك الصراع، في ظل توتر جبهتي الحلف الجنوبية والغربية وهو ما أكده أحد مسؤولي الحلف بالقول "اعتدنا الحديث عن التهديد الشرقي والتهديد الجنوبي ولكن الجبهتين تشابكتا الآن"، ويعني أن توتر الجبهة الشرقية "أوكرانيا" تعد تهديدًا تقليديًا بينما يعد تدخل روسيا في الأزمة السورية" الجبهة الجنوبية" كان تحديًا جديدًا للحلف. ويثير ما سبق أربعة تساؤلات: أولها: ما هي مظاهر الصراع الأطلسي – الروسي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية؟ وثانيها: ما هي آليات إدارة ذلك الصراع؟ وثالثها: ما هي مظاهر تأثير الصراع الأطلسي- الروسي على الأمن الإقليمي؟ ورابعها: ما هي خيارات دول الخليج تجاه ذلك الصراع؟

د. أشرف محمد كشك

أولاً: مظاهر الصراع الأطلسي- الروسي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية

مع أن الصراع الأطلسي – الروسي هو أحد نتائج انتهاء حقبة الحرب الباردة، ففي الوقت الذي تسعى فيه روسيا إلى استعادة مجد الاتحاد السوفيتي السابق نجد أن حلف الناتو الذي أثيرت بشأنه العديد من التساؤلات في أعقاب انتهاء حقبة تلك الحرب قد سعى لتأسيس شراكات في مناطق تحتوي على مصالح جوهرية لأعضائه ومنها منطقة الشرق الأوسط والتي يحظى فيها الحلف بمبادرتين وهما مبادرة الحوار المتوسطي التي أعلنها الحلف للحوار عام ١٩٩٤م، مع سبع دول متوسطية وهي" مصر والأردن والجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا وإسرائيل"، ومبادرة استانبول للتعاون مع دول الخليج العربي وشمال إفريقيا التي أطلقها الحلف عام ٢٠٠٤م، وانضمت إليها أربع دول خليجية وهي الإمارات والبحرين والكويت وقطر، بينما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطار تلك المبادرة، وبالتالي فإنه من منظور الحلف فإن تمدد روسيا في تلك المناطق يعد تحديًا له، ففي اجتماعات الجمعية البرلمانية للحلف التي عقدت برومانيا في أكتوبر ٢٠١٧م، قال ينس ستولتنبرج الأمين العام لحلف الناتو "نحن نتابع عن كثب الوضع في ليبيا في سياق أكثر عمومية ولقد شاهدنا التواجد الروسي في سوريا حيث ازداد الوضع تعقيدًا ويجب تجنب ذلك في ليبيا"، وواقع الأمر أن ذلك التصريح لم يأت من فراغ إذ لوحظ تنامي الاهتمام الروسي بدول الشمال الإفريقي ففي ليبيا تشير التقارير إلى الدعم الروسي للقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر ومنها تقديم روسيا حوالي ٣ مليارات دينار ليبي إلى مصرف ليبيا المركزي وهو التابع للقائد خليفة حفتر، فضلاً عن إرسال فنيين من أجل تجديد وتطوير القدرات العسكرية للجيش الوطني الليبي، الجدير بالذكر أن الجيش الليبي يعتمد بشكل كامل على الأسلحة السوفيتية، من ناحية أخرى فقد قام خليفة حفتر بزيارة روسيا عدة مرات خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى دعم روسيا لسيف الإسلام القذافي ضمن العملية السياسية مستقبلاً في ليبيا، بالإضافة إلى العلاقات الاستراتيجية بين كل من روسيا ومصر وتتمثل أهم مؤشراتها في توقيع الرئيسين المصري والروسي

في أكتوبر ٢٠١٨م، اتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي بين الجانبين، وكذلك اتفاقهما على استئناف رحلات الطيران بين الدولتين بشكل كامل، من ناحية ثالثة يلاحظ تطور العلاقات الروسية ـ الجزائرية بشكل ملحوظ من خلال تبادل الزيارات بين الجانبين ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الزيارة التي قام بها عبد القادر مساهل رئيس الدبلوماسية الجزائرية إلى روسيا في فبراير ٢٠١٨م، حيث أصدرت وزارة الشؤون الخارجية الروسية بيانًا بمناسبة تلك الزيارة جاء فيه أن" روسيا و الجزائر تربطهما علاقات وطيدة، ويتقاسمان الكثير في مجال السياسة الخارجية" كما تضمن البيان" إننا نعتبر الجزائر كأحد الشركاء الأساسيين في إفريقيا وفي العالم الإسلامي" الجدير بالذكر أن معدل التبادل التجاري بين الجانبين قد تجاوز ٣ مليارات دولار حتى عام ٢٠١٨م، كما تتعدد مجالات التعاون بين روسيا والمغرب، وكذلك مع تونس فعلى سبيل المثال شهد عام ٢٠١٦م، زيارة حوالي ٦٠٠ ألف سائح روسي لتونس بما يعادل عشرة أضعاف عدد السائحين الروس لتونس في العام ٢٠١٥م، وبوجه عام على الرغم من أهمية منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية ضمن سياق الصراع الأطلسي-الروسي فقد لوحظ أن الشمال الإفريقي قد استحوذ على جل اهتمام الجانبين في ذلك الصراع فالشمال الإفريقي يضم مصالح استراتيجية واقتصادية وسياسية لروسيا وهو الأمر الذي اعتبر تحديًا لحلف الناتو في تلك المنطقة يضاف إلى التحدي الآخر على الجبهة الجنوبية للحلف في أعقاب التدخل الروسي في سوريا .

ثانيًا: آليات إدارة الصراع الأطلسي - الروسي

مع وجود العديد من المؤشرات التي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك احتدام الصراع الأطلسي-الروسي غير ذي مرة لعل أهمها أزمة إسقاط مقاتلة سوخوي ٢٤ روسية من جانب قوات الدفاع الجوية التركية في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥م، قرب الحدود السورية التركية، وقد أثيرت توقعات بإمكانية تطور تلك الأزمة إلى صدام مباشر بين تركيا وروسيا إلا أن الأخيرة تدرك أن تركيا هي أحد أعضاء حلف الناتو الذي لديه التزام بالدفاع عن أي دولة عضو تتعرض لاعتداء بموجب المادة الخامسة من الميثاق المنشئ للحلف، من ناحية أخرى حتى أنه عندما قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهي الدول الرئيسية في حلف شمال الأطلسي "الناتو" بهجوم ثلاثي على مواقع سورية في ١٤ إبريل ٢٠١٨م، ردًا على تأكيد الإدارة الأمريكية قيام النظام السوري بتجاوز الخطوط الحمراء المتمثلة في استخدام أسلحة كيماوية في الحرب ضمن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، فقد أشارت بعض التقارير إلى أنه تم إبلاغ روسيا بموعد ذلك الهجوم، بالإضافة إلى التنسيق بين كل من واشنطن وموسكو خلال العمليات الجوية في سوريا لمنع التصادم في الجو، صحيح أنه حدثت بعض التباينات إلا أن ذلك لم يرق إلى حد التصادم بين الجانبين، وعلى الرغم مما سبق وأخذًا في الاعتبار ما أشار إليه الأدميرال آلان ويست القائد السابق في البحرية الملكية البريطانية من أن "تفاقم التوترات مع روسيا يشبه الوضع الذي سبق اندلاع الحرب العالمية الأولى" فإن الصراع بين الجانبين لايزال يدور في إطاره "المنضبط" وهي سمة دائمة لسياسات الدول والمنظمات الدفاعية حتى إبان حقبة الحرب الباردة ،ولعله مما يؤكد ما سبق أن بعض التقديرات الصادرة من المجلس الأطلسي وهو مؤسسة بحثية في الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن أن الحرب ليست رادعًا فعالاً في الصراع الغربي-الروسي حيث أن روسيا لديها سبعة جيوش بالقرب من حدود الدول الأوروبية وهي أكثر عتادًا من القوات الموجود لدى حلف الناتو بما يتطلب حتمية تحديث قوات الأخير، إلا أنه في الوقت ذاته على الرغم من أن روسيا لديها القدرة على توجيه ضربات حاسمة وسريعة للدول الأوروبية ربما لن تتجاوز أيام معدودة فإن الحلف لايزال يمتلك القدرة على القيام بعمليات قتالية طويلة الأمد، الجدير بالذكر أن الأمين العام السابق لحلف الناتو أندرس فوج راسموسن قد أكد في مقابلة صحفية في يونيو ٢٠١٨م، على أن" القوات الروسية قادرة على أن تحتل أوكرانيا في غضون أيام قليلة" ولا يخلو ذلك التصريح من دلالات لجهة حتمية تحديث قوات الحلف.

ومع أهمية ما سبق فإن الصراع الأطلسي-الروسي لن يصل لحد التصادم العسكري المباشر لأسباب ثلاثة الأول: وجود آلية للحوار بين الجانبين تتمثل في مجلس الناتو -روسيا والذي تم تأسيسه عام ٢٠٠٢م، والذي ينعقد بشكل دوري برغم ما تشهده علاقات الجانبين من توتر ملحوظ بل أن كاي بايلي هاتشيسون مندوبة الولايات المتحدة لدى حلف الناتو شمال الأطلسي قالت في السادس عشر من يناير ٢٠١٩م، "إن الحلف يتمنى عقد لقاء جديد لمجلس روسيا -الناتو في وقت قريب"، حتى أنه مع توتر العلاقات فإن أعمال ذلك المجلس يتم تجميدها ولكنه ظل قائمًا، والثاني: بغض النظر عن سيناريوهات الحرب الافتراضية والتي عادة ما تبرز الميزة النسبية لكل طرف فإن ذلك لا ينفي حقيقة مفادها أن الإنفاق العسكري لدول حلف الناتو جميعها يعادل عشرة أضعاف نظيره الروسي، أما السبب الثالث فهو: أن ما يتردد عن إمكانية حدوث مواجهة نووية بين الجانبين يظل أمرً مستبعدًا، فعلى الرغم مما تضمنته العقيدة العسكرية لروسيا الصادرة عام ٢٠٠٠م، والتي أشارت إلى إمكانية استخدام روسيا لترسانتها النووية حال تعرض الدولة الروسية أو قواتها المسلحة لتهديد بشكل عام فإن خبرة الماضي تشير إلى أن الردع المتبادل في المجال النووي ستكون له الغلبة عن الانزلاق نحو سيناريوهات كارثية، وتقدم أزمة الصواريخ

بعد الحرب الباردة سعى الناتو لشراكات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمبادرتي الحوار المتوسطي استنبول

الكوبية عام ١٩٦٢م، دليلاً على ذلك ،تلك الأزمة التي وضعت العالم على شفا مواجهة نووية إلا أن توازن القوى والردع النووي آنذاك كان عاملاً مهمًا لجهة ضبط النفس وخروج الطرفين من الأزمة بتوصيف" لا نصر ولا هزيمة "،بالإضافة إلى أزمة البرامج النووية لكوريا الشمالية والتي سادت تصورات بشأنها مجملها أننا أمام سيناريو مواجهة نووية إلا أن التفاوض لايزال هو الخيار المطروح لإدارتها.

ثالثًا: مظاهر تأثير الصراع الأطلسي-الروسي على الأمن الإقليمي

مع التسليم بأن الصراع الأطلسي-الروسي يبدو أكثر حدة على جبهة الحلف الشرقية" الأزمة الأوكرانية" كونها كانت تحديًا هائلاً لأمن دول الحلف بشكل مباشر، فإن التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥م، كان تحديًا آخرًا لحلف الناتو لعدة أسباب أولها: أن التدخل الروسي في سوريا كان جزءًا من استراتيجية روسية مفادها "تصحيح أخطاء الماضي القريب" حيث رأت روسيا أن ابتعادها أو إبعادها عن الأزمات الإقليمية وهي" الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م" والتدخل الأطلسي في ليبيا عام ٢٠١١م، بالإضافة إلى انحسارها النسبي عن منطقة الخليج العربي كان خطأً استراتيجيًا يتعين تصحيحه، إلا أن تلك المناطق هي في الوقت ذاته تعد مناطق شراكات مهمة لحلف الناتو والتي تم تأسيسها بعد انتهاء الحرب الباردة كجزء من استراتيجية الحلف للتكيف مع مستجدات ما بعد انتهاء تلك الحرب، وثانيها: أن التدخل الروسي في الأزمة السورية قد أوجد تحالفًا ثلاثيًا وهو التحالف الروسي-التركي-الإيراني الذي يعد المحرك الأساسي لتلك الأزمة بما لدى الدول الثلاث من وجود على الأرض في سوريا وهو ما تعكسه مؤشرات عديدة، وهو الأمر الذي مثل تحديًا للحلف وخاصة بعد توقيع تركيا وروسيا لصفقة الصواريخ إس ٤٠٠ والتي يراها الحلف تحديًا له وخاصة مع تأكيد وزير الدفاع التركي أنه لن يتم إدماج تلك المنظومة في إطار نظام الدفاع الصاروخي لحلف الناتو، وتأكيد المصادر الرسمية في الكرملين على المضي قدماً في بيع تلك الصفقة حيث يتوقع أن تتسلمها تركيا في العام الحالي ٢٠١٩م، وذلك على الرغم من الاتفاق التركي-الأمريكي بشأن حصول تركيا على أنظمة باتريوت للدفاع الجوي والصاروخي بقيمة ٣٥ مليار دولار وذلك تزامنًا مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الانسحاب من سوريا، وثالثها: أنه مع التدخل الروسي في الأزمة السورية التي استمرت منذ عام ٢٠١١م، وحتى الآن وما رتبته من تداعيات على الأمن الإقليمي سواء من خلال الجماعات المسلحة دون الدول، أو إتاحة الفرصة لإيران للتدخل في تلك الأزمة والملفات الأخرى كاليمن والعراق ولبنان، وتهديد أمن دول الخليج، فقد أثيرت تساؤلات لدى شركاء الحلف حول قدرته على الاستجابة لتلك التحديات الأمنية بما يعزز تلك الشراكات وليس بالضرورة أن تكون الاستجابة بمعناها العسكري التقليدي وإنما لجهة تأكيد التواجد وإمكانية ممارسة الردع، صحيح أن الحلف قد أجرى مناورات عسكرية ضخمة في البحر المتوسط عام ٢٠١٥م، استمرت لعدة أسابيع شارك فيها ٣٦ ألف جندي و٢٣٠ وحدة عسكرية و١٤٠ طائرة وأكثر من ٦٠ سفينة، والتي استهدف من خلال تأكيد قدرة وجاهزية الحلف على التحرك تجاه منطقتي شمال إفريقيا والبحر المتوسط عمومًا اللتان تشهدان تحركًا حثيثًا لروسيا وخاصة ما بعد عام ٢٠١١م،بالإضافة إلى إعلان الحلف المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش في مايو ٢٠١٧م، من خلال طائرات أواكس للاستطلاع، وتكثيف تبادل المعلومات، وعمليات تزويد الطائرات بالوقود جوًا دون التواجد بقوات عسكرية على الأرض، إلا أنه في ظل تشابك الملفات الإقليمية بشكل كبير وما ترتبه من تحديات فإن ذلك يدعو الحلف للمزيد من الانخراط في الجهود الإقليمية والدولية لمواجهتها.

ومع أهمية ما سبق فإن منطقة الشرق الأوسط تشهد أجواء الحرب الباردة مجددًا، ومما قد يزيد من حدة الصراع الروسي-الأطلسي أمران الأول: الخلاف بين الولايات المتحدة وأعضاء الحلف بسبب الالتزامات المالية لهؤلاء الأعضاء داخل الحلف، فضلاً عن وجود حالة من التوافق الأمريكي-الروسي إلى حد كبير خلال السنوات المنقضية من حكم الرئيس ترمب، والثاني: توتر العلاقات الأمريكية- التركية من آن لآخر على خلفية قضايا عديدة ليس أقلها إصرار تركيا على المضي قدمًا في إتمام شراء صفقة الصواريخ إس ٤٠٠، وإمكانية توظيف روسيا لتلك الصفقة لإضعاف حلف الناتو، وهو ما تضمنه تقرير أوردته مجلة النيويورك تايمز الأمريكية في أغسطس ٢٠١٥م، حيث أشار إلى الخلاف الأمريكي- التركي يعد فرصة سانحة لروسيا من أجل تقويض حلف الناتو، فعلى الرغم من أن تركيا والتي تعد من أكبر الجيوش العسكرية في الحلف ولطالما قدمت دعمًا لوجستيًا مهمًا للولايات المتحدة الأمريكية في عملياتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط بيد أنها تحظى

في الوقت ذاته بعلاقات متميزة مع روسيا والتي لاتزال ترى أن حلف الناتو تحديًا لها.

رابعًا: الخيارات الخليجية تجاه الصراع الأطلسي-الروسي

قبيل تناول خيارات دول الخليج تجاه ذلك الصراع ينبغي التأكيد على ثلاثة أمور الأول: أن هناك أربع دول خليجية أعضاء في مبادرة استانبول التي أعلنها الحلف عام ٢٠٠٤م، بينما لاتزال كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطار تلك المبادرة بما يعني أن هناك رؤيتان في منطقة الخليج العربي بشأن التعاون مع حلف الناتو، والثاني: أنه على الرغم من أن دول الخليج لديها حرص على تأسيس شراكات دولية مع الدول الكبرى ومن بينها روسيا فإن آليات تلك الشراكات تعد أكثر وضوحًا بين دول الخليج والدول الغربية مقارنة بروسيا، فعلى سبيل المثال هناك مبادرة حوار أمن الخليج التي أطلقتها الولايات المتحدة عام ٢٠٠٦م، وتعد بمثابة إطار عمل للعلاقات الخليجية-الأمريكية تجاه العديد من تحديات الأمن الإقليمي، صحيح أن هناك حوار استراتيجي مماثل بين روسيا ودول الخليج إلا أن ذلك الحوار لم ينعقد منذ عام ٢٠١٦م، على الرغم من وجود العديد من مناطق التماس بين الجانبين بشأن تحديات الأمن الإقليمي الراهن، والثالث: أن التعاون بين بعض دول أعضاء مبادرة استنبول وحلف الناتو قد اتخذ طابعًا عمليًا للمرة الأولى من خلال مشاركة بعض من تلك الدول في العمليات عمليات الحلف العسكرية في ليبيا عام ٢٠١١م.

وفي ظل احتدام الصراع الروسي-الأطلسي فإن الخيار الرئيسي لدول الخليج ربما يكون محاولة إيجاد قدر من التوازن في علاقاتها مع روسيا وحلف الناتو في الوقت ذاته، مع استمرار تلك الدول في التأكيد على المخاوف والتحديات الأمنية التي تواجهها الدول وفي مقدمتها التهديدات الإيرانية والإرهاب واستمرار الأزمات الإقليمية بما يمثله ذلك من تحد بالغ لأمنها القومي.

فعلى صعيد علاقات دول الخليج بروسيا نجد أن هناك تطور ملحوظ بهذا الشأن ومنها الزيارة التي قام بها العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إلى روسيا والتي أسفرت عن التوقيع على صفقة للقذائف الصاروخية من طارز إس ٤٠٠، فضلاً عن صواريخ مضادة للدبابات، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية للتعاون النووي للأغراض السلمية، مع الأخذ في الاعتبار التنسيق السعودي - الروسي بشأن سوق النفط العالمي في ظل استحواذ الجانبين على ٢٠٪ من إنتاج النفط العالمي، فضلاً عن تطور علاقات روسيا مع دول مجلس التعاون الأخرى ولا يتسع المجال هنا للحديث عنها.

ويبقى تطور علاقات دول الخليج مع أي من الطرفين مرتهنًا إلى حد كبير بعدد من المتغيرات أولها: تطور قضايا الأمن الإقليمي عمومًا وأهمها الأزمة السورية وخاصة في ظل إعلان الولايات المتحدة سحب قواتها من سوريا بما قد يؤدي إلى حدوث فراغ من شأنه تعزيز الوجود الإيراني في سوريا والذي يتخذ مظاهر عديدة وبالتالي في ظل ما يتردد عن إمكانية إقامة تركيا منطقة عازلة في سوريا ومع وجود تنسيق كامل بين روسيا وتركيا في المسألة السورية فإن دول الخليج ربما تكون مدعوة للعمل مع روسيا بشكل أكبر خلال المرحلة القادمة، وثانيها: واقع التهديدات الأمنية وخاصة نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة وما يمكن أن يقدمه حلف الناتو من دعم للشركاء سواء على الصعيد الاستخباراتي أو الاستمرار في التحالف الدولي لمحاربة داعش بعد قرار الرئيس ترمب سحب القوات الأمريكية من سوريا، وثالثها: الترتيبات الجديدة للأمن الإقليمي في منطقة الشرق والتي لم تتضح ملامحها بعد سوى فيما أعلن من مقترحات ومنها تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي والذي وإن قدم بعض الفرص من أجل بلورة أطر جماعية لمواجهة تهديدات الأمن الإقليمي فإنه سيكون تحديًا لروسيا وحلف الناتو على حد سواء، واللذان يحظيان بشراكات مهمة في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية والخليج وبالتالي فإنه حال تبلور أفكار محددة بشأن ذلك التحالف فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة حدة التنافس الروسي-الأطلسي في المنطقة العربية والخليج ومن ثم زيادة حدة الاستقطاب في تلك المنطقة بما يفرض خيارات على دول الخليج في هذا الاتجاه أو ذاك، ورابعها: مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصراعات فعلى الرغم من تأكيد إيرل براون رئيس العمليات الإعلامية في القيادة المركزية الأمريكية ردًا على سؤال حول مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي بالقول "إن تحركات القوات وأعدادها في منطقة الخليج العربي ليست للنقاش" بما يعنيه ذلك أن حماية أمن الخليج العربي مسألة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة فإن وجود مؤشرات على انحسار الولايات المتحدة عن عدد من الصراعات وإن كان يمثل فرصة لحلف الناتو فإن روسيا تبقى قوة حاضرة لملء أي فراغ محتمل بما يعنيه ذلك من أن الصراع الأطلسي-الروسي سيكون مرشحًا للتصاعد لا للانحسار.

توترات مع روسيا يشبه الوضع ما قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى فالصراع المنضبط سمة العلاقة

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

رهانات موسكو في شمال إفريقيا تظل حبيسة التنافس الأمريكي- الفرنسي

استراتيجية روسيا الجديدة: لاعب جيو - استراتيجي والوصول إلى المياه الدافئة

تقوم الاستراتيجية الروسية الخارجية لفترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي على إعادة بناء قدراتها المادية وكسب مكانتها كلاعب جيوستراتيجي في النظام الدولي لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتحاول إدارة بوتين أن تترجم مجموع قدراتها المادية إلى سلوك خارجي يخدم أهدافها الاستراتيجية في المحور الجغرافي للتاريخ كما يسميه علماء الجيوسياسية في منطقة القلب في أوراسيا، وتتشكل هذه القدرات أساسًا من القوة العسكرية النووية، قوة الطاقة، قوة الجغرافيا السياسية في أوراسيا، القدرات الصناعية والقوة السياسية بامتلاكها حق الفيتو داخل مجلس الأمن. إلا أنه تبقى العقدة الجغرافيا-السياسية لروسيا أنها حبيسة اليابسة، فهي دائمة البحث عن المتنفس البحري في المياه الدافئة بحيث تبني كل استراتيجياتها على مواجهة كل المحاولات الخارجية التي تحاول حصارها، فاحتلالها لشبه جزيرة القرم وتطويق أوكرانيا في أوراسيا، من جهة، والتدخل العسكري في سوريا شرق المتوسط للحفاظ على قواعدها العسكرية البحرية، من جهة أخرى، كلها تجسيد لهذه الاستراتيجية، وفي هذا الإطار العام فإن السياسة الروسية تجاه دول شمال إفريقيا، الجزائر، ليبيا والمغرب في غرب المتوسط لا تخرج عن هذه الاستراتيجية الشاملة، من أجل الحفاظ على مصالح المركب الصناعي العسكري الروسي والدفاع عن التحالفات الجيوطاقوية مواجهة التنافس الدولي على المنطقة.

د. مصطفى صايج

أولاً: العلاقات الاستراتيجية الروسية - الجزائرية: المحددات والانعكاسات

تحكم العلاقات الروسية – الجزائرية مجموعة من المحددات المتداخلة فيما بينها ولا يمكن التمييز بينها إلا من خلال التطور التاريخي لتلك العلاقات، فأول هذه المحددات، المحدد التاريخي، الذي من خلاله يمكن قراءة وتحليل طبيعة العلاقات الروسية-الجزائرية ماضيًا، حاضرًا ومستقبلاً. حيث توطدت العلاقات بين موسكو والجزائر بشكل تاريخي في بيئة الصراع الدولي شرق-غرب في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، حيث كانت الجزائر خاضعة لسيطرة الاستعمار الاستيطاني الفرنسي منذ ١٨٣٠م، وقامت بثورة التحرير في أول نوفمبر ١٩٥٤م، مما استدعى المساندة السوفياتية للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة التي عملت على إدراجها في جدول الأعمال لمجلس الأمن في ٢٦ يونيو ١٩٥٦م، ومع استقلال الجزائر في ١٩٦٢م، أقام الاتحاد السوفياتي علاقات متنوعة مع الجزائر لا سيما في الميدان العسكري، بلغت نسبة العتاد العسكري الجزائري المنتوج في الاتحاد السوفياتي في نهاية السبعينيات حوالي ٩٠٪، يضاف إليها الاتفاقيات التعاونية في ميدان التكوين وتبادل الخبرات التقنية، وإلى جانب التعاون العسكري فإن الاتحاد السوفياتي ساهم بشكل حيوي في تنمية قطاع المناجم في الجزائر حيث كانت تستحوذ على ٣٥٪ من العقود والصفقات في هذا الميدان.

أما المحدد الثاني الذي حكم طبيعة العلاقات بين البلدين لفترة طويلة فتمثل في العامل الإيديولوجي، فطبيعة الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الغربي الاستيطاني بالتحالف مع الحلف الأطلسي جعل الجزائر تتمسك بالمبادئ الاشتراكية التي كانت معادية للرأسمالية العالمية والعداء المطلق لكل ما يرمز للإمبريالية العالمية التوسعية، وهو ما تجسد فيما بعد في سلوك السياسة الخارجية الجزائرية من خلال المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد داخل حركة عدم الانحياز، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الاستقلالية السياسية تجاه الشرق وفق أدبيات عدم الانحياز "العداء للغرب

والرفض للشرق"، فتمسك الجزائر بالاشتراكية لا يعني الارتماء في أحضان المعسكر الاشتراكي السوفياتي بل في بعض الفترات كانت الجزائر تقف معاتبة الاتحاد السوفياتي على موقفه المتخاذل تجاه بعض القضايا العربية، والرواية الأكثر تداولاً في هذا الصدد زيارة الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى موسكو أثناء العدوان الإسرائيلي على العرب في ١٩٦٧م، حيث سأل الرئيس الجزائري الرئيس السوفياتي عن أسباب تأخر السوفيات في إمداد الطرف العربي بالسلاح في الوقت الذي يدعم الطرف الأمريكي الكيان الصهيوني، وأخرج الرئيس الجزائري صكًا ماليًا يعرب عن استعداده لدفع ثمن الأسلحة.

بعد مرحلة تفكك الاتحاد السوفياتي زار الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، روسيا في أبريل ٢٠٠١م، ليوقع مع الرئيس فلاديمير بوتين على اتفاق الشراكة الاستراتيجية، اعتبر أول اتفاق من نوعه في العالم العربي، وبعدها زار الرئيس بوتين الجزائر في مارس ٢٠٠٦م، ليوقع على عدة اتفاقيات ويتم معالجة الديون العسكرية المستحقة للاتحاد السوفياتي السابق بقيمة ٤,٧ مليار دولار. وهنا نشير إلى أن أهم محدد كرس لطبيعة العلاقات الروسية – الجزائرية تمثل في المحدد الجيوستراتيجي والأمني، بحيث تنظر الجزائر إلى روسيا باعتبارها الحليف الاستراتيجي في تعاونها العسكري والتقني، من خلال الاعتماد على التسلح الروسي خصوصًا وأن الفترة العصيبة التي مرت بها الجزائر في مرحلة الانتقال الديمقراطي ومحاربة الإرهاب جعلها تكسب الخبرة الأمنية في أن الدول الغربية لا يمكن أن تقدم أية مساعدات بدون شروط سياسية.

أما بالنسبة لروسيا، فإن المحدد الجيوستراتيجي نابع من إدراك الروس إلى اعتبار الجزائر جزءًا من الهلال الداخلي المحيط بمنطقة القلب أوراسيا، في بعدها المتوسطي والإفريقي بشمال إفريقيا، يسمح لها بتحقيق أهم الأهداف الحيوية في سياستها الخارجية، البحث الدائم عن المياه الدافئة خصوصًا في البحر المتوسط، حماية المصالح الحيوية للمركب الصناعي العسكري الروسي، وترقية أمن الطاقة.

يمثل قطاع صادرات الأسلحة مكانة حيوية في التجارة الخارجية الروسية، وفق تقرير المعهد الدولي للبحث حول السلام في ستوكهولم، فإنه خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠١٣-٢٠١٧م، احتلت روسيا المرتبة الثانية لمصدري السلاح في العالم بنسبة ٢٢٪ بعد الولايات المتحدة الأمريكية ٣٤٪ وتتبعها فرنسا بـ ٦,٧٪، حيث تراهن روسيا في تصدير أسلحتها على منطقة إفريقيا بـ ١٣٪ من نسبة إجمالي صادراتها ومنطقة الشرق الأوسط بنسبة ١١٪ في الوقت الذي تبقى منطقة آسيا-المحيط تستحوذ على النسبة الأكبر ٦٦٪. وفي هذا الإطار فإن الجزائر تمثل في الاستراتيجية الروسية دولة محورية في التعاون العسكري والتقني حيث "يعتمد هذا النوع من التعاون على الثقة، وهذا بالضبط ما يجمع البلدين" حسب تعبير الرئيس السابق ديميتري ميدفيدف أثناء زيارته للجزائر في أكتوبر ٢٠١٠م، كما "تحظى الجزائر بالأولوية بالنسبة لموسكو في مجال التعاون التقني والعسكري" كما أكد ذلك سيرغي شويغو، وزير الدفاع الروسي: "في التعاون العسكري لروسيا يوجد ٩٨ بلدًا، ظلت الصين والهند ومصر والجزائر وفيتنام شركاءنا ذا الأولوية"، وتترجم الإحصائيات والأرقام المتعلقة باقتناء الجزائر للإنتاج الصناعي العسكري الروسي هذه الثقة المتبادلة، حسب المعهد الدولي للبحث حول السلام لستوكهولم، فإن مجموع الصفقات المبرمة بين الجزائر وروسيا خلال السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، الفترة التي صنفت فيها الجزائر كأول زبون للسلاح الروسي، قدرت قيمتها ب ١٥ مليار دولار، بحيث يتم توريد الصفقات إلى الجزائر ما بين ٢٠١٥-٢٠٢٠، ووفق المصدر ذاته، فإن الجزائر اقتنت في سنة ٢٠١١م، ما قيمته ١٣ مليار دولار من منظومة الصواريخ والأنظمة المضادة للصواريخ، الدفاع الجوي، الدبابات وطائرات التدريب.

٩٨ دولة تتعاون عسكريًا مع روسيا وتظل الصين والهند ومصروالجزائروفيتنام شركاءً لهم الأولوية

شكلت هذه الفترة بالنسبة للجزائر مرحلة تطوير القدرات الدفاعية وانتهاج استراتيجية الاحترافية في مؤسساتها العسكرية، يضاف إليها إدراك صانعي القرار في الجزائر لمجموع التهديدات الجيوسياسية المحيطة بالجزائر التي تتطلب التكيف العسكري-التقني لمواجهة انعكاساتها، هو ما يشير إليه السفير الروسي في الجزائر، إيقور بلايف، عندما سئل من قبل صحيفة سبوتنيك الروسية عن دوافع استحواذ الجزائر على نصف صادرات الأسلحة الروسية إلى إفريقيا، بقوله: "يشهد التعاون العسكري والتقني تطورًا مع الجزائر لتصرف الجزائر من منطلق تطورات الوضع في الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية بخاصة عند الحدود الجزائرية، حيث تكثر النزاعات والأزمات وبالأخص الأزمة الليبية"، وهو بالفعل ما يدفع الجزائر التي خصصت ميزانية معتبرة للإنفاق العسكري بدافع مأزق الأمن والحفاظ على بقاء مكونات الدولة وسيادتها ومراقبة الحدود الشاسعة مع سبعة دول، بمساحة جغرافية الأولى في القارة الإفريقية، وشريط ساحلي متوسطي يفوق ١٤٠٠ كلم، ونفس مسافة الحدود التي تجمعها في الجنوب مع شمال مالي التي تعرف أزمات متعددة الأبعاد بالتواجد العسكري الفرنسي والأممي لمواجهة الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، وما يقارب ألف كلم في حدودها الشرقية مع الجارة ليبيا التي تعرف انهيار الدولة لفترة ما بعد نظام القذافي.

المحدد الجيوستراتيجي والأمني أهم مرتكز العلاقات الثنائية

وموسكو الحليف الاستراتيجي في التعاون العسكري والتقني للجزائر

كما أن التجربة الجزائرية المريرة التي عرفتها في مرحلة الانتقال الديمقراطي شكلت الدافع الأساسي لمواجهة ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، وهو ما أكده الرئيس الجزائري، عبدالعزيز بوتفليقة، للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء زيارته للجزائر في مارس ٢٠٠٦م: "إن الجزائر خرجت من حقبة طويلة سادها العنف والفتنة على الصعيدين السياسي والأمني، وإبانه تعرضت أركان دولتنا للخطر والتهديد جراء العنف الإرهابي الذي وسم العشرية المنصرمة والذي استهدف الشعب الجزائري برمته".

إلى جانب المحددات المتنوعة التي حكمت طبيعة العلاقات الروسية-الجزائرية، فإن العامل الجيوطاقوي شكل كذلك أحد نقاط الالتقاء بين البلدين، بحيث تعتمد كل من روسيا والجزائر في قدراتهما المادية على مصادر الطاقة، الغاز والنفط بالأخص، مع الفارق في قوة كل منهما على المستوى العالمي. في تقرير لمجلس الشيوخ الفرنسي بعنوان: "الطاقة في قلب القوة الاقتصادية الروسية" يقدم مجموعة من الاحصائيات التي تثبت قوة عامل الطاقة كمحدد للسلوك الروسي على المستوى العالمي، إلى غاية ٢٠٠٨م، كانت روسيا المنتج العالمي الأول للغاز بـ ٢٠٪ من الإنتاج العالمي والمنتج العالمي الأول للنفط بحصة ١٢٪ من الإنتاج العالمي، وتملك احتياطي ضخم من الغاز والنفط، ٧٠ مليار برميل نفط و٤٧٥٧٨ مليار متر مكعب من الغاز ما يقدر ٧٤ سنة من الإنتاج. كما تملك روسيا مجموعة من الموارد الحيوية ذات البعد العالمي مثل الفحم، اليورانيوم.

إذا كانت هذه الموارد من الطاقة تمثل عامل قوة بالنسبة لروسيا والجزائر، فإنها تمثل هاجس أمني بسبب الاضطرابات الفجائية لأسعار النفط والغاز التي تتحكم فيها الكثير من العوامل الخارجية، لاعتمادهما بنسبة كبيرة على عائدات المحروقات، فالميزان التجاري لروسيا يبين بأن المحروقات تشكل ٦٠٪ من إجمالي الصادرات. ويمكن الاستدلال على هذا الانكشاف الأمني الخارجي من خلال التراجع المحسوس للعائدات المالية بسبب تراجع أسعار الطاقة حيث تراجع احتياطي الصرف في روسيا من ٥٨٠ مليار دولار سنة ١٩٩٧م، إلى ٣٨٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٩م، بسبب الأزمة المالية العالمية.

يضاف إلى ذلك فإن النزاع الروسي مع الغرب في أوكرانيا في بعده الجيوسياسي مثل اختبارًا حقيقيًا لروسيا في مواجهة تمدد الحلف الأطلسي في الحديقة الخلفية لروسيا من جهة، ومواجهة التمدد الجيواقتصادي لأوروبا ضد المشروع الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا، من جهة أخرى. فبالرغم من استخدامها للطاقة كسلاح في مواجهة النخب الموالية للغرب في أوكرانيا ونجحت إلى حد كبير في ذلك بما فيها الاستيلاء على شبه جزيرة القرم واستخدام الانفصاليين في شرق أوكرانيا، إلا أنها تبقى في تبعية لأمنها الطاقوي لأوروبا في تشابك قوي للاعتماد المتبادل بين روسيا وأوروبا، لأن أكثر من ٣٠٪ من واردات الغاز الطبيعي الأوروبي مصدره روسيا، وما يقارب ٧٠٪ من صادرات النفط الروسي وما يقارب ٩٠ بالمائة من صادراتها من الغاز تمر عبر الأراضي الأوروبية. واستخدام روسيا للطاقة كسلاح لتحقيق تمددها الجيوسياسي قابله مواجهة أمريكية-أوروبية بفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا بالأخص في قدراتها العسكرية، حيث تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية المادة ٢٣١ من قانون مواجهة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العقوبات، الصادر سنة ٢٠١٧م، التي تنص على فرض العقوبات على زبائن روسيا في التسلح، وهو ما استخدمته ضد دائرة التنمية والتجهيزات العسكرية الصينية ومديرها، لي شانقفو، لشرائها الطائرات المقاتلة الروسية سوخوي ٣٥ وصواريخ أرض جو أس ٤٠٠ وهي نفس العقوبات التي تلوح بها الإدارة الأمريكية تجاه حلفائها الذين يعتمدون على الأسلحة الروسية، كما أشارت إلى ذلك قناة سي.أن.أن بأن هناك إعداد لقائمة سوداء لزبائن روسيا تشمل حلفاء واشنطن في مكافحة الإرهاب مثل، المغرب، الجزائر، الإمارات العربية المتحدة ومصر.

إن الاستخدام الروسي للطاقة كسلاح جعل الأوربيين في حالة قلق دائم للحفاظ على أمنها الطاقوي، وترى في كل مشروع روسي للتوسع الطاقوي تهديدًا مباشرًا لأمنها، وكانت تجربة الشراكة الروسية-الجزائرية بين شركتي غاز بروم وسوناطراك في سنة ٢٠٠٦م، نموذجًا لهذا القلق المفرط، بمجرد توقيع الاتفاق الإطار بين الشركتين، عبر المحافظ الأوروبي للطاقة، أندريس بيبالقس، عن قلقه بقوله : "يجب على غازبروم وسوناطراك أن توضح نيتهما من هذا الاتفاق، لأن ٣٥ بالمائة من الاستهلاك الأوروبي للغاز مصدره روسيا والجزائر" وكان القلق الأوربي قد أثر على استمرار هذا الاتفاق بعد الترويج له في أوروبا على أنه مشروع "كارتل للغاز" أو "أوبيب للغاز" وهو ما ذهب إليه الوزير الأول الإيطالي، رومانو برودي، عندما طالب من الاتحاد الأوروبي التدخل لمنع إنشاء كارتل للغاز يهدد الأمن الطاقوي الأوروبي، وكما أشار محافظ الطاقة الأوروبي سابقًا، فإن الإدراك الأوروبي لحساسية المورد الحيوي واستخدامه من قبل روسيا في محيطها الجيوسياسي والجيواقتصادي، كان نابعًا أساسًا من التبعية للغاز الروسي التي قد تغطي ٣٥٪ من الاحتياجات الأوروبية بتحالفها مع المؤسسة الجزائرية، سوناطراك.

رغم التطمينات الجزائرية لشركائها الأوربيين بأنها ستبقى بعيدة عن أي استعمال للغاز كورقة جيوسياسية، وأن اتفاق الشراكة بين سوناطراك وغاز بروم هو لضمان الإمدادات الطاقوية لأوروبا، فإن الضغط الأوروبي أنهى هذا المشروع، حيث صرح وزير الطاقة الجزائري، شكيب خليل، لمجلة غاز ونفط: "أنه لا يمكن أن يكون هناك أنابيب للغاز، لأنه ببساطة لا يوجد سوق عالمي للغاز، فهناك ثلاثة أسواق مختلفة، واحد أسيوي، وواحد أوروبي والآخر أمريكي، وأن فرضية توسيع الغاز المسال من أجل سوق للغاز لا يمكن أن تكون إلا بعد ٢٠ إلى ٣٠ سنة". وتساءل وزير الطاقة الجزائري قائلاً: "لماذا لم تثر نفس الاتفاقات التي أبرمتها سوناطراك مع شركتي شال وستاتويل أي ضجة في أوروبا؟" فبعد سنة من إبرام الاتفاقية بين سوناطراك وغاز بروم أعلن المدير العام للشركة الجزائرية، محمد مزيان، لوكالة الأنباء الفرنسية على هامش المنتدى العالمي للطاقة بروما عن شهادة وفاة هذا الاتفاق: "لقد انتهى الاتفاق في أغسطس ٢٠٠٧م، ولم يتم إقامة أي مشروع مع غازبروم، فقد كنا مهتمين بالاستكشافات في روسيا وروسيا كذلك مهتمة بالاستكشافات في الجزائر، كما كنا مهتمين بمشروع الغاز الطبيعي المسال في شمال روسيا الذي لم يتم إنجازه، بالرغم من أننا أبرمنا نفس الاتفاقيات مع شركة شال وستاتويل".

إن العلاقات الروسية – الجزائرية تبقى خاضعة لتأثيرات التنافس الدولي القائم في النظام الدولي الراهن، فالموقف الأمريكي-الأوروبي من التوسع الجيوسياسي الروسي في شرق المتوسط من خلال التدخل العسكري الروسي في سوريا، وغرب المتوسط من خلال سلوكها تجاه الأزمة الليبية أو العلاقات الاستراتيجية مع الجزائر ومشروع منطقة التبادل الحر مع المغرب، كلها ستبقى خاضعة لمراقبة المنافسة الأمريكية-الأوروبية.

ثانيًا: العلاقات الروسية-شمال إفريقيا: ليبيا والمغرب نموذج

شكلت كل من وليبيا والمغرب نموذجين مختلفين في العلاقات الروسية مع دول شمال إفريقيا، وهو ما يبرزه السلوك الواقعي-المصلحي في السياسة الخارجية الروسية لفترة حكم الرئيس بوتين، حيث مثلت ليبيا القذافي نموذجًا للعلاقات الاستراتيجية والعسكرية من خلال ثنائية الأمن والطاقة، ومثلت المغرب نموذجًا للتوسع في غرب المتوسط والأطلسي من خلال اتفاقية التبادل الحر.

روسيا تعتبر الجزائر جزءًا من محيط قلب أوراسيا في بعدها المتوسطي والإفريقي الذي يخدم الأهداف الحيوية لسياستها الخارجية

بالنسبة للعلاقات الروسية-الليبية أثبتت الأزمة الليبية مدى اهتمام روسيا بمصالحها الاستراتيجية مع نظام القذافي ووقفت ضد التدخل العسكري الفرنسي-الأطلسي، وكان التعبير الواضح عن ذلك ما أطلقت عليه في حينه "بمبدأ بوتين"، الذي يعني أي استخدام للقوة ضد المصالح الروسية في العالم بعد الأزمة الليبية سنستخدم الخيار العسكري للحفاظ على مصالحنا وهو ما تم فعلاً في سوريا.

بعد الإطاحة بنظام القذافي سعت موسكو لاسترجاع مصالحها التي كانت قائمة في السابق، لا سيما في ميدان التسلح، الطاقة، ومشاريع البنية التحتية، حيث تترقب رفع الحصار المفروض على ليبيا من قبل الأمم المتحدة لإتمام صفقة التسلح بقيمة ٤ مليارات دولار، وناقشت مع وزير خارجية حكومة الوفاق الليبي، محمد طاهر سيالة، أثناء زيارته لموسكو إعادة إحياء مشروع خط السكة الحديدية السريع الرابط بين سرت وبنغازي بطول ٥٥٠ كلم، الذي تم التوقيع عليه في سنة ٢٠٠٨م، بقيمة ٢,٢ مليار دولار، يضاف إلى إجمالي الاستثمارات الروسية في ليبيا التي وصلت في فترة القذافي إلى ١٥ مليار دولار، خصوصًا في قطاع الطاقة بين غاز بروم الروسية والشركة الوطنية الليبية للنفط. وتطمح موسكو أن تكون المصدر الأساسي لليبيا مستقبلاً بالقمح باعتبارها المنتج الأول عالميًا، وهي المصالح التي حاول إبرازها وزير الخارجية الليبي في موسكو بقوله: "لموسكو مصالح في ليبيا مستقبلا"، وعليه، فإن الموقف الروسي من تطورات الأزمة في ليبيا أثار الكثير من القلق تجاه المصالح الأوروبية ولاسيما الصراع الفرنسي-الإيطالي الذي اشتد بين شركة إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية حول الصفقات المرتقبة، وحتى الدور الأمريكي-البريطاني الذي يراقب الأوضاع في الميدان العسكري والاستخباراتي داخل وخارج ليبيا، وقد عبرت الصحيفة البريطانية "ذي الصن" عن هذا القلق الغربي من التواجد الروسي في ليبيا، بإشارتها إلى الدعم الروسي لجيش

خليفة حفتر من خلال إرسال قوات دعم وصواريخ، وإرسال موجات من المهاجرين ضد الغرب، مما جعل الكثير من الدبلوماسيين البريطانيين يطالبون رئيسة الوزراء، تيريزا ماي، بمواجهة التهديد الروسي. وتراهن حكومة طبرق التي تدعم خليفة حفتر على روسيا لمواجهة الدعم الأمريكي-البريطاني والإيطالي لحكومة الوفاق في طرابلس، حيث اعتبر الوزير الأول لحكومة طبرق، عبد الله الثني، العواصم الغربية الثلاث بأنها عدوة للشعب الليبي بدعمها للإسلام السياسي في ليبيا. بينما روسيا تريد أن تظهر تجاه الليبيين موقفًا دبلوماسيًا محايدًا تجاه حكومة الوفاق الوطني في طرابلس والجيش الوطني بقيادة حفتر في طبرق، وذلك باستقبال كل الأطراف، مع دعمها وساطة الأمم المتحدة ومبادرة مبعوثها الخاص غسان سلامة، وفي الوقت ذاته تريد أن تستثمر في العلاقات التاريخية بين روسيا وليبيا "كصديق قديم لليبيا، نريد مساعدتكم للخروج من المصاعب" قال سيرغي لافروف مخاطبًا وزير الخارجية الليبي، محمد طاهر سيالة، وهي بذلك تريد أن تؤكد بأنها لا ترمي بالبيض في سلة واحدة من أجل الحفاظ على مصالح المركب الصناعي العسكري والاستثمارات التي لا تزال معلقة في ليبيا.

أما فيما يخص العلاقات الروسية-المغربية فإنها تتميز بأنها "علاقات فريدة من نوعها، حتى في فترة الحرب الباردة عندما كان الاتحاد السوفياتي والمغرب كل في جهة في إطار المواجهة الشاملة، فإن العلاقات بين البلدين بقيت قائمة على الاحترام المتبادل، وتتجنب دائما النزاعات"، كما بين ذلك السفير الروسي بالمغرب، فاليريان شوفايف.

تم التوقيع بين البلدين على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية المعمقة في مارس ٢٠١٦م، بعدما تم التوقيع على إعلان الشراكة الاستراتيجية بموسكو في سنة ٢٠٠٢م، حيث تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز المكانة الروسية في منطقة غرب المتوسط وشمال إفريقيا، وبمناسبة زيارة الوزير الأول الروسي، ديميتري ميدفيدف، إلى المغرب في أكتوبر ٢٠١٧ م، تم التوقيع على ١١ اتفاقية تعاون من ضمنها اتفاقية حول الطاقة النووية المدنية، والإمدادات بالمنتوجات العسكرية، باعتبار المغرب ثاني مستورد للسلاح في إفريقيا، فإن روسيا تريد أن تبين للمغرب بأن علاقاتها الاستراتيجية مع الجزائر لا تؤثر على مصالحها البرغماتية، وهو ما أكده السفير الروسي في المغرب عندما سئل عن مستقبل التعاون العسكري بين البلدين في ظل تبعية المغرب تاريخيًا للتسلح الأمريكي-الفرنسي، بقوله: "ما يسمى التفكير التاريخي، أسميه بالتفكير البرغماتي، لأن سوق التجهيزات العسكرية يخضع لمنطق السوق والرضا بين البائع والشاري في المسائل الخاصة بالخدمات ما بعد البيع، نظام التدريبات، قطع الغيار، دون أن ننسى الأبعاد الاقتصادية للتنافس". وتدرك روسيا أن السوق المغربية يسيطر عليه المركب الصناعي العسكري الأمريكي، والمنافسة صعبة في هذا المجال، في سنة ٢٠١٣م، كشفت يومية المساء المغربية عن صفقة للتسلح بين المغرب وشركة راثيون Raytheon الأمريكية بقيمة ١٢ مليار دولار، في إطار التعاون العسكري الأمريكي في ميدان الأمن البحري ومحاربة الجريمة المنظمة في البحر كما وافقت كتابة الدولة الأمريكية على صفقة عسكرية للمغرب بـ ١,٥ مليار دولار في سنة ٢٠١٨م.

تراهن المغرب في علاقاتها مع روسيا على ولوج سوق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي التي تقوده روسيا بتجمع يفوق ٢٠٠ مليون مستهلك، وهو ما تم من خلال مذكرة التعاون بين اللجنة الاقتصادية الأوراسية والحكومة المغربية في سبتمبر ٢٠١٧م، لإنشاء منطقة للتبادل الحر، رغبة منها في تنويع صادراتها لاسيما المواد الفلاحية والحمضيات، حيث يشير حجم التبادلات التجارية البينية إلى التصاعد النسبي وصلت سنة ٢٠١٧م، إلى ٣,٧ مليار يورو بزيادة نسبتها ١٠٪ مقارنة بسنة ٢٠١٦م، ولم تكن تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٠١م، تغطي المنتوجات النفطية الروسية المصدرة للمغرب ٨٠ من إجمالي الصادرات الروسية.

ثالثًا: روسيا...الرهانات المستقبلية

يتضح من خلال السلوك الروسي تجاه دول شمال إفريقيا الثلاثة أنها تعتمد سياسة براغماتية بعيدًا عن الإيديولوجيا أو الاصطفاف الذي كان في فترة الحرب الباردة، فهي تنظر لمنطقة غرب المتوسط كامتداد بحري لشرق المتوسط التي كرست فيها قواعدها العسكرية البحرية والجوية في سوريا، رهاناتها تبقى قائمة للحفاظ على مصالح المركب الصناعي العسكري الروسي في الجزائر وليبيا وفتح شهية المغرب في إطار المنافسة مع المركب الصناعي العسكري الأمريكي-الفرنسي، كما أن التحرك الروسي سيبقى في المستقبل القريب قائما على كسب المزيد من الأسواق الطاقوية والبحث عن الاستثمارات المشتركة في ليبيا والجزائر خصوصًا في الغاز الصخري، وتغري المغرب بإمدادات تنافسية للطاقة مقابل الرهان على منطقة للتبادل الحر، إلا أن هذه الرهانات كلها ستظل حبيسة اللعبة التنافسية الروسية-الأمريكية-الفرنسية حيث تهدد واشنطن حلفاءها في شمال إفريقيا بالعقوبات في حالة الاقتراب أكثر مع روسيا على حساب المصالح الغربية.

* مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر

٣٦٪ من نفط العالم تنتجه دول الخليج وروسيا بواقع (٢٣٪) مقابل (١٣)

النفط والاستثمارات أدوات التقارب الروسي - الخليجي

شهدت العلاقات الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقد الحالي تطورات ملحوظة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتجلى ذلك في عدد اتفاقيات التعاون الاقتصادي ومذكرات التفاهم المبرمة بين أغلب دول الخليج العربية وروسيا الاتحادية، وكذلك عقد المزيد من الحوارات الاستراتيجية بين الجانبين، وزاد حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين. ويشكل التعاون الروسي مع دول الخليج المنتجة للنفط الخام اليوم أهمية استراتيجية كبيرة لاسيما في ظل الانخفاض في أسعار النفط وضرورة العمل المشترك للنهوض بأسواق النفط العالمية لأن في ذلك مصلحة كلا الجانبين اللذين يعتمدان بشكل كبير على عوائد تصدير النفط الخام ومنتجاته في تمويل مختلف المشروعات والبرامج في إطار البرنامج الاستثماري لدول مجلس التعاون الخليجي وروسيا.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

سنتناول في مقالنا استعراض اهتمام روسيا الاتحادية بمنطقة الخليج، وبيان الوزن النسبي لنفط دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الروسي في السوق العالمية للنفط، ثم التعرف أهم معالم التعاون الاقتصادي الروسي - الخليجي واستشراف آفاقه المستقبلية.

أولاً- الاهتمام الروسي بمنطقة الخليج:

يرجع اهتمام روسيا الاتحادية بمنطقة الخليج العربي خلال العشرية الثانية من القرن (٢١) طبقًا لآراء المتخصصين بالعلاقات الروسية الخليجية إلى جملة من الأهداف يمكن إيجازها بالآتي:

١) محاولتها كسر طوق العزلة الدولية، والتقليل من الانعكاسات السلبية للعقوبات التي فرضتها الولايات ودول غربية أخرى عليها على إثر أحداث شبه جزيرة القرم في ٢٠١٤م.

٢) إلزام الدول الغربية بالتعامل معها كلاعب أساسي في الشرق الأوسط، من خلال تقديم أوراق اعتمادها بوصفها قوى مؤثرة تمتلك مفاتيح الحل لأكثر أزمات الشرق الأوسط تعقيدًا المتمثلة بالأزمة السورية.

٣) التقليل من وجهة النظر لبعض الدول العربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الضمان الوحيد للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

٤) تأكيدها عدم التخلي عن حلفائها، لا سيما أنها تعمل في الآونة الأخيرة على الدخول إلى شرق البحر المتوسط والاقتراب من الخليج العربي؛ وهو ما يجعلها قادرة على التأثير في الملاحة العسكرية والتجارية الدولية، ونقطة نجاح أخرى تضاف إلى وجودها القوي في قاعدة طرطوس السورية.

وفي هذا الإطار، يرى العديد من المختصين بالقضايا الاستراتيجية إلى أن من أسباب الاهتمام الحالي لروسيا بالشرق الأوسط، هو المخزون الاستراتيجي من النفط فيها، بدءًا من الخليج إلى الغرب؛ فبالنسبة إلى روسيا، فإن هذه المسالة تجعل من دول المنطقة؛ إما منافسون لها أو شركاء. وطبقًا لرؤية بعض مراكز الأبحاث بالمنطقة فإن الاستراتيجية الروسية للتمدد في منطقة الشرق الأوسط تستند على دعامتين أساسيتين، تتمثل الأولى في التحالفات الصلبة أي بناء نوع من التحالفات المستمرة مع عدد من الفاعلين الإقليميين بالمنطقة.

والدعامة الثانية تتمثل في توافق الضرورة، والذي يتجسد في تنحية الخلافات السابقة جانبًا وتحقيق درجة عالية من التقارب الذي لم يصل إلى حد التحالف، لكنه يتوافق مع استحقاقات الوضع الحالي، علاوة على أن استقرار الشرق الأوسط وانتهاء الصراعات المسلحة فيه يحقق لروسيا استقرار أمنها و حدودها الجنوبية، وهي التي يسكن فيها أكثر من (٢٢)

مليون مسلم، ومن ثم تتمتع المنطقة بتوازن نسبي، بالنسبة للأمن الروسي.

ويشير مشهد علاقات روسيا الاتحادية مع دول مجلس التعاون إلى أن هذه العلاقات قائمة ترتكز على المنافع وليس المصالح، وما يميز بينهما هو كون المنافع تتغير بتغير الوقت والأوضاع، بينما المصالح تكون أكثر استدامة وتعقيدًا، ما يعني أن ذلك النوع من العلاقات يهدف إلى بناء علاقة طويلة الأمد بقصد تحقيق المنافع المتبادلة.

وغني عن البيان فإن دول مجلس التعاون بدأت ترى بأن تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في ظل التحولات التي مرت بها المنطقة يستدعي انفتاحها وتعاونها مع قوى أخرى غير القوى التقليدية التي تعاونت معها طيلة العقود المنصرمة، ومن هنا شكل الانخفاض الكبير في أسعار النفط نقطة دفع لتحقيق التفاهم المبني عن المنافع المتبادلة، والذي كانت ثماره واضحة في اتفاق خفض إنتاج النفط الذي أبرم بين دول الأوبك وروسيا أكتوبر ٢٠١٦م، والذي شكل أحد عوامل الدفع الرئيسة لاستعادة التوازن في السوق العالمية للنفط، والذي حقق لروسيا ربحًا لا يقل عن ١٢٠ مليار دولار على مدار عامين، وأنه نتيجة لذلك من الضروري تقييم نتائج التعاون بشكل عام مع دول أوبك بالنسبة للاقتصاد الروسي وجماع القول، فإن العنصر الحاسم في تنفيذ اقتراب المنافع المتبادلة بين روسيا الاتحادية ودول مجلس التعاون الخليجي يرجع إلى قدرة الإدارة السياسية الحالية لروسيا على تأهيل شركاء روس، وحسم ملف الخلافات السياسية ومع قطاع الأعمال من جانب، ومن جانب أخر قدرة مجلس التعاون ككتلة مؤثرة في السوق العالمية للنفط على فرض حالة استقرار سياسي في الأسواق في ظل حالة الانقسام في النظام العربي والصراعات والخلافات والنزاعات الجارية فيه.

ثانيًا- الأهمية الجيواقتصادية لنفط روسيا ودول الخليج العربية:

تشكل الثروة النفطية التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا ثقلاً كبيرًا في أسواق النفط العالمية سواء لحجم الاحتياطي أو الإنتاج أو الصادرات، فعلى صعيد الإنتاج العالمي من النفط الخام يمثل إنتاج دول المجلس وروسيا قرابة (٣٦٪) من الإنتاج، بواقع (٢٣٪) وروسيا بنحو (١٣٪)، أي أنهما يشكلان قطبان كبيران في تحريك أسواق النفط العالمية.

جدول (١) إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الروسي (٢٠٠٧-٢٠١٧) ألف برميل

الدولة	٢٠٠٧		٢٠١٠	٢٠١٧	معدل النمو ٢٠٠٦-٢٠١٦	الحصة من الإجمالي ٢٠١٧
الاتحاد الروسي	١٠٠٦٢	١٠٣٨٣	١١٠٠٩	١١٢٥٧	٪١,٤	٪١٢,٢
السعودية	١٠٢٦٨	١٠٠٧٥	١١٩٩٤	١١٩٥١	٪١,٥	٪١٢,٩
الإمارات	٣٠٩٤	٢٩١٥	٣٨٧٣	٣٩٣٥	٪٢,٥	٪٤,٢
الكويت	٢٦٦٠	٢٥٦٠	٣٠٦٥	٣٠٢٥	٪١,٤	٪٣,٣
قطر	١٢٦٧	١٦٣٨	١٩٥٨	١٩١٦	٪٤,٧	٪٢,١
عمان	٧١٠	٨٦٥	٩٨١	٩٧١	٪٣,١	٪١,٠
دول المجلس	١٧٩٩٩	١٨٠٥٣	٢١٨٧١	٢١٧٩٨	....	٪٢٣,٥
الإجمالي العالمي	٨٢٣٣٠	٧٨٣٣٢٥	٩١٥٤٧	٩٢٦٤٩	٪١,١	٪١٠٠

Source: British Petroleum (BP), Statistical Review of World Enrgey2018, 67th Edition, June 2018, P.14

أما فيما يتعلق بالاحتياطي العالمي من النفط الخام، تساهم روسيا ودول المجلس بأكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط الخام بواقع (٢٥,٨٪) لروسيا الاتحادية و(٥٤,٤٪) لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا يؤكد بأن الجانبين سيبقيان يشكلان قطبين رئيسيين في أسواق النفط العالمية خلال العقدين القادمين في ظل الوزن النسبي الصغير لاحتياطي الولايات المتحدة من النفط الذي لا يتخطى (١٠٪) من الاحتياطي العالمي.

جدول (٢) احتياطي النفط الخام في روسيا الاتحادية ودول مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٧-٢٠١٧) مليار برميل

الدولة	١٩٩٧	٢٠٠٧	٢٠١٧	الحصة من الإجمالي ٢٠١٧	الاحتياطي / الإنتاج ٢٠١٧ سنوات
الاتحاد الروسي	١١٣,١	١٠٦,٤	١٠٦,٢	٦,٣٪	٢٥,٨
السعودية	٢٦١,٥	٢٦٤,٢	٢٦٦,٢	١٥,٧٪	٦١,٠
الإمارات	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٥,٨٪	٦٨,١
الكويت	٩٦,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	٦,٠٪	٩١,٩
قطر	١٢,٥	٢٧,٣	٢٥,٢	١,٥٪	٣٦,١
عمان	٥,٤	٥,٦	٥,٤	٠,٣٪	١٥,٢
دول المجلس	٤٧٣,٢	٤٩٦,٤	٤٩٦,١	٢٩,٣٪	٥٤,٤
الإجمالي العالمي	١١٦٢,١	١٤٢٧,١	١٦٩٦,٦	١٠٠٪	٥٠,٢

Source: British Petroleum (BP), Statistical Review of World Enrgey2018, 67th Edition, June 2018, P.12

أما فيما يتعلق بحجم الصادرات من النفط الخام ومنتجاته، فتشكل صادرات دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا الاتحادية أكثر من ثلث الصادرات العالمية من النفط وبواقع (٢٥٪) لدول المجلس و(١٢,٧٪)، والجدول التالي يبن ذلك.

جدول (٣) صادرات النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الروسي

الدولة	٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٧	الحصة من الإجمالي ٢٠١٧
الاتحاد الروسي	٧٨٢٧	٧٣٩٧	٨٣١٣	٨٦١١	١٢,٧٪
السعودية	٨١٠١	٧٥٩٥	٧٩٦٨	٨٢٣٨	١٢,٧٪
الإمارات	٢٧٥٠	٢٦١٧	٣٣١٠	٣٨٩٨	٥,٨٪
الكويت	٢٣٥٢	٢١٦٤	٢٨٦٨	٢٥٣٢	٣,٧٪
قطر	٦٨٩	٦٩٦	١١٢٧	١١٠٥	١,٦٪
عمان	٧٨٣	٧٧٨	٩٠٦	٨٠٣	١,٢٪
دول المجلس	١٤٦٧٥	١٤٢١٧	١٦٥٦٢	١٦٥٧٦	٢٥٪
الإجمالي العالمي	٥٧٣٩٢	٥٥٢٤٧	٦٢٤٧٧	٦٧٥٩٢	١٠٠٪

Source: British Petroleum (BP), Statistical Review of World Enrgey2018, 67th Edition, June 2018, P.24

مشهد علاقات روسيا مع دول الخليج يرتكز على المنافع وليس المصالح كون المنافع متغيرة بينما المصالح أكثر استدامة وتعقيدًا

وتصل صادرات السعودية من النفط الخام لجمهورية الصين قرابة (١,٥٩٦) مليون برميل يوميًا لتتصدر السعودية قائمة أكبر موردي النفط الخام إلى الصين متخطية روسيا التي جاءت بالمرتبة الثانية بـ (١,٥٩٣) مليون برميل يوميًا.

وبالرغم من التنسيق الروسي الخليجي في إطار اتفاق ديسمبر الماضي في مجال تحديد سقوف لإنتاج النفط، فإن هذا الإجراء هو ليس العامل الوحيد، بل يوجد أكثر من (٢٠) عامل تدخل في تحديد سعر النفط الخام من بينها توجهات أسواق المال ومعدل النمو العالمي، وذلك بالإضافة إلى أسس العرض والطلب.

ثالثًا- التعاون الروسي الخليجي في مجال الصناعة النفطية

يشكل التعاون في مجال النفط والغاز الروسي الخليجي منطلقًا رئيسًا للتعاون الاقتصادي بين الجانبين اللذان يشتركان بعلاقات منافع مشتركة في أسواق الطاقة العالمية والتي ترجع بفوائد جمة لكلا الطرفين. ويمكن إيجاز أهم معالم التعاون الخليجي الروسي على صعيد الصناعة النفطية بالآتي:

١- في عام ٢٠٠٤م، تم التوقيع على اتفاقية بين الشركة الروسية المساهمة "لوكويل اوفرسيز هولدنغ" والحكومة السعودية حول مساهمة الشركة الروسية في عمليات التنقيب وبناء مصنع لتسييل الغاز بجانب حقل "غوار" وهو أكبر حقل نفطي في العالم الواقع في جنوب شرقي السعودية.

٢- تم عام ٢٠٠٤ م، افتتاح مكتب للشركة الروسية المساهمة "ستروي ترانس غاز " بمدينة الخبر. وقامت هذه الشركة في سنة ٢٠٠٥م، بوضع تصور لإنشاء شبكة وطنية لنقل وتوزيع الغاز في السعودية ووضعت تصميمًا لتوزيع الغاز بمدينة الرياض. ومنذ سنة ٢٠٠٦م، تعمل بمدينة الخبر ممثلية شركة "غلوبالستروي - انجينيرينغ ".

٣- تم التوقيع على اتفاقية الدول المصدرة للغاز عام ٢٠٠٨م، في موسكو لتأسيس منتدى الدول المصدرة للغاز الذي جاء ثمرة للتعاون الروسي القطري.

٤- تم في عام ٢٠١٥م، التوقيع على بروتوكول للتعاون بين دولة الكويت وروسيا في قطاع صناعة النفط والغاز والطاقة.

٥- توقيع بيان مشترك في سبتمبر ٢٠١٦م، بين السعودية وروسيا عززت من خلاله مواقفهما في سوق النفط ويقضي هذا البيان باتخاذ إجراءات مشتركة بهدف تحقيق استقرار سوق النفط، التي تعاني من تخمة مفرطة في المعروض. وأثمر هذا التعاون بتوصل مجموعة من منتجي الخام في نهاية نوفمبر٢٠١٦م، إلى توقيع اتفاق فيينا النفطي القاضي بتقليص إنتاجهم بمقدار ١,٨ مليون برميل يوميًا.

٦- التوقيع في أكتوبر ٢٠١٧م، بموسكو على مذكرة تفاهم بين السعودية وروسيا لإنشاء منصة روسية سعودية للاستثمار في مجال الطاقة.

٧- وقعت شركة النفط العمانية في أكتوبر ٢٠١٧م، اتفاقية شراكة وتعاون مع شركة روس نانو الروسية في مجالي النفط والغاز.

ويمكن القول بأنه بالرغم من وجود تعاون روسي مع بعض دول الخليج في الوقت الحاضر، حيث تستثمر شركات روسية في هذه الصناعة النفطية. غير أن هناك تحديات تواجه التعاون تتمثل في محدودية مستوى تكنولوجيا صناعة النفط الروسية، مقارنة بمثيلاتها لدى شركات النفط العالمية، والتحدي الثاني يتمثل في المقاربة التي اعتمدتها الشركات الروسية لنشاطها في المنطقة، حيث لجأت هذه الشركات لتمويل استثماراتها من المصارف المحلية، عوضًا على رأس المال الروسي.

رابعًا-العلاقات الخليجية الروسية: آمال وتطلعات:

شهدت السنوات الثلاث الأخيرة حراكًا كبيرًا على صعيد الديناميكية الاقتصادية في العلاقات الروسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، في إطار الحوار الاستراتيجي الروسي – الخليجي، حيث تم عقد ملتقيات للحوار والاستثمار في موسكو وبعض العواصم الخليجية تسعى جميعها لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي. وعلاوة على الحوار المتعدد الأطراف الروسي الخليجي، فقد وقعت روسيا الاتحادية على إعلانات واتفاقات شراكة مع بعض دول مجلس التعاون يمكن إيجازها بالآتي:

١) الشراكة الاستراتيجية بين دولة الإمارات وروسيا:

وقعت الإمارات وروسيا إعلانًا حول التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين وشدد إعلان التعاون والشراكة الاستراتيجية بين البلدين على رغبة الجانبين العمل على تعزيز وتنمية التعاون السياسي في القضايا الثنائية والإقليمية الرئيسة، بما في ذلك في إطار الحوار الاستراتيجي روسيا –مجلس التعاون الخليجي، وصيغة التعاون الروسية –العربية وغيرها من الصيغ.

وسيسمح الإعلان الجديد بتعزيز وتطوير العلاقات الروسية المتطورة في مجالات عدة، لتصل إلى مستوى إمكانات البلدين الضخمة. وبلغ حجم الاستثمارات الإماراتية في الاقتصاد الروسي نحو ٦ بلايين دولار. وأُعلن عام ٢٠١٣م، عن إنشاء صندوق استثماري مشترك بين الإدارة المالية لأبو ظبي وصندوق الاستثمار الروسي المباشر في مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي، وقد وظفا الصندوقان حوالي (٢) مليار دولار في مشروعات مشتركة، تراوحت عائداتها ما بين ١٥ و١٧٪. وتسعى الإمارات إلى زيادة استثماراتها في قطاعات منها الطاقة والعقارات وإدارة وتشغيل الموانئ، حيث أعلن في ديسمبر ٢٠١٨م، عن استثمار مشترك لكل من الصندوق السيادي الروسي وشركة مبادلة للاستثمار الإماراتية لتطوير منصة الخدمات اللوجستية وتقنيات النقل والإمداد على مساحة (٤٣) متر مربع.

٢) الشراكة السعودية الروسية:

أطلقت السعودية وروسيا صندوقًا استثماريًا مشتركًا بمليار دولار، وكجزء من الشراكة بين صندوقي الاستثمارات العامة والاستثمارات المباشرة الروسي منذ عام ٢٠١٥م، بقيمة ١٠ مليارات دولار، وافق الصندوقان على استثمار مليار دولار في الأسواق العامة الروسية وفي أكثر من ثمانية مشاريع خاصة في قطاعات مختلفة من بينها التجزئة والعقار والطاقة البديلة والنقل والبنية التحتية. وقد تم أثناء زيارة خادم الحرمين الشريفين في أكتوبر ٢٠١٧م، التوقيع على (١٥) مذكرة تفاهم وبرنامج تعاون شملت مجالات التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي والزراعي والطاقة النووية للأغراض السلمية والعمل والتنمية والحماية الاجتماعية والاتصالات وتقنية المعلومات والطرق والنقل، علاوة على الاستثمار في مجال التكنولوجيا والتوقيع على اتفاق صندوقي الاستثمارات الروسي والسعودي على استثمار ١٣ مليار روبل في مشاريع البنية التحتية في موسكو وبطرسبرج.

٣) الشراكة الروسية الكويتية:

ترجع الشراكة الروسية الكويتية إلى تسعينات القرن الماضي، حيث تم تشكيل لجنة التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والفني بين البلدين عام ١٩٩٤م، كما أنشئ مجلس الأعمال الروسي الكويتي عام ٢٠٠٨م، وعقد أول منتدى للاستثمار الروسي الكويتي في عام ٢٠١٤م، وفيه اتفق البلدان على إنشاء منصة استثمار بهدف تمويل مشاريع مشتركة بينهما، ووقع على الوثيقة الصندوق الروسي للاستثمار والشركة الكويتية للاستثمار. وبموجب هذا الاتفاق تخصص الهيأة العامة ٥٠٠ مليون دولار إضافية للاستثمار في مشروعات في روسيا بالشراكة مع الصندوق الروسي المباشر للاستثمارات، علاوة على (٥٠٠) مليون دولار التي خصصتها الهيأة للاستثمار مع ذات الصندوق عام ٢٠١٢م، وعلاوة على الاستثمار الحكومي يقوم القطاع الخاص الكويتي بالاستثمار أيضًا، فمثلاً تقوم مجموعة "الشايع" الكويتية بتطوير شبكة متاجر "موتيركار" و"ذي بودي شوب" ومقاهي "ستاربكس" بالامتياز التجاري (فرانشيز).

٤) الشراكة الروسية القطرية:

عقدت اللجنة القطرية – الروسية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والفني اجتماعات متتالية، وبحث الجانبان أوجه التعاون المشتركة في مجالات متعددة، منها: التجارة، والاستثمار، والجمارك، والطاقة، والصناعة، والمواصلات، والزراعة، والإنشاءات، والثقافة، والتعليم، والرياضة، والشباب، والتعاون بين رجال الأعمال من البلدين.

وقد تم التوقيع على العديد من العقود الاقتصادية لاسيما في مجالات الطاقة والبنية التحتية والعقارات، والسياحة والاستثمارات ويوجد بين البلدين عدد من الاتفاقيات التجارية حيث تجرى مباحثات في شأن حزمة كاملة من المشاريع، وبالإضافة إلى ذلك، فإن قطر استثمرت عام ٢٠١٤م، في

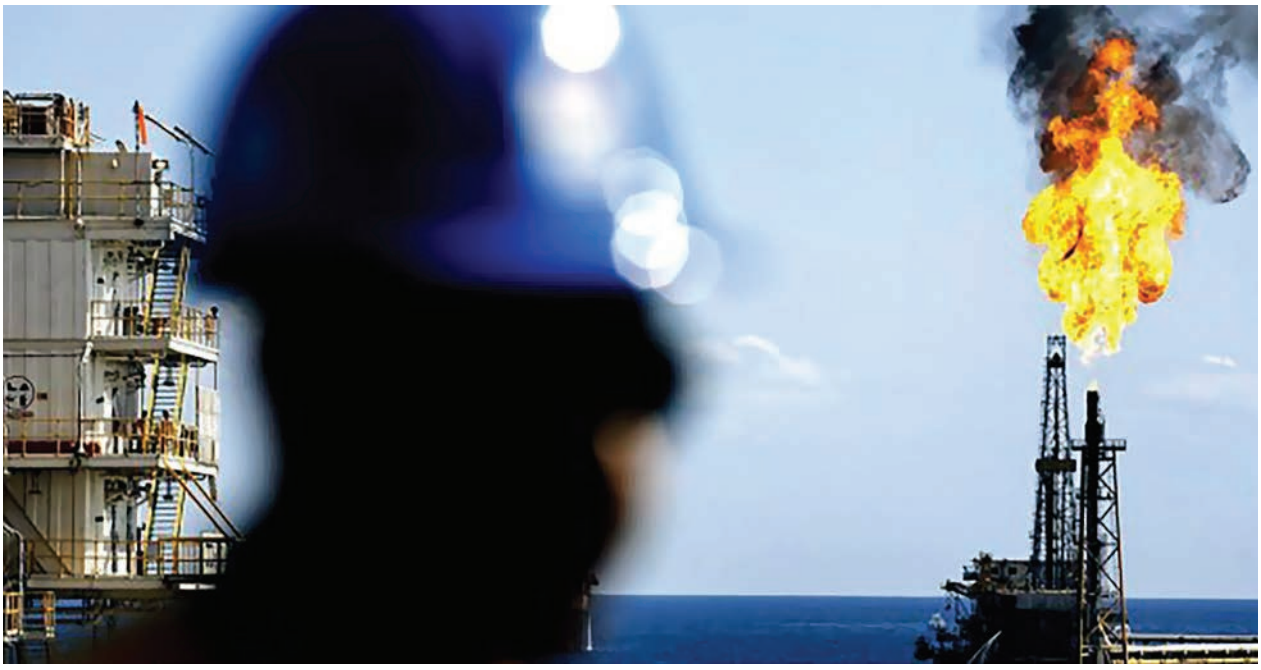

الاقتصاد الروسي أكثر من ملياري دولار، وتأتي الصفقة الجديدة بعد صفقة أخرى أبرمها جهاز قطر للاستثمار مع شركة روس نفط اشترى بمقتضاها التحالف حصة في الشركة الروسية بلغت نسبتها ١٩,٥ في المئة مقابل نحو ١١,٣ مليار دولار، ووُصفت الصفقة بالأكبر في العام ٢٠١٦م.

٥) الشراكة البحرينية الروسية:

تم تأسيس مجلس الأعمال الروسي - البحريني في ٢٠٠٨م، وفي عام ٢٠١٤م، وقعت مذكرات التفاهم بين مؤسسات القطاع العام وقطاعات الأعمال البحرينية وذلك مع نظيراتها في روسيا. كما دخلت طيران الخليج، في مايو ٢٠١٥م، في اتفاقية شراكة تجارية مع طيران «S7» الروسي، تتيح لمسافريها القاصدين موسكو حجز رحلاتهم الجوية من وإلى أي وجهه محلية في روسيا انطلاقًا من موسكو على طيران «S7» الروسي.

٦) الشراكة الروسية العمانية:

في إطار تعزيز وتحسين العلاقات التجارية والاستثمارية بين القطاع الخاص في كل من روسيا وعُمان تم إنشاء مجلس رجال الأعمال العماني الروسي والذي أخذ ينظم منتدى الأعمال العماني الروسي، بالتناوب بكلا البلدين، حيث عقد في أكتوبر ٢٠١٧م، بمسقط وذلك بحضور ومشاركة من ٤٠ شركة من كبريات الشركات الروسية في مختلف مجالات الصناعة والتجارة والخدمات والتكنولوجيا المتقدمة وخلال اللقاء تم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين شركة النفط العمانية وشركة روس نانو الروسية في مجال النفط والغاز.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يميز العلاقات بين روسيا ودول الخليج تعدد المصالح المشتركة، لاسيما في القطاع النفطي، فكلا الجانبين يعتبر من أكبر المؤثرين الرئيسيين في سوق النفط العالمية، وهذا جعل التقارب بينهما خلال السنوات الثلاث المنصرمة عنصرًا مهمًا في تحقيق التوازن في أسواق النفط، والذي تجلى في اتفاق أكتوبر ٢٠١٦م، والذي أدى إلى رفع سعر النفط بنسبة (١٦٪) ، وكذلك اتفاق ديسمبر ٢٠١٨م، القاضي بتخفيض إنتاج دول الأوبك وروسيا ومنتجين أخرين بمعدل (١,٢) مليون برميل يوميًا اعتبارًا من مطلع يناير ٢٠١٩م، وبدأت ملامحه تنعكس أيجابًا على أسعار النفط، حيث تجاوز خام برنت حاجز (٦١) دولار للبرميل في ١٠ يناير٢٠١٩م.

وختامًا نقول بأن الديناميكية الاقتصادية الروسية الخليجية بدأت تتصاعد، فروسيا تشكل القوى الدافعة، ودول الخليج تتملك الإمكانات المالية للقيام بالاستثمارات العالية التكلفة التي يحتاجها الاقتصاد الروسي المحلي وهو ما دفع صندوق الثروة السيادية لروسيا والصندوق الروسي للاستثمار المباشر إلى الدخول في صفقات استثمار مشترك مع الصناديق السيادية لدول الخليج بقصد القيام باكتتابات في أسهم رأس المال في الاقتصاد الروسي، وتمتد هذه الاستثمارات من خلال مشروعات تجارية متنوعة وفي القطاع الزراعي والبنية التحتية، ونظم توليد الطاقة والنقل وبرامج خدمات متعلقة بنقل الكهرباء والغاز.

* استشاري اقتصادي

دول الخليج وروسيا: رغبة متبادلة للتعاون في إطار المعادلة الأمريكية

٦ توجهات للسياسة الخارجية الروسية تعيد سياسات الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة

روسيا اليوم:

بعد انهيار"الاتحاد السوفيتي" السابق، عام ١٩٩١م، ظهرت خمسة عشر جمهورية، كانت تكون معًا (إضافة لبعض المقاطعات) ذلك الاتحاد، الذي قام عام ١٩١٧م، واستمر لحوالي ثلاثة أرباع القرن. وكانت جمهورية روسيا الاتحادية أكبر وأهم هذه الجمهوريات، وهي الجمهورية التي كانت تقود الاتحاد السوفيتي، الدولة العظمى السابقة، والتي أصبحت الوريث الشرعي لذلك الاتحاد. فهي الأكبر والأهم بين مكونات الاتحاد السوفيتي المندثر. تقدر مساحة روسيا بـ (١٧,٠٧٥,٤٠٠كم٢) أي حوالي ضعف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية (٩,٦٦٦,٥٣٢ كم٢) وبما يمثل ٧٦٪ من كامل مساحة "الاتحاد السوفيتي" المنتهي... وهي تمتد من بحر البلطيق غربًا إلى المحيط الهادي شرقًا، ومن حدود الصين والجمهوريات الإسلامية (السوفيتية – سابقًا) جنوبًا، إلى المحيط المتجمد الشمالي شمالاً.

د. صدقه بن يحيى فاضل

وتحتوي هذه المساحة الشاسعة على ثروات وموارد طبيعية ضخمة... إذ تضم روسيا أكثر من ٥٠٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في الاتحاد السوفيتي السابق. وتنتج ما يوازي ٦٠٪ من مجموع الإنتاج الزراعي السوفيتي. كما تنتج حوالي ٦٨٪ من إنتاج الطاقة السوفيتية. وتحتوي على أكثر من ٧٠٪ من احتياطي المعادن الرئيسية، في الاتحاد السوفيتي السابق.

وتمثل البنية الصناعية فيها ما يعادل ٦٢٪ من كامل البنية الصناعية السوفيتية. ويقدر سكانها حاليًا بحوالي ١٥٠ مليونًا... أي ما كان يعادل ٥٣٪ من سكان الاتحاد السوفيتي. وتسيطر روسيا (ذات التاريخ العريق كدولة كبرى سابقة) على حوالي ٨٥٪ من مجموعة أسلحة الدمار الشامل التي كان يملكها الاتحاد السوفيتي الزائل. وقامت روسيا بسحب معظم الأسلحة النووية المتواجدة في الجمهوريات السوفيتية الأخرى السابقة.

كل هذا هيأ ظهور روسيا كدولة كبرى، وربما "عظمى" في المستقبل القريب. ولكن روسيا واجهت مشاكل وأزمات اقتصادية وسياسية خانقة، منذ زوال الاتحاد السوفيتي... تمثلت في: تدهور اقتصادي حاد، نجم عن التحول نحو النظام الرأسمالي، وسوء الإدارة والفساد. كما عانت من صعوبات الانتقال للنظام الديمقراطي/ الرئاسي، وما نتج عن ذلك من مشاكل وعوائق وأزمات كبرى... أسهمت في إضعافها، وتخلفها، ومواجهتها لكوارث، وصلت لحد المعاناة من الإفلاس، وانفصال بعض أجزائها، واختراق الاستخبارات الأمريكية والغربية لمعظم مؤسساتها.

وكانت "مرحلة انتقالية" (١٩٨٩ – ٢٠٠١م) صعبة... أثناء رئاسة "بوريس يلتسين"، وبداية رئاسة "فلاديمير بوتين". إذ كانت روسيا خلالها عبارة عن دولة متخلفة... تعصف بها أزمات مدمرة... وتمتلك ترسانة نووية هائلة. كانت خلال هذه الفترة في موقف جد ضعيف، في مواجهة أمريكا وحلفائها. ولم يكن أمامها من خيار سوى الرضوخ لإملاءات أمريكية وغربية مذلة.

خلال هذه "الفترة الانتقالية"، مارس الغرب (بزعامة أمريكا) شتى مظاهر الابتزاز والهيمنة على روسيا، التي اضطرت للتوجه نحو الغرب... محاولة الاستفادة الاقتصادية منه، ومساعدتها للوقوف على قدميها، لتجاوز كبوة التحول المريعة. ولهذا السبب، كانت روسيا تتسامح مع سياسات الولايات المتحدة، وتعمل جاهدة على تجنب المواجهة معها،

كما كان يحدث أيام الاتحاد السوفييتي، خلال فترة "الحرب الباردة". وعند حدوث أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، أعلنت روسيا تحالفها مع الولايات المتحدة لـ "محاربة الإرهاب". وجنت روسيا من هذا التحالف فوائد اقتصادية وسياسية كثيرة، من أهمها: الحصول على مساعدات اقتصادية مهمة... مكنت روسيا من التخفيف من معاناة التحول لاقتصاد السوق الحر، ودعمتها في حربها ضد انفصالي الشيشان، وغيرهم. وتم إنشاء مجلس "ناتو – روسيا" المشترك، لتنسيق التعاون الأمني والسياسي بين حلف الناتو وروسيا. ومقابل ذلك، كانت روسيا في منتهى التسامح مع السياسات الأمريكية، بما فيها سياسات رأى البعض أنها تضر بمصالح روسيا، في المدى الطويل.

أمعنت أمريكا والغرب في اتخاذ سياسات استفزازية بالنسبة لروسيا. من ذلك ما سمي بـ "محاصرة وتطويق روسيا"، عبر توسيع حلف الناتو شرقًا، ليضم معظم ما كان يعرف بـ "أوروبا الشرقية". وهي مناطق نفوذ سابقة للاتحاد السوفيتي (روسيا) ومتاخمة لروسيا. وكذلك: إصرار الولايات المتحدة على بناء ما يعرف بـ "الدرع الصاروخي" في كل من بولندا وتشيكيا، والذي تقول الولايات المتحدة أن الغرض منه هو: صد الصواريخ التي قد تطلقها الدول "المارقة" (إيران، كوريا الشمالية) باتجاه أمريكا والغرب...؟! بينما يرى الروس أن الهدف الحقيقي منه هو: تطويق روسيا صاروخيًا، وتحديد وإعاقة القوة الصاروخية الروسية.

أدى تعامل الغرب المهين مع روسيا، إلى تنامي الشعور القومي الروسي، وتعالت الأصوات الروسية المنادية بـ "الحفاظ على الكرامة الروسية"، ووقف "الإهانات الأمريكية والغربية". وجاءت تلك الدعوات من قبل اليمين الروسي، الذي بدأت سطوته تقوى في الساحة السياسية الروسية. الأمر الذي أدى إلى: ظهور قيادة سياسية روسية جديدة... تحاول التصدي لأمريكا والغرب، واستعادة هيبة روسيا السابقة، أو أكبر قدر ممكن منها. ومن أهم أسباب ظهور هذه السياسة الروسية (الجديدة) إضافة إلى تنامي المد القومي الروسي، وجود قيادة روسية وطنية... تعمل جاهدة على جعل روسيا دولة كبرى، وبما يتناسب مع إمكاناتها البشرية والمادية، والتي تجسدت في القيادة الوطنية الروسية الفذة للزعيم "فلاديمير بوتين"، قائد حزب روسيا الموحدة (الحاكم الآن). وبدأت المرحلة البوتينية (٢٠٠١م-الآن) إن صح التعبير.

اتسمت المرحلة البوتينية بتجاوز روسيا، بشيء من النجاح، للمرحلة الانتقالية الصعبة، التي تمثلت اقتصاديًا في التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية (ذات الضوابط) وسياسيًا: في التحول من ديكتاتورية الحزب الواحد إلى "الديمقراطية" الموجهة. ودعم تزايد دخل روسيا من تصدير النفط، بسبب تزايد أسعاره، هذا التوجه القومي الروسي. تجسدت هذه السياسة الروسية الجديدة في عدة أقوال وأفعال، منها:

- الاجتياح الروسي لجورجيا: وتقديم الدعم السياسي والعسكري لإقليمي "أوسيتيا الجنوبية"، و"أبخازيا".
- دعم روسيا لما يعرف (أمريكيًا) بـ "محور الشر" (إيران، كوريا الشمالية، سوريا).
- تهديد بعض دول الجوار (خاصة أوكرانيا) من مغبة التمادي في التعاون مع الغرب ضد روسيا، بما في ذلك التدخل في شرق أوكرانيا، واحتلال جزيرة "القرم" وضمها للاتحاد الروسي.
- التدخل العسكري الروسي المباشر في سوريا إلى جانب نظام الأسد.
- إعادة تفعيل تحركات روسيا العسكرية في المياه الدولية، عبر تسيير رحلات روتينية روسية لبعض قاذفاتها وبوارجها العسكرية.
- العمل على تحديث السلاح الروسي الاستراتيجي، وإنتاج أجيال متقدمة من الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى.

كل هذه الإجراءات أصبحت تعني: أن السياسة الخارجية الروسية، وخاصة تجاه أمريكا وحلفائها، قد تغيرت، وأضحت أقرب إلى سياسات الاتحاد السوفيتي، أثناء فترة "الحرب الباردة" الماضية. وبدأت روسيا تبرز كمنافس (جديد) للولايات المتحدة، وليس كشريك استراتيجي. انتهى عصر الوفاق التام مع أمريكا والغرب، وبدأ سباق التنافس، والخلاف بين الجانبين، وخاصة في وحول ما يعرف بالحدائق الخلفية لروسيا، وهي: أوروبا الشرقية، ووسط آسيا، والشرق الأوسط. ويبدو أن روسيا ما زالت تريد علاقات اقتصادية وثيقة مع الغرب بعامة، ولكنها ترفض التبعية السياسية الروسية لأمريكا. كما أن الروس قلقون من حقيقة التحالف الأوروبي – الأمريكي، ويشيرون إلى "عداء تقليدي" أوروبي متأصل ضد روسيا. وهذا ما قد يصعد من سياساتهم المستقلة الجديدة، ويدفعهم لمقاومة حلف الناتو، الذي ينظرون إليه الآن بعيون ملأها الشك والريبة. وتزيد العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا الآن من

انتهى عصر الوفاق بين روسيا مع أمريكا والغرب وبدأ التنافس والخلاف حول الحدائق الخلفية لموسكو والشرق الأوسط

أمعنت أمريكا في سياسات استفزازية لمحاصرة روسيا بتوسيع الناتو شرقًا وبناء "الدرع الصاروخي" في بولندا وتشيكيا

احتمالات قيام "حرب باردة" جديدة. بل أن البعض يرى أن هذه الحرب قد اندلعت بالفعل.

العلاقات الخليجية - الروسية:

في هذا الإطار، وانطلاقًا من هذه الحقائق المذكورة سابقًا عن الدب الروسي العتيد، يجب أن ننظر إلى العلاقات الحالية والمستقبلية بين دول الخليج العربية والاتحاد الفيدرالي الروسي. إن العلاقات بين الجانبين الخليجي والروسي قديمة جدًا، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك حوالي ٢٠ مليونًا من سكان الاتحاد الروسي يعتنقون الدين الإسلامي، منذ عهد بعيد، وإن بعضًا منهم يأتون للحج والعمرة إلى السعودية. والآن هناك جالية روسية كبيرة نسبيًا تقيم في الإمارات. ونرى أن هناك حرص شديد من روسيا على إقامة علاقات أوثق مع كل دول مجلس التعاون الخليجي التي يبدو أن لديها نفس الرغبة. وكل طرف في هذه العلاقات يسعى "بالطبع" لخدمة مصالحه، وينطلق من حاجاته، وأهداف سياساته.

ولندرك كنه العلاقات الخليجية - الروسية، لابد أن نعرف ماذا تريد روسيا من منطقة الخليج العربية، وماذا تريد دول مجلس التعاون الخليجي من روسيا، وما مدى قدرة كل طرف من هؤلاء على تحقيق ما يريده من الطرف الآخر؟ روسيا تريد ترسيخ قدميها في هذه المنطقة، التي تعتبر أقرب "المياه الدافئة" لها. سرت روسيا بوجودها في سوريا، وبوجود قاعدة عسكرية روسية كبرى على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتريد الحفاظ على هذا الوجود، وترسيخه، وتوسعه. وذلك عبر: إقامة علاقات وثيقة (نسبيًا) مع كافة دول المنطقة، وخاصة دول الخليج العربية.

ويدرك الروس أهمية هذه المنطقة للقوى الدولية الكبرى الأخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والغرب، وخاصة الأهمية الاستراتيجية الكبرى الحالية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعي أمريكا على إبعاد روسيا، وأي دولة كبرى أخرى، عن هذه المنطقة... للحيلولة دون تهديد ما تسميه أمريكا مصالحها بالمنطقة... أي نفوذها العتيد المستتب بالمنطقة، والذي يعطي أمريكا قوة على قوتها، ويدعم هيمنتها الكونية.

فهذه المنطقة العربية، التي يشار إليها عالميًا بـ "الشرق الأوسط"، تحظى بأهمية استراتيجية بالغة. اذ يربط موقعها الهام بين ثلاث قارات، وتمر فيها وعبرها أكثر القنوات والممرات المائية الدولية أهمية (هرمز، باب المندب، السويس، جبل طارق) ناهيك عما يوجد بها من ثروات طبيعية هائلة، أبرزها النفط والغاز. ففيها أكبر الاحتياطيات في العالم من هذين الموردين الهامين. ولا يمكن لدولة كبرى أو عظمى أن تكون كذلك ما لم يكن لها نفوذ بهذه المنطقة. لذلك، نرى تصارع الدول الكبرى والعظمى على المنطقة، هادفين أن يكون لهم نفوذ ووجود دائم فيها.

نعم، تحرص القيادة الروسية على إقامة علاقات روسية - خليجية وثيقة ومثمرة. كما يحرص الجانب الخليجي - العربي على التقارب مع روسيا، مع عدم تأثير ذلك بالسلب على العلاقات الاستراتيجية التي تربطهم جميعًا بالولايات المتحدة. وهي معادلة ليس من السهل تحققها في المرحلة السياسية الحالية، التي تشهدها المنطقة، وما يدور فيها من خلافات وصراعات وحروب. تريد دول مجلس التعاون الخليجي علاقات وثيقة مع روسيا، تضمن دعم روسيا لهذه الدول على الساحتين الإقليمية والعالمية. كما تضمن استفادة دول الخليج العربية من بعض مبيعات الأسلحة الروسية. إضافة إلى ذلك، ضمان "تعاون" روسيا مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجال النفط – إنتاجًا وأسعارًا. وذلك باعتبار روسيا منتج ومصدر كبير للنفط.

والخلاصة، أن روسيا تريد تثبيت تواجدها العسكري والسياسي بالمنطقة، عبر عدة وسائل، في مقدمتها: إقامة علاقات وثيقة مع كل دول المنطقة، وخاصة دول الخليج العربية. كما تريد سوقًا لمبيعات أسلحتها، وما تصدره من تقنية متوسطة. ومن الناحية الأخرى، تحرص كل دول مجلس التعاون الخليجي على دعم علاقاتها بالاتحاد الروسي، باعتباره دولة عظمى قادمة، تمكن من الاستفادة من مواقفها السياسية، وصادراتها من الأسلحة. كما تسهل تعاون روسيا مع هذه الدول في مجال النفط، وأيضًا مجال ما يعرف بـ "مكافحة الإرهاب"، وغيره.

* عضو مجلس الشورى سابقًا، أستاذ العلوم السياسية، المملكة العربية السعودية

روسيا تبيع حلفاءها خوفًا أو طمعًا وستبيع إيران وبشار بثمن ترضى به

روسيا في الشرق لا تنافس أمريكا بل أداة أمريكية لتحقيق أهداف واشنطن

امتاز الشرق الأوسط في العقدين الأخيرين بعدم الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بل دخل في أكثر من حرب دولية قاسية وظالمة ومشبوهة، بحجة تأسيس نظام عالمي جديد، بعد انهيار النظام السابق الذي حكم العالم بعد الحرب العالمية الثانية باسم الحرب الباردة، بين قطبين رئيسيين هما دول الغرب وحلف شمال الأطلسي "الناتو"، ودول الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية باسم حلف "وارسو"، فكانت نشأة المرحلة الحالية في الشرق الأوسط متأثرة برواسب صراعات الحرب الباردة بين دول الشرق والغرب، وما كان يمثلهما من تحالفات دولية سياسية أو عسكرية، والتناقضات الاقتصادية بينهما فقد كانت على طرفي نقيض بين دول النظرية الاشتراكية الماركسية داخل بلادها وخارجها، وبين دول غارقة في تطبيق نظريات النظام الرأسمالي الاقتصادية، المعتمدة على حرية السوق والليبرالية الاقتصادية والعولمة والمنظمات الاقتصادية العالمية وصندوق النقد الدولي، والبنوك الدولية المتوحشة، فالشرق الأوسط يعيش في ظل اضطراب دولي وحرب باردة غير معلنة.

د. محمد زاهد جول

روسيا تعيد بناء ذاتها سياسيًا و اقتصاديًا:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكيك حلف وارسو العسكري أصبحت تلك الدول في معظمها تابعة لحلف الناتو العسكري الغربي أولاً، وكلها تابعة للنظام الرأسمالي الاقتصادي الغربي ثانيًا، بما فيها دولة روسيا نفسها، فانتهى التنافس الدولي في بناء الأحلاف العسكرية العدائية دوليًا، وبدأت مرحلة التحالفات الاقتصادية المتنافسة، ضمن شروط التنافس الاقتصادي في النظام الدولي الجديد بعد عام ١٩٩١م، وهذا ما جعل دولة روسيا تعيد بناء اقتصادها داخليًا أولاً، وتتطلع لبناء علاقاتها السياسية الخارجية على أساس المصالح الاقتصادية، وبناء تحالفات أو صداقات جديدة على أسس سياسية واقتصادية، وبعيدة عن العلاقات الأيديولوجية والنظريات الفكرية.

ما لم تتوقعه الدول الغربية الرأسمالية هو سرعة عودة روسيا إلى مسرح التنافس الدولي خلال عقدين فقط، فمنذ أن استلم فلاديمير بوتين السلطة السياسية بعد ترشيح الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلسن له أخذ بوضع خطط بناء روسيا الجديدة، وذلك بوضع الخطط التي تبني روسيا العظمى اقتصاديًا، وتنافس نظيراتها على الساحة الأوروبية وغيرها، على أساس النظريات التي بشر بها من قبل ميخائيل غورباتشوف آخر زعماء الاتحاد السوفيتي وصاحب نظرية البيروسترويكا، والتي كانت تخطط لتقديم دولة روسيا كشقيق أكبر لدول الاتحاد الأوروبي في كل المجالات، وهو ما لم ينجح به غورباتشوف في حينه، وقد تمكن بوتين أن ينجح في ذلك جزئيًا، بوضع خارطة طريق عودة روسيا إلى المسرح الدولي بقوة، وبعيدًا ومنافسًا ومستفيدًا من السياسات الغربية الأوروبية والأمريكية، وذلك بانفتاح روسيا على كل دول العالم وإقامة علاقات سياسية واقتصادية معها، وفي الأعوام الأخيرة بدأت روسيا تقدم سوق سلاحها لدول الشرق الأوسط كمنافس لسوق الأسلحة الغربية.

مستقبل العلاقات الروسية مع دول الشرق الأوسط:

بعد انتهاء الحرب الباردة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة العالم منفردة، وقام فلاسفتها بادعاء نهاية التاريخ على قيم المبدأ الرأسمالي والحضارة المسيحية الغربية، ولكنها فشلت في ذلك فشلاً ذريعًا، عسكريًا وفلسفيًا، لأنها ظنت مخطئة أن قوتها العسكرية قبل قوتها الاقتصادية والفلسفية قادرة على فرض الهيمنة الأمريكية على العالم دون منازع، وما أضر

أعادت روسيا علاقاتها الخارجية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي على أساس تحالف المصالح الاقتصادية بعيدًا عن الأيديولوجيات والنظريات الفكرية

باستراتيجيتها أكثر هو افتعالها أزمات دولية غير مكتملة الأركان أو غير مقنعة لدول العالم وشعوبه، بما فيها بدرجة ما الشعب الأمريكي نفسه، فخاضت الإدارات الأمريكية المتهورة في عهد الرئيس الأمريكي بوش الابن حربي احتلال أفغانستان عام ٢٠٠١ م، بذريعة الحرب على الإرهاب، وحرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣ م، بذريعة تدمير أسلحة الدمار الشامل، التي ثبت كذبها وافتراؤها من الإدارة الأمريكية، أما شبهة الحرب على الإرهاب فقد تبين أنها كانت ولا تزال أداة أيديولوجية لمحاربة أعداء اليمين المتطرف في أمريكا فقط، على قاعدة بوش الابن: من ليس مع أمريكا فهو مع الإرهاب.

من الملاحظ أن الحروب التي وقعت في العالم في العقدين الأخيرين كانت في الشرق الأوسط أولاً، وأن أمريكا كانت طرفًا مشاركًا فيها ثانيًا، وأنها كانت حروب كارثية ومدمرة لأمريكا وعدد من دول الشرق الأوسط ثالثًا، وأن من نتائج فشل الحربين الأمريكيتين على أفغانستان والعراق وغيرهما الانهيار الاقتصادي الأمريكي والعالمي عام ٢٠٠٨م، رابعًا، دون أن تتمكن من تجاوز هذه الأزمة الاقتصادية كليًا حتى الآن، وأن روسيا وكل الدول المعادية لأمريكا قد استفادت في تطوير تدخلها في الشؤون الدولية مثل الصين وإيران وتركيا وغيرها خامسًا، فجاء الرئيس الأمريكي ترامب وفي برنامجه الانتخابي تغيير هذه السياسة الأمريكية التي فشل في تغييرها سلفه باراك أوباما مدعيًا فكرة رسائل المصالحة مع العالم الإسلامي عام ٢٠٠٩م، فجاء الرئيس الأمريكي ترامب ليفرض سياسة أمريكية جديد أساسها مبدأ أمريكا أولاً، ووقف المساعدات الأمريكية لدول الشرق الأوسط ثانيًا، والتي قدرها ترامب بسبعة تريليونات دولار دفعت دون تحقيق فائدة لأمريكا بحسب زعمه.

هذا الاضطراب الأمريكي في الشرق الأوسط فتح المجال أمام الدول الأخرى وفي مقدمتها روسيا للحديث والعمل على

الاضطراب الأمريكي في الشرق الأوسط فتح المجال أمام روسيا لإنشاء نظام متعدد الأقطاب بعد عجز واشنطن عن قيادة النظام أحادي القطب

إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب، وقد تبين لهم على وجه اليقين أن أمريكا عجزت عن قيادة نظام عالمي أحادي القطب، فارتفعت أصوات في روسيا والصين وألمانيا والهند والبرازيل وتركيا وغيرها لتأسيس نظام عالمي جديد، بل ذهبت تركيا وألمانيا إلى إعادة النظر بميثاق الأمم المتحدة وقانون مجلس الأمن على صفة الخصوص، لكي يدخل مجلس الأمن دولاً ينبغي أن تكون ممثلة لثلثين من سكان الأرض، حيث أن دول مجلس الأمن الحالي لا تمثل أكثر من ثلث سكان البشرية.

روسيا تجني ثمار اضطراب السياسة الأمريكية الخارجية:

استفادت روسيا كثيرًا من ضعف أو تناقض المواقف الأمريكية إزاء أحداث كبرى في العالم، ومنها الأزمة السورية وأحداث الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي فيما أطلق عليه "الربيع العربي"، فكانت المواقف الأمريكية مترددة في التدخل المباشر فيها، بالرغم من تكرار تهديدها بذلك، ولا شك أن نتائج تدخلات أمريكا السابقة في الشرق الأوسط قد أثرت على الكونغرس والرؤساء الأمريكيين اللاحقين، والذين يصرون على عدم إرسال جنود أمريكيين إلى بؤر الصراع خارج أمريكا، واستثمرت روسيا إصلاحاتها الداخلية في الانفتاح على دول العالم أجمع، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط المحاذي للأراضي الروسية في أكثر من جانب، فعدد كبير من دول الشرق الأوسط تمثل بالنسبة لروسيا الاتحادية جزءًا من الأمن القومي الروسي أولاً، وهي أسواق كبيرة وواسعة ثانيًا، وذلك في حالة توجيه دفة السياسة الروسية إلى التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي معها، فلا نجاح لاقتصاد لا يجد استقرارًا أمنيًا ولا تعاونًا سياسيًا، وهذا ما جعل السياسة الخارجية الروسية تدخل قضايا الصراع في الشرق الأوسط بدرجة أكبر، لأن المشاركة في إيجاد حلول لمشاكل الشرق الأوسط سوف يوفر لها حوارًا مع كل دول الشرق الأوسط، فضلاً عن أنه قد يحقق لها أسواقًا اقتصادية تساعد في معالجة المشاكل الاقتصادية داخل روسيا أولاً، أو في محاولة تجاوز العقوبات الأمريكية والأوروبية عليها ثانيًا.

في نظر الرئيس الأمريكي ترامب إن مشاكل الشرق الأوسط لا نهاية لها، وإن أمريكا تعمل للخروج من بؤر الصراع التي ترهق الاقتصاد والجيش الأمريكي، بينما تحاول السياسة الروسية الاستفادة من هذه الصراعات لصناعة موطئ قدم لها في الشرق الأوسط، ولكن ضمن القدرات الروسية وهي:

١- قدرات روسية ضئيلة في الصناعات المدنية بالنسبة للصناعات الأمريكية والأوروبية والصينية وغيرها، فمجال التنافس الروسي في الصناعات المدنية في دول الشرق الأوسط ضئيل جدًا.

٢- قدرات روسية عسكرية غير منافسة للسلاح الغربي، ولكن قد تنجح روسيا حيث لا تجد بعض دول الشرق الأوسط سلاحًا غربيًا، وسوق السلاح الروسي قد يجد أسواقًا كبيرة ومهمة وغنية في حالة قدمت روسيا نفسها إلى دول الشرق الأوسط كدولة صديقة ولا تتدخل في شؤونها الداخلية، كما تفعل روسيا اليوم مع تركيا ومع بعض دول الخليج العربي، التي تسعى لامتلاك منظومة الدفاع الجوي الروسية س٤٠٠، ولكن بهدف تغيير روسيا لسياستها المنحازة للجانب الإيراني المتهور.

٣- قدرات اجتماعية أو فلسفية روسية تتناقض مع القيم الاجتماعية لشعوب الشرق الأوسط، بخلاف القيم الغربية التي نشرت بذورها في الشرق الأوسط منذ قرن تقريبًا، وهذا يجعل السياسة الروسية أمام صعوبة كبيرة، بل الأرجح أن تفشل السياسة الروسية من تحقيق اختراق اجتماعي وثقافي في الشرق الأوسط، بسبب الصورة النمطية عن روسيا وهي وريث التاريخ القمعي للاتحاد السوفيتي الستاليني نحو الحقوق الإنسانية والديمقراطية للشعوب.

ومع ذلك أخذت روسيا تستغل كل الأخطاء الأمريكية في الشرق الأوسط، فتعرض نفسها دولة صديقة لإيران وتركيا وبعض الدول العربية والخليجية ومصر وفي إفريقيا، ولكن هذه الدول وهي تسعى لتحسين علاقاتها مع روسيا فإنها تضع يدها على قلبها، فلا ثقة دائمة بالحليف الروسي، والعلاقات معها قابلة للانقلاب السريع، فمن الصعوبة بناء علاقات قائمة على الثقة بين دول وشعوب الشرق الأوسط مع روسيا، سواء لتاريخها الحديث أو المعاصر ، وبالأخص إنها مارست سياسة قمعية إجرامية في سوريا، في تدمير مقومات حياة الأغلبية الشعبية السورية وهم من أهل السنة العرب، لصالح قراءة روسية ضيقة لمصالحها المؤقتة مع إيران وعائلة الأسد السورية، فروسيا ربطت نفسها اجتماعيًا وعسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا مع الحرب الطائفية التي خاضتها إيران ضد إرادة أغلبية الشعب السوري، وهذا سيجعل من مستقبل روسيا في الشرق الأوسط أمام عقدة تقبلها نفسيًا، فسلوكها الإجرامي في سوريا منذ عام ٢٠١٥ م، وقتلها لأبرياء الشعب السوري من القسوة التي يصعب نسيانها، وهذا موقف مستنكر وغير سياسي من دولة تسعى للانتشار

في الشرق الأوسط، فكيف تراهن روسيا على أقليات مستبدة تنتهك حقوق الأكثرية، وكيف تشارك في قصف جوي مدمر لأبرياء الشعب السوري وبيوتهم ومنازلهم وأسواقهم ومدارسهم ومستشفياتهم ومساجدهم ومخابزهم وغيرها.

وفي المقابل تجد بعض أنظمة دول الشرق الأوسط في التحرك الروسي نحو الشرق الأوسط تحركًا إيجابيًا، وبالأخص في القدر الذي تستطيع فيه هذه الدول من التحرر من القيود أو الموانع الأمريكية على تعاملاتها مع روسيا، أو في حالة رفض أمريكا لها أو فرض عقوبات أمريكية عليها، فهذا السلوك الأمريكي المضطرب فرض على بعض الدول محاولة مخاطبة روسيا وإيجاد قنوات اتصال معها، للخروج من بعض أزماتها في المنطقة، فبعض دول الخليج كانت لا تعترف بدولة الاتحاد السوفيتي أيام الحرب الباردة ولا تقيم معها علاقات دبلوماسية، وكان الرفض من جانب دول الخليج العربي أكثر منه رفضًا من الاتحاد السوفيتي، لأن التاريخ السوفيتي الملحد القمعي والدعاية الإعلامية الغربية ضد الاتحاد السوفيتي هي المسموعة، واليوم تبحث هذه الدول عن علاقات جيدة مع روسيا دون أن يلحق بها أي ضرر، وبهدف التخفيف من أضرار الأزمة السورية عليها، فعدم التدخل الأمريكي الحازم في سوريا جعلها تحاول إيجاد قنوات اتصال مع روسيا لإيجاد نوع من التوازن في علاقات روسيا الغارقة في حبائل الطائفية الإيرانية في سوريا والمنطقة، فدون الحاجة إلى روسيا لن تجد معظم دول الشرق الأوسط وبالأخص معظم الدول العربية حاجة لتوثيق علاقاتها معها، وبقاء ارتباطها بها ستكون رهن قضاء الحاجة معها.

العلاقات التركية الروسية والضغوط الغربية على تركيا:

إن العلاقات التركية الروسية أحد الأمثلة المهمة في علاقات روسيا مع دول الشرق الأوسط، فتركيا كانت السد الغربي الذي يقف على جبهة الصدام الغربي ضد الاتحاد السوفيتي لأربعة عقود، وتغير النظام الدولي فتح أمام تركيا فرصة كبيرة لتحسين علاقاتها السياسية مع روسيا تجاوزت الآن ٣٠ مليار دولار من التبادل التجاري بينهما، والمأمول أن تصل لمائة (١٠٠) مليار دولار خلال السنوات الثلاث القادمة، فضلا عن توقيع اتفاقيات تزويد تركيا بأحدث الأسلحة الروسية مثل منظومة صواريخ س٤٠٠ التي ستصل تركيا في مطلع هذا العام (٢٠١٩م)، وتنفيذ مشروع إنتاج الطاقة النووية في تركيا بتمويل وبناء مشترك مع روسيا، إضافة إلى الوصول للمرحلة الأخيرة من تنفيذ مشروع السيل التركي لنقل الغاز الروسي إلى تركيا وإلى أوروبا عبر تركيا.

ولكن تركيا لا تنسى أنها مرت بتجربة قاسية وخاسرة جدًا في لحظة ارتكاب طيار تركي خطأً مقصودًا أو غير مقصود بإسقاط طائرة روسية ٢٤ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٥م، أدى إلى توتر العلاقات بينهما وبالأخص من الجانب الروسي والرئيس الروسي بوتين شخصيًا، ولولا حاجة روسيا لتركيا في تحسين أوضاع روسيا الاقتصادية أولاً، وحاجتها لإخراج روسيا من أزمتها في سوريا ثانيًا، لما تصالحا سريعًا فروسيا لم تأت إلى سوريا للإقامة الدائمة ولا الطويلة، وعدم التوصل لحل للأزمة السورية سيكون ثقيلاً على التواجد العسكري الروسي في سوريا، وروسيا بكل قدراتها العسكرية لم تستطع كسر المعارضة السورية، لأنها الممثل الأكبر للشعب السوري، وروسيا لم تستطع إنهاء الصراع في سوريا بحسب رغباتها ولا رغبات إيران ولا توابعها الميليشياوية التي دمرت سوريا وعجزت عن إخراجها من هذا الدمار، فروسيا أخطأت في تدخلها العسكري في سوريا ولا تستطيع الاستغناء عن الدور التركي لمساعدتها فيها.

وبعد أن وجدت تركيا إغراءات تحسين علاقاتها مع روسيا، أسست لتعاون وثيق معها اقتصاديا وزراعيًا وصناعيًا، وفي مجال الطاقة وعسكريًا أيضًا، وعندئذ جاءت العروض الأمريكية لإعادة العلاقات الأمريكية – التركية إلى سابق عهدها، فرفعت أمريكا العقوبات الاقتصادية عن تركيا، وعرضت عليها تزويدها بصواريخ باتريوت وهي أحدث منظومة دفاع جوي أمريكي، وقد كانت موجودة على الأرض التركية التابعة لحلف الناتو قبل ثلاث سنوات، ولكن الناتو سحبها بضغوط أمريكية بعد الأزمة التركية الروسية نوفمبر ٢٠١٥م، ولكن سعي تركيا لامتلاك منظومة الدفاع الجوي الروسية س٤٠٠ قد أزعج أمريكا والناتو كثيرًا، ولكنهم لم يستطيعوا منعها من شراء الصواريخ الروسية طالما هم منعوا عنها صواريخ باتريوت الأمريكية.

كما أن أمريكا التي عارضت الاستراتيجية التركية بشأن شمال سوريا كثيرًا، ودعمت الأحزاب الكردية الانفصالية بالمال والسلاح والرجال والتدريب ومكنتها من السيطرة على معظم أراضي شمال سوريا، وبالأخص منبج التي رفضت تركيا دخول الأحزاب الكردية الانفصالية إليها، وما تم لها ذلك إلا بتعهدات أمريكية لتركيا أن يتم سحبها بعد تحريرها من تنظيم داعش، دون أن تحترم تعهداتها بذلك، مما اضطر القوات التركية دخول الأراضي السورية في عمليتين عسكريتين، دعمت فيهما قوات المعارضة السورية والجيش السوري الحر لتحرير أراضيها ومدنها من الفصائل الانفصالية، الأولى في عملية درع الفرات ٢٠١٦م، والثانية عملية غصن الزيتون ٢٠١٧م، حتى وصلت القوات السورية الحرة على مشارف منبج، وأعلنت الحكومة التركية عزمها على دعمها لدخول منبج وشرق الفرات، فإذا بالإدارة الأمريكية تعلن عن سحبها لجيشها من سوريا بتاريخ ٩ ديسمبر الماضي، بل وإعلان أمريكا عن تفاهماتها مع الجيش التركي لتولي محاربة الإرهاب في المناطق التي تنسحب منها أمريكا.

المسار التركي الروسي يؤدي إلى حل سياسي تكون سوريا ما بعد الحرب غير ما قبله أو تورط موسكو وطهران في حرب استنزاف لا نهاية لها

هذه الخطوات الأمريكية في تلبية المطالب التركية لا يمكن عزلها عن رغبة أمريكا لإبعاد تركيا عن روسيا وإيران معًا، وهذا ما دفع الحكومة التركية لتأخير تحركها العسكري الثالث في منبج وشرق الفرات، وبينما تقول روسيا أنها متفاهمة مع تركيا في محاربة الإرهاب في منبج وشرق الفرات، وأن قواتهما العسكرية ستنسق في عملهما المشترك، على لسان وزير خارجيتها لافروف يوم ٢٩ ديسمبر الماضي، فإنها أي الحكومة الروسية تطالب أن يحل الجيش السوري مكان الجيش الأمريكي على لسان المتحدثة باسم الخارجية الروسية زاخاروفا، وهو ما لم توافق عليه قوات التحالف الدولي بقيادة أمريكا حتى الآن، أي أن أمريكا لم تنجح في دب الخلاف بين تركيا وروسيا في سوريا حتى الآن، فأمريكا تضع مصالحها مع تركيا على رأس أولوياتها في المنطقة، وإن كانت في حالة اختلاف مع الرئاسة والحكومة التركية المعاصرة في عدد كبير من القضايا.

من الملاحظ على الاتصالات التركية – الروسية أنها تتم على أربعة أسس وليست واحدة فقط، فتركيا تجري الكثير من اللقاءات الرئاسية ومؤتمرات القمة بين الرئيس رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ولكنها تواصل بحث القضايا والتفاصيل الجزئية على مستوى وزير الخارجية جاويش أغلو ووزير الدفاع خلوصي آكار ومدير المخابرات التركية هاكان فيدان، وهذه المباحثات بين هذه الدوائر الأمنية مهم جدًا في التعامل مع الأجهزة الأمنية الروسية التي تستخدم في تنفيذ مهماتها الأمنية الخطيرة، فبعض مؤسساتها الأمنية هي أشبه بمنظمات المافيا الدولية، أو شركات الأمن المرخصة، أو الجيش الروسي السري، أو جيش فاغنر، وغيرها، والتي تعمل في مهمات خاصة أيضًا، وهذا النوع من المقاتلين الروس تستخدمهم روسيا في سوريا وليبيا والسودان وجنوب إفريقيا وغيرها، ومهمتها فرض سياسات معينة في تلك الدول، أو تأييد

أطراف معينة خارج الاتفاقيات أو المواقف الرسمية الروسية، وهذه ذهنية روسية ممتدة من أيام المخابرات السوفيتية، التي كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أحد ضباطها، ولكن استمرارها يجعل العقلية البوليسية جزءًا من التعامل الروسي مع الآخرين.

والتدخل الروسي في سوريا الذي تميز عند البعض بأنه غير مسار الثورة السورية لا يخرج عن هذه النظرة الأمنية والبوليسية للحكومة الروسية، فروسيا لا تتمسك ببشار الأسد ولا عائلته حتى الآن إلا لأنها تمثل الحكومة السورية الرسمية بنظر الأمم المتحدة، والمسار التركي الروسي الحالي إما أن يؤدي إلى حل سياسي تكون سوريا ما بعد الحرب غير سوريا ما قبلها، وإما أن تتورط روسيا وإيران في حرب استنزاف لا نهاية لها، والحل السياسي الذي من المرجح سلوكه هو عمل تركيا وروسيا لتشكيل لجنة صياغة الدستور السوري الجديد، وتأسيس دولة مدنية، بحيث لا يكون فيها مكانة لمركزية السلطة بيد رئيس الجمهورية، حتى لو لم يكن بشار الأسد، وتكون الإدارة اللامركزية منظمة لإدارة المحافظات السورية ومجالسها المحلية المنتخبة، فإذا كانت روسيا تعمل لغير ذلك وهذا أمر غير غريب على السياسة الروسية فإنها ستفقد أكثر مما تكسب في سوريا والشرق الأوسط أيضًا.

وإذا وجد لروسيا علاقات وطيدة وثابتة مع دولة ما من دول الشرق الأوسط فهي الدولة الإسرائيلية فقط، فروسيا في أيام الاتحاد السوفيتي تعتبر من الدول المؤسسة للدولة الإسرائيلية، فأمدتها بالهجرة الروسية المتعلمة والمتدربة عسكريًا، والاعتراف الدبلوماسي في الأمم المتحدة كأول دولة في العالم منذ إعلانها، وعلاقات روسيا مع الدول العربية - التي حاربت إسرائيل من قبل - كان دورها أن لا تحقق الأسلحة الروسية أي انتصار على إسرائيل، ولم يكن طرد السادات للمستشارين العسكريين الروس قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣م، إلا بعد تيقنه أنهم جواسيس لإسرائيل، وهذا أفقد الثقة لدى الدول العربية الباقية بالسلاح الروسي، والبعض نظر إلى صفقات الأسلحة الجديدة مع روسيا كنوع من شراء المواقف السياسية، أو التخفيف من أضرار السياسة الروسية ومخاطرها على دولهم.

ولذا ليس من المتوقع أن تلعب روسيا دورًا منافسًا ولا متكاملاً مع الولايات المتحدة، بقدر أن تكون روسيا أداة أمريكية لتحقيق أهداف أمريكية، كما حصل في سوريا، فقد قامت أمريكا بتدمير المعارضة السورية الخارجة عن طوعها بأيدي روسية، وبدليل أن أمريكا لا تكترث من تواجد روسيا في سوريا ولا بأسلحتها، لأنه يمكن طردها إذا لزم الأمر ، وليس لروسيا طموحات استقرار دائم في سوريا، ولأنها تعرف دورها وحدودها، ومن أكبر طموحاتها نشوة النفوذ خارج حدودها ولو لم يكن حقيقيًا، وبيع منتوجاتها، وعدم وجود حرب إعلامية ضدها، ولذلك يبني الروس مؤسسات إعلامية كبيرة وواسعة لنقل صورة إيجابية عنهم، ولو كانت كاذبة، ومن غير المرجح أن تفكر السياسة التركية الخارجية أن تجعل روسيا بديلاً عن التحالف مع أمريكا، فعلاقات تركيا مع روسيا من لوازم الضرورة مع الكراهية.

خاتمة:

لم تصل منطقة الشرق الأوسط إلى عهد ما بعد الوصاية الغربية على أنظمتها السياسية، ولذلك ستجد روسيا متاعب كبيرة في تثبيت موطئ قدم حقيقي لها في معظم دول الشرق الأوسط، فكل علاقاتها مع دول الشرق الأوسط قابلة للانقلاب في لحظات عدم الحاجة إلى العلاقات الجيدة معها، بما فيها تواجد قواتها العسكرية في سوريا، كما أن دول المنطقة وشعوبها لا تتوقع من روسيا مناصرة يقينية وتامة لقضاياها العادلة، فروسيا تنظر لقضايا الشرق الأوسط بميزان مصالحها الاقتصادية الخاصة فقط، فهي لا تملك ثقة لمد نفوذها في الشرق الأوسط لمجرد مناصرتها للقضايا العادلة لشعوب الشرق الأوسط، وإنما في حالة ضعف بعض الدول في الدفاع عن أمنها، والحاجة لبقاء نظام السياسي في السلطة كما حصل في سوريا فقط، فإيران منعت إقامة قواعد عسكرية روسية على أراضيها، وهي التي استدعت روسيا لإقامة قواعد عسكرية لها في سوريا، لأنها لا تأمن الجانب الروسي على وطنها، وكذلك الحال مع العراق أو غيرها من الدول.

ومن المرجح أن روسيا غير واثقة من قدرتها على التغلب على الحضور أو الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، ولذلك فهي تتحرك مثل الماء فتتخلل حيث تجد مجالاً، وإلا فإنها أمام صدود وسدود كبيرة، وبالأخص بعد نهاية ولاية الرئيس الأمريكي ترامب أو عزله خلال هذا العام ٢٠١٩م، وعندها فإنه من المرجح أن تأتي قيادة أمريكية غير لينة في تعاملها مع روسيا في الشرق الأوسط وخارجه، والفراغ الذي تحركت فيه روسيا يمكن إغلاقه بما فيه علاقاتها مع العدو الأول المعلن بالنسبة لأمريكا وهي إيران، فروسيا من عادتها بيع حلفائها خوفًا أو طمعًا، كما حصل مع مصر والعراق وليبيا من قبل، فيمكن لروسيا أن تبيع إيران وبشار الأسد ولكن بشرط توفر الثمن المقابل الذي ترضى به.

* أكاديمي وكاتب تركي

بين العرقلة الأمريكية والعودة السورية تحولت سوريا لساحة نزاع بارد

طموحات موسكو في سوريا: ترجمة استثماراتها السياسية والعسكرية لمكاسب

انخرط الروس بتفاصيل المشهد السوري، عبر أربع أدوات متوازية؛ الحل العسكري الصفري؛ وما يستلزمه من ادعاءات إعلامية؛ وأدوات التحكم والتبعية الاقتصادية؛ بالإضافة إلى خطة "النصر" السياسية، إذ تشكل هذه الأدوات بمجموعها مناخًا مناسبًا لتعميم مقارباتها السياسية على الجغرافية السورية من جهة، وتعزز من قدرتها على التحكم بكافة المسارات واتجاهاتها؛ ولعل الإنجاز الأبرز بالمعنى العسكري الاستراتيجي هو ما يرتبط بضمان بقاء وحماية المصالح العسكرية لأطول فترة ممكنة، وهذا ما تجلى فيما عرف بالاتفاقية العسكرية الروسية السورية التي وقعت بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٥م. لكن من جهة أخرى؛ وانسجامًا مع حقيقة أن المشهد السوري رغم تقلص مساحات العمل العسكري إلا أنه الساحة المفتوحة للعديد من الصراعات السياسية؛ وبهذا المعنى لا تنطلق الحركية الروسية من أرضية توافق سياسي كامل؛ فمن جهة أولى هي لا تزال غير متوافقة كليًا مع القوى الرئيسية المؤثرة على الساحة الروسية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وسيبقى سيرها تحت الاختبار الدائم لتحالفاتها الإقليمية لا سيما مع الجانب التركي، إذ تدلل التوقعات على احتمال التضارب في الخطوات المقبلة، إذ أن هذه التحالفات بنيت في حدود أمنية بحتة وتفاهمات سياسية مغرقة بالعمومية؛ ومن جهة ثانية تزداد حدود التباين بين دمشق وموسكو وطهران لا سيما فيما يتعلق بالاستثمار بالجيش السوري؛ ومن جهة ثالثة مرتبطة بالعملية السياسية.

معن طلاع

لذا سيحاول هذا المقال عند تلك الجهات الثلاث لفهم طبيعة الوجود الروسي الراهن ومبرراته وملامح استراتيجيته المستقبلية.

التدخل الروسي: غايات تحركها دوافع الريادة

يمكن توصيف الولوج العسكري الروسي المباشر بجملة من التعريفات؛ فمن جهة أولى هو خطوة فرضتها الضرورة الناشئة من اللحظة السياسية والعسكرية الحرجة في الملف السوري؛ بعد طلب كلاً من قاسم سليماني من موسكو التدخل المباشر وإنقاذ الأسد أثناء زيارته لموسكو مطلع شهر أيلول لعام ٢٠١٥م، أي قبل أسابيع من بدء التدخل الروسي الذي تم في ٢٠١٥/٩/٣٠؛ وبعد زيارة وفد من دمشق لوزير الدفاع الروسي والطلب منه بالتدخل والإنقاذ.

إذ فرضت تلك اللحظة نفسها على معادلة وجود النظام؛ كتزايد الإنجازات العسكرية لقوى المعارضة والثورة المسلحة في مقابل عجز متدحرج لقوى النظام السوري وميليشياته، الأمر الذي اقترب من قلب الموازين العسكرية في الجغرافية السورية ويهدد مشروع الحفاظ على ما بات يعرف بـ "سورية المفيدة"، لذا كانت ضروريًا الاستجابة وفق الاعتقاد الروسي لطلبات التدخل المباشر وتحسين شروط الأسد وصد الأفعال المهددة للمصالح الجيواستراتيجية الروسية.

ومن جهة ثانية؛ ارتأت موسكو أن يكون هذا التدخل عنوانًا لعودة نوعية جديدة إلى المنطقة، يعمل من خلالها على ملء الشواغر الناجمة عن محددات استراتيجية أوباما (السابقة) القائمة على مبدأ الإدارة من خلف وعدم الانخراط المباشر في ملفات الشرق الأوسط، بحيث تؤسس تلك العودة لمرحلة تحسين الشروط الروسية في المنطقة بعد سلسلة الخسارات الاستراتيجية التي منيت بها بعد ثورات الربيع العربي وبعد تداعيات "القضية الأوكرانية"؛ بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الروسية التي لا تزال آخذة بالتعاظم، لذا

طالما يحكم التدخل الروسي مبدأ تعويم نظام السوري وتعزيز شرعيته وفق مقاربات أمنية ستبقى أسباب التشظي والحريق مندلعة في المنطقة

فإن انتهاج مبدأ إدارة (الأزمة بالأزمة) ربما يحقق للفاعل الروسي فرصًا تهيئ له انفراجات استراتيجية، كما أنه يعمل على احتساب الشروط الروسية في جل الصيغ الأمنية والاستراتيجية في المنطقة.

ومن جهة ثالثة؛ ستساهم تلك العودة وفق المخيال الروسي في تشكيل أفق وملامح عامة جديدة ترجئ أي حسم في مسارات التفاعل ضمن الإقليم، عبر فرض معادلة أمنية تضمن التوازن الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وحلفائها مع الاتحاد الروسي وحلفائه "الجدد" من جهة أخرى؛ كما أنه من شأنها إعادة تصميم مسارات جيبولتيك الطاقة في المنطقة، تلك المسارات المرتبطة ارتباطًا عضويًا بمستقبل القضية السورية، إذ تدرك روسيا جيدًا أهمية موقع سوريا كونها مكان محتمل لمرور شبكة أنابيب النفط والغاز إلى تركيا ومن ثم إلى أوروبا وهو ما يهدد هيمنتها على تصدير الغاز للقارة الأوروبية (تتجاوز حصة الغاز الروسي من إجمالي الواردات الأوروبية ٦٤ ٪). لذا نراها اليوم تندفع للاستثمار في قطاع الطاقة السوري لأنها تفضل أن يكون لها حصة في تطوير هذا القطاع بدلاً من أن تتنافس معه في المستقبل.

ومن جهة رابعة؛ هناك أهداف تفرض على موسكو تغيير أدوات فاعليتها السياسية كغاية تغييب الحركات الإسلامية بكل تدرجاتها من أي مشاريع للتغيير السياسي في المنطقة عبر تثبيت حوامل عودة النظام؛ بالإضافة إلى تثبيت أولوية مكافحة الإرهاب "وفقًا لسرديتها" على حساب قضايا التغيير السياسي، وذلك عبر الاستمرار في الاستثمار والتوظيف السياسي غير المباشر للجماعات العابرة للحدود.

وبتتبع حركية التدخل الروسي منذ عام ٢٠١٥م، نجد أنه ركز على أولويات وعلى مقدمتها تطويع الجغرافية وتغيير الموازين العسكرية حيث تم البدء بهندسة جديدة لا سيما بعد مؤتمر فيينا الذي عقد بعد شهر من التدخل العسكري (في أكتوبر ٢٠١٥م) والذي أنتج فيما أنتج إطارًا سياسيًا جديدًا

ترجم لاحقًا في القرار ٢٢٥٤؛ والذي بات يعد تعريفًا تنفيذيًا لبيان جنيف؛ وتنحية الحديث والاهتمام بمسألة (إسقاط الرئيس) و"احتمالية بقائه في المرحلة الانتقالية واحتفاظه بحق الترشح".

كما تم العمل على ضرب بنى المعارضة وقوى الثورة العسكرية لا سيما في إدلب وحلب (٩٣٪ تقريبًا تم استهداف المعارضة وقوى الثورة، بينما أقل من ٧٪ تم استهداف حواضن داعش وليس مقراته)؛ وتم "إخراج" حلب الشرقية من معادلات التأثير العسكري وإخراج المعارضة منها؛ ناهيك عن محاصرة جيوب المعارضة في محيط دمشق ثم العمل على تهجيرها كداريا ووادي بردى والمعضمية... وصولاً إلى درعا.

أستانة: حرب باردة سياسيًا

كان واضحًا؛ أن الولايات المتحدة لم تعارض التدخل الروسي؛ وكل ما تعمل عليه كان من مداخل الإعاقة والعرقلة بهدف تزمين "التورط الروسي"؛ وبالمقابل عملت موسكو على جعل المسرح السوري بوابة للإدارة المشتركة مع الولايات المتحدة؛ التي بدأت تترجم "زهدها بالملف السياسي" إلى أشكال أكثر تقدمًا من "الانسحاب" وهذا ما يجعل منطق التفاوض على سورية أو من أجل سورية مغيبًا من أجندة العلاقات الثنائية؛ فبالنظر إلى أهم المحطات الفارقة بالملف السوري نجد أن مساحات التقارب وإن توافقت على كليات المشهد السوري إلا أنها لم تنتج تفاهمًا كما تطمح له موسكو باستثناء ما بات يعرف "بشرق النهر وغرب النهر" وما تستوجبه من تنسيقات عسكرياتية متعلقة بتنظيم المجال الجوي السوري؛ بينما في المجال السياسي باتت تلك المساحات شكلاً من النزاع السياسي البارد؛ ففي حين الأولى (واشنطن) لا تزال مستندة على جنيف والحل السياسي، نجد موسكو تجتهد لخلق منصات بديلة تعيد تعريف العملية السياسية وبالتالي تعزيز مناخات "التفاوض"؛ وما بين جهود العرقلة الأمريكية وجهود إعادة التعريف الروسية تحول الملف السوري لساحة نزاع بارد تفردت به موسكو عسكريًا دون انفراج في المشهد السياسي المعقد.

منذ إخراج حلب من معادلات الصراع العسكري سعى الروس إلى تحويل "الانتصار العسكري" إلى استثمار سياسي عبر خلق منصة سياسية موازية لجنيف وهي الأستانة والتي تعتبر منصة تفاهم أمنية بين القوى المنخرطة عسكريًا في سورية (طهران وأنقرة وموسكو)؛ منصةً تهندس أطر الحل السياسي بما يمنع من فرضية استمرار الانزلاق الروسي (منذ الجولة الأولى طرح الروس مشروع دستور)، وتسحب وظائف جنيف السياسية أو تحدد خيارات جنيف وفق ما تراه الأستانة.

وبعد اتفاقيات خفض التصعيد وما تبعها من تسكين جبهات الصراع وفق تفاهمات أمنية تضمن انخراط القوى الإقليمية والدولية في عملية ضبط المشهد الأمني وتساهم في تعزيز ترتيبات المشهد السياسي بما يتفق بالنهاية مع الطرح الروسي. ؛ استمر الروس في التوجه نحو مناطق "سورية غير المفيدة" وذلك بغية الدخول بشكل عضوي في معادلات محاربة الإرهاب عبر بوابتي البادية السورية ومحافظة دير الزور والمدخل الجنوبي الغربي لمحافظة الرقة؛ وعبر الاستمرار في تقديم الدعم والتوجيه العسكري لقوات النظام وحلفائه وتمتين بنيته لكي يكون قادرًا على الولوج في استحقاقات المرحلة القادمة. بالإضافة إلى تعزيز سياسة الغزل وفق المنوال الروسي بدأت مؤشرات ضغط روسي في تلك القوات فيما يتعلق في اتفاقات خفض التصعيد فيما يتعلق بتوفير فرص نجاحها وعدم تهديدها باعتبارها "مكسبًا روسيًا يخفف من تكلفة التدخل سياسيًا".

ولعل الشكل الأكثر وضوحًا للعرقلة الأمريكية بعد كل ما استلزمته الهندسة الروسية، أتى قبيل مؤتمر سوتشي الذي عقد في نهاية الشهر الأول من عام ٢٠١٨ م، الذي كان عنوانه الروسي "طموحات البدء بتنفيذ العملية السياسية وفق منظور موسكو، إلا أن إصدار مخرج اللاورقة من قبل الدول الخمس (أمريكيا وبريطانيا وفرنسا والسعودية والأردن) قبيل المؤتمر سوتشي والذي يعد (وإن توافق بالملمح العام السياسي مع الطرح الروسي) تعطيلاً وتزمينًا للانزلاق الروسي إذ أكد المخرج على أن مسار جنيف هو الوحيد المهتم بالعملية السياسية وقوض من صلاحيات الرئيس.

وبعد سوتشي: أدرك الروس أن في الجغرافية لاتزال الإمكانية قائمة لتقليل خيارات المعارضة فكانت معارك عسكرية عنوانها بالبدء إخراج أية قوة عسكرية معارضة ضمن المجال الجغرافي لما يعرف بسورية المفيدة فكانت انتكاسة الغوطة وجنوب دمشق والغوطة الغربية وصولاً لريفي حمص وحماه؛ ثم درعا، لتخسر المعارضة السورية وقوى الثورة مساحات شاسعة من مناطق سيطرتها؛ وكان الهدف الأكبر من وراء ذلك محاصرة واشنطن وحلفائها المحليين وتعزيز مركزية الفاعل الروسي في كل اتفاقات الملف السوري سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وذلك بحكم تحكمه في العديد من العناصر الضابطة للمشهد السوري.

لعل المتغير الأكثر أهمية هنا يتعلق بقرار الانسحاب الأمريكي؛ فعلى الرغم من أن القرار في حيثياته الأولية يبدو قرارًا مفاجئًا لحلفاء واشنطن قبل غيرهم، ويحمل استعجالاً أمريكيًا بالانسحاب العسكري غير المدروس من الملف السوري؛

إلا أنه وبالوقوف على طبيعة القرار الأمريكي في ظل إدارة ترامب؛ وبفهم حدود وجدوى إصرار المؤسسات الأمريكية على عدم التناغم مع "ترامب"؛ نجده قرارًا متوقعًا منسجمًا مع توجهات الرئيس الأمريكي، هذا القرار وإن رحبت به موسكو سياسيًا إلا أنها تتعامل بخشية حياله فهي لا تزال تنتظر تداعياته وتعريفاته التنفيذية ومجالاته وهل سيتطور ليكون انسحابًا سياسيًا؛ فمن جهة أولى هناك خشية من تحسين العلاقات الأمريكية التركية الأمر الذي سينعكس على تموضع تركيا في ثلاثي الأستانة؛ ومن جهة ثانية ووفقًا لخبراء روس فإنهم واثقون من أن الولايات المتحدة لن تغادر سورية في أي مكان فالأميركيون استثمروا بالفعل الكثير من المال في بناء القواعد في البلاد، والبيانات حول انسحاب القوات هي مجرد معلومات غير صحيحة والانسحاب إن تم فمن أجل إعادة صياغة الوضع الذي يتطور في سورية، بينما الجهة الثالثة وفقًا لتفاعلات المشهد الإعلامي والبحثي في موسكو فهو "خطة ماكرة" لانقسام الحلفاء في سورية.

إعادة تكوين الجيش: كنموذج توضيحي لعلاقة الحلفاء

يشكل الجيش -باعتباره أحد أهم أركان النظام وأنجع أدواته- مساحة مهمة لفهم طبيعة العلاقة الثلاثية (موسكو وطهران ودمشق)؛ فعلى الرغم من أهمية البعد الاقتصادي إلا أن القطاع الدفاعي هو الاستثمار الأبرز والأكثر إغراءً للحلفاء من جهة والهدف الأوضح للنظام سواء من حيث إعادة ترتيبه وتعزيز قنوات التحكم به أو فيما يرتبط بطموحات النظام بضبط الاستثمارات الروسية والإيرانية وتوسيع هوامش الحركة.

روسيًا؛ وبغض النظر عن الاتفاقات الرسمية جهدت موسكو في تحسين شروط قوة الجيش عبر المضي في التأثير في إعادة تنظيمه، إذ بينت معظم الدراسات التي أصدرتها مؤسسات الأبحاث الروسية أن اعتماد النظام على ما أسمته "التشكيلات المسلحة غير الحكومية" أدى إلى تآكل القيادة الموحدة للجيش وتجزئته، وباتت القوات المسلحة السورية تفتقر إلى الانضباط والمركزية والتحديث التقني والتنظيمي والسلطة، ناهيك عن أن مشاركة إيران النشطة في إنشاء وتمويل الجماعات الموالية للنظام تزيد من تعقيد المشكلة أكثر؛ ووفقًا لحركية موسكو في هذا المجال يتضح أنها لإعادة تنظيم الجيش السوري، فمنذ عام ٢٠١٥م، وللتقليل من تأثير ودور مختلف الميليشيات شكلت روسيا الفيلقين الرابع ثم الخامس من الميليشيات العاملة في اللاذقية ومن فائض القوة البشرية التي أفرزته "المصالحات".

من جهتها طهران؛ ومنذ بداية التدخل الروسي ساهمت إيران وبقوة في أن تكون الذراع العسكري البري لتفرض علاقة تحالف وتوازن مستمر مع موسكو عبر مساعدة الميليشيات الشيعية لقوات النظام في عمليات السيطرة بحكم الاستنزاف الشديد الحاصل في بنية النظام العسكرية؛ ولا ترتبط تلك الميليشيات ماليًا بمؤسسات الجيش فإن إيران بالدرجة الأولى هي من تمول وتسلح وتنشئ وتنظم وتدرب القسم الأكبر من تلك الميليشيات الشيعية، وقد قامت طهران بتقسيم جبهات القتال في سوريا إلى خمسة قطاعات رئيسية (قطاع دمشق ويشمل محافظتي دمشق وريف دمشق، والجبهة الجنوبية وتشمل محافظات درعا والقنيطرة والسويداء، والجبهة الوسطى وتشمل محافظات حمص وحماه وإدلب؛ وجبهة الساحل وتشمل محافظتي اللاذقية وطرطوس، والجبهة الشمالية وتشمل محافظات حلب والرقة)، كما قامت بتأسيس قواعد عسكرية ثابتة في جميع القطاعات الآنفة الذكر تستوعب ٦ آلاف مقاتل وزودت تلك القواعد بأسلحة ثقيلة وقوة جوية وصواريخ مضادة للطائرات، ويبدو أن إيران عازمة على حماية خطوط إمدادها للنظام السوري وحزب الله اللبناني والدفاع عنها بالإضافة وهذا ما سيزيد أعباء موسكو في اختبار ضبط إيران، والإشارة الأبرز في موضوع الميليشيات التابعة لإيران أنه باتت جزء منها تابعًا بشكل رسمي للجيش الرسمي؛ كقوات الدفاع الوطني (NDF) قوات الدفاع المحلية (LDF).

بينما النظام لا يزال يؤجل سؤال إعادة التكوين لصالح استيعاب الشبكات الروسية والإيرانية فلا يزال الفيلقين الرابع والخامس خارج أطر الجيش الرسمي، ولاتزال ورقة الاتفاقات ورقة يحسن النظام الضغط بها باعتباره المتحكم الأوحد في الدولة ومؤسساتها.

توضح الأسطر أعلاه؛ بأن العلاقة البراغماتية التي تجمع الحلفاء لم تخفي حدود التباين وستقرب في حال انتفاء مناخات المصلحة المتبادلة أسئلة ما بعد الحرب وما تستوجبه من ضرورة تحويل المساندة إلى استثمار ينسجم مع توجهاتهما تظهر المعادلة المتحكمة في تلك العلاقة والتي تقوم على نقيضين؛ الأول يتعلق بالشبكتين الإيرانية والروسية؛ ففي حين ترى موسكو ضرورة توسيع شبكاتها لتكون مؤثرة على الجيش الذي ينتظر تحديات الدمج وإعادة الهيكلة والبناء ليكون مؤهلاً لحفظ المنجزات الروسية ويخفف من تكلفة التدخل السياسية، نجد الشبكة الإيرانية تستحوذ على مراكز نوعية في قوى المشاة التي تعتبر الخط الأول في المواجهات الميدانية وهذا ما يتعارض استراتيجيًا مع نهج موسكو؛ أما النقيض الثاني يرتبط بسياسة النظام المتعلقة بتعظيم التحكم على الجيش الذي استنزف وتحكمت الارتكاسات ببناه ووظائفه؛

روسيا ضربت بنى المعارضة في إدلب وحلب بنسبة ٩٣٪ بينما استهدفت أقل من ٧٪ حواضن داعش وليس مقراته

وهذا يتطلب حكمًا توقف تنامي تلك الشبكات؛ وعليه يمكن القول أن المآل المتوقع رغم التمسك المشترك بضرورة التحالف، هو تزايد حدود التباين لدرجات أوسع.

طموحات موسكو المستقبلية: إنهاء الاستنزاف وتوسيع الاستثمار

يشكل المدخل السياسي البعد الأهم في طموحات موسكو المستقبلية فهو البوابة الوحيدة لترجمة استثماراتها السياسية والعسكرية لمكاسب استراتيجية مرتبطة بغايات التدخل؛ وعليه فإن الدفع باتجاه أستنة جنيف وانخراط جميع الفواعل بعناصر الحل الروسي سيشكل مجالاً لتخفيف الاستنزاف من جهة ومدخلاً لإعادة تكوين شرعية للأسد تكون بمثابة تطبيعاً قابلاً للاستثمار الروسي وهندسةً روسية للعلاقات الدولية للنظام.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية فبعد الانحراف الشديد التي شهدته العملية السياسية والتغيير في هدفها من الانتقال السياسي إلى تعديل دستوري "يمتلك الأسد حق رفضه أو قبوله دستوريًا" وانتخابات، فإن المسار التفاوضي الراهن لا يزال يشهد تجاذبًا ما بين مساري الأستانة ومسار جنيف؛ وعلى الرغم من وضوح دور الأمم المتحدة "جنيف" في هذا الصدد إلا أن ثلاثة عناصر تجعل تلك العملية عملية طويلة وستشهد الكثير من التفاصيل المضللة التي ستعزز فرص موسكو للتحكم في حركيتها، وهي عدم التوافق (لا سيما الدول الضامنة) على فريق المعارضة وآليات تشكيله؛ وعدم التوافق على آليات عمل اللجنة الدستوري؛ عدم التوافق على المحددات السياسية الناظمة لعمل اللجنة. وهو ما سيدفع (وفق الاعتقاد الروسي) باتجاه رفض فكرة اللجنة الدستورية بالشروط القديمة وقبولها وفق التعريف الروسي.

وبالعموم أيًا كان المخرج فإن المتوقع في هذا الصدد تنامي عدة معطيات مؤثرة على هدف اللجنة (الوصول لدستور جديد أو معدل)، وهي: تعنت النظام؛ ومن مؤشراته التمكين العسكري وعدم اقتناعه بتقديم التنازلات، وطبيعة الأسماء

المرشحة (شخصيات لا وزن سياسي أو اجتماعي لها)؛ وبنية وفد المعارضة السائلة والمتباينة في سقف توقعاتها، وهذا من شأنه يزيد العطالة في حركية هذا المسار؛ وعليه لا يتوقع أن يكون المخرج العام من هذا المسار خارج الإطار والمحددات العامة للمبادئ الدستورية غير الملزمة؛ لذلك فإن طموحات موسكو ستكون عرضة للعرقلة لكنها ستبقى تستثمر بتلك المعطيات التي ترسم المشهد السوري من جديد؛ ليغدو ملائمًا لتنفيذ التعريف الروسي للحل السياسي وأن تكون معادلة الحل الروسية وفق العناصر التالية: حل السياسي ضمن أطر الدولة لتخفيف الدور الدولي قدر المستطاع؛ واستعادة سيطرة "الدولة" وترحيل القوى المعارضة والثورية وتحويل الاستحقاقات السياسية لتحديات حكومية.

يرافق عملية النحت الروسي تلك مجموعة من المعوقات التي تتباين بحدتها وتداعياتها ما بين الأثر المتوسط والأثر الاستراتيجي، والتي من شأنها جعل عملية التشكل الآخذة بالتبلور عملية غير مستقرة وتزيد من أثمان كلفة التدخل السياسية، ومن تلك المعوقات نذكر:

١- معوقات مرتبطة ببنية الجيش المهترأة؛ فالجيش بعد الاضطراب البنيوي والتنظيمي والاستنزاف البشري على مستوى المتطوعين والمجندين غدا ميليشيا كبرى خاصة بعد شرعنة الميليشيات المحلية والأجنبية ضمن أطره الإدارية.

٢- معوقات مرتبطة بمعايير الاستقرار: ناهيك عن أثر العبث الديمغرافي وسلبيات تغييب العدالة الانتقالية؛ هناك أربعة معايير تحتاجها بيئات ما بعد الصراع وهي معايير لا يمتلكها النظام كالبرامج الكريمة لعودة اللاجئين وما تمليها من استجابات محلية وواقع أمني منضبط؛ التوافق السياسي؛ التماسك الاجتماعي؛ إعادة الشرعية وتأهيل الدولة لامتحان إعادة الإعمار.

٣- معوقات مرتبطة بالضامنين (إيران وتركيا)، فطهران المعضلة الكبرى لموسكو، من جهة أولى غير قادرة على ضبطها بحكم تغلغلها الواضح في بنية وعصب النظام، ومن جهة أخرى ينبغي مراعاة المحدد الأمني الذي فرضته الولايات المتحدة والمتمثل بمحاصرة طهران وإعادة ضبطها؛ أما أنقرة التي باتت منخرطة بالشمال السوري فهي لن تقبل بأي تسوية طالما الإدارة الذاتية مفعلة عسكريًا وأمنيًا وإداريًا شرق النهر وهو لايزال برسم تفاوضات لم يتبلور شكلها النهائي.

٤- معوقات مرتبطة بالضرورات السياسية؛ إذ سيشكل غياب اللحظة السياسية الجديدة في سورية عاملاً معرقلاً في مواجهة تحديات الدولة، كما إبعاد القوى المعارضة الحقيقية عن عمليات التشكيل سيجعل مقاربة إعادة تشكيل النظام هي الأوضح وهذا لا تزال تكلفته مفتوحة الأثمان.

موسكو كلفت سليماني بحماية الأسد قبل بدء التدخل الروسي للحفاظ على مشروع سوريا المفيدة

ختامًا:

مما لا شك فيه أن أهداف موسكو بالتدخل آخذة بالتحقق في ظل "نجاعة الاستراتيجية الصفرية" التي طبقتها الروس بتسارع وهندسة مرحلية نوعية تفضي بأحسن الأحوال لجمع المتناقضات في السلطة، إلا إنه وبالجهة المقابلة فقد عزز هذا التدخل من تعقيد مداخل الاستقرار والسلام وقوّضت إطار الانتقال السياسي، وخفضت روسيا من احتمال وجود آلية عدالة دولية لسورية، فاستمرار التمييع في صف المعارضة واستمرار تجاهل المستندات الدولية المتحكمة في العملية السياسية وعلى رأسها مستندات جنيف والقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن لا سيما القرار٢٢٥٤. ومن جهة أخرى فإن استمرار حاجة سورية للدعم الخارجي لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وإعادة المهجرين، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الحرب، فإنه لن يكون دون "ثمن سياسي" لا يتناسب مع المخيال الروسي.

لذا كمعطى ثابت ينتظر متغير ما لم يظهر بعد؛ فإنه يمكننا تصدير الآتي: طالما استمر الإمعان الروسي في تطويع كافة عناصر المشهد السوري للتملص من استحقاق الانتقال السياسي فإنه سيبقى يعتريه الكثير من العراقيل المتعلقة بمبدأ إدارة الأزمة وما تفرزه من مناوشات باردة قابلة للتطور السياسي لدرجة الاستعصاء ، وسيبقى هذا المشهد يستقبل الكثير من الانكسارات المتأتية من عدم تمكين المجتمع السوري وتقوية تموضعه في النظام السياسي الجديد، كتنامي الإرهاب وازدياد منسوب سيولته، وانسداد الحلول المتعلقة باللاجئين والمهجرين والمقتلعين من جذورهم، وتكريس وتثبيت عوامل الفشل لبنى الدولة ووظائفها، وطالما أن المبدأ العام الذي يحكم التدخل الروسي قائم على تعويم نظام الحكم الحالي وتعزز شرعيته وفق مفاهيم ومقاربات أمنية ستبقى أسباب التشظي والحريق مندلعة في المنطقة، فهذا النظام هو جذر الإرهاب والسيولات الأمنية في المنطقة.

* باحث أول بمركز عمران للدراسات الاستراتيجية

إنشاء لجنة دولية لتسوية النزاع في اليمن وتعافيه من الصراع

السياسة الروسية والأزمة اليمنية: سيناريوهات تطلع موسكو لدور عالمي جديد

ينظر العديد من الدبلوماسيين والمراقبين الآن إلى الحرب الأهلية الدائرة في اليمن، والتي مضى عليها أربع سنوات، كأزمة أخرى خرجت عن السيطرة حيث بدأ الصراع في سبتمبر من عام ٢٠١٤م، عندما استولى المتمردون الحوثيون من الشمال والجماعات الموالية للرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، على العاصمة صنعاء، وأُخذ الرئيس عبد ربه منصور هادي كرهينة، في الأول مجازًا ثم حرفيًا. وفي مارس عام ٢٠١٥م، تصاعد انقلابهم ليصل إلى مرحلة التدويل مع التدخل العسكري للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، وهو التحالف الذي شن حملات مكثفة داعمةً القوات المؤيدة للشرعية اليمنية الممثلة بشخص الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، وبين الحوثيين المتمثلين في جماعة "أنصار الله" والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح.

د. محمود عزت عبد الحافظ

أولاً: نظرة حول الجغرافيا السياسية للحرب في اليمن

حتى الآن، لم تقم عملية السلام التابعة للأمم المتحدة بالكثير أو أدت إلى نتائج ملموسة؛ حيث أنها بُنيت جزئيًا حول قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (٢٢١٦) لعام ٢٠١٥م، إلى تشكيل حكومة وحدة ما بعد استيفاء شروط مسبقة معينة مثل انسحاب الحوثيين من صنعاء. وستحاول هذه الحكومة بعد ذلك تركيز عملية جمع العائدات، وتجميع الوحدات العسكرية والميليشيات وغيرها من القوات المحاربة تحت سيطرتها. لكن الجغرافيا السياسية في اليمن لا تشبه كثيرًا عملية الوساطة، حيث تتعامل خطة الأمم المتحدة مع "هادي" بصفته الممثل الشرعي الوحيد للدولة، مما يسمح له باختيار الأطراف الأخرى لمحادثات السلام وتوسيع المحادثات من شأنه أن يبطئ الأمور، ويزيد من التعقيد غير الضروري. وهي النقطة التي يلعب عليها ويدركها الحوثيون إدراكًا تامًا. فهناك القليل من الحوافز للمجموعات المتنوعة التي تقاتل الحوثيين للموافقة على صفقة تتجاهل وجودهم، خاصة إذا كانوا سيخسرون قدرًا كبيرًا من السلطة والموارد. فإن عملية السلام الحالية تستدعي فكرة استسلام الحوثي بشكل مباشر، لكن الحوثيين لا يرون سببًا كافيًا للاتفاق على صفة تفترض أنهم مهزومون. وعليه فإن الأمر سيستدعي إلى معالجة القرار (٢٢١٦)، والضغط على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لإصدار قرار جديد، أو على الأقل بيان، يمنح مبعوث الأمم المتحدة حرية أكبر للتفاوض.

ويأتي ذلك في سياق تأكيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دعم جهود المبعوث الأممي الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنية من خلال الحل السياسي، وفقًا للمرجعيات الثلاث المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦. وما أبدته دول المجلس من حرص واضح على إنهاء الصراع في اليمن وتحقيق الأمن والاستقرار فيها، وما تقوم به من جهود حثيثة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحافظات اليمنية كافة للتخفيف من معاناة الشعب اليمني.

وفي السياق نفسه، تحاول دول مجلس التعاون الخليجي مع الأمم المتحدة إقناع الفرقاء في اليمن بإجراء استفتاء على الدستور الجديد وإجراء انتخابات للرئاسة والبرلمان بموجبه. وأنه على الميليشيات الحوثية أن تعي أن اليمن الممزق اليوم لا يمكن أن يخضع لأي نفوذ إيراني يتحكم بمصيره.

ووفقًا لهذا المنظور الجغرافي السياسي تقود المملكة العربية السعودية هذا الدور في المبادرة الخليجية لإنقاذ اليمن من ويلات الحروب. وأن اليمن واستقراره مرتبط بإقامة علاقات وثيقة مع جيرانه. كما تحرص السعودية على دعم المبادرة البريطانية

عدم التدخل العسكري الأمريكي والصمت الأوروبي حيال الأزمة اليمنية
دفع موسكو للتطلع لدور اللاعب الرئيسي في نزاعات المنطقة والشرق

بالرغم من قناعتها بأن مهمة إنقاذ الحوثيين، التي يحرص عليها المبعوث الدولي الجديد، لا تتم إلا بممارسة ضغوط جدية عليهم بدل الإيحاء بالتساهل معهم وإعطائهم مسوغًا جديدًا لربح الوقت، وما يعني تكرار أسباب فشل مهمة ولد الشيخ. وبذلك، لا تمانع السعودية من منح فرص أخرى للجهود الدبلوماسية لدفع المتمردين الحوثيين إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة، وذلك بالتوازي مع استمرار خيار الحسم العسكري!

وفي ظل الموقف الأمريكي والأوروبي تجاه الأزمة، حيث انحصر الموقف الأمريكي في الإدانة سواء للتدخلات الإيرانية في اليمن، والميليشيات الحوثية ولذلك، وشيء من الترقب والتوتر فيما سيتجه له مستقبل اليمن في ظل التواجد الإيراني وجماعة الحوثيين. ونفي وزير الدفاع الأمريكي " عزم بلاده الإقدام على أي تحرك عسكري لمواجهة التدخلات الإيرانية الإقليمية عامة، وفي الأزمة اليمنية خاصة. وفي ظل الصمت الأوروبي الجماعي، الأمر الذي يدعو لمزيد من الغموض والترقب لدول الاتحاد الأوروبي مع تحرك فرنسي محدود ومنفرد والدعوة لحل سياسي تفاوضي واهتمام بأمن السعودية للتوصل لحل سياسي تفاوضي في اليمن. فمما لا شك فيه أن نجد السياسة الروسية المتبعة في هذا الشأن ذات غرض استراتيجي وهام بالنسبة لموسكو من أجل التطلع نحو دور اللاعب الرئيسي في الوصول إلى تحقيق السلام في نزاعات المنطقة والشرق الأوسط، وتحقيق الأمن لليمن، فمن الملاحظ أن روسيا قد تلعب دورًا عالميًا يُحسَب لها ويكون إيجابيًا وحياديًا في الأزمة اليمنية، وهذا ما تحتاجه المنطقة لحل المشكلة، فالحرب في اليمن لم تعد تعبر عن أزمة داخلية أو أزمة خليجية فحسب بقدر ما تعبر عن أزمة إقليمية تمس منطقة الشرق الأوسط ككل، وأي دور دولي وخصوصًا من روسيا المعروفة بدورها العالمي والمحايد مرحب به مبادرة لوقف العدوان ورفع الحصار وهذه قضية أساسية، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن روسيا تتريث دائمًا في إبداء موقفها في مثل تلك الحالات لسببين أولهما البيروقراطية الروسية وثانيهما أن روسيا لا تعلن مواقفها من الأزمات إلا بعد أن تدرس تمامًا تكلفة اتخاذ الموقف والربح الناتج عنه كما حدث في الأزمة الأوكرانية.

ثانيًا: السيناريوهات التي تدخل روسيا طرفًا فيها لحل صراع اليمن

سيناريو مبادرة دبلوماسية روسية

ويعول هذا السيناريو على أهمية الدور الروسي المرتقب في اليمن وما يمكن وصفه بالكبير جدًا، لأن موسكو هي الوحيدة التي تتعامل مع أزمة اليمن بحيادية لاعتبارات عديدة منها أن العلاقات اليمنية الروسية قديمة ويزيد عمرها عن ٩٠ عامًا. فضلاً عن أن روسيا لعبت الدور المتوازن في الأزمة منذ البداية، وهذا الدور مشهود له من الأطراف جميعها حتى من الطرف الآخر الذي يثني عادة على هذا الدور، لذا فإن فرص نجاح الدور الذي يمكنها أن تقوم به سيكون أفضل، إذا ما قوبل برغبة حقيقية للسلام من الطرف الآخر من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وفك الحصار.

تتجه روسيا إلى لعب دور استراتيجي في اليمن، فالجانب الروسي يطرح أفكارًا لإنهاء الانقلاب الحوثي، وأي مبادرة روسية مرحب بها لأنها تلعب دورًا حياديًا في اليمن، فـ "موسكو" منذ بداية العدوان على اليمن موقفها إيجابي، فمنذ البداية وهي تحرص على الأمن والاستقرار وأن تحل القضية حلًا سلميًا بدلًا من الخيار العسكري، لذا فإن أي أفكار تطرحها مرحب بها من اليمنيين على العموم ومن حزب المؤتمر و"أنصار الله" بشكل خاص.

ويناقش الجانبان الروسي واليمني العلاقات الثنائية بين البلدين والتداعيات الإنسانية المتفاقمة جراء الحرب في اليمن. ويؤكد السفير الروسي لدى السعودية موقف بلاده الثابت الداعم لشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي كرئيس شرعي وحيد لليمن، واستمرار عملها مع الحكومة الشرعية اليمنية.

١. سيناريو مبادرة اقتصادية روسية

ووفقًا لوزارة الخارجية الروسية، فإن ٨٠٪ من السكان (١٩ مليون نسمة) في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية، ووفقًا لهذا السيناريو، فإن قافلة المساعدات الإنسانية الروسية للشعب اليمني، التي تعد الأولى من نوعها وصلت اليمن لتوزيعها على النازحين والمحتاجين، وتتضمن تلك المساعدات الروسية، مواد غذائية مثل الطحين والقمح والزيت واللبن. وجاء ذلك متماشيًا مع تصريحات المنسق الإعلامي لمكتب الشؤون الإنسانية، التابع لمنظمة الأمم المتحدة في اليمن، زايد العليا، عن أسباب المجاعة المنتشرة في الدول العربية والإفريقية التي تضمنها تقرير برنامج الغذاء العالمي الأخير. وتحدث أيضًا عن مخاطر انتشار المجاعة قائلا: "هناك خطورة شديدة من انتشار المجاعة، وكيف أن ربّ الأسرة متى ما عجز عن توفير قوت يومه، فإنه قد ينحرف عن المسار الطبيعي، ليكون ذلك سببًا في انتشار الجريمة والأعمال المخالفة للآداب، إضافة إلى انتشار الأمراض، واستغلال الأطفال في الانضمام للجماعات المسلحة الإرهابية.

٢. سيناريو تنسيق روسيا مع منظمة الأمم المتحدة

ويأتي هذا السيناريو، متماشيًا مع دعوة مبعوث الأمم المتحدة الخاص في اليمن، أنه من الضروري إنشاء لجنة دولية لتسوية النزاع في اليمن. التي سوف تدعو الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات وعدم اللجوء إلى العنف، ومع مرور الوقت سوف يتعافى اليمن من هذا الصراع، ولهذا يجب على جميع الأطراف أن تظهر الشجاعة والجلوس على طاولة المفاوضات، والامتناع عن لغة العنف واللجوء إلى لغة الحوار.

وتعد روسيا من أوائل الدول التي لديها كل الفرص لتعزيز محادثات السلام من أجل تجنب حكم ثنائي في البلاد حيث قدمت لجميع الأطراف خريطة طريق مفصلة للخروج من الصراع، وهذه الخريطة تحتوي على مجموعة من السياسات الثابتة والتدابير الأمنية التي يتعين على جميع الأطراف الاطلاع عليها، حيث سيسمح تنفيذها عودة اليمن إلى الفترة الانتقالية. كما تمارس روسيا ضغوطًا من داخل مجلس الأمن، لأن أي حل يجب أن يكون من داخل طرفي الصراع عن طريق المفاوضات وجلسات الحوار.

وفي هذا السياق، أعلن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عن رفضه للإحصائيات التي ذكرت في تقرير الأمم المتحدة، قائلا إنها مستقاة من مصادر غير موثوقة وموالية لجماعة الحوثي. وعبر عن أمله في أن تستند الأمم المتحدة في تقاريرها على مصادر ذات مصداقية وموثوقية، وأن تراجع هذه المعلومات والإحصائيات والتصنيفات في ضوء ذلك. ونوه الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، د. عبد اللطيف بن راشد الزياني، بحرص دول التحالف من أجل الشرعية في اليمن على تفادي الأضرار على المدنيين والأطفال في اليمن.

٣. سيناريو الدعم الروسي للمبادرة الخليجية وتحجيم إيران

ووفقًا لهذا السيناريو، كان العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز قد قام بزيارة رسمية لروسيا استغرقت عدة أيام، بدعوة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وتم خلالها بحث قضايا المنطقة والتعاون الثنائي، وأشار وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير، أن البلدين يأملان أيضًا بتسوية الأزمة اليمنية على أساس قرار ٢٢١٦، وكان بمثابة حدثًا تاريخيًا.

وفي هذا السياق، فالحرب في اليمن تمثل إشكالية كبيرة أكثر من أي وقت مضى، فبعد تراجع أسعار النفط وارتفاع التكاليف العسكرية، بالإضافة إلى تحول اليمن إلى قضية استراتيجية في المنطقة. هذا كله سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة كلها.

وأخيرًا، أعلن العاهل السعودي، خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، أن معالجة أزمتي اليمن وسوريا وغيرهما من الدول العربية تتطلب "توقف إيران عن سياساتها التوسعية، والالتزام بمبادئ حسن الجوار، واحترام الأعراف والقوانين الدولية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى". كما اختارت الرياض في نهجها مع موسكو تكتيكًا واقعيًا. والآن، تسعى السعودية لتوسيع التعاون الاقتصادي مع روسيا، وتحويل هذا التعاون إلى قاعدة متينة تترك أثرها في التقليل من التناقضات السياسية وتخفيف حدتها، فيما يتعلق بإيران وبالتالي إحالتها إلى المشهد الخلفي.

٤. سيناريو تنافس روسي- أمريكي لحل الأزمة

ووفقًا لهذا السيناريو، فإن هناك حرب الدبلوماسية المتصاعدة بين موسكو وواشنطن الآن، ، ما تعيد أجواء سنوات مضت، كان الظن أنها ذهبت بغير رجعة. ولا شك أن (موسكو) قد يكون لها دور بالتنسيق أو بالتنافس مع واشنطن، لإعادة السلام إلى اليمن، ووفقًا لهذا السيناريو تتجه روسيا الاتحادية نحو مرحلة "ثنائية القطب" والزعامة الكبرى في العالم، وهذا يبرز جليًا في القضية السورية، مشيرًا إلى أن "الشعب اليمني يطلب من الصديقة روسيا وضع حل يمني – يمني، ثم تحريك الورقة دوليًا، بما يتلاءم مع الوضع الإنساني الذي تلعب فيه روسيا دورًا أساسيًا في العالم".

خاتمة

إجمالاً، نجد مما سبق أن روسيا إحدى الدول الكبرى التي تحاول تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال التدخل المباشر، وساعدها على ذلك ارتباك السياسة الأمريكية في المرحلة الراهنة. وأصبح الموقع الاستراتيجي لليمن وتنوع الموارد الطبيعية، وخاصة النفطية والمعدنية، مغريات للدول المختلفة في إيجاد موطئ قدم لشركاتها العابرة للقارات في مرحلة ما بعد الحرب، ومن ثم فإن روسيا، ومن منطلق مصالحها القومية، لن تفوت الفرصة في توسيع تدخلها المباشر في اليمن سياسيًا أو أمنيًا وعسكريًا إن وجدت أن ذلك سيعود بالنفع العام عليها. فجوهر سياسة الرئيس الروسي الحالي تحاول تقديم صورة متفائلة لدى الشعب الروسي، تُحيي لديه المشاعر القومية بنفوذ روسيا القيصرية على المستوى العالمي.

إن العلاقات الروسية في المنطقة علاقات متوازنة مع كل الدول، خاصة مع اليمن، وأصبحت منطقة الشرق الأوسط مقاطعة واحدة ومسرح عمليات واحد يلعب فيه الكثير من الدول العظمى، ولذلك، فالدور الروسي في اليمن ربما سيكون الدور الأكبر في معدلات النجاح لحل الأزمة، وتستطيع أن تلعب موسكو دورًا جديًا مع جميع الأطراف، على أساس أن جميع اليمنيين يقدرون دورها التاريخي.

* نائب مدير المشروعات الخاصة - مكتبة الإسكندرية - مدرس العلوم السياسية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا

روسيا لا تمتلك أية استراتيجية بعيدة المدى تجاه القضية الفلسطينية

القضية الفلسطينية ورقة موسكو لمساومة واشنطن على مكاسب سياسية

منذ اللعنة التي حلت بالاتحاد السوفيتي مطلع القرن الماضي وأدت إلى تفكيكه، فإن الدب الروسي لم يعد بنفس القوة والتأثير لمن سبقه قبل عملية إعادة البناء في إطار الاتحاد الروسي التي قادها الرئيس بوتين، حيث لم تتوقف ممارسات الولايات حيث قاد بوتين عملية متعددة الأوجه لإعادة الاعتبار لوريث الاتحاد السوفيتي على الصعيد الدولي من خلال ترتيب الأولويات وصياغة الاستراتيجيات، ومنها ما يتعلق بالاستراتيجية الروسية تجاه الأوسط، فما هي إذًا الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط ،وما هي محدداتها أيضًا ،خاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية؟ أسئلة من الضروري الإجابة عليها وصولا إلى فهم طبيعة المصالح الروسية في الشرق الأوسط وتحديد طبيعة الانخراط الروسي في القضية الفلسطينية، وهذا ما يدعونا للتوسع أيضًا في فهمنا للاستراتيجية الروسية من حيث محددات صياغتها تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، ومن بين هذه التساؤلات أو من أهمها معرفة ما إذا كانت روسيا تمتلك رؤية مستقلة أو خطة لإقامة سلام في المنطقة العربية بعيدًا عن الأطروحات الأمريكية والإسرائيلية، وهل يمكن لروسيا أن تنجح بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة؟، وكذلك معرفة الأهداف الحقيقية وراء التدخل الروسي في سوريا، وإذا ما كان لهذا التدخل انعكاس على حل الصراع العربي الإسرائيلي، وهل يمكن القول إن ما تسعى إليه روسيا من هذا التدخل هو امتلاك أوراق مساومة لتحقيق أهدافها من حيث إعادة هيبتها، مع الحفاظ أيضًا على حدودها وحماية آسيا الوسطى من التواجد الأمريكي؟

ماجد هديب

الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

كما هو معلوم، الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا أقل أهمية استراتيجية من أوروبا وآسيا، إلا أن الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط تزايد وأصبح نابعًا من البحث عن تحقيق المصالح والمكانة، خاصة مع الدول العربية، رغم ما بينهما من وجهات نظر متباينة بشأن العديد من القضايا، ومن أهمها مستقبل سوريا، وما تشكله إيران أيضًا من تهديد لمنطقة الخليج العربي.

منذ أن تسلم الرئيس بوتين مقاليد السلطة، فهو يسعى لان تصبح روسيا طرفًا محوريًا في السياسة الدولية بعد ما عانته من سياسة التبعية للغرب في أعقاب التفكك والتشرذم إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث كانت روسيا قدمت تنازلات في العديد من القضايا وفقا لما أراده الغرب منها ،خاصة مع نهاية عام ١٩٩٢م، حيث تغيرت السياسة الروسية الخارجية نتيجة انعكاسات على مصالح روسيا والتي أدت إلى تهديد الأمن القومي الروسي، لذلك فإنها سعت إلى تحقيق الأهداف العامة للاستراتيجية من خلال الرجوع وبقوة إلى الساحة الدولية، فما هي إذًا محددات تلك الاستراتيجية للرئيس بوتين من أجل النهوض بالدولة الروسية؟.

وفقًا لاستقراء السياسة الروسية، فإن عملية صنع القرار فيها تعود لرأس الدولة، حيث إنه المسؤول عن صنع سياستها الخارجية التي تنطلق ووفقًا لما يريده الرئيس بوتين وخطط له على قاعدة خدمة أهداف الاستقرار الاقتصادي والأمني لتعزيز مكانة روسيا الدولية، لذلك كان الاتجاه نحو الشرق الأوسط لإقامة علاقات شراكة مع دول هذه المنطقة لتقليل حجم التهديدات على حدود روسيا الجنوبية، مع العمل على إخراج الاقتصاد الروسي من حال الأزمة إلى حالة الاستقرار ودون الانزلاق نحو النزاعات أو المواجهات، على الرغم من أن بوتين كان قد وجه ضربة عسكرية إلى أوكرانيا عام ٢٠١٤م، تم الاستيلاء من خلالها على معظم شبه

جزيرة القرم. على خلفيّة ضم القرم، وتزايدت التهديدات الغربية على روسيا، وهذا ما دفعها إلى تعديل وثيقة الأمن القومي الروسي والاتجاه نحو استعادة مكانتها كقوة عظمى موازية للغرب من خلال تحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب، بعيدًا عن الهيمنة الأحادية من خلال "منظمة شانغهاي" للتعاون في مجال الأمن، و"مجموعة البريكس" للتعاون في المجال الاقتصادي، ووصولًا أيضًا إلى اتّباع خيار المسارات المتعدّدة في علاقاتها مع الدول.

وكانت العلاقات مع واشنطن قد تدهورت بشكل كبير في السنوات الأخيرة نتيجة خلافات حول ملفات عديدة، ومن بينها توسيع الناتو، و برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي، وكذلك الملف السوري، بالإضافة إلى ضم روسيا لشبه جزيرة القرم نتيجة الاهتمام الكبير التي تبديه روسيا بالقوقاز عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا، إلا أن العلاقات مع واشنطن لم تنقطع بفعل ما بينهما من ملفات شائكة ومتناقضة، حيث ما زالت الاتصالات متواصلة من أجل التنسيق والتشاور، على الرغم مما اتخذته الولايات المتحدة من خطوات مضادة للسياسات الروسية، ومنها تشكيل "جمعية الدول المعارضة للموقف الروسي في المناطق الانفصالية".

العلاقات الروسية - العربية

من الصعب استقراء طبيعة العلاقات العربية الروسية واستشراف مستقبلها أيضًا لاختلاف رؤية كل منها في النظر إلى تحديد تلك العلاقة مع روسيا، لكننا نستطيع القول، إن مستقبل العلاقات العربية مع روسيا ستحدده الكثير من التطورات الناجمة عن الدور الروسي في الملف السوري، ولذلك سنكتفي بالتطرق إلى العلاقات الروسية مع الأطراف ذات العلاقة بالملف السوري، ومن بينها العلاقات الروسية القطرية، بالإضافة إلى العلاقة الروسية مع سوريا نفسها.

تطرح قطر نفسها كدولة إقليمية منتجة ومصدِّرة للغاز إلى أوروبا بديلًا عن روسيا الاتحادية، وهذا ما دفعها إلى التفكير في إنشاء خط ينطلق منها ويمرّ بسوريا وتركيا ليلتقي بخط "نابوكو"، إلا أن التدخّل العسكري الروسي في سوريا أسهم في قلب المعادلة على الأرض وقضى على الحلم القطري بمدّ الغاز إلى أوروبا، وهذا السلوك ليس غريبًا على روسيا بالرجوع إلى تجربتها السابقة في جورجيا بضم "أبخازيا" إليها بالقوّة للحفاظ على مصالحها في وسط آسيا ومنطقة الشرق الأوسط.

العلاقات الروسية - الإسرائيلية

كانت العلاقات الروسية الإسرائيلية قد تطورت بفعل مجموعة من الاعتبارات، ومن بينها المواطنون اليهود في روسيا واليهود الروس في إسرائيل، الذين يسيطرون على المرافق الاقتصادية الهامة، وعلى وسائل الإعلام في كلا البلدين، حيث تستطيع روسيا من خلال اليهود الروس صياغة رأي عام مساند لها في تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط، كما تستطيع إسرائيل استغلال يهود روسيا لصياغة رأي عام مؤيد لها داخل شريحة كبيرة من الأوساط الروسية.

انعكاسات تلك العلاقات على الدور الروسي في عملية السلام

أن لموسكو علاقات طيبة وقديمة مع البلاد العربية، وكذلك في البلاد المؤثرة على سياساتها، ومن بينها إيران، كما أن لها علاقات جيدة مع إسرائيل، وهذا ما يجعلها مؤهلة لأن تصبح من اللاعبين الأساسيين في عملية تحقيق السلام، خاصة أن روسيا هي الدولة الوحيدة من الدول الكبرى التي لها علاقات مميزة مع السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى علاقتها مع حركة حماس، وهذا ما يجعلنا نطرح تساؤلات حول ما يمكن أن تقوم به روسيا في حل الصراع العربي الإسرائيلي، وما يمكن أن تلعبه من تأثير على حماس من خلال تلك العلاقة في ظل استقرائنا السابق لطبيعة العلاقة مع الدول المؤثرة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تستند روسيا في بناء موقفها من تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي إلى قرارات الشرعية الدولية، والمبادرة العربية السلام، وخريطة الطريق التي كانت اللجنة الرباعية المؤلفة من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قد اقترحتها كقاعدة استناد لأي تسوية محتملة بين الطرفين. وانطلاقًا مما تتضمّنه هذه الوثائق، فإنّ روسيا تدعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبًا إلى جنب مع دولة إسرائيل على أساس حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧م، إلا أن الموقف الروسي وما تتمتع به موسكو أيضًا من علاقات لا يصنع السلام ،لأن الصراع الدولي لا يتم السيطرة عليه بالخصوصية في العلاقات، وإنما من خلال الأدوات الفاعلة والضاغطة التي تحقق ذلك، ففي الوقت الذي تلعب فيه أمريكا وإسرائيل وإيران بالملف الفلسطيني كما يحلو لهما، فإن روسيا هي الأخرى لا يمكنها تحقيق ما يتطلع إليه الفلسطينيون منها بسبب غياب المواقف المساندة لروسيا أيضًا فيما يتعلق برؤيتها لحل الصراع العربي الإسرائيلي، فما هي إذًا أدوات الفشل والنجاح الروسي في تحقيق السلام والعوامل المساعدة التي يمكن أن يقوم بها العرب في إسناد الموقف الروسي؟

عوامل النجاح والفشل الروسي في صنع السلام

من المعلوم، وكما ذكرنا سابقًا، فإن موسكو تؤيد علنا إقامة دولة فلسطينية، كما أنها تحتفظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ولذلك كانت قد دعت ومنذ سنوات لاستئناف المحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، استكمالاً لدورها في اللجنة الرباعية الدولية، إلا أن عوامل الفشل في تحقيق ذلك يمكن إجمالها بالرفض الإسرائيلي لاقتراح روسي سابق بعقد قمة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، حيث تعلن إسرائيل دومًا بأن الولايات المتحدة هي الدولة الأقدر على رعاية عملية السلام، مما يعني ذلك رفضها لأي مبادرة من دولة أخرى، وهو ما ظهر من عدم التجاوب مع الدعوات الروسية المتكررة لإجراء محادثات سلام بالرغم مما تمتلكه روسيا من مؤثرات داخلية وخارجية.

أما فيما يتعلق بعوامل نجاح الدور الروسي، فإن أكثر العوامل إنجاحًا لهذا الدور هو ضرورة تفعيل دور الجامعة العربية كمنظمة جامعة للعرب وتشكيل عوامل ضاغطة ومؤثرة لإثبات حضورها وتحقيق أهدافها بالتنسيق والتشاور مع الدولة الروسية لما بينهما من قضايا وأهداف مشتركة ،إلا أنه يمكن القول ،وفي ظل ما يعيشه العرب من أوضاع مأساوية بأنه لا يمكن للدول العربية الخروج مما وصلت إليه على كافة المستويات ولو على المستوى المنظور، فهل يمكن القول بأن روسيا قد تتجه وبعيدًا عن مصالح العرب نحو استخدام نظام المساومة لتحقيق أهدافها من خلال علاقاتها المنفردة في بعض الأطراف العربية، وما تمتلكه أيضًا من وسائل تأثير على سياساتها ؟.

القضية الفلسطينية في الاستراتيجية الروسية مساندة أم مساومة؟

وفقًا لما ذكرناه سابقًا، فإن القضية الفلسطينية هي مفتاح الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط، وهي البوابة لعبور روسيا كلاعب مهم في السياسة الدولية وبالتالي فإن ما جاء في استراتيجيتها، خاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، لم يكن إلا من أجل تحقيق مصالحها على قاعدة أن العلاقات فيما بين الدول هي علاقات نفعية لا أيديولوجية، لذلك يمكن القول بأن فلسطين بالنسبة لروسيا هي بمثابة الورقة التي يمكن استخدامها للمساومة السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتيح لها تحقيق مكاسب سياسية في أقاليم أخرى ذات بعد جيوسياسي لروسيا الاتحادية وذلك ما لم يعمل العرب على إسناد روسيا من خلال إيجاد توازن دولي متعدد الأقطاب ترقى إلى مستوى الاستراتيجيات لحماية قضاياهم الإقليمية والدولية.

صحيح بأن معظم الدول العربية تنظر إلى العلاقة مع روسيا علاقات تبادل مصالح، ولكن ليس في إطارها الجماعي، وإنما في إطار تلويح كل دولة منفردة بتلك العلاقة كلما ازدادت الضغوطات الأمريكية، حيث اعتمدت كثير من دول الشرق الأوسط على عقد الصفقات السياسية والاقتصادية" كوسيلة ضاغطة وإشارة بديلة، كما فعلت مصر عندما وقعت اتفاقية شراء الأسلحة بقيمة ٣,٥ مليار بعدما أوقفت أميركا تعاملها مع القاهرة بعد الإطاحة بنظام محمد مرسي، فهل تلك العلاقات المنفردة كافية؟، وهل ما تقوم به روسيا كافيًا لإقناع العرب بها من أجل أن تصبح بديلاً عن الغرب والولايات المتحدة من حيث العلاقات والتحالفات؟

إن القناعات التي وصلت إليها روسيا الاتحادية بأن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية يسعيان إلى تضييق الدور الروسي من دور دولي كقوة عظمى إلى دور إقليمي لا يتجاوز المحافظة على

حدودها وأمنها، وهذا ما يتطلب منها إقامة تحالفات وتكتلات خاصة مع الدول العربية وذلك لحماية عمقها الاستراتيجي وتعزيز تواجدها الدولي، في الوقت الذي يجب فيه على الدول العربية، ومن خلال تلك العلاقة الخلاص مما تعانيه من غطرسة أمريكية وعربدة إسرائيلية وذلك بمساندة روسيا ومساعدتها للنهوض من جديد كقوة دولية موازية للقوة الأمريكية مما يحقق ذلك العدالة في القضايا الشرق أوسطية ،خاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية في ظل موقعها بمجلس الأمن، وما تمتلكه من حق الفيتو، وثقلها العسكري الذي ورثته أيضًا عن الاتحاد السوفيتي.

كما أن قوة روسيا والاستناد إليها في مواجهة ما تمارسه الولايات المتحدة من غطرسة، وما تفرضه أيضًا من إملاءات على العرب يتطلب من العرب أنفسهم العمل على رفع مستوى التعاون مع روسيا والتنسيق معها لما في ذلك التعاون والتنسيق من تقوية للمواقف الروسية خصوصًا على مستوى القضية الفلسطينية، وعلى مستوى حماية دول الخليج أيضًا من التدخلات الأمريكية التي تصاعدت بحجة حماية الخليج من الأطماع الإيرانية والحد من اتساع نفوذها فيه، كما يتطلب من الفلسطينيين أنفسهم مساندة الدور الروسي من خلال إنهاء الانقسام، مع العمل أيضًا على تفعيل دبلوماسيتهم لما في ذلك من مساندة لروسيا وتعزيز لمواقفها في إيجاد الأقطاب المتعددة في العالم خاصة المتعلقة منها بالقضية الفلسطينية وذلك لما تعتمد عليه الدبلوماسية الفلسطينية من رصيد هائل في العلاقات ،وكمية لا محدودة من الدعم على مستوى كل دول العالم، حيث أن دعوة روسيا لاستضافة مفاوضات فلسطينية إسرائيلية ورعايتها، أو تنظيم مؤتمر دولي للتسوية؛ لا ترقى إلى مستوى ما طالب به الرئيس الفلسطيني محمود عباس في خطته أمام مجلس الأمن وفقًا لغياب التعاون والتنسيق، لذلك فإن مساندة الفلسطينيين لروسيا وبما يمتلكونه من مواقف داعمة لقضيتهم العادلة في إيجاد الأقطاب المتعددة التي تسعى روسيا لتحقيقها ،وكذلك بأن يعمل الفلسطينيون على إنهاء الانقسام والخروج من دائرة إدارته بتحقيق استراتيجية وطنية فلسطينية يعزز الموقف الروسي بتأكيد استراتيجيته حول القضية الفلسطينية بالمطالبة بحل القضية الفلسطينية على أسس دولية وعادلة ، أما فما هو دون ذلك فإنه يعزز الاتجاه الروسي نحو استخدام القضية الفلسطينية كورقة للمساومات السياسية الدولية بعيدًا عما يتطلع إليه الشعب الفلسطيني وقيادته الرسمية.

ختامًا، على الرغم من حجم العلاقات العربية الروسية وتنوع مجالاتها ،إلا أن الدول العربية لم تستطع حتى الآن توظيف هذه العلاقات لما تقتضيه المصالح العربية، كما لم تستطع توظيفها بشكل خاص لصالح القضية الفلسطينية، ذلك لان الدور الروسي تجاه القضية الفلسطينية مرتبط بعدد من المحددات التي تعمل على زيادتها أو الحد منها وفقًا لرغباتها ومصالحها، حتى في حالات التنافر ما بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فهي لا تعدو كونها مساومات سياسية تمارسها روسيا الاتحادية للحصول على مزيد من المنافع والمصالح الروسية في أقاليم أخرى تشكل دائرة اهتمام في السياسة الخارجية الروسية وخاصة ما يتعلق منها بالمساومة على القوقاز وآسيا الوسطى .

ويمكن القول، بأن إمكانية تخلي روسيا عن الشعب الفلسطيني وعدم مساندة قضيته، والصمت أيضًا حيال وصف مقاومته بالإرهاب قد تكون واردة وذلك كمساومة منها لشراء الصمت الأمريكي والإسرائيلي أيضًا على ما يجري من انتهاك روسي في الشيشان تحت مسمى مكافحة الإرهاب على حدودها الجنوبية في القوقاز وآسيا الوسطى.

ويمكن القول أيضًا إن امتناع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الغربية عن انتقاد روسيا لانتهاكاتها لحقوق الإنسان في منطقة الشيشان، جاء بفعل عملية مقايضة، وذلك من خلال الدعم الروسي لما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية لما يسمى الحرب على الإرهاب ، وما تلك المقايضة ،وإن جاءت ضمنية ،إلا مجرد إشارة بأن روسيا هي فعلا باتجاه تحقيق مكاسب سياسية لها على قاعدة ما تمتلكه من أوراق مساومة في العديد من القضايا ،ولعل التدخل العسكري الروسي في سوريا ،وكذلك الدعوة الأخيرة لرئيس حركة حماس لزيارة روسيا لا تخرج عن هذا الاتجاه بغية الحصول على تنازلات غربية لصالح الدولة الروسية.

اذًا ووفقًا لاستقرائنا لما جاء في استراتيجياتها وأولوياتها ،فان روسيا لا تمتلك أية استراتيجية بعيدة المدى تجاه القضية الفلسطينية ، ولا حتى القدرة في تحقيق عملية سلام دائمة وشاملة في ظل عدم الإسناد العربي لها وغياب التنسيق والتشاور، وإن مجرد وجودها في المنطقة لا يتجاوز البحث عن المكانة والتجارة التي يمكن الاستغناء عن تحقيقها إذا ما تم اعتماد التنسيق وتحقيق التعاون والتبادل ما بين روسيا ودول الغرب ، وعلى رأس تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية، فهل يمكن لروسيا أن تستخدم الرئيس السوري بشار الأسد كورقة مساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تغيير الوضع القائم في سوريا، والتوصل إلى حل سلمي فيها يرضي كافة الأطراف دون وجوده ؟،وهل يمكن لروسيا أن تنجح أيضًا في تطويع حركة حماس دون أن تقدم إسرائيل على تقديم أية تنازلات سياسية وذلك لتعزيز ما بيد روسيا من أوراق مساومة لصالح أهدافها الاستراتيجية الداخلية والخارجية وإحباط كل ما من شانه التأثير على أمن روسيا القومي ؟.

* كاتب وصحفي فلسطيني

قراءة في كتاب:

العلاقات الروسية الأمريكية من الحرب الباردة إلى السلام البارد

صدر حديثًا كتاب "العلاقات الروسية الأمريكية: من الحرب الباردة إلى السلام البارد" للأستاذة الدكتورة نورهان الشيخ أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وهي من المتخصصين في الشأن الروسي، ولها كتب عديدة في هذا المجال منها: نظرية العلاقات الدولية ـ والسياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين ـ موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية منذ مطلع القرن العشرين ـ عملية صنع القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية ـ دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة للحالة الروسية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٦).

آراء حول الخليج - جدة

الكتاب ضم ١٠ فصول: "جورباتشوف والوفاق السوفيتي الأمريكي: التفكير الجديد في السياسة السوفيتية ـ أبعاد الوفاق السوفيتي الأمريكي"، "تفاهمات تكتيكية عقب الحقب الروسية: الاندفاع الروسي نحو الغرب ـ تراجع استقلالية السياسة الروسية"، "تجدد التناقضات الاستراتيجية: توسيع حلف شمال الأطلنطي ـ الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ"، "التنافس على آسيا الوسطى: التغلغل الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى ـ القواعد العسكرية الروسية في دول آسيا الوسطى ـ منظمة معاهدة الأمن الجماعي"، "أزمة اوسيتيا الجنوبية وتداعياتها: دوافع جورجيا لتفجير الأزمة ـ العوامل التي حكمت رد الفعل الروسي ـ تداعيات ودلالات الأزمة"، "المواجهة حول أوكرانيا: عوامل تعقد واستمرار الأزمة ـ تداعيات الأزمة الأوكرانية ـ مينسك ٢ وتحديات السلام"، "حرب العقوبات: العقوبات في إطار الحرب الباردة ـ العقوبات على خلفية الأزمة الأوكرانية ـ رد الفعل الروسي والعقوبات الجوابية ـ ترامب وتصاعد حرب العقوبات ـ تشديد العقوبات على خلفية قضية سكريبال" ، "الصراع حول سوريا: الموقف الأمريكي في سوريا ودوافعه ـ الموقف الروسي ودوافعه ـ أبعاد المواجهة الروسية الأمريكية حول سوريا"، "الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني: الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني ـ روسيا والانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي" ، "التنافس في سوق الطاقة : استراتيجية الطاقة الروسية ـ التنافس الروسي الأمريكي في سوق الطاقة".

المؤلفة تناولت جذور العلاقات الروسية ـ الأمريكية وتوجهاتها وما يمكن أن تؤول إليه، مستندة إلى خبراتها، وقراءتها لطبيعة العلاقات الروسية الأمريكية مع رصد المراحل التي مرت بها هذه العلاقة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، و ترى أن الحرب الباردة لم تنته بين موسكو وواشنطن رغم التفاؤل الذي ساد إثر غياب الاتحاد السوفيتي كقوة منافسة لأمريكا، وتقول "مسار العلاقات الروسية ـ الأمريكية على مدى العقد الجاري، وخاصة منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٣م، جاءت مغايرة تمامًا للتوقعات التي رأت زوال التناقض الأيديولوجي بين روسيا وأمريكا بتفكك الاتحاد السوفيتي وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "شراكة استراتيجية" على مدى العقدين التاليين حيث استطاعا احتواء الخلافات، وكان قد ساد الاعتقاد بأن زمن الحرب الباردة قد ولى، ولم يعد هناك شرق وغرب وإنما ثمانية كبار تتقدمهم أمريكا وبينهم روسيا" . والكتاب يوثق لمرحلة حية وسياسة واقعة، فتقول "مسار العلاقات بين البلدين منذ تولي ترامب، والوثائق المختلفة الصادرة عن البيت الأبيض والبنتاجون تؤكد أن التوتر بين الجانبين ليس خلافات عابرة، وإنما تناقضات جوهرية يصعب تجاوزها في المدى المنظور".

"وحتى عندما انعقدت قمة هلسنكي في ١٦ يوليو ٢٠١٨م، وشهدت تصريحات جيدة من بوتين وترامب، فإن حصاد القمة لم يكن كبيرًا، كما أن عاصفة الانتقادات التي أشعلتها تصريحات ترامب الودية تجاه بوتين في الأوساط الأمريكية والتي وصفت موقف ترامب بالضعف والخيانة أفقدت القمة كثيرًا من تأثيراتها الإيجابية المحتملة على مسار العلاقات بين البلدين".

وأوجزت د. نورهان الشيخ "نظرًا لأهمية العلاقات الروسية ـ الأمريكية وكونها متغير هام يحكم الاستقرار الدولي والإقليمي، يحاول هذا الكتاب الوقوف على واقع هذه العلاقات، والذي يرجع جذوره إلى فترة ما قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، وكذلك بحث وتحليل مواطن التوتر التي مازالت قائمة وأدت إلى عودة الحرب الباردة بين البلدين، وكيف ولماذا انتهى شهر العسل سريعًا بينهما، وعاد التوتر ليخيم على العلاقات، والحديث عن عودة حرب باردة جديدة، والتي تقوم على التناقض الاستراتيجي والمصلحي لا الأيديولوجي، مع التركيز على أبرز القضايا محل الخلاف بين البلدين".

روسيا .. وسلوك القوى الكبرى المؤجل

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

عودة روسيا الاتحادية لتلعب دورًا مهمًا على الساحة الدولية، كان محل ترحيب من دول المنطقة باعتباره يأتي في وقت فتر فيه الاهتمام الأمريكي بالمنطقة سواء لتغير الظروف الدولية وتوجه الولايات المتحدة شرقًا، أو للتخبط الأمريكي الداخلي وانعكاس ذلك على سياسة واشنطن الخارجية وما يصدر عن إدارة ترامب ومن قبله إدارة أوباما من رسائل سلبية أضعفت ثقة العديد من دول المنطقة في الولايات المتحدة.

لكن حتى الآن مازالت سياسة موسكو تجاه الشرق الأوسط لا تعكس دور قوى كبرى أو عظمى عائدة إلى ممارسة هذا الدور على الساحة الدولية، فهي مازالت تبدو في طور المواجهة مع الولايات المتحدة وكأن عقدة الحرب الباردة ما زالت تسيطر على سياسة موسكو الخارجية، فهي تقف في صف الدول المناهضة لواشنطن، وكأنها تعطي إشارات لأمريكا أنها عادت للشرق الأوسط للمنافسة وملء الفراغ والتحدي، وهذا ما يترجمه تواجدها العسكري في سوريا منذ عام ٢٠١٥م، فما تقدمه موسكو لسوريا يبدو أنه تعزيز لموقف الرئيس بشار الأسد ودعم تحالفاته على الأرض، باعتبار أن ذلك مناهض لسياسة أمريكا، وأيضًا مناهض لتوجهات الدول العربية التي تعتبرها موسكو حليفة لواشنطن، كما أن العلاقات الروسية مع إيران تبدو أنها ضد الولايات المتحدة، رغم أن ذلك لا يتوافق مع سياسة الدول العربية الرافضة لعسكرة البرنامج النووي الإيراني، كل ذلك يحدث رغم الاستراتيجية الروسية التي يتبناها الرئيس بوتين، والتي يريد من خلال تطبيقها عودة روسيا للقيام بدور الاتحاد السوفيتي، بل ذهب بعيدًا عندما يعتقد أن تكون روسيا مركز العالم وقلبه، بعد أن ضمن وجوده على سدة الرئاسة حتى عام ٢٠٢٤م.

وتعتمد الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط على مرتكزات منها بناء التحالفات الصلبة مع الدول التي تغرد خارج السرب الأمريكي مع فتح أسواق جديدة لمنتجاتها وأسلحتها في الشرق الأوسط، وكذلك التواجد المؤثر في أزمات المنطقة بالتنسيق مع القوى الصاعدة لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.

هذه التوجهات من جانب موسكو تخدم مصالحها الآنية المؤقتة ولا تعيدها إلى دور الاتحاد السوفيتي، فهي تحتاج إلى شراكات طويلة الأمد ومتنوعة خاصة أنها تركز على بناء اقتصادها الذي ليس بقوة الاقتصاد الأمريكي أو الصيني، فهي تحتل المرتبة الثانية عشر عالميًا طبقًا للناتج المحلي الإجمالي، وتخطط لأن تتبوأ المرتبة الثامنة عالميًا عام ٢٠٣٠م، إضافة إلى توجهها لأن تكون منافسًا حقيقيًا في مجال التسليح والصناعات العسكرية وأنظمة الدفاع الجوي وغيرها من الأسلحة التي قطعت شوطًا في تطويرها ؛ وهذا مرهون بتعاونها البناء وسلوكها الإيجابي. ولقد أقبلت الدول العربية بالفعل على روسيا الجديدة، وأبرمت معها اتفاقيات مهمة في التسليح سواء دول مجلس التعاون الخليجي أو مصر، إضافة إلى علاقاتها التقليدية القديمة مع الجزائر، وكذلك تعاونها مع منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، باعتبار أن روسيا أكبر منتج للنفط من خارج "أوبك".

لكن، رغم سقوط الأيديولوجية السوفيتية وانتهاء الحقبة الشيوعية بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو، لم تتخل روسيا نهائيًا عن المعايير السابقة في التعامل مع الدول ويبدو أن عقدة الشعور بالدونية تجاه أمريكا والغرب التي لازمت روسيا لمدة ٢٠ عامًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مازالت موجودة، ودلالات ذلك محاولة الثأر من واشنطن وتعقب أثرها والتعاون مع المختلفين معها، وهذا يتنافى مع دور القوى الكبرى التي تريد روسيا أن تكون منها في عالم متعدد القطبية، وعليها أن تترفع عن التحدي والوقوف ضد مصالح الدول والشعوب ذات العلاقة مع الغرب، وأن تنفتح على الجميع دون مواقف مسبقة أو ظنًا منها أن هذه السياسة موجهة ضد أمريكا والغرب، فالدور الروسي في سوريا تشوبه شوائب كثيرة، نتمنى أن تتضح وأن يكون دور موسكو لصالح سوريا وشعبها وليس لأسباب خاصة بمصالحها، وأيضًا تبدو موسكو متناقضة مع سياستها في محاربة الإرهاب، ففي حين تقف ضد الإرهاب ، فهي تدعم حزب الله وحماس، إضافة إلى دورها غير الفعال في إنهاء الانقلاب الحوثي باليمن، وكذلك وقوفها في صف إيران النووية التي قد تكون ضارة لروسيا بقدر ضررها لدول العالم الأخرى، كما أن دورها في مساندة القضية الفلسطينية لم يعد كما كان في ظل الاتحاد السوفيتي حتى من زاوية الدعم المعنوي فقط.

العرب يريدون روسيا دولة كبرى وأن تعود لدورها الفعال غير الانتقائي على الساحة الدولية، وأن تعيد الثقة فيها كشريك يُعتمد عليه، وتمحو من الذاكرة العربية أن الروس شريك ينكص بوعوده، حيث لا مناص من عالم متعدد القطبية تلعب فيه روسيا والصين والهند دورًا حيويًا في عالم سقطت فيه الأيديولوجيات، وما نأمله نحن أن يكون للدول العربية دور في عالم متعدد الأقطاب للمساهمة في تحقيق التوازن وتعدد الشراكات مع مختلف القوى لتحقيق عالم أفضل مما نعيشه الآن.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+